

# المذكرات الإقتصادية

فيما يرشدها إلى طريق التطور

في الاقتصاد الإسلامي في ضوء مبادئ الإسلام





تأليف

حجة الاسلام العلامة محمد رشدي

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الخامس

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله  
الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم اجمعين من الآن الى قيام يوم الدين  
اما بعد فيقول العبد الفاني المحتاج الى رحمة ربه الغني محمد علي بن  
مراد علي المدعو بالمدرس الافغاني هذا هو الجزء الخامس من كتابنا  
المسمى بالمدرس الأفضل في شرح ما يرمز ويشار اليه في المطول وبه  
يتم الفن الاول اسئل الله العلي القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل  
شيء قدير وبالاجابة جدير .

## « الباب السادس الانشاء »

اعلم ان ( الانشاء ) في اللغة يطلق على الابداع والاختراع والاحداث  
واما في الاصطلاح فيطلق على شيئين لانه ( قد يقال ) اي يطلق ( على  
الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ) قد تقدم  
الكلام في ذلك في اوائل الكتاب في اول التنبيه فلا حاجة الى الاعداد  
ولكن لبعض المحققين كلام يناسب المقام يعجبني ذكره قال في الحاشية  
في بحث تقديم المفعول في الباب الرابع من هذا الكتاب الخطأ في  
الحكم إنما يتصور اذا كان السامع عالماً به قبل القاء الكلام وفي  
الانشاء إنما يفهم من نفسه وما قيل من ان الخطأ إنما يكون في الحكم  
ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فليس بشيء لان ذلك  
اصطلاح المنطقيين واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح  
السكوت عليها ولذا قسموا الجملة الى الخبرية والانشائية انتهى .  
( وقد يقال ) اي يطلق ( على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي  
كالاجابة ) فانه ايضاً قد يطلق على نفس الكلام الذي كان لنسبته  
خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء هذا  
الكلام الخبري .

فالمقام نظير ما قال محشى التهذيب من ان العكس كما يطلق على  
المعنى المصدرى المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل  
وذلك الاطلاق مجازى من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق  
على المخلوق .

( والمراد ) منه في صدر الكتاب الكلام لا القائه لانه قال هناك في وجه الحصر في ثمانية ابواب لان الكلام اما محبر او انشاء والمراد ( هنا هو ) الاطلاق ( الثاني ) المصدرى يعني القاء الكلام الانشائي ( لانه قسمه ) هنا كما يأتي في المتن الآتي ( الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما ) يعني الامر والنهي والنداء ( واراد بها معانيها المصدرية ) يعني القاء الكلام المحتمل على احد الامور المذكورة وذلك لان القسم عبارة عن المقسم مع ضم قيد زائد اليه الا ترى ان الانسان عبارة عن الحيوان بعينه مع ضم النطق اليه . ( لا الكلام المحتمل عليها ) اي على الامور المذكورة ( بقرينة قوله ) فيما يأتي ( واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلاً موضوع لافادة معنى التمني ) اي طلب حصول شيء على سبيل المحبة ( لا للكلام الذي فيه التمني ) كقولنا ليت زيداً قائم ( وكذا البواقي ) فان لفظ هل مثلاً موضوع لافادة معنى الاستفهام اي طلب حصول صورة الشيء في الذهن وقس عليه سائر الاقسام .

( ولا يتوهم ان هذا ) اي كون المراد هنا معانيها المصدرية القائمة بالقلب لا الكلام المشتعل على تلك المعاني ( يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ فيقتضي خروج مباحث هذا الباب عن علم المعاني لانه كما تقدم في صدر الكتاب علم يعرف به احوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ( لان المقصود ) من تلك المباحث ( ينجر اليه ) اي الى اللفظ ( آخر الامر ) باعتبار ان البحث فيها من كون اللفظ الغلاني موضوع للمعنى الغلاني ومن المعلوم ان هذا اعتبار راجع الى اللفظ وهذا نظير ما قال هناك من ان احوال الاستناد ايضاً من

أحوال اللفظ العربي باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها .

( فالإنشاء ضربان طلب كالاستفهام والأمر والنهي ونحو ذلك أو فهم طلب كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود ) والأيقاعات ( والقسم ولعل ورب وكم التحرية ونحو ذلك ) كالتنبيه والالتماس ونحوهما وكصيغ التعجب وفعلية التي ذكرها السيوطي عند قول ابن مالك :

بافعل انطق بعد ما تعجبا أو جىء بافعل قبل مجرور يبا  
قال في شرح المطالع ما خلاصته أن الكلام الإنشائي إما أن يدل على طلب الفعل دلالة أولية أى أو لا وبالذات أو لا فإن دل وكان مع الاستعلاء فهو أمران كان الفعل المطلوب غير كف ونهى أن كان كفا مع التساوى التماس ومع الخفوع سؤال ودعاء وإنما قيد الدلالة بالأولية ليخرج الأخبار الدالة على طلب الفعل فإن قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الأخبار بطلب الفعل والأخبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فدلالته على طلب الفعل بواسطة الأخبار به لا بالذات .

وإن لم يدل على طلب الفعل دلالة أولية فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود وقال أيضاً أن دلالة نحو ليت زيداً يضرب ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ليست ذاتية أولية لأنها بواسطة تمنيه أو ترجييه فلذلك جعلهما من أقسام ما لم يدل على طلب الفعل دلالة أولية فتأمل .  
( والمقصود بالنظر هنا ) من قسمي الإنشاء ( هو الطلب لاختصاصه

بمزيد اببحاث لم تذكر في بحث الخبر ولا كثيراً من الانشاءات الغير  
الطلبية لان الاصل في كثير منها الاخبار واما ما ليس الاصل فيها ذلك  
فهو نحو رب وكم الخبرية فتأمل جيداً .

( فالانشاء ان كان طلبياً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب  
لامتناع طلب الحاصل ) وايضاً الانشاء انما يتعلق بالمستقبلات ولذا  
قالوا الانشاء ايجاد ما لم يجد ولكن لابد فيه من ان يكون مشموراً به  
بوجه ما لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فضلاً عن طلبه .

( والفرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك ) المطلوب غير  
الحاصل ( حق اذا كان المطلوب حاصل ) وقت الطلب ( يمتنع اجرائها  
على معناها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ) معان مجازية حسب  
( ما يناسب المقام ) كإرادة استمرار الهداية ودوامها في قراءة الهدى  
الصراط المستقيم واستمرار عدم الحسبان في قوله تعالى ولا تحسبن الله  
بغاfl عما يعمل الظالمون وسيأتي الكلام فيهما في آخر بحث النهي  
وكالمعاني المجازية المتولدة عن اداة الاستفهام وسيأتي بيانها .

( وانواعه ) اي انواع الطلب ( كثيرة ) وقد اشير اليها فيما نقلناه  
عن شارح المطالع ( وهي على ما ذكره المصنف ) ههنا ( خمسة التمني  
والاستفهام والامر والنهي والدعاء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكناً  
او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر ) اي صورة  
شيء ( في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول  
امر ) اي شيء ( في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل ) وعدمه  
على قول او كف النفس عنه على قول آخر وسيأتي بيانهما ( فهو النهي )  
ان كان معه استعلاء وإلا فهو الالتماس او الدعاء ( وان كان ) ذلك

الأمر ( ثبوته فان كان ) طلبه ( باحدى حروف النداء فهو النداء  
وإلا ) اي لم يكن طلبه باحدى حروف النداء ( فهو الامر ) ان كان  
معه استعلاء وإلا فهو الالتماس او الدعاء .

( منها ) اي من انواع الطلب ( التمني وهو طلب حصول شيء  
على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ) واما سائر ما يتمنى به كهل  
ولو فليست موضوعة له بل انما تستعمل فيه مجازاً كما سيصرح بذلك  
الآن ( ولا يفترط امكان التمني لان الانسان كثيراً ما يحب المحال  
ويطلبه فهو ) اي التمني ( قد يكون ممكناً كما تقول ليت زيداً يعيش  
وقد يكون محالاً ) عادة ( كما تقول ليت الغياب يعود لكنه اذا كان  
ممكناً يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه وإلا لصار ترجياً  
ويستعمل فيه ) اي في الترجي لفظه ( لعل او عسى ) فانهما موضوعان  
للترجي .

( ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى اشار الى ما يستعمل في التمنى  
مجازاً فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث ) اي في مقام او  
زمان ( يعلم ) القائل لهذا الكلام ( ان لا شفيع ) له فان قلت لم يحمل  
الكلام على حقيقة الاستفهام وهو الاصل في اداة الاستفهام .

قلت ( لانه حينئذ ) اي حين يعلم القائل ان لا شفيع له ( يمتنع  
حملاه ) اي حمل الكلام ( على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء  
هذا الحكم ) اي كون شفيع للقائل ( واستدعاء الاستفهام ) الحقيقي  
( الجهل بثبوته ) اي الحكم ( وانتفائه ) فلو حمل الاستفهام على  
حقيقته للزم التناقض فتدبر جيداً .

( والنكته في التمني بهل ) مع كونه مجازاً فيه وخلاف الاصل

( والعدول ) اي عدول المتكلم ( عن ليت ) مع كونه حقيقة فيه  
 واصلاً ( هو ) الاولى تأنيث الضمير لانه عائد الى السكتة ولعل التذكير  
 باعتبار الخبر احيى ( ابراز المتي لكمال العناية به في صورة ) الشيء  
 ( الممكن الذي لا جزم بانتفائه ) فيناسبه اداة الاستفهام الذي يقتضي  
 الجهل بالثبوت والانتفاء .

( وقد يتمنى بلو ) ايضاً مجازاً ( نحو لو تأتني فتحدثني بالنصب )  
 اي بنصب تحدثني ( على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان  
 لو ليست على اصلها الذي هو الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء  
 ما يليها ( اذ لا ينصب المضارع بعدما ) اذا نكون على اصلها ( على  
 اضماران ) المصدرية ( وانما يضر ) لفظة ( ان ) المصدرية ( في  
 جواب الاشياء الستة ) او الثمانية التي اشار اليها ابن مالك بقوله :  
 وبعد فاء جواب نفي او طلب محضين ان وسترها وجب  
 ( والماسب للمقام هنا ) من تلك الستة ( هو التمني ) فثبت ان  
 كلمة لو هنا استعمل في التمني مجازاً والنسكتة هنا مثل ما تقدم  
 آنفاً فتبصر .

( و ) اعلم ان استعمال لو في موقع ليت انما هو لمناسبة بينهما في  
 اصل المعنى اذ ( كما يفرض بلو غير الواقع واقعاً ) كما بينه السيوطي  
 في شرح قول الناظم :

لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاتها مستقبلاً لكن قبل  
 ( كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه ) ولو كان ممكناً  
 فيبينها مناسبة ظاهرة .

( وقيل ) والقائل الرضي وجماعة ( انها ) اي لو التي يتمنى بها

( لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي ) كما صرح به السيوطي في باب الموصول ( حرف مصدرية وكثيراً ما يستغنى بها عن ) ذكر ( فعل التمني فينتصب الفعل بعدها ) بأن الناصبة المقدرة كما ينتصب الفعل بأن المقدرة بعد سائر الأشياء الستة ( نحو لو كان لي مال فاحج قال الله تعالى لو ان لناكرة ) .

قال في المغنى في بحث لو الرابع ان تكون للتمني نحو لو تأتيتي فتحدثني قيل ومنه فلو ان لناكرة اى فليت لناكرة ولهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في ياليتي كنت معهم فافوز الى ان قال واختلف في لو هذه فقال ابن الضايغ وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله :

فلو نبش المقابر عن كليب فيخير بالذئائب اى زير  
يوم العثمين لقرعينا وكيف لقاء من تحت القبور

وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزعفراني وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيتي فتحدثني فقال ان اراد الاصل وددت لو تأتيتي فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى .

( قال السكاكي كان حروف التنديم وهي هلا والا بقلب الهاء

همزة ( وبتهديد اللام فيهما ) ولولا ولو ما مأخوذة منهما أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا ( في الثلث الاول ( وما ) في الاخيرة ( المزيديتين ) وانما اتى بلفظ كان الدال على الظن لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل واحدة منها كلمة برأسها لان التصرف في الحروف بعيد وسيأتي تصريحه بذلك من قريب .

( لتضمنيهما حلة لقوله مركبتين والتضمنين جعل الشيء في ضمن الشيء نقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمناً لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ) .

ان قلت ان هل ولو كانا قبل التركيب مع لا وما للتمني فما معنى كون تركيبهما معهما لاجل ان يضمنا معنى التمني . قلت انهما قبل التركيب كانا للتمني جواز او احتمالاً وبعده يكونان للتمني وجوباً فمعنى المتن لتضمنيهما معنى التمني على التخصيص والوجوب .

( ليتولد حلة لتضمنيهما يعني ان الغرض من تضمنيهما معنى التمني ليس افادة التمني ) فحسب ( بل ) الغرض من ذلك التضمنين ( ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما ) اي هل وان ( اياه ) اي معنى التمني ( في الماضي التنديم ) اي التوبيخ واللوم على ترك الفعل فيما مضى ( نحو هلا اكرمت زيداً ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصداً الى جعله نادماً على ترك الاكرام ) .

قال الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فاته إلا انها

تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات ( وفي المضارع التحضيض ) أي الحث على الفعل والترغيب فيه ( نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى لئلا تقوم قصداً إلى حثه على القيام ) وترغيبه فيه ( ومع هذا فلا يخلو ) في المضارع كما في الرضى ( من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه ) .

فإن قلت إذا كان تولد معنى التنديم والتحضيض من معنى التمنى فيجوز أن يتولداً من معنى التمنى المستعمل فيه هل ولو مفردتين فدا وجه التزام التركيب ليحصل لزوم معنى التمنى ليتولد التنديم والتحضيض . قلت لعل ذلك باعتبار أنه إلى الضبط أقرب وبقواعد الوضع أنسب وسيأتي الإشارة إلى ذلك أيضاً في ضمن كلامه من قريب :

( فقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمنى مفعوله الثاني وهذا ) أي قوله لتضمينهما معنى التمنى ( وإن لم يكن مصرحاً به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لأنه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوباً بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمنى وهذا ) اللفظ من المفتاح ( مشعر بأن ما وقع في بعض النسخ ) من المتن ( لتضمينهما ) بصيغة المصدر من باب التفعّل ( ليس على ما ينبغي ) إذ المناسب لقول المفتاح الزام هل ولو معنى التمنى أن يؤتي كما في هذه النسخة بصيغة المصدر من باب التفعّل وجه الأولوية أن الأول لازم والثاني متعمد كالإرام فتدبر جيداً .

( وكذا قوله ليتولد أيضاً ) ليس مصرحاً به في لفظ المفتاح بل هو

( محمول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان  
المعنى ليتك اكرمته متولداً منه معنى التنديم ) والتحضيض .

( وانما لم يجعل تركيبها من اول الامر لتضمن معنى التنديم  
والتحضيض من غير توسط معنى التمني جرياً على مقتضى المناسبة )  
لقواعد الوضع كما اشرنا اليه آنفاً ( فان هل ولو قد يستعملان للتمني  
وقمى ما مضى تناسب التنديم ) والتوبيخ ( و ) تمنى ( ما يستقبل )  
يناسب ( السؤال ) اي الطلب ( والتحضيض ) حسبما مر آنفاً .

( وانما ذكر ) السكاكي ( هذا الكلام ) المنقول عنه في المتن  
( بلفظ كان لعدم القطع بذلك ) اي يكون هلا واخواته مركبة مع  
ما ولا المزيدتين ( لاحتمال ان يكون كل منها حرفاً ) مستقلاً ( موضوعاً  
للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصريف في الحروف  
بما ياء كثير من النحاة ) منهم ابن مالك حيث يقول :

حرف وشبهه من الصرف يرى وما سواهما بتصريف حرى

( وقد يتمنى بالفعل فيعطى له حكم ليت و ) ذلك بان ( ينصب في  
جوابه المضارع على اضماران ) الناصبة المصدرية والى ذلك يشير في  
الالفية حيث يقول :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتصب

( فهو لعل احج فازورك بالنصب ) اي ينصب ازورك ( لبعد المرجوع  
الحصول ) اي الحج واللام متعلقة بقوله يتمنى او بقوله فيعطى ( فبسبب  
بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طمعية في وقوعها  
فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه  
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء ) اي انتظار شيء ( لا وثوق بحصوله

فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ( لانه متيقن الحصول ) وتدخل  
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك  
تعطينا ( ما نحتاج اليه ) والاشفاق ارتقاب المكروه ( او الخوف من  
وقوعه ) نحو لعل اموت الساعة وبهذا ) اي بدخول الاشفاق في الترجي  
( ظهر ان الترجي ليس بطلب ) وجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرمه  
او يخاف منه .

( ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة  
في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها  
فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور ) وذلك لما قال في التهذيب من  
ان العلم ان كان اذ عانا للنسبة فتصديق وإلا فتصور .

( والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكيف وكم  
واين واني وعق واين فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب  
التصديق وبعضها لا يختص بشي منهما بل يضم القيلتين اي مشترك  
بينهما ) وبهذا الاعتبار ) اي باعتبار عمومته للقيلتين ( صار ) هذا  
البعض ( اهم فقدمه المصنف ) على سائر الفاظ الاستفهام .

قال في المغنى ما خلاصته والالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا اختصت  
باحكام احدها جواز حذفها سواء تقدمت على ام ام لم تتقدمها الثاني  
انها ترد لطلب التصور ولطلب التصديق وهل تختص بطلب التصديق  
وبقية الادوات مختصة بطلب التصور الثالث انها تدخل على الاثبات  
وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول  
اقام زيد ام لم يتم انتهى باختصار .

والى بعض ذلك اشار بقوله ( فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك  
وقوع النسبة ) ادراكا اذ عانا ( او ) ادراك ( لا وقوعها ) كذلك .

قال في شرح المطالع ان القضية لا تحصل في العقل إلا اذا حصلت  
اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم المحمول كالكتاب ولا شك انه  
من حيث المفهوم يمكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد من تعقل نسبة  
ثبوتية بينه وبين زيد والرابع وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فما لم  
يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة او ليست بواقعة لم تحصل ماهية  
القضية ايضاً وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كما للمتشككين  
والمتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفعت ارتفعت ماهية القضية  
لا وجودها فقط فهي اجزاء لها لكنها في القضية السالبة خمسة اذ لا  
وقوع عند التفصيل شيان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد  
عليها الايجاب والسلب ثم اذا حصل الحكم حدث لزيد مثلاً صفة ائني  
انه موضوع وللكتاب صفة اخرى وهي انه محمول فالموضوعية والمحمولية  
انما يتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للموضوع إلا كونه محكوماً  
عليه ولا معنى للمحمول إلا كونه محكوماً به وما لم يتحقق الحكم لم يصر  
احدهما محكوماً عليه والآخر محكوماً به فكل من النسبتين ليس بمتقدم  
على الحكم والنسبة التي هي جزء القضية متقدم عليه فلا يكون احديهما  
نسبة هي جزء القضية نعم اذا تحقق الحكم يعرض لتلك النسبة انها  
نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب  
هي نسبة الكتاب الى زيد لا نسبة زيد الى الكتاب ولذلك قيل ان الجهة  
عارضة لها لا بمعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها  
وتحققت قبلها بمرتين فحقق هذا الموضع على هذا النسق وامج عن  
لوح نفسك ما يقولون ويخرفون فلا شبهة بعد شروق الحق المبين والشمس  
وانما علمنا هذا الكلام بطوله لتعرفوا ان هذا هو الحق

( معني الحكم والاسناد وما يجرى مجريهما ) فانه من غوامض العبارات في هذا الكتاب وبعد في المقام كلام طويل الذيل فلذلك اثرا على ذكرها على غره .

( كقولك اقام زيد ) في الجملة الفعلية ( و ) كقولك ( ازيد قائم ) في الجملة الاسمية ( فانت عالم بان بينهما ) اي بين زيد والقيام في الجملتين ( نسبة اما بالايجاب او بالسلب ولكن تطلب ) انت ( تعيينها ) لتدركها .

( او ) لطلب ( التصور اي ادراك غير النسبة التامة من اجزاء القضية ) كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عدل فانك تعلم ان في الاناء شيئاً والمطلوب تعيينه ( لتدركه ) ( و ) كقولك ( في طلب تصور المسند في الخابية ) وهي وعاء كبير من الخزف يسمى بالفارسية خم او خمرة ( دبسك ام في الزق ) وهو كما في المصباح ظرف زفت او قير ( فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين ) لتدرك ما فيه الدبس .

( فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيلاً ) وتعيينه ( ولهذا اي ولجئ الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح ) ايضاً ( في طلب تصور المفعول اعمراً عرفت كما قبح هل عمراً عرفت ) وذلك اي قبح استعمال هل في المثالين وعدم قبح استعمال الهمزة فيهما ( لان التقديم ) اي تقديم المرفوع وهو الفاعل المعنوي بناء على ما تقدم في الباب الثاني نقلاً عن السكاكي فتذكر وتقديم المفعول ( يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ) حسبما مر بيانه هناك من ان التقديم

يفيد التخصيص وهو يستدعي حصول ما ذكرنا في التصديق بنفس الفعل  
( فيكون هل لطلب حصول الحاصل لان هل لطلب التصديق ( وهو )  
اي طلب حصول الحاصل كما اشرنا اليه سابقاً ( محال ) .  
فان قلت مقتضى هذا ان استعمال هل في المثالين ممنوع لا انه  
قبيح فقط .

قلت إنما لم يكن ممنوعاً لجواز ان يكون التقديم لغير التخصيص  
كالتبرك والاستلذاذ ونحوهما بما مر في المباحث المتقدمة في الباب الاول  
والثاني فلذا لم يمنع استعماله فيهما وسيجيبني تصريحه بذلك بعيد هذا  
( بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول )  
ولا تستدعي ان لا يكون اصل الفعل معلوماً فلا مانع من حصول  
التصديق باصل الفعل فلا يقبح استعمال الهمزة في المثالين ولو كان  
التقديم فيهما للتخصيص إذ لا تنافي بين طلب التصور والتصديق باصل  
الفعل وبعبارة اخرى التقديم في زيد قام لتخصيص الفاعل بعد العلم  
والتصديق بوقوع اصل القيام فدخول اداة الاستفهام عليه للسؤال عن  
المختص بالقيام بعد العلم والتصديق بوقوع اصل القيام اما من زيد  
او من غيره والتقديم في عمرا عرفت لتخصيص المفعول بعد العلم  
والتصديق بوقوع اصل العرفان على مفعول فدخول اداة الاستفهام عليه  
للسؤال عن المختص بالمفعولية بعد العلم والتصديق بوقوع اصل العرفان  
على مفعول اما زيد او عمرو فاستعمال هل في المثالين يكون لطلب  
التصديق باصل الفعل مع ان التصديق بذلك حاصل حسب الغرض  
فيكون استعمال هل فيهما لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة  
لان استعمالها فيهما لطلب التصور ولا تنافي بين طلب التصور وحصول

التصديق باصل الفعل .

( و ) لكن ( هذا ) اي استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل وقبح استعمال هل لذلك ( ظاهر في اعمراً عرفت ) لان الاصل والغالب الراجع في تقديم ما حقه التأخير ان يكون للتخصيص فلا بد من ان يحمل تقديم عمرو فيه على التخصيص فيستلزمه حصول التصديق باصل الفعل اعني العرفان الصادر من الفاعل على مفعول ما فيقبح حينئذ استعمال هل لاستلزامه طلب حصول الحاصل وهو محال .

( واما في ازيد قام فلا ) يكون ذلك الاستدعاء ظاهراً ( اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ) وذلك لما مر في الباب الثاني من ان تقديم المسند اليه اذا كان مظهراً لا يكون على مذهب السكاكي للتخصيص اليه اي لا يكون للتخصيص اصلاً فلا يستدعي حصول التصديق باصل الفعل اعني القيام الصادر من فاعل ما فلا يلزم من استعمال هل فيه طلب حصول الحاصل فلا قبح فيه .

( غايته انه ) اي التقديم في ازيد قام ( محتمل لذلك ) الاستدعاء ( على مذهب عبد القاهر ) وذلك لما مر ايضاً هناك من ان التقديم المسند اليه ان لم يل حرف النفي فقد يأتي على مذهبه للتخصيص وقد يأتي لتقوية الحكم ( فيجوز ) على مذهبه ( ان يكون ) الاستفهام في ( ازيد قام لطلب التصديق ) باصل الفعل لا لطلب التصور ( و ) ذلك اذا ( يكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه من الاغراض فلا يقبح حينئذ استعمال هل فيه ويجوز ان يكون الاستفهام فيه لطلب التصور وذلك اذا يكون التقديم فيه للتخصيص لا لغيره من الاغراض فيقبح حينئذ استعمال هل لكونه حينئذ لطلب حصول الحاصل فظهر بما قررناه ان

استعمال هل في ازيد قام ليس بقبيح عند السكاكي ولا عند الشيخ  
عبدالقاهر إلا اذا كان التقديم للتخصيص وسيأتي الكلام فيه  
عن قريب .

فتعليل قبح استعمال هل في ازيد قام بان التقديم يستدعي حصول  
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل غير مرضي  
باعتبار اطلاقه كما يصرح بذلك عن قريب .

( ويدل على هذا ) اي على جواز كون الاستفهام في ازيد قام  
لطلب التصديق ويكون التقديم فيه للاهتمام ونحوه فلا مانع فيه من  
دخول هل عليه من حيث كون هل فيه لطلب حصول الحاصل ( انه )  
الضمير للشأن ( علل ) مبنى للمفعول اسند الى ( قبح هل زقام بان  
هل بمعنى قد لا بانه ) اي هل ( يختص بطلب التصديق ) ويحتمل  
ان يكون ضمير انه للمصنف وعلل مبنياً للفاعل والحاصل انه يدل على  
الجواز المذكور انهم علموا قبح استعمال هل في المثال المذكور بانه  
بمعنى قد وهي من مختصات الافعال ( كما سيجيء ) بيانه عن قريب  
لا بانه يختص بطلب التصديق والتقديم يستدعي حصول التصديق  
فيلزم من استعماله في المثال طلب حصول الحاصل .

( والمسئول عنه بها اي الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل  
في اضربت زيداً اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر  
من المخاطب الواقع على زيد وارتد انت ايها المستفهم ) ان تعلم  
وجوده اي وجود هذا الضرب بمعنى انه هل وجد ام لا ( فهي ) اي الهمزة  
( على هذا ) المبنى ( لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت  
اضربت زيداً ام اكرمته فهو اي هذا الكلام مع الهمزة ) لطلب تصور

المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما )  
لا على التمييز .

فان قلت يظهر من هذا البيان تأخر التصور عن التصديق وهو  
خلاف المعروف عندهم من توقف التصديق على التصور اما شرطاً  
او شرطاً .

قلت نعم ولكن التصور المتأخر تصور خاص وهو تصور ان الصادر  
من المخاطب خصوص الضرب او خصوص الاكرام بخلاف التصور  
المتقدم المتوقف عليه التصديق فانه مطلق لانه تصور شيء دائر بين  
الضرب والاكرام لا خصوص احدهما المعين قتنه وسيأتي الاشارة  
الى الايراد وجوابه عن قريب .

( فمثل هذا ) الكلام الذي فيه الهمزة التي يليها الفعل ( يحتمل  
ان يكون لطلب التصديق ) كالمثال المتقدم في المتن ( و ) يحتمل ( ان  
يكون لتصور المستند ) كالمثال الذي ذكره في الشرح ( ويفرق بينهما  
بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه  
سؤال عن وجود نفس الفعل ) يعني الفراغ من كتابة الكتاب فهو  
لطلب التصديق بصور الفراغ من المخاطب والقرينة على كونه لطلب  
التصديق انك تعلم اشتغاله بالكتابة لكنك اردت بالاستفهام ان تعلم  
انه وجد الفراغ منه ام لا .

( ونحو ) قولك ( اكتب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين  
المسند ) اي الكتابة والاشتراء فهو لطلب التصور والقرينة على كونه  
لذلك انك تعلم ان الكتاب حصل له باحد الامرين اي الكتابة  
والاشتراء وانك اردت بالاستفهام تعيينه ( وبهذا ) اي يكون الهمزة

التي يليها الفعل لطلب التصديق تارة ولطلب التصور تارة اخرى  
( يظهر ان كلام المصنف ) اي قوله والمسئول عنه هو ما يليها كالفعل  
في اضربك زيدا ( لا يخلو عن تعسف ) .

وجه التعسف انه اذا كان المطلوب اعنى المسئول عنه هو التصديق  
فلا لفظ له حق يلي الهمزة اللهم إلا ان يقال ان المسئول عنه حينئذ  
النسبة التي هي بين المسند اليه والمسند وهي جزء مدلول الفعل وقد بينا  
ذلك مفصلاً في المكررات عند قول الناظم :

المصدر اسم ما سوى الزمان من من مدلولي الفعل كامن من امن  
فعليه لا بد ان يلي الفعل الهمزة ( و ) نحو ( الفاعل في انت  
ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل مع العلم بوقوع ضرب علي زيد  
والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع  
بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات ) فان المسئول عنه  
بالهمزة هو ما يليها من المتعلقات .

( نحو ) الظرف في ( اني الدار صليت وايوم الجمعة سرت و ) نحو  
المفعول له في ( اتاديباً ضربته و ) نحو الحال في ( اراكباً جئت ونحو  
ذلك ) كالتمييز في قوله :

انفساً تطيب بنيل المنى وداهي المنون ينادي جهاراً  
وان ادعى ابن همام في اوائل الباب الرابع ان التقديم في البيت  
المضروبة لكنه ليس كذلك والى معنى البيت اشار الشاعر الفارسي  
بقوله :

اميد بسته برايډ ولي چه فائده زانكه  
اميد نيسى كه عمر دوباره بازايډ

( قال الشيخ في دلائل الإيهام ) في بحث مواضع التقديم والتأخير  
ومن ابين شيء في ذلك الاستفهام بالهزة فإن موضع الكلام هل انك  
إذا قلت فعلت فبدأت بالفعل كان الهك في الفعل نفسه وكان فرضك  
من استفهامك ان تعلم وجوده وإذا قلت أنت فعلت فبدأت بالاسم  
كان الهك في الفاعل من هو وكان التردد فيه .

ومثال ذلك انك تقول ابنيت الدار التي كنت على ان تبنيها اقلت  
الغمر الذي كان في نفسك ان تقوله افرغت من الكتاب الذي كنت  
تكتبه تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لان السؤال عن الفعل نفسه والهك  
فيه لانك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه يجوز ان يكون  
قد كان وان يكون لم يكن .

وتقول أنت بنيت هذه الدار أنت قلت هذا الغمر أنت كتبت  
هذا الكتاب فتبدأ في ذلك كله بالاسم وذلك لانك لم تهك في الفعل  
انه كان كيف وقد اشرت الى الدار مبنية والغمر مقولاً والكتاب  
مكتوباً وانما شككت في الفاعل من هو .

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يهلك فيه شك ولا يخفى فساد  
احدهما في موضع الآخر فلو قلت أنت بنيت الدار التي كنت على ان تبنيها  
أنت قلت الغمر الذي كان في نفسك ان تقوله أنت فرغت من  
الكتاب الذي كنت تكتبه خرجت من كلام الناس وكذلك لو قلت  
ابنيت هذه الدار اقلت هذا الغمر اكتب هذا الكتاب قلت ما ليس  
بقول وذلك لفساد ان تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك  
اموجود ام لا ثم قال الشيخ وما يعلم به ضرورة انه لا تكون البداية  
بالفعل كالبداية بالاسم انك تقول اقلت شعراً قط رأيت اليوم انساناً

فيكون كلاماً مستقيماً .

ولو قلت أنت قلت شعراً قط أنت رأيت انساناً أخطأت وإلى هذه الفقرة من كلامه اشار التفتازاني بقوله ( وما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعراً قط أرايت اليوم انساناً فيصح ولا يصح ان تقول أنت قلت شعراً قط أنت رأيت اليوم انساناً ) .

ثم قال الشيخ وذاك انه ( لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك إنما يتصور اذا كانت الإشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر من بين هذه الدار ) ومن انك اليوم ومن اذن لك فيما فعلت ( وما اشبه ذلك بما يمكن ان ينصر فيه على معين فاما قيل شعر في الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس بما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله ) انتهى كلام الشيخ وقد اشرنا الى المواضع التي غمها التفتازاني او زاد فيها كلفظة إذ لا معنى فتأمل جيداً .

( وهل لطلب التصديق فحسب ) فلا تستعمل في طلب التصور اصلاً ( وتدخل على الجملتين ) الفعلية ( نحو هل قام زيدو ) الاسمية نحو ( هل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اى ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع استعمالها مع ام المتصلة نحو ( هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة ) وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في الباب الثالث قبيل قول الخطيب ولا بد للمعذف من قرينة ( وام المتصلة ) في نحو هذا المثال ( لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بشبهه اصل الحكم ) قال في المغني ام المتصلة التي تستحق الجواب انما تعاب بالتعيين لانها سؤالي

عنه فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او عمرو ولا يقال لا ولا نعم انتهى .

( فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق فيبينهما ) اي ام المتصلة وهل ( تدافع فيمتنع ) المثال المذكور بسبب استعمال هل مع ام المتصلة ( بخلاف ما اذا لم يذكر ) في المثال المذكور ( ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع ) لما تقدم أنفاً و ( لما سيحيى ) عن قريب .

( فان قلت التصديق كما اشرنا اليه سابقاً ( مسبوق بالتصور ) لانه جزئه او شرطه فالتصديق متأخر عنه بالطبع او بالعلة فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام او عمرو ) وهل هذا إلا من قبيل طلب حصول الحاصل الذي قد تقدم انه محال .

( قلت ) قد تقدم في نظير هذا الايراد ما حاصله ان ( التصديق الحاصل ) قبل الاستفهام ( هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب بالاستفهام تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه تصور بوجه ما ) بمعنى ان القيام منسوب الى احدهما لا على التعيين .

( ولهذا ) اي لاختصاص هل بطلب التصديق ( ايضاً قبح هل زيدا ضربت لان التقديم ) كما مر سابقاً ( يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طالباً لحصول الحاصل وهو محال وانما ) قبح ( ولم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره ) الفعل ( الظاهر ) اي المذكور ( اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه

يقبح لعدم اشتغال الفعل ( الظاهر ) المفسر ( للفعل المحذوف ) بالضمير ( الراجع الى المفعول المقدم فيلزم من تقدير المفسر بالفتح واعماله في الاسم المتقدم منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح قاله الفاضل الدسوقي وقال الدماميني في حاشية له في بحث هل وانما قبح لانه يحتمل ان يكون مفعولاً بمحذوف وتقديره هل ضربك زيدا ضربك لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فكان الحمل عليه مرجوحاً قبيحاً والحمل على غيره راجحاً حسناً وقيل إنما حكم بقبحه دون امتناعه لان المقضي الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلام بل هو راجح ولا سيما في نحو هل رجل قام فلو كان التخصيص لازماً لامتنع هذا التركيب فلما كان المقضي الى الامتناع راجحاً كان هذا قبيحاً لمخالفة الراجع انتهى .

( وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير التخصيص فلا يستدعي التقديم حصول التصديق بنفس الفعل فلا يكون هل طلبا لحصول الحاصل لكنه يقبح لان الغالب في التقديم الاختصاص لا الاهتمام فيكون هل حينئذ طلبا لحصول الحاصل فيقبح فحمل صورة الاهتمام لكونه نادراً على الغالب فحكم بقبحه كلياً ( وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ ) اى على هذا التحليل ( لتقبيحه ) اى لتقبيح هل زيدا ضربك ( سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص ) وحمل صورة الاهتمام عليه حملاً للنادر على الغالب وهذا يوجب ان يقبح وجهه الحبيب انتهى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ( بناء على الحمل المذكور ) ولا قائل به ( اى يقبح وجه الحبيب على قصد الاهتمام دون الاختصاص .

واجيب عن النظران وجه التقييع على ما ذكره هذا القائل هو لزوم طلب حصول الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل نظراً الى ان الغالب في التقديم الاختصاص المستلزم لذلك الحصول فالتقييع انما هو فيما اذا وجد الامر ان اي التقديم ولفظة هل كما في هل زيدا ضربت ولا يلزم من هذا تقييع وجه الحبيب انتهى لعدم وجود الامرين فيه حتى يلزم طلب حصول الحاصل .

( دون هل زيداً ضربته اي لم يقبح هل زيداً ضربته لجواز تقدير المفسر ) بالفتح قبل زيداً اي هل ضربت زيداً ضربته بل هذا ارجح ) بل واجب عند الاكثر ( لان الاصل تقديم العامل على المعمول ) .  
قال في المغنى في الباب الخامس القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصيل لثلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيداً رأته مقدماً عليه وجوز البيانون تقديره مؤخراً عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول ايهم رأته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديتاهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل انتهى .

( فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون ) حينئذ ( هل لطلب التصديق فيحسن ) اذ ليس فيه حينئذ طلب حصول الحاصل هذا ( و ) لكن في هذا المثال مناقشة لانه ( ذكر بعض المحققين من النحاة ) يعني الرضي ( انها ) اي هل ( مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوباً بمضمر ) اي بفعل مقدر ( يفسره )

الفعل ( الظاهر ) كما في المثال ( فلا يجوز اختياراً هل زيداً ضربته  
بل لا بد من ايلائها ) اي هل ( اياه ) اي الفعل ( لفظاً ) فالمثال  
فيه صحيح إذ لا بد فيه من ان يقال هل ضربت زيداً وسبأني لهذا  
زيادة توضيح بعيد هذا .

( وجعل السكاكي قبح هل رجل حرف لذلك اي لان التقديم  
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق في الباب الثاني من  
ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل حرف ) اي فيما كان المبتدأ  
نكرة ( واجب ) وذلك لئلا ينتفي التخصيص إذ لا سبب له سواء  
( وان اصله حرف رجل على انه بدل من الضمير ) المستتر في حرف  
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ) على ما تقدم بيانه  
هناك ( وانما لم يحكم بالامتناع ) اي بامتناع هل رجل حرف ( لاحتمال  
ان يكون رجل فاعل فعل ) مقدر يفسره الظاهر هذا ولكن يأتي فيه  
ايضاً المناقشة المتقدمة آنفاً ( و ) لكن يرد عليه انه ( يلزمه اي السكاكي  
ان لا يقبح هل زيد حرف لان تقديم المظهر المعرفة ) كما تقدم هناك  
( ليس ) على مذهبه ( للتخصيص ) البه ( حق يستدعي حصول التصديق  
بنفس الفعل على ما مر ) هناك او على ما مر آنفاً من ان التقديم في  
نحو هل زيداً ضربت يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل الخ .  
( مع انه ) اي رجل حرف ( قبيح باتفاق النحاة ) .

فان قلت كيف تقول انه قبيح باتفاق النحاة وقد ذكر صاحب  
المفصل نظير المثال ووجهه بتوجيه صحيح .

قلت ( و ) اما ( ما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد  
خرج على تقدير الفعل ) اي هل خرج زيد خرج ( فتصحيح ) وتوجيه

( للوجه القبيح البعيد ) باتفاق النحاة ( لا انه شائع حسن ) هذه  
( وههنا ) اى في قوله ويلزمه ان لا يقبح هل زيد عرف ( نظر وهو  
انا لا نسلم لزوم ذلك ) اى عدم قبح هل زيد عرف ( لجواز ان  
يكون قبيحاً لعله اخرى ) غير كون التقديم للتخصيص واستدعائه  
التصديق بنفس الفعل ( فان انتفاء حلة مخصوصة ) يعنى كون التقديم  
للتخصيص واستدعائه التصديق بنفس الفعل ( لا يوجب انتفاء الحكم )  
اي القبح ( مطلقاً ) لما ثبت في محله من ان رفع الاعم يوجب رفع  
الاخص واما العكس فلا ( فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره  
السكاكي ) في قبح هل رجل عرف من ان التقديم يستدعي حصول  
التصديق بنفس الفعل الخ ( قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه )  
وذلك لما قلنا من جواز ان يكون قبيحاً لعله اخرى .

( وعمل غيره اي غير السكاكي قبيحاً اي قبح هل رجل عرف  
وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل  
عرفت الدار بالفرين ) اي اقد عرفت ( وترك الهمزة قبلها لكثرة  
وقوعها في الاستفهام فاقبست هي مقام الهمزة وتطلقت عليها في الاستفهام  
وقد من لوازم الافعال ) اي لا يدخل إلا عليها ( فكذا ما هي بمعناها )  
وقوله تطلقت معناه مالت مأخوذ من قولهم تطلقت الشمس اذا مالت  
الى الغروب كذا نقل عن الصحاح ويحتمل ان يكون بمعنى تابعت  
مأخوذاً من الطفيلي وهو كما في المصباح الذي يدخل الوليمة من غير  
ان يدهى اليها ولا يخفى عليك وجه المناسبة .

( فان قلت هذا ) اي كون هل بمعنى قد في الاصل ( يقتضي ان  
لا يصح ) نظرا الى ان قد لا يدخل إلا على الفعل فكذا ما هو بمعناه

( او ) ان ( يقبح ) نظرا الى انه ليس يجب ان يكون كل شيء في معنى شيء حكمه حكم ذلك الشيء من كل وجه ( دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد وإلا ) اي وان لم يقتض هذا عدم الصحة ولا القبح ( فما الفرق بينه ) اي بين عمرو قاعد ( وبين ما اذا كان الخبر فعلاً نحو هل زيد قام ) حيث حكم بجواز الاول بلا قبح على ما يظهر من المثالين في اول البحث وبقبح الثاني باتفاق النحاة كما مر آنفاً .

( قلت الفرق انها ) اي هل ( اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت العمود ) التي كانت بينها وبين الفعل ( بالحمى ) اي في الحمى حاصله انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت التالفة الذي كان بينها وبين الفعل في الاصل قبل ان تتطفل على الهمزة في الاستفهام ( وحنث الى الالف المألوف ) اي مالت او اشتاقت الى الانيس الذي انسه في الاصل وهو الفعل ( وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ) اي بين هل وانيسه اعني الفعل ( بخلاف ما اذا لم تره ) اي الفعل ( في حيزها فانها تسكت عنه ) اي طابت نفسها عن الفه اي تغلبت من عهقه ( ذائلة ) اي حال كونها غافلة عنه ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسراً ايضاً للفعل المقدر بعدها قاله الرضي فراجعه تستفيد منه فائدة مهمة والى ذلك اشار السيوطي عند قول الناظم .

سواءما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

وقد بينا ذلك في المكررات بما لا مزيد عليه فراجع ان شئت ( وهي اي هل ) من الاشياء التي ( تخصص المضارع بالاستقبال ) بعد ان كان مشتركاً بينه وبين الحال وذلك ( بحكم الوضع ) لا لاجل خصوصية في

معناها ( كالسين وسوف ) فانهما تخصصان المضارع بالاستقبال لكن لا لاجل خصوصية في معناهما بل لاجل نفس ما لهما من المعنى كما يظهر ذلك من قول النحويين فيهما حرف تنفيس اى حرف توصيح .

( فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح ) على ما صرح به ابن الحاجب ( انضرب زيدا وهو اخوك يعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع ( في ) زمان ( الحال ) وذلك للتدافع بين زمان الحال والاستقبال والانكار ههنا ( بمعنى انه ) اى الفعل الواقع كالضرب في المثال ( لا ينبغي ان يقع ) لا بمعنى الحكم بعدمه كما في قوله تعالى : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وبعبارة اخرى المراد من الانكار هنا الانكار التوبيخي وهو كما في المعنى يقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم لا الانكار الابطالي وهو كما فيه يقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب .

( كما يصح استعمال الهمزة فيه ) اى في انكار اثبات الفعل الواقع في زمان الحال ( وذلك ) اى عدم صحة المثال الاول ( لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في ) زمان ( الحال فعلم ) من هذا البيان ( ان التقييد ) اى تقييد المثال في الصورتين ( بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد بالضرب الواقع في الحال ) لان المتبادر عرفاً ان الاخوة ثابتة في زمان الحال فكذا الضرب لان الحال قيد لعاملها والاصل اتحاد زمان القيد والمقيد ( لا الاستفهام عن وقوع الضرب الواقع في المستقبل ) اذ لا معنى للاستفهام عن وقوع الضرب المقارن لكون المضروب اخا ( وقد صرح السكاكي بذلك ) اى يكون التقييد بقوله وهو اخوك قرينة لما ذكر ( وقال ) ما هذا

نصه ولا بد لها من ان يخصص الفعل المضارع بالاستقبال فلا يصح ان يقال هل تضرب زيداً وهو اخوك هل نحو اتضرب زيداً وهو اخوك ( في ان يكون الضرب واقعاً في الحال ) انتهى .

( واعلم ان هذا الامتناع ) المذكور في هل تضرب زيداً وهو اخوك ( جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة ) على الانكار المذكور ( مقالية كما في هذا المثال ) فان القرينة فيه انما هي عمل الفعل المضارع في الجملة الحالية اعني وهو اخوك والجملة الحالية مقال ( او ) كانت القرينة عليه ( الحالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون ) ونحواً تعبدون ما تمنعون اتأتون الذكران وقوله :

اطربا وانت قنصري والدمر بالانسان دواري

( وقولك اتضرب اباك وانتهى السلطان ) فان القرينة في جميع هذه الامثلة الحالية وهي التوبيخ لانه لا يكون إلا على الفعل الواقع اما في زمان الحال او الماضي المستمر الى زمان الحال والى ذلك اشار بقوله ( فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواقع ) وذلك لانها تخصص المضارع بالاستقبال ولان التوبيخ لا يصح ان يتوجه الى المخاطب بسبب فعل يوقعه في الاستقبال .

( وبهذا ) الذي ذكرنا من ان الامتناع في هل تضرب زيداً وهو اخوك انما هو بسبب ان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال لما بينهما من التدافع ( ظهر فساد ما قيل انما امتنع ) المثال المذكور لا للتدافع بل ( من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال ) النحوي ( لعدم المقارنة بينهما ) وانما حكمنا بظهور

فساد ما قيل ( لان الواجب مقارنة الحال ) النحوى ( اوقوع الفعل )  
 العامل فيه وبعبارة اخرى كما في السيوطي ان الحال الذى هو قيد على  
 حسب عامله فان كان ماضياً او حالاً او مستقبلاً فكذلك الحال  
 ( وانتفاؤها ) اى انتفاء المقارنة ( ههنا ) اى في الفعل المستقبل المقيد  
 بالحال ( ممنوع ) لما قلنا من انه بحسب العامل ( ألا ترى الى صحة  
 قولنا سيجيىء زيد راكباً ) مع كون الفعل فيه مستقبلاً بالضرورة  
 لوجود السين وكذلك الامثلة الآتية ( وسأضرب زيداً وهو بين يدي  
 الامير قال الحماسي :

ساغل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا  
 وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ) القيل ( ان  
 بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن  
 علامة الاستقبال لما سنذكره في الباب السابع ( في بحث الحال فهم )  
 ذلك البعض ( منه ) اى من قول النحاة ( ان الفعل المقيد بالحال  
 يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد ) المثال المذكور  
 اى ( هل تضرب ) زيداً ( بالحال ) اى بجملة وهو اخوك او غيرها  
 من نحو راكباً وذلك لان في صدر المثال المذكور لفظ هل وهو من  
 حروف الاستقبال ( واورد قول النحاة دليلاً على كلامه ) اى على  
 امتناع المثال المذكور ( وهو ) اى قول النحاة ( ينادى على خطائه )  
 لان قول النحويين انما هو في الجملة الحالية وكلامنا ههنا في الفعل  
 لمضارع المقيد بتلك الجملة ( ولم ينقل عن احد ) من النحاة ( امتناع  
 تقييد الفعل المستقبل بالحال ) فلا وجه للحكم بعدم صحة تقييد المثال

بالحال لاجل قول النحاة بوجوب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال .

( ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث ) الواضحة الفساد الصادرة اما من العناد او قصور الباع وقلة الاطلاع ( مما لا ينبغي ان نهتغل به لكننا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ) كما وقع كثير منهم في كثير من امثالها بل فيما هو اوضح فساداً منها .

( ولاختصاص التصديق بها ) هذا تعليل مقدم لقوله الآتي كان لها مزيد اختصاص الخ ( اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم بحيثها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك ) وقد تقدم الوجه في هذا التفسير في الباب الثاني في بحث ضمير الفصل مستوفي فراجع ان شئت .

( وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها ) اى لهل ( مزيد اختصاص ) اى مزيد ارتباط ومناسبة ( بما كونه زمانياً اظهر ) لفظة ( ما ) المجرورة بالباء ( موصولة وكونه مبتدئ وخبره اظهر وزمانياً خبر لكون ) والجملة صلة ما ( اى بالشئ الذى زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه ) كما قال في الالفية :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن  
( بخلاف الاسم فانه يدل عليه ) اى على الزمان ( حيث يدل لعروضه ) اى الزمان ( له ) اى للاسم وقد تقدم بعض الكلام في ذلك بعيد بحث الالتفات فلا نعيده فتحصل بما ذكرنا ان المقتضى والسبب في زيادة اختصاص هل من سائر ادوات الاستفهام بما كونه

زمانيا اظهر معنى الفعل امران ( اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال فظاهر إذ المضارع انما يكون فعلاً ) فهو نوع من مطلق الفعل وظاهر ان ما كان لازماً للنوع كان لازماً للجنس في الجملة ضرورة ( واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك ) المريد ( فلان التصديق هو الحكم ) والاذعان ( بالثبوت ) اي بثبوت شيء ( او الانتفاء ) اي انتفاء شيء ( والنفي والاثبات إنما يتوجهان الى الصفات ) اي المعاني والاحداث كالقيام والقعود وتحوهما ( التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ) . وقال في المفتاح ما هذا نمه وانت تعلم ان احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لا لافعال الذوات لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمة بما يكون كونه زمانيا اظهر كالافعال انتهى . ( ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان قوله عز وجل فهم اثم شاكرون ) اي الجملة الاسمية التي فيها جدول عما لها مزيد اختصاص به ( ادل على طلب الشكر ) اي طلب حصوله في الخارج ( من فعل تفكرون ) اي من المضارع الذي هو عين ما لها مزيد اختصاص به اعني الفعل ( و ) من ( فهل اثم تفكرون ) الذي هو ايضاً عين ما لها مزيد اختصاص به ( مع انه مؤكد بالتكرير لان اثم فاعل فعل محذوف ) والحاصل ان وقوع الجملة الاسمية بعد هل لما كان على خلاف مقتضى الظاهر لا بد فيه من نكتة والى ذلك اشار بقوله ( لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ) وذلك بسبب الجملة الاسمية

التي لا فعل فيها ( ادل على كمال العناية بحصوله ) هذا هو النكتة فادخالها على الجملة الاسمية المذكورة ادل على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ( من ابقائه ) اي من ابقاء لفظ هل تفكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة ( و ) كما ( في هل انتم تفكرون لانها ) ايضاً ( داخلة على الفعل ) لكن ( تقديرأ ) وذلك ( لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره ) الفعل ( الظاهر ) ولا يذهب عليك ان الاستفهام في امثال المقام ليس على حقيقته لانها محال على علام الغيوب عز وجل .

( وايضاً فهل انتم شاكرون ) يعني الجملة الاسمية مع هل ( ادل على طلب الفكر من افانتم شاكرون يعني من الجملة الاسمية مع الهمزة ( وان كان ) الكلام الثاني اي افانتم شاكرون ايضاً ( للثبوت باعتبار كون الجملة ) مثل الكلام الاول ( اسمية لان هل ) كما تقدم آنفاً ( ادعى للفعل من الهمزة ) اي اقوى طلباً من الهمزة ( فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ) وبعبارة اخرى لما كان هل اقوى طلباً للفعل من الهمزة وذلك لان الفعل كما تقدم آنفاً لازم بعد هل بخلاف بعد الهمزة فترك اللازم والعدول منه الى الجملة الاسمية لا يكون من المتكلم البليغ إلا لنكتة وهي مهنا كمال العناية والاهتمام بطلب الشكر وحصوله في الخارج .

( ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابرار ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه ) اي بين خلاف الاصل اعني ادخال هل على الجملة الاسمية ( وبين هل

ينطلق زيد ) يعني الاصل الذي هو ادخالها على الفعل وذلك لان فيه البليغ غافل عن اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد ولذلك الحق كلامه كما صرح في آخر المقدمة باصوات الحيوانات التي تصدر من محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والاعتبارات الزائدة على اصل المراد ( فكان الاول به ) اي بفهم البليغ ( ان يدخله ) اي هل ( على الفعل كما هو اصله ) .

قال في المفتاح ولكون هل ادعى للفعل من من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ كما لا يحسن نظيره قوله ليبيك يزيد ضارع لمخصوصة من كل احد على ما سبق في موضعه وقال عند الكلام في قوله ليبيك يزيد الخ ان هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة الى حيث يناطح السماك وموقعه ان يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الاحوال ساحر في اقتضاب الكلام ماهر في افانين السحر الى بليغ مثله مطلق من كل تركيب على حاق معناه وفصوص مستبعماته فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تهتري بشمنها ولا تجري في مساومتها على سننها ما لم يكن المستخرج لها بصيراً بهاؤها والراغب فيها خبيراً بمكانها وثمان الكلام ان يوفي من ابلغ الاصفاء واحسن الاستماع حقه وان يتلقى من القبول له والاعتزاز باكمل ما استحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالماً بجهات حسن الكلام ومعتقداً بان المتكلم تمعدها في تركيبه للكلام عن علم منه .

فان السامع اذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دورته وربما انكره وكذلك اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسب في تركيبه ذاك الى الخطأ

وانزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة .

وما يشهد لك بهذا ما يروى عن علي ( ع ) انه كان يبيع جنازة فقال له قاتل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفي فلم يقل فلان بل قال الله رداً لكلامه عليه مخطئاً اياه منبهاً له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفي بلفظ اسم المفعول .

ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي دعت الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك فهو ( ع ) اول ائمة علم النحو رضوان الله عليهم اجمعين وما فعل ذلك كرم الله وجهه إلا لانه عرف من السائل انه ما اورد لفظ المترق على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى وفخامة في الابرار وهو وجه القراءة المنسوبة اليه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً بلفظ بناء الفعل للفاعل من ارادة معنى معنى والذين يستوفون بمد اعمارهم . انتهى .

( وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود شيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده كقولنا الحركة دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه ) اي الثانية ( شيثان فهم الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت ) الثانية ( مركبة بالنسبة اليها ) وتسمى القضية على الاولى ثنائية وعلى الثانية ثلاثية كما قال الحكميم الالهى في اللثالى في بحث المفرد والمركب في شرح قوله .

كذا الثنائي والثلاثي مطلباً هل بسيط وهل قد ركبا

يعنى قضية محمولها الوجود المطلق كالانسان موجود ثنائية لان مفادها ثبوت الشيء ولا وجود رابط فيها كما قرر في محله وقضية محمولها

الوجود المقيد كالإنسان كاتب ثلاثية لأن مفادها ثبتت شيء لشيء وفيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابط انتهى ( فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة ) قال الحكيم الإلهي في شرح قوله :

ان الوجود رابط ورابطي ثمة نفسي فهاك واضبط

ان الوجود رابط اي ثبتت الشيء شيئاً ورابطي ثمة نفسي قد يلحق التاء المتحركة بضم العاطفة ومنه قوله فمضيت ثمة قلت لا يعني والمعنى المشترك بين الرابطي والنفسى ثبتت الشيء فهاك اي خذ واضبط لانه اي الوجود مطلقاً اما ان يكون وجوداً في نفسه ويقال له الوجود المحمولى وهو مفاد كان التامة المتحقق في الهليات البسيطة او يكون وجوداً لا في نفسه وهو مفاد كان الناقصة المتحقق في الهليات المركبة ويقال له في المشهور الوجود الرابطي والاولى على ما في المتن ان يسمى بالوجود الرابط .

وقال في بحث ان الوجود مطلق ومقيد ان الوجود المطلق ما هو المحمول في الهلية البسيطة كالإنسان موجود والمقيد ما هو المحمول في الهلية المركبة كالإنسان كاتب . انتهى .

( والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالباً ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجواب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة ) كان يجاب بانها طائر معروف الاسم مجهول الجسم ( او من غيرها ) كان يجاب باللغة الفارسية ( سيمرغ اضغ ) وفيها اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها .

( او ) يطلب بما ( ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو  
كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته )  
اي ذاتيات المسمى ( من الجنس والفصل ) كان يقال في الجواب كما  
في التجريد هي كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة قال  
القوشجي في شرحه قدماء الفلاسفة عرفوا الحركة بانها خروج من القوة  
الى الفعل على التدرج او يسير ايسيراً او لا دفعة . انتهى .

فتحصل في المقام ان ههنا مطلبين مطلب ما ومطلب هل وما سؤال  
عن التصور وهل سؤال عن التصديق والسؤال هما ان كان عن تصور  
الشيء قبل العلم بوجوده فالجواب شرح اسمه وتعيين ما هو المراد من  
اسمه وما هذه يقال لها ما الشارحة وان كان السؤال بما عن تصور  
شيء معلوم وجوده فالجواب بالحد او الرسم والى ذلك اشار الحكيم  
حيث يقول بالفارسية ( مهيت پاسخ پرسش از كوهر شيء است وشرح  
اسم پاسخ پرسش نخستين است ) واما هل فان طلب بها التصديق  
عن وجود الشيء في نفسه فيقال لها هل البسيطة وان طلب بها التصديق  
عن وجود الشيء بصفته فيقال لها هل المركبة وقد تقدم مثال كل واحد  
منها فلا نعيده .

( وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم  
والتي لطلب الماهية ) والى ذلك اشار الحكيم بقوله :

فما هو الخارج والحقيقي وذو اشتباك مع هل . افترق

( يعني مقتضى الترتيب ان يطلب او لا شرح الاسم ثم  
وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم  
اللفظ استعمال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود

استعمال منه طلب حقيقته وماهيته إذ المعدوم لا مهية له ولا حقيقة لان  
الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا مهية له .  
واوضح من ذلك كله واضبط للاقسام ما ذكره الحكيم الالهي في  
شرح قوله :

اس المطالب ثلاثة علم      مطلب ما مطلب هل مطلب لم  
فما هو الشارح والحقيقي      وذو اشتباك مع هل انيق  
وهل بسيطاً ومركباً ثبت      لمية ثبوتنا اثباتنا حوت

وهذا نصه اس المطالب للناظر في استعمال الشيء ثلاثة علم وكل  
منها اثنان فالكل ستة اولها مطلب ما وثانيها مطلب هل وثالثها مطلب  
لم فما قسمان احدهما هو الشارح وثانيهما هو الحقيقي فيطلب بما  
الشارحة او لا شرح مفهوم اللفظ مثل ما الخلاء وما العنقاء وبما الحقيقية  
تعقل مهية النفس الامرية مثل ما الحركة وما المكان ولذا يقال التعريف  
للمهية وبالمهية وذو اشتباك مع هل انيق اي ما وهل ذو ترتيب حسن  
فكما اشرنا ما الشارحة مقدمة على هل البسيطة بل على الكل إذ لا بد  
ان يفهم مدلول اللفظ او لا ثم هل البسيطة مقدمة على ما الحقيقية إذ  
الوجود مقدم بالحقيقة على المية وما لا وجود له والحكيم يبحث عن  
الحقايق وما لم يعتبر الوجود مع المية لا تستحق اطلاق لفظ ولهذا  
فالوجود حقيقة كل ذي حقيقة وبعدها هل المركبة وانما كانت بعدها  
لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له .

وهل بسيطاً انما سمي بسيطاً لان المطلوب به وجود الشيء والوجود  
المطلق بسيط ومركباً ثبت لان المطلوب به الوجود المقيد كالكتابة  
والضحك ونحوهما للانسان والوجود المقيد مركب من الوجود والقيد.

لمية ثبوتاً اثباتاً حوت اي يطلب بلم حلة الحكم والواسطة له وهي  
قسمان واسطة في الثبوت وواسطة في الاثبات ثم قال في شرح قوله :  
اليه الب ما فريق . ثبتا . مطلب اي اين كيف ومتى

اليه اي الى المذكور من اس المطالب اليه ما اي مطالب اخرى  
فريق اثبتنا ان كانت وهي مطلب اي ومطلب اين ومطلب كيف ومطلب  
كم ومطلب متى .

اما مطلب اي فلان اد الجوهرية يطلب بها الفصل وسيأتي ان  
شبهة النوع بالفصل وبالصورة فيؤول الى ما الحقيقية واي المرضية يطلب  
بها عوارض الشيء فيؤول الى هل المركبة واما البواقي فرجوعها الى هل  
المركبة فواضحة .

ثم قال انما قلنا ان كانت لان كثيراً من الاشياء كالمجردات لا اين  
ولا كم ولا متى بل ولا كيف لها زائداً على وجودها وان كان زائداً  
على مهيئتها فيقال ما العقل الكلي وهل هو ولم هو ولكن لا يقال اين هو  
ومتى هو وكم مقداره انتهى فاحفظ ذلك لانه يفيدك فيما يأتي والله  
الموفق والمعين .

( والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين المهية التي تفهم من  
الحد بالتفصيل غير قليل ) اي كثير جلي فلا يتوهم اتحاد الحد والمحدود  
وعدم فائدة التحديد اسماً كان او حقيقياً ( فان كل من خوطب  
باسم ) كالانسان والفرس والحصان ونحوها من الاسماء ( فهم منه ) اي  
من الاسم ( فهما ما ووقف ) اي اطلع ( على الشيء ) اي على المعنى  
( الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة ) التي ذلك الاسم من  
تلك اللغة ( واما الحد فلا يقف ) اي فلا يطلع ( عليه ) اي على الحد

( الا المتراض ) اي المتذال والمتسع والمنبسط ( بصناعة المنطق ) بل لا يكاد يطلع عليه احد الاعلام الغيوب جل جلاله .

قال الهروي في بحث المشتق والتحقيق ان يقال ان مثل الناطق ليس بفصل حقيقي بل لازم ما هو الفصل وظهر خواصه وانما يكون فصلا مشهوريا منطقياً يوضع مكانه اذا لم يعلم نفسه بل لا يكاد يعلم كما حقق في محله ولذا ربما يجعل لازمان مكانه اذا كانا متساويي النسبة اليه كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان انتهى .

وقال الفاضل المهكيني في الحاشية على قوله بل لا يكاد يعلم كما حقق في محله ما عذا نصه يعني لغير علام الغيوب وذلك اما اشارة الى ما ذكره الشريف في كتاب الكبرى من ان معرفة حقايق الاشياء من الاجناس والفصول والانواع في غاية الاشكال .

واما اشارة الى ما حققه صدر المتألهين من ان الفصول الحقيقية انواع الوجودات والوجود غير معلوم بالكنه لغير علام الغيوب نعم هو معلوم بالمناوين وكلاهما ضعيفان كما قرر في محله انتهى .

والى كون الوجود غير معلوم بالكنه اشار الحكيم في بحث بداهة

الوجود :

مفهومه من احرف الاشياء وكنهه في غاية الخفاء

( فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب

الاسم وبحسب الحقيقة ) وليعلم ان الحد ينقسم الى الحقيقي واللفظي

والاول اي الحقيقي ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة سواء كان خذا

او رسماً والى التعريف بحسب الاسم فهو قسم من التعريف الحقيقي

فلا يكون اللفظي ما هو بحسب الاسم كما توهمه البعض وقد تقدم

ان الحقيقي بقسميه محصل للصورة واللفظي لا يحصل إلا تعيين مدلول اللفظ فيكون مرجعه الى التصديق بان هذا اللفظ بازاء هذا المعنى فلذلك كان قابلاً للنفي فيحتاج الى النقل من اصحاب اللغة والاصطلاح وقد تقدم ايضاً ان الفرق بين التعريف بحسب الحقيقة والتعريف بحسب الاسم ان الاول محصل للصورة التي علم وجوده في الخارج اما بالكنه او بالوجه والثاني محصل صورة ما لم يعلم وجوده في الخارج فتدبر جيداً .

( واما المعدومات فلما لم يكن لها إلا المفهومات لم يكن لها حدود إلا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد ان يعرف ان الذات موجودة ) وبعبارة اخرى لان الحد بحسب الذات موقوف على العلم بوجود الذات وقوله ( حق ) تعليل لقوله لان الحد بحسب الذات ( ان ما يوضع في اول التعاليم ) قيل هو جمع التعليم والمراد به التراجع كالفصل والابواب مثلاً يقال التعليم الاول في المبتدأ والتعليم الثاني في الفاعل وقيل المراد منه الرياضيات بانقسامها الاربعة اعني الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وانما سميت هذه العلوم الاربعة بالتعاليم لان الحكماء كانوا يعلمونها صبيانهم او لا والتمن الاول اقرب بسياق الكلام واشمل ، واما قوله ( من حدود الاشياء ) فهو بيان لما يوضع في اول التعاليم كان يقال المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير المزينة مثلاً يعني الاشياء ( التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم ) وهو الاقرب .

واما قوله ( انما هي حدود بحسب شرح الاسم ) فهو خبر ان ما يوضع ( ثم لما اثبت وجودها ) اي الاشياء ( صار تلك الحدود )

التي بوضع في اول التعاليم ( بعينها حدوداً بحسب الذات والحقيقة  
 كذا ذكره الشيخ ) ابو علي سيناء ( في الشفاء فعلم ) بما ذكره ( ان  
 الجواب الواحد جاز ان يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات )  
 والحقيقة ( بالقياس الى شخصين ) أحدهما في اول التعليم والآخر في  
 اثنايه فالاول بالقياس الى الاول والثاني بالقياس الى الثاني ( وبالقياس  
 الى شخص واحد في وقتين ) احدهما اول التعليم وثانيهما اثناء التعليم  
 فالاول بالقياس الى هذا الشخص الواحد في اول التعليم والثاني بالقياس  
 اليه في اثناء التعليم .

( و ) يطلب ( بمن العارض الشخص ) بكسر الخاء المعجمة اي  
 المعين لا مطلق العارض كالضاحك والكاتب ونحوهما ( لذي العلم )  
 عبر بالعلم دون العقل ليشمل الباري عز اسمه لانه جل جلاله خالق  
 العقل ( اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه  
 وتعيينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ) ولا شك انه عارض  
 عليه بسبب تسميته به ( ونحوه ) من الالقاب والكفى لانها ايضاً ( بما  
 يفيد تشخصه ) وتعيينه كما قال في الالفية :

واسما اتي وكنيه ولقباً واخرن ذا ان سواء صحبا

( واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان )  
 يعني زيد مثلاً وكذا في سائر الامثلة قال الرضي واعلم انه يكفى بفلان  
 وفلانة عن اعلام الادمي خاصة فيجربان يجري المكنى عند اي يكونان  
 كالعالم مثلاً بغير علم الادمي فيمنع حذف فلانة كما يجري افضل بمعنى  
 حقيق يجري المكنى عند اي الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز  
 تشكيير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جائي فلان وفلان آخر اذ هو

موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان  
واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما كانت او كنى ادخل  
عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان  
لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام  
الانسان لان انس الانسان بهنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم  
فكان فيها نوع تنكير انتهى .

( واخو فلان وما اشبه ذلك ) نحو غلام فلان وجار فلان وتلميذ  
فلان ونحو ذلك ( فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص  
بحسب الخارج انحصار الاوصاف في الخارج في شخص واحد وان كانت  
نظراً الى مفوماتها كلياً ) هذا الكلام بالنظر الى نحو رجل فاضل من  
قبيلة كذا مسلم بناء على ما تقدم في اول باب المسند اليه في نحو قولك  
اعبد الها خلق السماء والارض ونحو لقيت رجلاً سلم عليك اليوم  
وحده قبل كل احد وكذلك بالنظر الى سائر الامثلة بناء على ما تقدم  
في بحث تعريف المسند اليه بالعلمية من ان سائر المعارف لا تفيد  
اول زمان ذكرها الا مفوماتها الكلية واما بناء على ما نقلناه من  
الرضى فلا لانها حينئذ اما كنايات او مضافة الى الكنايات واياما كان  
فهي في حكم الاعلام الشخصية بل نفسها والاعلام الشخصية مفوماتها  
ليست الا جزئية اللهم الا ان يكون نظره الى ما تقدم في بحث تعريف  
المسند من انه قد يقال جائي غلام زيد من غـمـ اشارة الى معين  
كالمعرف باللام هذا وبعد فية تأمل يظهر وجهه من النظر الآتي .

( وقال السكاكي ) في مقام الفرق بين ما ومن ( يستل بما من  
الجنس ) سواء كان من ذوى العلم او غيرهم والمراد من الجنس غـمـ

الصفة اى الذات لا الجنس المنطقي فيشمل النوع والصنف وذلك بقرينة  
الاجوبة الآتية فان شيئاً منها ليس بجنس منطقي ( تقول ما عندك اى  
اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ) كالطعام والفرس  
والانسان والحصان ونحوها فتأمل .

( ويدخل فيه ) اى في السؤال عن الجنس ( السؤال عن المية  
والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد  
موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة  
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ) وما الانسان اى  
اى اجناس الحيوانات هو وجوابه حيوان ناطق فتأمل .

( او ) يسئل بما ( عن الوصف ) كذلك ( تقول ما زيد وجوابه  
الكريم ونحوه ) كالفاضل والشجاع ونحوهما ( وفي الحديث سمعوا فقد  
سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال ( ص ) الذاكرون  
الله كثيراً والذاكرات ) وتقول ما الصلوة وجوابه النامية عن الفحشاء  
والمنكر وتقول ما الصوم وجوابه جنة من النار فتأمل جيداً .

( و ) قال ايضاً ( يسئل بمن عن الجنس ) بالمعنى المتقدم ( من  
ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه ) اى  
في الشق الثاني من قوله ( نظر اذ لا نسلم انه لفظ من للسؤال عن  
الجنس ) اذ لم يثبت استعماله في اللغة لذلك ( و ) لا نسلم ( انه يصح  
في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه ) الصحيح ( انه ملك  
يأتي بالوحي الى الرسل ونحوه بما يفيد للسامع تهنئته وتأييده ) كان  
يقال ملك ناغي الحسين ( ع ) حين كان في المهد بهذين البيتين .  
ان في الجنة نهر من لبن ليلي ولزهرا وحسين وحسن

كل من كان محباً لهم يدخل الجنة من غير حزن  
فانه يفيد تشخصه وتعيينه اذا كان السامع ممن له خبرة كاملة  
بفضائل الحسين عليه السلام .

( واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن  
ربكما يا موسى ان معناه ابهره ام ملك ام جنى ) فعليه يكون للسؤال  
عن الجنس ( قفساده يظهر من جواب موسى ( ع ) بقوله ربنا الذي  
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه ( ع ) قد اجاب بما يفيد تعيينه  
وتشخصه على ما ذكرنا ) وقد ذكرنا ان فيما ذكره تأمل لان التشخص  
المفهوم من قوله عليه السلام انما هو بحسب انحصار الاوصاف المذكورة  
في قوله ( ع ) في الله جل جلاله وقد منع من كون مثل ذلك جواباً  
للسؤال بمن مع ان في تسمية ما وقع في هذا الجواب بالعارض من سوء  
الادب ما لا يخفى .

( ويسئل باي مما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو ) قوله  
تعالى حكاية عن الكفار حين سئلوا علماء اليهود ( اي الفريقين خير  
مقاماً اي انحن ام اصحاب محمد ( ص ) فان الكافرين والمؤمنين وهم  
اصحاب محمد ( ص ) قد اشتركا في الفريقية فسئلوا ) اي الكفار عن  
علماء اليهود ( عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه  
هو مضمون ما اضيف اليه اي ) كالفرقية في الآية ( يوضحه ) اي  
يوضح كون الامر الاعم هو مضمون ما اضيف اليه اي ( قوله ) اي  
السكاكي ( في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي  
فتطلب منه وصفا يميزها ) اي الثياب التي عند القائل ( عندك عما  
يشاركها في الثوية قيل انه اذا اضيف ) لفظ اي ( الى مشار اليه )

يعني الى الجزئي ( كقولنا ايهم يفعل كذا فجوا به اسم متضمن للاشارة  
الحسية ) نحو هذا وانا وانت يظهر ذلك من قوله تعالى حكاية ايكم  
يأتيني بعرشها قبل ان يأتوني مسلمين قال عفریت من الجن انا اتيك  
به الآية ( او اسم علم ) بان يقال زيد مثلا .

هذا كله اذا كان المضاف اليه جزئياً ( واذا اضيف الى كلي فجوا  
به كلي مميز لا غير ) وهذا القسم مراد محض التهذيب حيث يقول ان  
كلمة اى موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف  
اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شعباً عن بعيد وايقنت انه حيوان  
لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس او غيرهما فتقول اى حيوان  
هذا فيجواب بما يخصه ويميزه عن مشاركانه في الحيوانية انتهى ( وعلى  
الجملة ) اى والحاصل ( هو ) اى لفظ اى ( طالب للتمييز ) سواء  
اضيف الى مشار اليه او الى كلي .

( ويستل بكم عن العدد نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم  
اتيناكم من آية بينة اى كم آية اتيناكم اعرين لم ثلاثين ام غير ذلك )  
من الاعداد ( والفرض من هذا السؤال التقرير ) والتوبيخ ( والاستفهام )  
فيه ( استفهام تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار ) والاعتراف بامر  
قد استقر عنده ثبوته او نفيه .

( ومن آية يميزكم بزيادة من ) فان النحاة ( قالوا اذا فصلوا )  
اى المتكلمون ( بينه ) اى بين كم سواء كان خبرية او استفهامية  
( وبين يميزه بفعل متعد ) كما في الآية ( وجب زيادة من فيه ) اى  
في يميزه لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل ( كما مر في ) كم ( الخبرية )  
عند الكلام على قول البهتري في الباب الرابع .

كم زدت عني من تعامل حادث وسورة ايام حزنن الى اللعم  
 ( وذكر بعض المحققين من النحاة ) يعني الرضى ( ان ) يميزكم  
 الاستفهامية لم اعثر عليه بمروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه  
 كتاب من كتب ( النحو ) الى هنا كلام بعض المحققين يعني الرضى  
 ( و ) اما ( سل بني اسرائيل كم اتيناكم من آية بينه ) فهو تضمنين  
 او اقتباس من التفتازاني غرضه من ذلك الرد على الرضى حيث جاء  
 يميزكم في الآية بمروراً بمن وقد جوز الزمخشري كون كم فيها استفهامية  
 فكيف يقول ان يميزكم لم اعثر عليه بمروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على  
 جوازه كتاب من كتب النحو والظاهر ان بينة ليس جزء للآية بل  
 مرفوع خبر وجمله سل بني اسرائيل مبتدأ اي هذا الكلام بينة على  
 وقوع يميزكم الاستفهامية بمروراً بمن هذا ولكن الايراد غير وارد وذلك  
 لان مراد الرضى من عدم العثور انما هو فيما لم يفصل بينه وبين  
 يميزه فعل متعد والدليل على ذلك انه حكم قبيل ذلك بوجوب جر  
 تمييزكم التحيرية اذا كان الفصل بينه وبين تمييزه بالفعل المتعدي ومثل  
 لذلك بقوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية  
 ثم قال وحال كم الاستفهامية المجرور يميزها مع الفصل كحال كم  
 التحيرية في جميع ما ذكرنا فهذا الكلام منه قرينة قطعية على ما ذكرنا  
 واما تجويز الزمخشري كون كم في الآية استفهامية فلا يثبت به ما يناق  
 كلام الرضى لانه لم يحكم بذلك قطعاً بل جوز كما في الجامي كونها  
 في الآية استفهامية وخبرية وبهذا القدر لا يثبت الوقوع حق يناق  
 ما ادعاه من عدم العثور .

( ويسئل بكيف عن الحال ) قال الجامي اي حال شيء وصفته فالمراد

بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب  
المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول  
كيف زيد على أي حال هو انتهى .

وقال المحقق هناك على قوله بعض الشارحين هو صاحب المتوسط  
ووجه كونه توهما أنك إذا قلت كيف زيد وهو سؤال عن حاله وصفته  
ولا دخل في زمان الحال إذ ليس المطلوب السؤال عن حاله في زمان  
الحال أي في هذه الحال كيف هو وعبار المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح  
انتهى فإذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح أو سقيم أو مشغول ونحو ذلك .

( و ) يسئل ( باین عن المكان ) قال في المصباح واین ظرف مكان  
يكون استفهاما فإذا قيل ابن زيد لزم الجواب بتعيين مكانه انتهى  
فالجواب في الدار أو في المدرسة أو في السوق ونحو ذلك .

( و ) يسئل ( بمعنى عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا ) قال في  
المصباح متى ظرف يكون استفهاما عن زمان فعل فيه أو فعل ويستعمل  
في الممكن فيقال متى القتال أي متى زمانه لا في الممتنع فلا يقال متى  
طلعت الشمس انتهى محل الحاجة من كلامه .

( و ) يسئل ( بایان عن الزمان المستقبل ) والقائل على ما في المفتاح  
على بن عيسى العربي امام ائمة بغداد في علم النحو ( يستعمل في  
مواضع التفعيم مثل ان يسئل ايان يوم الدين ) قال الهامی ايان للزمان  
استفهاما مامثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص  
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وایان قدوم  
الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما انتهى .

( وانی تستعمل قارة بمعنى كيف ويجب ) حينئذ ( ان يكون بعده

فعل نحو فاتوا حرثكم انى شتم اي على اي حال شتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون الماني موضع الحرث ) اي التناسل والتوالد وللفقهاء في المقام كلام ليس هنا محله وسياتي الكلام فيه في بحث الاطناب مستقصى انشاء الله تعالى ( ولم تجيء انى زيد بمعنى كيف هو ) كانه تعريض على المصنف او تقييد لكلامه فتأمل .

( و ) تستعمل تارة ( اخرى بمعنى من اين نحو ) قوله تعالى حكاية من ذكرى ( انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الا ترى كل يوم ) لانه عليه السلام كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وعكسه وليس المراد من السؤال المكان ولا كيف لك هذا بل الجهة بدليل انها عليها السلام قالت هو من عند الله فراجع القرآن قال في المصباح انى استفهام عن الجهة تقول انى يكون هذا اي من اي وجه وطريق انتهى ( وقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين ) اي معنى كيف ومعنى من اين وذلك بناء على ما ذهب اليه بعض الاصوليين ومنهم السيد علم الهدى من ان الاستعمال دليل على الحقيقة ( وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً ) وهذا بناء على ما ذهب اليه الاكثر من ان الاستعمال اهم ( وايضا قد ذكر بعض النحاة ) يعنى الرضى ( ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى همرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك اي من انى اي من اين فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه ) اي بدون اضمار من فالخاصل ان في كلامه اشعار على ان انى بمعنى من اين سواء قلنا بانشاء من ام لم تقل به .

( فظهر ) بما ذكرنا في شرح قوله فالهمزة لطلب التصديق الى هنا  
( ان كلمات الاستفهام ) المذكورة في المتن ( بعضها مختص بطلب  
التصديق ) فقط ( كهل وبعضها مختص بطلب التصور ) فقط ( كسائر  
اسماء الاستفهام وبعضها مشترك بينهما ) اي بين التصور والتصديق  
( كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها ) اي لاصالتها  
( في الاستفهام ) لانها موضوعة له وسائر الكلمات اسماء موضوعة لمعانيها  
التي بينها انفاً تضمنت معنى الهمزة واما هل فقد تقدم انها كانت في  
الاصل بمعنى قد ثم تطفلت على الهمزة في الاستفهام .

( ولهذا ) اي ولعراقة الهمزة في الاستفهام ( يجوز ان يقع بعدام )  
التي للاضراب كما في المغنى ( سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله  
تعالى هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جنود  
لكم وقوله اما ذا كنتم تعملون وقول الشاعر )

انى جزوا عامرا سوء بفعلهم ام كيف يجوزونى السوء من الحسن  
( ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ) ( رثمان انف اذا ما ضن بالبن )

وللبيت حكاية ذكرها في المغنى في بحث ام ( وام ههنا ) اي في كل  
موضع وقع قبل كلمات الاستفهام ( بمعنى بل ) الاضرابية ( التي تكون  
لانتقال من كلام الى كلام ) ( اخر من غير اعتبار استفهام كقوله  
تعالى ) حكاية عن فرعون ( ام انا خير من هذا الذى هو مهين )

قال في المغنى ومضى ام المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب ثم تارة  
تكون له مجرداً وتارة تضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما  
طلبيا فمن الاول هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور  
ام جعلوا الله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما

لثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتماد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت .

ثم قال ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعاً وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو لم هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقوله انى جزوا عامرا البيت انتهى .

( وبهذا ) اي يكون لم هنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار الاستفهام ( ينحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة ) وبعبارة اخرى كما في المعنى ما قبل ام وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر ( وهذا ) اي قوله تعالى اكذبتم النخ ( ليس كذلك وهو ظاهر ) اذ كل مما قبلها وما بعدها لا ربط له بالآخر ( وان كانت ) ام ( منقطعة بمعنى بل والهمزة ) الاستفهامية ( فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ) وبعبارة اخرى كما تقدم لا يدخل الاستفهام على الاستفهام ووجه الانحلال انا نختار الشق الثاني وهو ان ام في قوله تعالى اكذبتم النخ منقطعة بمعنى بل ولكن لا استفهام فيه ( و ) لا حاجة حينئذ ( الى ما قيل في الجواب ) عما قيل في الآية ( من انها ) اي ام في الآية ( متصلة والمضى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فبأي شيء كنتم تعملون ) مع ان في هذا المعنى تصف

وتكلف ظاهر .

( ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيراً ما تستعمل ( مجازاً ) في غير الاستفهام بما يناسب المقام بمعونة القرائن ) ويأتي في آخر المبحث انه لا ينحصر المعاني المجازية التي تستعمل هذه الكلمات فيها فيما ذكره المصنف بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب الواقعة في محاورات البلغاء او في كلام الله المجيد ( وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه بما لم يحتمل ) اي لم يقرب ولم يندر ( حوله احد ) من مهرة هذا الفن بل لا يبعد دعوى عدم امكان بيان تلك الكيفية بناء على ما ذكره ابن صاحب الكفاية عند قوله صحة استعمال اللفظ فيما يناسب ما وضع له هل هي بالوضع او بالطبع وجهان بل قولان اظهرهما انها بالطبع بشهادة الوجدان بحسن الاستعمال فيه ولو مع منع الواضع عنه وباستحسان الاستعمال فيما لا يناسبه ولو مع ترخيصه ولا معنى لصحته الاصح منه انتهى .

ولكن لا يذهب عليك ان في كلام ابيه ما يدل بظاهره بل بصريحه على انكار استعمال اللفظ فيما يناسب ما وضع له فلا معنى للنزاع في انه هل بالوضع او بالطبع قال في المبحث الاول من مباحث صيغة الامر ابقاظ لا يخفى ان ما ذكرناه في صيغة الامر جار في سائر الصيغ الانشائية فكما يكون الداعي الى انشاء التحفي او الترجي او الاستفهام بصيغها قارة هو ثبوت هذه الصفات حقيقة يكون الداعي فيها اخرى . فلا وجه للالتزام بانسلاخ صيغها عنها واستعمالها في غيرها اذا وقعت في كلامه تعالى لا استحالة مثل هذه المعاني في حقه تبارك وتعالى بما لا زمة العجز او الجهل وانه لا وجه له .

فان المستحيل انما هو الحقيقي منها لا الانتهائي الايقاعي الذي يكون بمجرد قصد حصوله بالصيغة كما عرفت ففي كلامه تعالى قد استعملت في معانيها الايقاعية الانتهائية ايضاً لا لظهار ثبوتها حقيقة بل لا مر آخر حسب ما يقتضيه الحال من اظهار المعجزة او الانكار او التقرير الى غير ذلك ومنه ظهر ان ما ذكره من المعاني الكثيرة لصيغة الاستفهام ليس كما ينبغي ايضاً انتهى وسيجيى نقل مثله لي موضع آخر عن قريب انشاء الله تعالى فانتظر .

( كلاً استبطاء ) اي اظهار بطؤ الشيء وتأخره مع شكاية من ذلك البطؤ والتأخر ( نحو كم دهورك ) فانه ليس المراد فيه السؤال عن عدد الدعوات بل وصف المخاطب بالبطؤ والشكاية عن بطئه في الاجابة والحث عليها والترغيب فيها ( ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ) فانه ليس الغرض فيه السؤال عن زمان النصر بل اظهار الشكاية عن تأخره ( و ) منه ايضاً بيت السقط الى م وفيم تنقلنا ركاب ونامل ان يكون لنا او ان نقطة م في الموضعين استفهامية بمعنى اي شيء حذفت الفها وجوباً كما قال في الالفية .

وما في الاستفهام ان حرت حذف الفها واولها الهاء ان تقف والغرض منه الشكاية عن تأخر الوصول الى المقصد وعدم انتهاء السفر والتنقل ومن ذلك ايضاً قوله تعالى الم يأن للذين آمنوا ( و ) مثل ( التعجب نحو ) قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ( مالي لا ارى الهدم ) لانه كان لا يغيب عنه عليه السلام بلا اذنه فلما لم يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه

ولا يخفى انه لا معنى لا استفهام العاقل عن حال نفسه كذا في المختصر .  
( و ) مثل ( التنبيه على الضلال ) والخروج عن الطريق المستقيم ( نحو  
قوله تعالى فإين تذهبون ) فانه ليس الغرض السؤال عن مذهبهم بل  
التنبيه على انهم في ففلة وضلال .

( و ) مثل ( الوعيد ) اي التخويف ( كقولك لمن يسيء الاذب  
الم ءأدب فلانا اذا علم ) المخاطب ( ذلك ) اي علم تاديبك فلانا  
فيفهم من قولك الوعيد والتخويف ولا يحمل على السؤال كذا ايضاً  
في المختصر ومن هذا القليل قوله تعالى الم نهلك الاولين ( و ) مثل  
( التقرير ) والتقرير يطلق على معنيين فانه ( قد يقال التقرير بمعنى  
التحقيق والتثبيت ) فيقال اضربت زيداً بمعنى انك ضربته البية البية  
كذا في المختصر فينبغي ان يكون المراد انه كان ضرب المخاطب مجهولاً  
لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت او كان معلوماً فالمقصود  
تثبيت اعلامه بكونه معلوماً كانه يقال للمخاطب هذا معلوم فلا تطمع  
في انكاره وقد تقدم التقرير بهذا المعنى في بحث توكيد المسند اليه  
والابحاث الاخر ( وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه  
والجاءه اليه ) اي الى الاقرار وبعبارة اخرى كما في المعنى حملك  
المخاطب على الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته او نفيه  
( وهو الذي قصده المصنف هنا ) قال في المعنى ويجب ان يليها الشيء  
الذي تقرره به والى ذلك اشار بقوله ( بايلاء المقرر به الهمزة اي  
بهرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به حكماً مر في  
حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيداً اذا  
اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واءنت ضربت في تقريره بالفاعل

وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ( سائر المتعلقات كالمفعول  
بالواسطة والحال في ( ابزبد مررت واراكبا سرت وغير ذلك )  
من المتعلقات .

( واما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية ) عن  
قوم ابراهيم عليه السلام ( امنت فعلت هذا بالهتئا يا ابراهيم اذ ليس  
مراد الكفار حمله عليه السلام على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان  
بل على الاقرار بانه ) اي الكسر ( منه ) عليه السلام ( كان كيف )  
يكون مراد الكفار حمله عليه السلام على الاقرار بان كسر الاصنام  
قد كان ( و ) الحال انهم ( قد اشاروا الى الفعل في قولهم امنت فعلت  
هذا ) يعني الكسر ( وقال عليه السلام ) في جوابهم ( بل فعله ) اي  
الكسر ( كبيرهم هذا ) ان كانوا ينطقون ( ولو كان ) مراد الكفار ( التقرير  
بالفعل ) اي بفعل الكسر وحصوله منه عليه السلام ( لكان الجواب )  
الصحيح ( فعلت ) الكسر ان اراد عليه السلام الاقرار بذلك ( او لم  
افعل ) ان اراد التورية .

( واعترض عليه المصنف ) في الايضاح ( بانه يجوز ان يكون  
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم ) اي قوم ابراهيم  
عليه السلام ( كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر  
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام ) والى هذا الاعتراض  
اشار في المغنى حيث يقول وقوله تعالى امنت فعلت يحتمل لارادة  
الاستفهام الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل انتهى .

( واجيب بانه يدل عليه ) اي على كونهم عالمين بانه عليه السلام  
هو الذي كسر الاصنام ( ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حان

بقوله تالله لا كيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم ( يدل عليه  
ايضاً انهم ) لما راوا كسر الاصنام قالوا ( اي جماعة من القوم ) من  
فعل هذا ( الكسر ) بالهتاء انه من الظالمين قالوا ( اي جماعة اخرى  
( نا ) في بعض الايام السابقة ( فتى يذكروهم ) بالسوء اي يذمهم  
( يقال له ) اي لذلك الفتى ( ابراهيم ) حاصلة ان ذلك الفتى اسمه  
ابراهيم ( فالظاهر ) بما ذكر ( انهم قد علموا ذلك ) اي كونه عليه  
السلام هو الفاعل ( من حلقه ) المذكور ( ومن ذمه عليه السلام  
الاصنام و ) يؤيد ذلك انه ( روي انهم ) لما فهموا انه عليه السلام  
بصد كسر الاصنام ( هربوا ) خوفاً من المخاطر التي تحدث بسبب كسر  
الالهة ( وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم  
اقبلوا ) اي بعضهم ( اليه يسرعون ليكفوه ) اي ليمنعوه عليه السلام  
وينصرفوا عنهم .

( وقوله بايلاء المقرر به الهمزة ) سواء كان المقرر به الفعل او  
الفاعل او المفعول او غيرها ( يعني ) ان هذا الحكم انما هو ( اذا  
كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل  
والمفعول وغيرها ) من متعلقات الفعل حسبما مر في الاستفهام الحقيقي  
( بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم ) لانها لطلب  
التصديق فيدخل على مجموع الجملة ولا اثر للايلاء باحد جزئها فيه  
( نحو هل ثوب الكفار ) فان هل في هذه الجملة لانكار الحكم لا  
احد جزئها .

( والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يستل بها ) اي بكل واحد  
منها ( عنه نحو ) العدد في قوله تعالى ( كم اتيناكم من آية بينة و )

كجنس الشيء او وصفه بناء على قول السكاكي في قولنا ( ماذا فعلت  
و ) كالجنس من ذي العلم او العارض المشخص له او وصفه في قولنا  
( من الذي قتلته ونحو ذلك ) بما تقدم انفاً في بيان ما يسئل عنه  
بكل واحد من الاسماء الاستفهامية فقس ولا تقتصر .

( والانكار كذلك اي بايلاء المنكر ) بفتح الكاف ( الهمزة يعني  
اذا كان الانكار بالهمزة ) فيجري فيه التفصيل المتقدم فيما اذا كان  
التقرير بالهمزة ( واما غيرها ) اي غير الهمزة من كلمات الاستفهام  
( وان صح بجيشه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل لانه كما  
نقدم في التقرير انفاً لا نكار ما يسئل بها عنه ( وهو مثل قولك ماذا  
يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي  
اباك ) فان المنكر في كل واحد من هذه الامثلة ما يبناه انفاً في امثلة  
التقرير ( و ) كذا قوله .

ونصبو الى رند الحمى ~~وهو ارادهم~~ ومن اين تدرى ما العرار من الرند  
( وما اشبه ذلك ) المذكور من الامثلة كقوله تعالى حكاية انى  
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامراتي عاقر فتأمل ( واما الهمزة )  
فلا تختص بانكار شيء خاص ( فهي لا نكار ما يليها ) ايا كان ( كالفعل  
في قوله ) اي امره القيس .

ايقتلني والمعر في مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال  
سيأتي معنى هذا البيت في اول باب التشبيه ( فانه ) اي امره  
القيس ( ذكر ما يكون مانعا من الفعل ) وهو كون السيف المنسوب  
الى المهارف مضاجعا له ( فلو كان لا نكار الفاعل وانه ليس بمن يتصور  
منه الفعل ) اي القتل ( على ما يسبق الى الوهم ) في بادىء الرأي

( لما احتاج الى ذلك ) اي الى ذكر ما يكون مانعا من الفعل لان  
المانعية من الاوصاف التي تحدث فيما تحدث بعد ثبوت صفة الاقتضاء  
في المقتضى فتدبر جيداً .

( وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكران  
يكونوا هم القاسمين لانفس القسمية ) اذ القسمية موجودة بالضرورة  
ومن هنا قيل بالفارسية ( روزى خود ميخورد نديشه وعتقاء ) ( وكالمفعول )  
الاول ( في قوله تعالى ) حكاية ( اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو  
اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي ) فانه بما استقرت العقول السليمة  
على حسنة بل على وجوبه ( واما قوله تعالى ) حكاية ( اتخذ اصناما  
الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة ) المتعددة فمنعها الانكار العدد  
لا جنس إلا له ولا كون ذلك التعدد في ضمن الاصنام فتأمل ( فلذا  
اولى الفعل الهمزة ) وان شئت توضيحا ازيد فراجع ما تقدم في الباب  
الثاني في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين ( وكالحال في قولك اراجلا  
اسير اليه ) فان المنكر كون السير في حال المهني لا نفس السير ( وكذا  
غير ذلك من المتعلقات ) نحو ايوم الجمعة تسافر فان المنكر كون  
السفر في يوم الجمعة لا نفس السفر فقس ولا تقتصر .

[ و ] اما [ نحو ازيذا ضربته ] مما دخلت الهمزة على المفعول  
والفعل بعده مشتغل بالضمير فهو [ يحتمل الانكار على المفعول و ]  
الانكار [ على نفس الفعل ] وذلك [ بحسب تقدير المفسر ] بفتح السين  
ويظهر وجه ذلك مما تقدم انفا في هل زيدا ضربته فتذكر .

[ وكذا ] يحتمل الوجهين [ اذا قدم المرفوع على الفعل ] نحو انا  
قمت ونحو امنت سميت في حاجتي ونحو ازيد قام [ فقد يكون للانكار

على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر [ في بحث  
تقديم المسند اليه من ان المسند اليه ان لم يل حرف النفي فالتقديم  
قد ياتي للتخصيص فنحو أزيد قام يكون لانكار على نفس الفاعل اي  
لانكار ان يكون زيد فاعلا للقيام لانه كان الكلام قبل دخول همزة  
الانكار على زيد لتخصيص الفاعلية به وحصرها عليه فلما دخلت همزة  
الانكار وهي كما ياتي بعيد هذا بمنزلة النفي صار الكلام لنفي تلك  
الفاعلية المختصرة واما اصل الحكم اعني القيام الصادر من الفاعل المسلم  
ثبوته بين المتكلم والمخاطب فلا فقس عليه سائر الامثلة المذكورة .

[ وقد يكون لا نكار الحكم ] اي لا نكار اصل القيام [ على ان  
يكون التقديم لمجرد التقوى ] اي لتقوى حكم الانكار اي انكار اصل  
الفعل وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص فنحو أهو يعطى الجزيل  
يكون لا نكار اصل الاعطاء على سبيل التقوى لانه قبل دخول الهمزة  
كان لتقوى ثبوته فيصير معنى الكلام بعد دخول الهمزة انكار اصل  
الاعطاء فقس عليه أزيد قام وغيره كما مر ايضاً هناك .

[ وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس وأفانت  
تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار ] دون التخصيص [ نظراً  
الى ان المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وآله لم يعتقد اشتراكه ] مع  
الله عز وجل [ في ذلك ] اي اكراه الناس وفي اسماع الصم [ ولا  
انفراده به ] اي بالاكراه والاسماع فليس التقديم في الآيتين للتخصيص  
بل للتقوى فدخول الهمزة فيهما يكون لتقوية حكم الانكار اي انكار  
اصل الاكراه والاسماع .

قال في المفتاح واياك ان يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في

نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال  
التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى والله اذن  
لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن  
احمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار وانظم في هذا السلك  
قوله تعالى افانت تكره الناس وقوله تعالى افانت تسع الصم او تهدي  
العمى وقوله أهم يقسمون رحمة ربك وما جرى مجراه انتهى وسيجيئ  
الاشارة الى كلامه هذا بعيد هذا فليكن على ذكر منك ليفيدك هناك  
[ وجعلهما ] اي الآيتين [ صاحب الكشف من قبيل التخصيص نظراً  
الى انه صلى الله عليه وآله لفرط شغفه ] اي لكثرة اشتياقه [ بايمانهم  
وتبالغ حرصه على ذلك ] قال في المصباح بالفت في كذا بذلت الجهد  
في تتبعه وقال فيه ايضاً حرص عليه حرصاً من باب ضرب اذا اجتهد  
والاسم المحرص بالكسر انتهى فحاصل معنى العبارة انه صلى الله عليه  
وآله لفرط شغفه بايمانهم وبذل غاية جهده في ذلك اي في ايمان الامة  
[ كان صلى الله عليه وآله يعتقد قدرته على ذلك ] اي على ايمانهم  
فاعتقد انحصار فاعلية الاكرام والاسماع في نفسه على سبيل القصر  
باحد الوجوه الثلاثة اعني الافراد والقلب والتعيين فانكر الله عز وجل  
هذا الاعتقاد المتوهم فنأمل .

[ لا يقال همزة الانكار كما سيصرح عن قريب بمنزلة حرف النفي  
وقد مر ] في ذلك المبحث نقلاً عن الشيخ عبد القاهر [ ان ما يلي  
حرف النفي تفيد التخصيص قطعاً ] فلا يحتمل غيره اعني التقوى  
[ فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص .

[ لانا نقول ] اولاً لا نسلم انها بمنزلة في جميع الاحكام وثانياً

[ لو سلم ان الهمزة ] الانكارية [ بمنزلة حرف النفي في ذلك ] اي  
 في كون ما يليها مفيداً للتخصيص قطعاً [ فالكافي ] كما مر ايضاً  
 هناك [ لم يفرق ] بل لم يتعرض للفرق [ بين ما يلي حرف النفي وغيره  
 بل جعل الجميع محتملاً ] للوجهين اي [ للتقوى والتخصيص ان كان  
 المسند اليه المقدم على الفعل ] مضمراً [ كما في الآيتين بالتفصيل  
 المتقدم هناك من انه ان قدر كونه في الاصل مؤخرأ فهو للتخصيص  
 والا فالتقوى ] ومتعيناً للتخصيص [ فقط ] ان كان مظهرأ منكراً [ و  
 لكن بغيرط ان لا يمنع من التخصيص مانع كما تقدم بيانه هناك ] و  
 متعيناً [ التقوى ] فقط [ ان كان ] مظهرأ [ معرفأ ] كما في زيد  
 قام فلا يكون للتخصيص الية [ وقد اشار هنا ] اي في بحث همزة  
 الانكار [ الى تذكر هذا التفصيل ] وهو ما نقلناه قبيل هذا من قوله  
 واياك ان يزل عن خاطرك الخ [ ثم قال ] كما نقلنا عنه [ فلا  
 تحمل نحو قوله تعالى والله اذن لكم على التقديم ] ليفيد التخصيص  
 [ فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء ]  
 اي احمل على ان لفظ الجلالة مبتدأ [ مرادأ منه ] اي من تقديمه  
 اي من جعله مقدماً [ تقوية حكم الانكار وهذا ] اي قوله فلا تحمل  
 نحو قوله تعالى الخ [ يوهم ان مثل هذا التركيب ] الذي يكون  
 المبتدأ فيه مظهرأ معرفأ [ يمكن حمله على التقديم ] والتأخير ليكون  
 للتخصيص [ و ] ليكون بعد دخول همزة الانكار عليه مفيداً [ انكار  
 نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى ] اي اذا صح في بعض المقامات  
 ان يراد منه انكار نفس الفاعل [ وهذا ] الذي يوهمه قوله المذكور  
 [ خلاف ما ذهب اليه فيما سبق ] في التفصيل الذي نقلناه عنه انقأ

[ من ان المظهر المعروف لا يحتمل اعتبار التقديم ] والتأخير اصلا فلا يفيد التخصيص الية [ فكأنه بى هذا ] الذي قاله في هذا المبحث [ على مذهب القوم ] من انه لا فرق في المسند اليه المقدم على الفعل بين المضمر والمظهر ولا بين المنكر والمعرف كما تقدم ذلك في ذلك المبحث نقلا عن الشيخ .

[ ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ] اي للنفي ولذا اشتهر بين اهل العلم ان نفي النفي اثبات قال في المعنى ومن جهة افادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لنرم ثبوته ان كان منقيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده انتهى [ وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه ] اي في اليس الله بكاف عبده [ للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو اليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجحدك يتيما وما اشبه ذلك ] نحو الم يجعل كيدهم في تضليل ونحو قوله :  
الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون راح  
[ فقد يقال ان الهمزة في هذه الامثلة واشباهها ] للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن [ لانه اذا قيل انها للانكار فالمراد انها لانكار النفي واذا قيل انها للتقرير فالمراد التقرير بالنفي اي بما بعد النفي .

[ فعلم ] من هذا البيان [ ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة ] لانه لا يصح في الامثلة المذكورة واشباهها بما دخلت الهمزة على النفي اذ ليس المراد فيها التقرير بالنفي بل بما

بمده كما هو واضح لمن يتدبر فالإطلاق في قول المصنف بإيلاء المقرر به الهمزة لا يخلو عن مساءة [ بل ] يجب أن يكون التقرير [ بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم ] وإن كان ما يعرفه المخاطب خلاف ما دخل عليه الهمزة [ وعليه ] أي على التقرير بما يعرفه المخاطب يكون [ قوله تعالى ] مخاطبا لمسي عليه السلام [ أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين فإن الهمز فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم ] وهو ما ذكره في قوله تعالى حكاية ما قلت إلا ما أمرني به أن أعبدوا الله ربي وربكم فالمراد التقرير بنفي ذلك الحكم الداخل عليه الهمزة [ لا ] التقرير [ بأنه قد قال ذلك ] الحكم المذكور الذي دخل عليه الهمزة فإنه غير ما يعرفه عيسى عليه [ فافهم ] فإنه دقيق .

[ وقوله ] في المتن المقدم [ والآنكار كذلك دال على أن صورة أنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها ] أي إلى تلك الصورة الأخرى [ بقوله ولأنكار الفعل صورة أخرى وهي ] قولك [ أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلقه ] أي تعلق الضرب [ بغيرهما ] أي بغير زيد وعمرو [ فإذا أنكرت تعلقه ] أي تعلق الضرب [ بهما ] أي بزيد وعمرو [ نفية ] أي الضرب [ من أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به وعليه ] أي على أنكار أصل الفعل يكون [ قوله تعالى ] الذكزين حرم أم الإناثيين أما اشتملت عليه أرحام الإناثيين فإن الفرض [ منه ] أنكار التحريم من أصله [ وذلك لأنه لو كان من الله تحريم لكان متعلقا أما بالذكزين وأما بالإناثيين وأما بما اشتملت عليه أرحام

الانثيين لان التحريم لا بد له من محل يتعلق به فاذا انكر الله عز وجل  
تعلقه بما ذكر نفاه من اصله [ وكذا اذا وليها ] اي الهمزة [ الفاعل  
نحو ] قولك [ ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد ] صدور [ الضرب  
بينهما وغير الفاعل نحو ] في الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق  
كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك [ من الصور التي تستعمل لانكار  
اصل الفعل مع عدم لبلاء الفعل الهمزة نحو ادینارا اعطيتني ام درهما  
ونحو ابالعصا ضربت ام بالسوط ونحوهما فقس ولا تقتصر قال في  
المفتاح قل في انكار نفس الضرب اضربت زيدا او قل ازيدا ضربت  
ام عمرا فانك اذا انكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه انكار  
على وجه برهاني ومنه قوله تعالى قل يا الذکرىٰن حرم ام الانثيين انتهى  
[ والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر  
الذي كان ] اي وجد وحدث [ نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع  
ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت [ الذي تقدم انه احد المعنيين  
الذين يطلق التقرير عليهما ] و [ فيه ايضا ] انكار بمعنى انه كان  
لا ينبغي ان يقع وعليه ] ورد ]

افوق البدر يوضع له مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد  
[ فانه للتقرير ] بمعنى التثبيت [ مع شائبة من الانكار بادعاء انه اهل  
مرتبة من ذلك ] اي من ان يوضع له فوق البدر مهاد ومن ان  
يوضع الجوزاء تحت يده وساد .

[ اولا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه  
الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصى ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق  
العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن ]

قال ابن هشام وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب انتهى [ نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون ] اي لا يقع ولا يحدث [ نحو انلزمكموها ] نلزم متكلم مع الغير من المضارع من باب الافعال فاعله ضمير انا مستتر فيه وجوباً والكاف مفعوله الاول والهاء مفعوله الثاني والميم في كموا زائدة والواو فيه علامة الجمع .

قال الرضى زادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبهت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثناة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموماً ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضمانر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذين فوق الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها وهو مستثقل حساً كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله الا ان من الالتباس بالمثنى بشبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموماً ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف .  
واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لا اتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفاً وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع

الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرهما كما يجيء .

ثم قال والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهاه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميته فاقصدت وما اخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم انتهى .

وهذا الكلام حكاية عن نوح ( ع ) لقومه الذين اعتقدوا انه ( ع ) يقرر امته على الاسلام [ اى انلزمكم تلك الهداية ] اى الهداية الى الاسلام [ او الحجة ] القائمة على حقيقة الاسلام [ اى انكرهكم على قبولها ] اى على قبول تلك الحجة [ ونفسركم ] اى انجبركم [ على الاهتداء بها ] اى بتلك الحجة [ والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالتزام ] يعنى لا يكون لنا يعنى لطائفة الانبياء الزم الامة الهداية وقبول الحجة والبر على دين الحق فانه لا يقدر على ذلك الا الله القادر على كل شيء .

[ وعليه ] اى على التكذيب في المستقبل ورد [ قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان ] اى لا يكون جزاء الاحسان الا الاحسان لا الاسائة [ و ] عليه ايضا ورد [ قول الشاعر ] :

وهل يذخر الضرغام قوتا ليومه اذا اذخر النمل الطعام لعامه

قال في المصباح ذخرفته ذخراً من باب نفع والاسم الذخر بالضم  
إذا أعدده لوقت الحاجة اليه واذخرته على افتعلت مثله فهو مذخور  
وذخيرة ايضاً وجمع الذخر اذخار مثل قفل واقفال وجمع الذخيرة  
ذخائر انتهى فعلم من ذلك ان اذخر اصله اذتخر فلبت التاء ذ الا  
ثم ادغم .

[ وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضاً كقوله  
تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى اى تبعة ] اى ظلامة قال في  
المصباح التبعة وزان كلمة ما تطلبه من ظلامة ونحوها [ ووبال ] ي  
سوء عاقبة ووخامة وشر [ عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا ]  
الاستفهام [ للذم والتوبيخ والا ] اى وان لم يكن للذم والتوبيخ بل  
كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لان الايمان بما استقرت العقول السليمة  
على كونه مصلحة للانسان في الدنيا والاخرة واليه اشار بقوله [ فكل  
مصلحة فيه ] اذ به ينتظم امر المعاش والمعاد جميعاً كما اشير في ديباجة  
الكتاب [ والتهكم ] اما [ عطف على الاستبطاء ] او على الانكار  
وذلك انهم اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع  
معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله كذا في المختصر  
وقال بعضهم الاصل انه معطوف على الاول وقال بعض اخر ان محل  
ذلك الاصل ما لم يكن العطف بحرف يقتضي الترتيب كالفاء والا فهو  
عطف على ما قبله .

واما معنى التهكم فقد بيناه في الباب الثاني قبيل تعريف المسند  
اليه بالاشارة فلا نعيده [ نحو اصلواتك تامرك ] يا شعيب بتكليفك  
ايانا [ ان نترك ما يعبد اباؤنا ] وانما قدرنا التكليف لان الانسان

لا يومر بفعل غيره والوجه في كون الاستفهام للتهكم اي السخرية والاستهزاء ان شعبيا (ع) كان كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك تارك الهزم والسخرية لا حقيقة الاستفهام كذا في المختصر .

[ والتحقير نحو من هذا ] استحقارا لشان المشار اليه مع انك تعرفه وذلك لان الاستفهام عن الشيء يقتضي الجهل به المقتضى لعدم الاعتناء به المستلزم لحقارته لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعرف .

[ او التهويل ] اي التفضيع والتخويف [ كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهيمن ] والشاهد في [ من فرعون ] فانه رضى الله عنه فقرئه [ بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ] على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرايين في امثال المقام قال في الجامي واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الراجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام انتهى واما غيره فقرئه بلفظ من الجارة وجر فرعون بالفتحة لكونه غير منصرف للمعلية والمعجمة فهو حينئذ بدل من العذاب ولا شاهد فيه . وانما كان على تلك القراءة للتهويل لانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في قرط عتوة

وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله كذا في المختصر .  
[ واهذا ] اى ولكون هذا الاستفهام للتهويل [ قال ] الله تعالى  
[ انه كان من المسرفين ] اى متكبرا في ظلمه قال ذلك لزيادة تعريف  
حاله وتهويل عذابه .

[ والاستبعاد ] اى عد المستفهم عنه بعيدا بحيث لا يتوقع وجوده  
[ نحو قوله تعالى انى لهم ] اى لكفار مكة [ الذكرى ] هي اسم مصدر  
والمصدر النذكرة فالمراد استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقريظة قوله  
تعالى [ وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه ] وقالوا معلم مجنون .  
[ هذا ] المذكور من المعاني المجازية في الامثلة المتقدمة [ كـ ]  
ظاهر [ كما بيناه ] والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على  
حقيقته تولد عنه [ اى عن الاستفهام ] بمعونة القرائن ما يناسب  
المقام [ من المعاني المجازية ] ولا ينحصر المتولدات [ المجازية ] فيما  
ذكره المصنف [ بل يوجد منها اقسام اخر لم يذكرها المصنف كالتسوية  
والامر وقد ذكرهما ابن هشام في بحث الهمزة ] ولا ينحصر ايضا شيء  
منها [ اى من المعاني المجازية ] في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك  
هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب [ الا ترى ان كيف جاء للمتعب  
في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم قاله السيوطي  
في اول باب التعجب ] فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته  
او مثال وجدته من غير ان تتخطاه [ اى من غير ان تتجاوزه ] بل  
عليك بالنصرف باستعمال الروية [ والفكر الصائب والنظر الثاقب  
[ والله الهادي ] الى حقايق الاشياء .

[ ومنها اى من انواع الطلب الامر ] بالمعنى المصدري [ وعرفوه ]

بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحتراز بغير الكف من  
[ النهي ] لانه كما ياتي طلب الكف عن الفعل استعلاء [ وبقوله على  
جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة ] والمراد  
به كما في القوانين من كان له تفوق يوجب اطاعته عقلا كالمولى او  
شرعا كالنبي والائمة عليهم السلام او عرفا كفرعون وامثاله من الجبابرة  
قال الله تعالى انه كان عاليا من المسرفين [ أولا ] يكن عاليا باحد  
الانحاء الثلاثة [ كالدعاء ] وهو الطلب من السافل [ والالتماس ]  
وهو الطلب من المساوى .

[ وفيه ] اى فيما عرفوه به [ نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن  
القتل ] لانه يصدق عليه ما تقدم من تعريف النهي دون الامر اللهم  
الا ان يقال كما في القوانين ان مثل اكفف عن القتل يدخل في الامر  
من حيث ملاحظة الكف بالذات وانه فعل من الافعال ونهى من حيث  
انه الة لملاحظة فعل اخر وهو القتل وحال من الاحوال هذا ولكن  
الاولى كما في القوانين زيادة لفظ القول وذلك بان يقال طلب فعل  
غير كف بالقول على جهة الاستعلاء ليخرج طلب الفعل بالاشارة  
ونحوها فانه ليس امرا عندهم .

[ ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر ] التي يذكرها المصنف  
في المتن الاتي [ لماذا وضعت فقبل للوجوب فقط ] وليعلم انه ليس  
المراد من وضع صيغة الأمر ان قم مثلا معناها الحقيقي الموضوعه هي  
له الوجوب بل المراد ان معناها الحقيقي طلب القيام على سبيل الختم  
واللزوم بحيث يلزم منه المنع من الترك وقس على ذلك سائر الاقوال .  
[ وقيل للندب فقط وقيل للمقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة

لاستعلاء [ في كون ذلك قدرا مشتركا بين الوجوب والندب مع كون المراد من الاستعلاء ممناه الحقيقي كامل بل منع وكيف كان فالاشتراك حينئذ معنوي [ وقيل هي مشتركة بينهما لفظا ] اي انها وضعت لكل واحد من المعنيين بوضع مستقل لا للقدر الجامع بينهما [ وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك ] حتى تكون مشتركة معنوية [ وبين الاشتراك اللفظي ] بالمعنى الذي بيناه [ وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها ] فتكون مشتركة لفظا بين هذه المعاني الثلاثة [ وقيل للقدر المشترك بين ] هذه المعاني [ الثلاثة وهو الاذن ] فتكون مشتركة بين هذه المعاني الثلاثة معنى .

وليعلم ان الاقوال في المقام ليست بمختصرة فيما ذكر ههنا لانها كما ادعى بعضهم ترتقي الى ستة وعشرين قولا ولكل واحد من الاقوال ادلة مذكورة في محملها مع النقض والابرام [ و ] لكن [ الاكثر ] اي اكثر الاصوليين [ على كونها ] اي الصيغة [ حقيقة في الوجوب ] لذا نسيه المعظم الى المشهور .

[ ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك ] الاقوال [ لم يهزم المصنف بشيء وأشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته ] جمع الاماره بفتح الاول كالطرافة قال الخواجه نصير الدين في التجريد ملزوم العلم دليل وملزوم الظن اماره [ فقال والاظهر ان صيغته ] اي صيغة الامر من المقتزنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها [ اي فهم المقتزنة باللام نحو اكرم عمرا ورويد بكرا ] اي اهل بكرا [ وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقتزنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب ] اي الغائب والمتكلم وحده او مع الغير

لكن هذين قليل كما بيناه في الكلام المفيد وقد تستعمل للمخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بقاء الخطاب في قراءة جماعة ~~كما~~ بيناه هناك .

[ والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل ] اللغوي اي المصدر [ من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ] اي التاء [ والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال كما قال في الالفة والامران لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحبهل والاولان لغبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر [ نحو قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة ونحو ولتكن منكم امة يدهون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ] او [ استعملا ] في غيرها [ اي في غير حقيقة الامر ] حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم [ اما الاصوليون فلا يسمونها امرا الا اذا استعملا في حقيقة الامر ] واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين [ اي باب الفعل والاسم واما الاصوليون فكما تقدم ] موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حالكون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه [ مثلا او شرعا او عرفا ] كالامثلة المتقدمة [ اولا ] يكون عاليا لكن طلب مستعليا كالسراق واشباههم من السفلة الذين يطالبون الافعال من غيرهم استعلاء من دون ان يكون فيهم جهة علو باحد الوجوه الثلاثة والحاصل ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فانه قد يوجد العلو بدون الاستعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون علو لان الاستعلاء عد الامر نفسه عاليا بان يكون الطلب الصادر

منه على وجه الغلظة وهذا المعنى يصح من المساوى بل من الأدنى كما  
تراه ونرى لاسيما من السفلة [ لتبادر الفهم عند سماعها أي سماع  
الصيغة إلى ذلك الطلب أي طلب الفعل استعماله والتبادر إلى الفهم  
من أقوى إمارات الحقيقة ] لا من التنصيص فإنه أقوى من كل إماره  
قال السيوطي في المزهرة قال الإمام واتباعه الفرق بين الحقيقة  
والمجاز إما أن يقع بالتنصيص أو بالاستدلال أما التنصيص فمن وجهين  
أحدهما أن يقول الواضح هذا حقيقة وذلك مجاز أو يقول ذلك إسمه  
اللغة قال الصفي الهندي لأن الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك إلا عن  
ثقة فتأمل .

والثاني أن يقول الواضح هذا حقيقة أو هذا مجاز فيثبت بهذا  
أحدهما وهو ما نص عليه وأما الاستدلال فبالعلامات فمن علامات  
الحقيقة تبادر الذهن إلى فهم المعنى والعراء عن القرنية أي سمعنا أهل  
اللغة يعبرون عن معنى واحد بمبنيين ويستعملون أحدهما بقرنية دون  
الأخرى فنعرف أن اللفظ حقيقة في المستعملة بدون القرنية لأنه لو لا  
استقر أنفسهم على تعيين ذلك اللفظ لذلك المعنى بالوضوح لم  
يقتصر وإعادة .

ومن علامات المجاز إطلاق اللفظ على ما يستحيل تعلقه به واستعمال  
اللفظ في المعنى المنسي كاستعمال لفظ الدابة في العمارة فإنه موضوع في  
اللغة لكل ما يدب على الأرض .

وفي تعليق الكيا قد ذكر القاضي أبو بكر فروقا بين الحقيقة والمجاز  
فمن ذلك أن الحقيقة يقاس عليها والمجاز لا يقاس عليه فإن من وجد  
منه الضرب يقال ضرب يضرب فهو ضارب فيطلق هذا الاسم على كل

ضارب اذ هو حقيقة فيطلق ذلك على من كان في زمن واضع اللغة وعلى من يأتي بعده ولا يقال اسئل البساط واسئل الثوب بمعنى صاحبه قياسا على واسئل القرية .

والثاني ان الحقيقة يشتق منها النعوت يقال امر يا امر فهو امر والمجاز لا يشتق منه النعوت والتفريعات الثالث ان الحقيقة والمجاز يفترقان في الجمع فان جمع امر الذي هو ضد للنهي او امر وجمع الامر الذي هو بمعنى القصد والشأن امور انتهى .

[ قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة ] بالمعنى الاعم الذي تقدم قبيل الفن الاول عند قول المصنف منه ما يتبين في علم متن اللغة فراجع ان شئت [ على اضافة ] [ نحو قم وليقم الى الامر بقولهم ] ان قم وليقم [ صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا ] ان قم ولقم [ صيغة الاباحة او لام الاباحة ] او مثال الاباحة [ مثلا يمد ] اي يعين اي يساعد [ كونها ] اي كون صيغته [ حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه ] اي هذا الطلب [ حقيقة الامر ] حاصله ان المضاف اليه في قولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء فكونه كذلك يمد ويعين على ان المضاف اي الصيغة اي قم وليقم ورويد ايضا حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء فيكون معنى قولهم صيغة الطلب على سبيل الاستعلاء لاصيغة الاباحة او الندب ونحوهما لان الاصل في المضاف اليه اعني الامر ان يحمل على حقيقته التي هي الطلب على سبيل الاستعلاء وكذلك معنى قولهم مثال الامر ولام الامر مثال الطلب المذكور ولامه لامثال الاباحة ولام الاباحة ونحوها لما ذكرنا من الاصل .

[ وفيه ] اى في كون الاضافة المذكورة عددا ومعينا لكون الصيغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء [ نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم ) اى ائمة اللغة بالمعنى الاعم المعار اليه انفا [ صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء ] لان ذلك معناه العرق المتبادر منه او اللغوي او الاصولي على ما ادعاه صاحب القوانين ولذلك يستدل على كونه بهذا المعنى بالتبادر وبالآيات وبفهم اهل اللغة كما في قصة بريرة كما اشار اليها في القوانين [ بل الامر في عرفهم ] اى ائمة اللغة ولا سيما الصرفيين منهم [ حقيقة في ] قسم من اقسام الكلمة التي عرفوها بانه لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او تقديرا او منوى معه كذلك وذلك القسم [ نحو قم وليقم ونحو ذلك ] من الافعال التي تقبل النون المؤكدة ولا يشترط في ذلك كونها مستعملة في طلب الفعل استعلاء قال الرضي على قول ابن الحاجب الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة اقول او قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من القاهل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب بنسبه الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعا نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او من دون ان يطلب به الفعل بل كان على وجه الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه

الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب وأكثر وذلك كما سموا نحو المانه والضائق اسم الفاعل لان هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل أكثر وكذا الكلام في النهى فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهى في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة انتهى .

والحاصل ان لفظ الامر اى . . أ . . م . . ر في قولهم صيغة الامر ليس بمعنى طلب الفعل استعلاء بل بمعنى لفظ خاص وهو ما يقبل النون المؤكدة ان امر بالمعنى المذكور فهم منه فهذا خلط نشأ من اشتراك لفظ الامر بين ما هو بمعنى طلب الفعل استعلاء وبين ما هو بمعنى اللفظ الخاص او من الخلط بين الاصطلاحين ان قلنا بان العرف العام وامل اللغة من اهل الاصطلاح .

قال الجامي على قول ابن الحاجب الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه انتهى وقال المحشى هناك والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين .

[ وازافة ] الصيغة والمثال اليه [ اى الى الامر بمعنى اللفظ الخاص ] من اضافة العام الى الخاص [ نظم اضافة الشهر الى رمضان او اضافة اليوم الى الجمعة ونحو ذلك ] بدليل انهم يستعملون

ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالها [ اى صيغة اسماء  
الفاعلين والمفعولين ونحوهما كما ان تينك الاضافتين في مقابلة شهر  
شوال ويوم السبت ونحوهما من الشهور والايام [ فليتأمل ] فان المقام  
دقيق وبالتأمل تحقيق .

[ و ] لكن [ يمكن ان يجاب ] عن النظر المذكور [ باننا سلمنا  
ذلك ] النظر اى سلمنا ان الامر ليس في عرفهم بمعنى طلب الفعل  
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك الخ  
[ لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون الاباحة مثلا ] مع كون  
الاباحة وغيرها مما ياتي ايضا من معاني الامر في عرفهم في الجملة  
[ تمتد ذلك في الجملة ] اى تمتد وتعين كونها اى الصيغة حقيقة في  
الطلب على سبيل الاستعلاء في الجملة اى يصير موجبا للاحتمال والاشعار  
بل للظن بذلك [ وان لم تصلح ] تلك التسمية [ دليلا عليه ] لان  
غاية ما توجه به تلك التسمية الاشعار او الظن والظن لا يفني من الحق  
شيئا فكيف بالاشعار والاحتمال .

[ وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى غير طالب الفعل استعلاء مما  
يناسب المقام ] من المعاني المجازية وهى مع ما ذكر في ضمن الاقوال  
انما ترتقي على ما ذكره بعض المحققين في حاشية المعالم الى اربعة عشر  
معنى غير ما ادهى الخطيب ان الاظهر كونها موضوعة له [ وذلك بان  
لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء  
قال الاول اشار بقوله كالا باحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين ]  
والعلاقة العموم والتخصيص وان شئت فقل العلاقة كون الجامع بينهما  
الاذن بالمعنى الاهم وليعلم انه قد تقدم في بحث العطف على المسند

اليه ما بظاهره يناني هذا اذ المستفاد بما ذكر هناك ان الاباحة انما هو  
مدلول لفظة او لا الفعل المذكور معها وان كان يظهر مما ذكره ابن  
هشام ان للفعل مدخلا في ذلك فراجع ان شئت .

[ والتهديد اى التخويف ] والعلاقة السببية فان ايجاب الشيء او  
تحريره يستلزم التخويف على مخالفته [ وهو اعم من الانذار لانه ] اى  
الانذار [ ابلاغ ] من الغير [ مع تخويف ] نحو قوله تعالى قل تمتعوا  
فان مصيركم النار [ وفي المصباح ] للجوهري [ هو ] اى الانذار  
[ تخويف مع دعوة ] وقريب من ذلك ما ذكره في المعالم في بحث  
الخبر الواحد وهذا نصه الانذار هو الابلاغ ذكره الجوهري قال ولا  
يكون الا في التخويف وقريب من ذلك في الجوهري والقاموس انتهى .  
[ فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم ] لظهور ان ليس المراد الامر بكل  
عمل شائوا [ والتعجيز ] اى اظهار عجز المخاطب واثباته [ نحو فاتوا  
بسورة من مثله ] اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه  
محالا فالغرض اثبات عجزهم من الاتيان [ والتسخير ] اى جعل الشيء  
مسخرا منقادا لما امر به وذليلا اذ التسخير هو الذل في العمل ومنه  
قوله تعالى سبحانه الذي سخر لنا هذا اى ذلله لنركبه وقوله فلان  
سخره السلطان والعلاقة فيه وفي الاهانة الشبابة المعنوية مع المأمورية  
وهي تحتم الوقوع وقيل هي الطلب فتأمل والفرق بينه وبين التكوين  
نحو كن فيكون ان ايجاد الشيء على حالة بعد ان كان على حالة اخرى  
والتكوين ايجاد الشيء ابتداء بعد ما لم يكن فالتسخير [ نحو كونوا  
قردة خاسئين ] لانهم كانوا على حالة الانسانية فصار واقردة من دون  
ان يكون ذلك باختبارهم .

[ والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا ] او خلقا مما يكبر في صدوركم [ اذ ليس الغرض ] في الاية الاولى [ ان يطلب منهم كونهم قردة او ] يطلب في الاية الثانية كونهم [ حجارة ] او حديدا [ لعدم قدرتهم على ذلك ] وذلك واضح [ لكن في التسخير تحصيل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى ايهاهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره و [ لكن ] في الاهانة لا يحصل [ الفعل ] اذ لا يصحون حجارة [ ولا حديدا ] وانما الغرض اهانتهم وقللة المهالاة بهم [ اى بالكفرة ] .

[ والتسوية ] والعلاقة هي المضادة لان التسوية بين الفعل والترك مضادة لوجوب الفعل [ نحو قوله تعالى ] في سورة الطور اصلوها [ فاصبروا او لاتصبروا ] سواء عليكم انما تجزون ما كنتم تعملون [ والفرق بينهما ] اى التسوية [ وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاثيان بالفعل [ اى المعالجة مع احدهما ] فايصح له واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه [ اى المخاطب ] توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك [ اى الصبر وعدمه ] انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك [ التوهم ] وروى بينهما [ اى بين الفعل والترك ] والتمني [ والعلاقة بينه وبين الامر مطلق الطلب ] نحو قول امره القيس :

الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الا صباح منك بامثل  
[ الا صباح الصبح والانجلاء الانكشاف ] فخلاصة معنى البيت  
ان الشاعر [ يقول ] لليلة [ ليذل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس  
الصبح بافضل منك عندي لا ني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ]

فهما متساويان لا فرق بينهما في ذلك فلا فضل عندي لأحدهما على الآخر [ أو لأن نهاري يظلم في عيني لأزدحام الهموم ] على مثل ازدحامها في الليل [ فليس الغرض ] من الأمر أي قوله أنجلي [ طلب الانجلاء من الليل لأنه ] أي الليل [ لا يقدر على ذلك ] لأنه بيد الله عز وجل [ لكنه يتعنى ذلك ] الانجلاء ابتداء [ تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ] التباريح بالحاء المهملة الغدائد مفردة التبريح بمعنى الشدة والجوى بالجيم الحرقه من حزن أو عشق ويقال له بالفارسية [ سوزش ] واليه أشار الشاعر الفارسي بقوله :

وعدة وصل چون شود نزدك      آتش عشق تیزتر گردد

وقريب من هذا قوله [ ولو أعج الاشواق ] يقال هوى لاهج لحرقه القواد من الحب فإن قلت حمل المثال على الترجي أولى من حمله على التمني لأنه قد سبق أنه يشترط في التمني أن يكون التمني محالا أو ممكناً لا طماعية فيه ولا توقع قلت [ ولا استطالته تلك الليلة ] أي لكون تلك في نظره طويلة [ كأنه ] أي الشاعر [ لا يرتقب انجلائها وليس له طماعية فيه ] أي في الانجلاء [ ولا توقع ] أي ولا انتظار في حصول الانجلاء فاشبهه المحالات والممكنات التي لا طماعية فيها ولا توقع [ فلهذا يحمل على التمني دون الترجي ] لأن الترجي إنما يكون في الممكن الذي يطمع في وقوعه ويتوقع حصوله عادة .

فإن قلت قد سبق أن التمني من أقسام الطلب وعمره بأنه طلب حصول شيء على سبيل المحبة نصيفة الأمر إذا استعملت في التمني كانت زائدة لطلب الفعل فكيف جماعه من القسم الأول وهو أن لا يكون

لطلب الفعل أصلا .

قلت كانه اراد ان القسم الاول ما يفيد الطلب المعتبر في الامر  
اصلا اعني ما يستدعي امكان المطلوب وما لا يفيد هذا الطلب اصلا جاز  
ان يفيد نوعا اخر من الطلب فلا اشكال فتأمل .

[ والى ] القسم [ الثاني ] من المعاني المجازية التي تستعمل صيغة  
الامر فيها [ اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار  
بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل ] اى الغفران من  
العالى [ على سبيل التضرع ] لا على سبيل الاستعلاء والالم يكن دعاء  
والوجه في ذلك يظهر مما ننقله عن المختصر بعيد هذا .

[ والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون  
التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على  
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء .

قال في المختصر فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع  
قوله لمن يساويك رتبة قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو  
فيجوز ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا انتهى .

[ ولا يذهب عليك ان الظاهر من المقام بل صريحه كما بينا انك  
ان الصيغة مستعملة في نفس المعاني المذكورة ولكن الظاهر من كلام  
الهروي في كفايته خلاف ذلك وهذا نصه ربما يذكر للصيغة معان  
قد استعملت فيها وقد عد منها الترجى والتعفى والتهديد والانذار  
والامانة والاحتقار والتمجيز والتسخير الى غير ذلك وهذا كما ترى  
ضرورة ان الصيغة ما استعملت في واحد منها بل لم تستعمل الا في انتهاء  
الطلب الا ان الداعي الى ذلك كما يكون تارة هو البعث والتعريب  
نحو المطلوب الواقعي يكو اخرى احد هذه الامور كما لا يخفى .

وقصارى ما يمكن ان يدعى ان تكون الصيغة موضوعة لا نداء الطلب فيما اذا كان بداعى البعث والتحريك لا بداعى اخر منها فيكون انهاء الطلب بها بمثابة حقيقة وانشائه بها تهديدا مجازا وهذا غير كونها مستعملة في التهديد وغيره فلا تغفل .

[ ثم الامر قال السكاكى حقه الفور ] الفور مصدر قولك قارت القدر فوراً اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها اى لا بطؤ فيها ولا لبث يقال جاء فلان من فوره اى من ساعته والمراد هنا وجوب الفعل عقيب ورود الامر في اول ازمته الامكان فجواز التراخى موكول الى القرينة وذلك مذهب بعض الاصوليين [ لانه ] اى الفور [ الظاهر من الطلب عند الانصاف ] اى عند انصاف النفس لا عند الحمية والجدال وهذا اشارة الى ان القائل بعدم الفور غير منصف وذلك لان الظاهر من الطلب الفور [ كـ.ا ] فى الاستفهام والنداء [ فانه لا خلاف فى انهما لطلب الجواب والاقبال فوراً والظاهر ان ذلك مقتضى مطلق الطلب لا الخصوصية فيهما فكذلك الامر . ] ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول [ الى الامر الثانى ] دون الجمع بين الامرين وارادة التراخى [ اى من غير ان يتبادر ان الامر اراد بامره الثانى الجمع بين الشيئين مع تراخى احدهما ] فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الى الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما [ هذا حاصل ما قاله السكاكى فى المفتاح .

[ و ] لكن [ فيه ] اى فيما قاله السكاكى من الوجهين [ نظر ]

أما في الوجه الأول فلان الأمر كما مر تعريفه هو طلب الفعل استعلاء وهو أعم من الفور والتراخي ولا دلالة للعام على الخاص وإنما يفهم الفور بالخصوص إذا كان هناك قرينة تدل على الفور وأما في الوجه الثاني فلان لا نسلم أن التغيير يتبادر إلى الفهم من غير قرينة تدل على الفور لما ذكرنا في بيان النظر في الوجه الأول وإلى أجمال ما ذكرنا أشار بقوله [ لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام من القرائن ] الدالة على الفور أو التراخي وعلى تغيير الأمر الأول [ بل ليس مفهومه إلا الطلب استعلاء والدور والتراخي مفوض إلى القرينة كالتكرار وعدمه فإنه لا دلالة للأمر على شيء منهما ] وقد بين ذلك في الأصول مستقصى [ ومنها أي من أنواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ] على قول أو طلب الترك على قول آخر كما يأتي بعيد هذا [ وله حرف واحد وهو لا الجازمة ] لفظا [ في نحو قولك لا تفعل ] يازيد أو محلا في نحو قولك لا تفعلن يامند [ وفي حرف النعاة ] والصرفيين أي في اصطلاحهم [ تسمى نفس هذه الصيغة ] التي دخلت عليها لا الجازمة [ نهيا في أي معنى ] من المعاني الانية [ استعمل ] وذلك [ كما يسمى ] نفس صيغة [ افعل ] في عرفهم [ أمرا ] في أي معنى استعمل وقد تقدم بيانه . [ وهو ] أي النهي [ كالامر ] في اشتراط [ الاستعلاء ] لا العاو [ لانه ] أي اشتراط الاستعلاء [ المتبادر ] منه [ إلى الفهم و ] لكن [ ليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار ] إذ الحق أن النهي يقتضى الفور والتكرار [ بنفسه لا بالقرائن بخلاف الأمر فإن الحق أن دلالة عليهما كما تقدم انفا بالقرائن لا بنفسه . ] وقد نحل الحكماء تفصيلا غير معهود عندهم وإليه أشار بقوله

[ وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع ] النهي  
[ الواقع ] اي الحاصل الموجود [ كقولك ] في الامر [ للساكن  
تحرك و ] كقولك في النهي [ للمتحرك لا تتحرك فالا شبه ] اي فالاظهر  
والاولى والانصب بالمتفاهم العرف [ المرة ] لا التكرار [ وان كان ]  
الطلب بهما [ راجعا الى اتصال ] النهي [ الواقع ] واستمراره  
[ كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي ] اطلب منك الحركة [ في  
الاستقبال ] كما انك متحرك في الحال [ و ] كقولك [ في النهي  
للمتحرك لا تسكن ] اي اطلب منك عدم السكون في الاستقبال كما  
انك غير ساكن في الحال [ فالا شبه الاستمرار ] والدوام لا المرة .  
[ وقد يستعمل ] النهي [ في غير طلب الكف عن الفعل ] استعمال  
كما هو مذهب البعض او طلب الترك [ استعمال ] كما هو مذهب  
البعض [ الاخر ] فانهم [ ولا سيما الاصوليون منهم ] قد اختلفوا في  
ان مقتضى النهي [ هل هو ] كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد  
اضداده [ ان لم يكن له صارف عن المنهى عنه او قلنا ببقاء الاكوان  
وعدم الاحتياج الى المؤثر والا فلا يحتاج في الامتثال الى الاشتغال  
بفعل شيء من الاضداد والتفضيل . وكول الى كتب الاصول والاشتغال  
باحد الاضداد بان يخرج من الدار مثلا حتى لا يصدر منه الزنا  
مثلا [ او ] هو [ ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل ] ولكل من اتقوا  
ادلة مذكورة في محله [ والمذهبان متقاربان ] والفرق بينهما على ما قيل  
انه على الاول لا يحصل الامتثال بالترك لا عن قصد كان ترك ذاهلا  
او ناسيا ويحصل على الثاني بذلك فمن ترك شرب الخمر ذاهلا او  
ناسيا لا يكون ممثلا على الاول للنهي عن شربها بخلاف الثاني فانه

عليه يكون ممثلاً له فتأمل .

[ ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه ] على كلا المذهبين [ وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد ] اى التخويف [ كقولك لعبد ] لك [ لا يمثل امرك ] مع القدرة هى الأمثال [ لا تمثل امرى فانه ظاهر ان ليس المراد ] من هذا القول حينئذ [ طلب كفه عن الأمثال ] لأن عدم الأمثال حاصل فالمراد التهديد مع الضغط .

[ او يستعمل ] النهي [ لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء ] والغلظة [ بل اما على سبيل التضرع ] والمسكنة [ فتكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي أعدائي ] ولا تكلفى الى نفسى طرفة عين ابداً [ او على سبيل التلطف فيكون التماساً كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الأخ ] ونحو قوله تعالى حكاية يابني لا تشرك بالله ان الشرك لظلم عظيم فتأمل [ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك ] فالفعل [ نحو اهدنا الصراط المستقيم ] والترك نحو [ ولا تحسبن الله ] يا محمد صلى الله عليه وآله [ غافلاً ] عما يعمل الظالمون [ اى دم واثبت على ذلك اى على الهداية وعدم الحسبان وقد تقدم ذلك في المقول عن السكاكي انفا فلا وجه لأعادتها فتأمل .

[ وهذه الأربعة يعنى التمنى والاستفهام والأمر ] ولو كان دعاء او التماساً [ والنهي ] كذلك كما يظهر من قول الناظم :

وبعد غير النفي جرماً اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

واما العرض فسياتي الكلام فيه عن قريب وكذلك التخصيص [ يجوز

تقدير الشرط وايراد الجزاء عقيبها مجزوماً بان [ الشرطية ] المضمة  
مع [ فعل ] الشرط [ او بنفس هذه الاربعة اصالة او نيابة عن الجازم  
كما قال الرضى وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة مذهب  
الخليل لأنه قال ان هذه الأوائل كلها فيها معنى الشرط فلذلك انجزم  
الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك  
المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه  
ببعيد لأنه اذا جاز ان يجرم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع  
من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً انتهى

[ كقولك في التمنى ليت لي ما لا انفق ] يسكون القاف للجزم  
[ اى ان ارزقه ] بالبناء للمفعول [ انفق ] بالجزم ومثل الجامى بهذا  
المثال ثم قال لأن المعنى ان يكون لي مال انفق [ و ] كقولك [ في  
الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفني ازرك ] ومثل الجامى هل  
هندكم ماء فاشربه ثم قال لأن المعنى ان يكن هندكم ماء اشربه [ و ]  
كقولك [ في الامر اكرمني اكرمك اى ان تكرمني اكرمك ] ومثل  
الجامى بقوله زرني اكرمك ثم قال اى ان تزرني اكرمك [ و ] كقولك  
[ في النهى لا تهتمنى يكن خيراً لك اى لا تشتمنى يكن خيراً لك ]  
ومثل الجامى بقوله لا تفعل الفريكن خيراً لك ثم قال اى ان لم تفعله  
يكن خيراً لك .

[ وقد ذكر في تحقيقه ] اى في تحقيق جواز تقدير الشرط بعد  
هذه الاشياء الاربعة وايراد الجزاء عقيبها مجزوماً بان المضمة مع  
الشرط [ وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب  
لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه ] اى على الطلب مثلاً اذا

قلت ليت لي مالا فانفقته فقد ذكرت الطلب وهو ليت لي مالا ثم ذكرت  
بعده الأنفاق الذي هو سبب حامل لك على الطلب [ فوجود ذلك  
السبب الحامل ] اعني الأنفاق [ مسبب عن ذلك الطلب في الخارج  
لأن العلة الغائية ] كالأنفاق في المثال [ بوجودها ] الخارجي [ معاولة  
للعلة الفاعلية وان كانت ] تلك العلة الغائية [ بمعيتها ] المتصورة في  
عالم العقل اى في الذهن [ علة لعاية العلة الفاعلية ولذا قالوا ان  
العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلوم وتتاخر في الخارج عنه .  
قال القوشجي في اول الفصل الثالث من التجريد ما خلاصته ان  
العلة ما يحتاج اليه امر في وجوده ثم المحتاج اليه اما جزء للمحتاج  
او امر خارج عنه والأول اما ان يكون به الشيء بالفعل كالبينة  
للسرير فهو الصورة واما ان يكون الشيء به بالقوة كالخشب للسرير  
فهو المادة .



والثاني اعنى ما يكون خارجا لما ماعنه الشيء كالنجار للسرير  
وهو الفاعل والموثر واما ما لأجله الشيء كالجلوس على السرير وهو  
العلة الغائية والغاية انما تكون علة بحسب وجودها الذهني واما  
بحسب وجودها الخارجي فهي معاولة لمعاولها ترتبها عليه وتاخرها عنه  
في الوجود فلها اعني الغاية علاقتا العلمية والمعلولية بالقياس الى شيء  
واحد لكن بحسب وجودها الذهني والخارجي انتهى ماخصا .

[ وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اهي  
كون وجود السبب الحامل ] يعنى العلة الغائية كالأنفاق في المثال  
[ مسببا عن الطلب في الخارج مفهومنا من ذكر الطالب ] يعنى من  
ذكر ليت لي مالا في المثال [ ودل عليه ] اى على كون وجود السبب

الحامل مسببا عن الطلب في الخارج ( ذكر المسبب ) اي الاتفاق ( الذي يصلح ) ان يكون ( سببا حاملا عليه ) اي الغالب ( اخذت هذه القرنية ) المبينة بقوله ولما كان ذلك الخ ( عن ذكر حرف الشرط والسبب ) فعل الشرط المقدر اي ان ارزقه فتدبر جيدا .

( وثانيهما ) ما يظن من كلام الرضى وحامله ( ان كل كلام ) خبريا كان او انشائيا ( لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطبة مضمونة ) او العلم به على ما تقدم في اول بحث الاسناد الخبري ( و ) الحامل ( على ) الكلام الانشائي ( الطلبي كون المطلوب ) كمال مثلا ( مقصود المتكلم اما لذاته ) كمال يطلبه البخلاء الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ( او لغيره ) كالانفاق مثلا ( يعني يتوقف ذلك الغير ) اي الانفاق مثلا على حصوله ( اي على حصول المال مثلا ) وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط ( كما صرح بذلك الجامي في بحث المبتدأ والخبر ولكن لابد ههنا من ذكر كلام له ذكره في بحث فعل المضارع وهذا نصه وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملازومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني الا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل اللازم والملازوم كقولك ان تشمتني اكرمك فالشتم ليس

سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لاذهنا ولا خارجا لكان المتكلم  
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها يمكن  
يصدر الشتم الذي هو سبب الالهانة عند الناس سبب الاكرام عنده  
انتهى فاحفظ ذلك اذبه يرتفع كثير من الايرادات التي يرد في المقام  
في الامثلة التي ذكروها له ( فاذا ذكرت ) انت ايها المتكلم ( الطلب )  
يعني ليت لي مالا مثلا ( ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه ) اي توقف  
الطلب ( على المطلوب ) اي المال مثلا فيصير طلبك مجعلا فحينئذ  
( جوز المخاطب كون ذلك المطلوب ) اي المال مثلا مقصودا لنفسه  
بان تريد ان تكثره ( و ) جوز المخاطب كون ذلك المطلوب ( اغيره )  
اي للانفاق .

( وان ذكرت بعده ) اي بعد الطلب ( ذلك ) الذي يصلح توقفه  
على المطلوب ( غلب على ظنه ) اي على ظن المخاطب ( كون المطلوب  
مقصودا لذلك المذكور ) بعد الطلب ( لا لنفسه ) وبعبارة اخرى  
غلب على ظنه ان طلبك المال للانفاق لا لنفسه ( فيكون اذن معنى الشرط )  
اي السببية والمسببية ( في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ) الذي يصلح  
توقفه على المطلوب ( ظاهرا ) اذ ليس معنى الشرط والجزاء الاسببية  
الاول ومسببية الثاني فيصير قرينة مغنية عن ذكر حرف الشرط وفعله  
فيقدران بعد الطلب ( هذا ) كانه ( اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة  
صالحا لان يكون جزءا من مفهومها ) اي من مفهوم هذه الاربعة ( وقصد  
به ) بذكره بعدها ( السببية ) اي سببية هذه الاربعة للمذكور بعدها  
كلامثلة المتقدمة والى ذلك اشار الناظم بقواه .

وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد

( بخلاف قولنا ابن بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفينه ) اي ان تعرفني بيتك ( اضرب زيدا في السوق ) اذ لا توقف لضربه في السوق على معرفة البيت اللهم الا على وجه بعيد وهو ارادة جعل البيت ملجاء ومقرا بعد الضرب فتأمل .

( واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط سواء كان مذكورا او مقدرا كما في الاية ( لا يلزم ان يكون هلة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه ) اي على الشرط ( وان كان ) الجزاء ( متوقفاً على شيء اخر نحو ان توضأت صح صلوتك ) فانه من المعلوم ان صحة الصلوة تتوقف على امور كثيرة اخرى غير الوضوء فلا يرد ما يقال من ان اقامة الصلوة لا يكون مسببة من قوله ( ص ) اذ كثيرا ما تكون متخلفة عنه فالماذكور بعد الامر اعني يقيموا لا يصلح جزاء له فكيف الجزم .

واعلم ان هذه الاية معركة الاراء بينهم قال ابن هشام في حرف اللام والجمهور على ان الجزم في الاية مثله في قولك انتهي اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جازمت لذلك والثاني للسيرافي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه .

والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين يغير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين

الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط .

وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيم اكثرهم حذف المضاف واينب عنه المضاف اليه فارفع واتصل بالفعل .

وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له رسول ( ص ) اقم الصلاة اقامها . وقال المبرر التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لاني جواب قل ويرد ان الجواب لا بد ان يخالف المجهول له في الفعل والفاعل نحو اثنى اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة اوفي الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقوموا اللغوية وقيل يقيموا مبنى للملولة محل اقيموا وهو مبنى وليس بشيء انتهى .

( واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه ) فيكون حينئذ ( اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا ) بيانا ( اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك ) .

قال الجامي واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قره مرفوعا اي وليا وارثا او

بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي همين او بالاستيناف كقول الشاعر :

وقال رائدhem ارسوا نزاولها فكل حتف امره يجري بمقدار  
( واما العرض وان هذه النجاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط  
ويجزم في جوابه المضارع ) كما اشار اليه الناظم بقوله ..  
وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد  
وكذا التحضيض ولا فرق بينهما من هذه الجهة فلا وجه لتركه  
ومعناها كما قال ابن هشام في الوجه الخامس من الا طلب الشيء  
ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بعث ( كقوالك الا تنزل  
تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من ) اداة ( الاستفهام اي  
ليس هو ) اي العرض وكذلك التحضيض ( بابا على حده بل الهزة  
فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة  
الاستفهام لانه يعرف عدم النزول فالاستفهام عنه ) اي عن النزول  
( يكون طلبا للحاصل ) وهو حال و"بما قل لا يطلب المحال ( فتولد  
م ) اي من الاستفهام ( بقرينة الحال يعني بالعلم بعدم النزول  
( عرض ) وعجة ( النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه ) الهزة ( في  
التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ) ايها المخاطب ( ان لا تنزل  
وانكار النفي اثبات وهذا صرح تقدير الشرط المثبت بعده ) اي بعد  
العرض ( نحو ان تنزل تصب خيرا فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء  
يجب ان يكون من جنسها ) حتى في النفي والاثبات فلا يصح تقدير  
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار ( او اسلم تدخل  
النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه

يجوز تعويلا على القرنية ) .

قال الرضى على قول ابن الحاجب وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرنية ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لانكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا او اثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض اى هزة الانكار دخالت دلى حرف النفي فينبذ الاثبات وليس ماذهب اليه الكسائي بيبعد لو ساعده نقل انتهى .

( ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع ) التي يجزم فيها المضارع ولا مضارع هنا فلا يرد ان قوله ام اتخذوا استفهام فيكون داخلا في تلك المواضع ( لقرنية ) تدل على الشرط المقدر (نعوام اتخذوا من دون الله اولياء فآله هو الولي ) فقواه فآله هو الولي جواب شرط مقدر تدل عليه الفاء في الجملة مع الانكار المفهوم عما قبله ( اي ان اراد اوليا بحق فآله هو الولي الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه ) وذلك لان ام منقطعة بمعنى بل والهزة والاستفهام الحقيقي لا يصح هنا فهو للانكار واولياء نكرة في سياق النفي فتفيد العموم فهو انكار لكل ولي سواه عز وجل .

( فان قلت لاشك ) كما بينت ( انه ) اي الاستفهام ( انكار توبيخ يعني لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء ) بسبب ان الله هو الولي بحق ( وحينئذ يترتب عليه ) اي على هذا الاستفهام الانكارى

( قوله فانه هو الولي ) كترتب السبب على المسبب او العكس ( من غير ) حاجة الى ( تقدير شرط ) والحاصل انه لاشك انه لو قيل لا ينبغي ان يتخذ غير الله وائيا بسبب ان الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا فلا حاجة الى تقدير الشرط وجعل الفاء جزائية قرينة عليه فالاولى جعل الفاء عاطفة لجملة السبب على المسبب ( كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة ) فانه يصح من دون تقدير شرط .

( قلت ) قد تقدم في صدر الكتاب عند قول الخطيب واكثرها جمعا انه ( ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه ذلك الشيء ) فليس استفهام الانكار كالنفي الصريح وان كان في الانكار معنى النفي ( و ) ذلك لانه ( لا يخفى على ذي طبع ) سليم وفهم مستقيم ( حسن قولنا لاتضرب زيدا ) برفع الفعل المضارع على ان لا نافية ( فهو اخوك بالفاء ) السوية العاطفة لجملة خبرية على مثلها ولهذا تترتب الثانية على الاولى ( بخلاف تضرب زيدا فهو اخوك ) وان كان فيه معنى النفي لكونه ( استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية لا بالفاء السببية العاطفة اذ يلزم حينئذ عطف الجملة الخبرية على الانشائية وان كان الاستفهام بمعنى النفي ( وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق ) والمعرفة ( يجد من نفسه التفاوت ) بين النفي الصريح وبين ما فيه معنى النفي ( و ) يجد ايضا ( انه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر ) كما في المثالين فانه يصح كون النفي الصريح معطوفا عليه لجملة خبرية ولا يصح كون ما فيه معنى

النفي معطوفا عليه لتلك الجملة فتأمل .

( وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له ) ولسائر اقسام الحذف ( في بحث الایجاز انشاء الله تعالى ) ونوضحه نحن بمقدار الحاجة ان ساعدنا التوفيق لذلك .

( ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال ) اي اقبال المنادى بفتح الدال ( بحرف نائب مناب ادعوا ) ومنها اشكال ذكره صاحب المطالع وهذا نصه زعموا ان الكلام لا يتألف الا من اسمين او اسم وفعل ونقض بالنداء وقال في شرحه فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة ثم قال الخارج واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ولجاز ان يكون خطابا مع ثالث لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك .

وجوابه منع الملازمين وانما يصدقان او كان الفعل المقدر اخبارا لانتهاء غاية ما في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم منه ان يكون اخبارا في جميع الموارد الجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كلفاظ العقود انتهى .

وقال في الحاشية هناك نقلا عن السيد مير شريف لما كان الفعل المقدر في النداء هو ادعوا انشاء لا اخبارا لم يحتمل الصدق والكذب ولم يصلح لان يخاطب به غير المنادى فان انتهاء الدعاء انما يحصل اذا خاطب المنادى لا غير انتهى

( لفظا ) نحو يا الله ( او تقديرا ) نحو يوسف اعرض عن هذا ( فايها للبعيد ) قال ابن هشام وفي الصحاح ان ايا لنداء القريب والبعيد وليس كذلك انتهى ( وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما

او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر ( اى الشئ ) ( الذي يناديه )  
المنادى اى المتكلم ( له يعنى انه بلغ من علو الشان ) وارتفاع المنزلة  
( الى حيث ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من الصعى فيه وان بذل  
وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد ) منه .

( واى والهمزة للقريب ) قال ابن هشام ونقل ابن الجباز عن  
شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم  
انتهى ( وقد تستعملان ) يعنى اى والهمزة ( في البعيد تنبيهها على انه  
حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله .

اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربح قلبي سكان  
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقاً )  
قريباً كان او بعيداً من دون تقييد باحدهما ( وقيل بل ) حقيقة  
وموضوع ( للبعيد ) فقط ( واستعمالها في القريب اما لاستقصاء  
الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله ) وذلك واضح  
ولذا قيل اين التراب ورب الارباب وهذا نظير ما تقدم في تعريف المسند  
اليه بالاشارة من تنزيل بعد درجة المخاطب ورفعة محله منزلة بعد  
المسافة ( واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه و ) على ( ان المخاطب  
مع تبالكه على الامثال كانه غافل عنه بعيد ) منه ( نحو يا ايها الرسول  
بلغ ما انزل اليك ) فتأمل .

( واما للحرص على اقباله ) اى المخاطب القريب ( كانه امر بعيد  
نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته و ) على ( انه بعيد من  
التنبيه نحو اسمع يا ايها الرجل واما لانه عظيم شأنه ) اى شان المنادى  
القريب فيستعمل فيه يا ( تبعيداً له عن المجلس نحو يا هذا ) والمقام

نظير ما تقدم في بحث تعريف المسند اليه بالاشارة من انه قد يستعمل اسم الاشارة الموضوع للبعيد لتحقيق المسند اليه بالبعد كما يقال ذلك اللعين فمل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب ومسألة محله منزلة بعد المسافة .

( وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو ) اي معناه ( طلب الاقبال ) واما غير معناه فهو ( كالاغراء ) وهو في الاصطلاح كما قال السيوطي الزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوى القربى والمحافظة على العهود ونحو ذلك والمراد منه ههنا الحث والترغيب على الشيء كما ( في قولك لمن اقبل ) عليك حال كونه ( يتظلم ) اي يشتكي ظلم احد عليه ويظهر ( يامظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغرائه ) وحشه ( على زيادة التظلم وبث ) قال في المصباح بث الرجل الحديث اذاعه ونشره انتهى فالمراد ههنا نشر ( الشكوى ) من الظالم الذى ظلمه .

( و ) مثل الاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها ابرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ) وبعبارة اخرى اصل ايها الرجل ان يستعمل مع حرف النداء لتخصيص المنادى بطلب اقباله عليك لان لفظة اي وضعت وصلة لنداء المعروف باللام كما قال الناظم .

وايها مصحوب ال بعد صفة يازم بالرفع لى ذى المعرفة ( ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه ) من اكرام الضيف ونحوه مما ياتي في الامثلة الآتية والحاصل ان المراد بايها الرجل في قولهم انا افعل كذا

ايها الرجل هو المتكلم نفسه اعني مدلول انا والمتكلم لا يطلب اقبال نفسه ولذلك جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله اي المتكلم بها نسب اليه فصورته صورة النداء وليس بنداء كما قال الناظم .

الاختصاص كنداء دون يا كايها الفتي باثر ارجونيا

فهو خبر مستعمل بصورة الانشاء كما استعمل الخبر بصورة الامر في احسن يزيد وعكسه في قوله تعالى والولادات يرضعن او لادهن ( وهو ) اي المتكلم ( اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل ) لفظة انا مبتدأ وجملته اكرم الضيف خبره واي مبنى على الضم في محل نصب مفعول لمحذوف وجوبا اي اخص والرجل مرفوع نعت لاي باعتبار لفظها والجملته في محل نصب على الحال والى ذلك اشار بقوله ( اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف ) وعلى معنى الاختصاص جاء قول الشاعر الفارسي حكايه عن لسان طائر صغير يسمى بالفارسية ( پروانه ) .

انش بجان افروختن واز بهر جانان سوختن

اين كارها كار من است

( او ) في معرض ( التصاغر ) اي عد نفسه صغيرا حقيرا ( نحو انا المسكين ايها الرجل اي ) حالكوني ( مختصا ) من بين الرجال ( بالمسكنه ) اي الذلة ( او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ) اي بضمير انا ونحن ( للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ) ( و ) نحو ( نحن نقرى ايها القوم فكل هذا ) المذكور من الامثلة ( صورته صورة النداء ) والانشاء ( وليس به ) اي والحال انه ليس بنداء ولا انشاء ( لان ايا وما جعل وصفا له ) اي الرجل والقوم

ونحوهما ( لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ) في الكلام ( ولا يجوز فيه ) اي في الاختصاص ( اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى اصلا ) اي لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فانهما مندوبان دخلهما معنى التعجب والتفجع فمعنى يا للهاء احضر حتى اتعجب منك ومعنى يا محمداه تعال فاننا مشتاقون اليك .

وقد يتوهم انه يمكن ان يكون ايها الرجل خطابا لنفسه ونداء له مجازا بان يطلب من نفسه الاقبال على ذلك الفعل اي اكرام الضيف مثلا لكن هذا التوهم لا يجرى في نحو اللهم اغفر لنا ايها العصابة فتأمل . ( فكره التصريح بادائه ) اي باداة النداء ( فقوله ايها الرجل فاي ) كما قلنا ( مضموم ) مبني ( والرجل مرفوع ) معرب تابع لاي باعتبار لفظه ( كما في النداء ) كما نقلناه عن الالفية انفا ( لكن مجموعة في محل النصب على الحال ) على ما بيناه انفا ( ولهذا قال اي مختصا من بين الرجال ) باكرام الضيف مثلاً .

( وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ) يقال قرئت الضيف اقربه من باب رمى قرى بالكسر والقصر والاسم القراء بالفتح والمد كذا في المصباح وحاصل المعنى بالفارسية ( مهمان داري وطعام دادن بهمان ) .

( و ) اسم ( مضاف نحو انا معشر الانبياء ) لانورث درهما ولا ينارا ما تركناه صدقة ( وربما يكون ) ذلك الاسم ( علما نحو بنا نعيما يكشف الضباب ) والشاهد في قوله نعيما حيث نصب على الاختصاص اما للفخر او لزيادة البيان والتوضيح .

( قال ابن الحاجب المعروف ) باللام في باب الاختصاص نحو العرب في المثال المتقدم ليس منقولاً من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام الا في الضرورة ولفظة الجلالة ومحكى الجمل كما قال في الالفية .

وباضطارا رخص جمع ياوال الا مع الله ومحكى الجمل ( ونحو ايها الرجل منقول ) من النداء ( قطعاً ) حسبما بيناه انفا ( والمضاف نحو معشر الانبياء يحتمل الامرين ) احدهما ( النقل ) من النداء ( فيكون منصوباً بياء مقدرة ) فالتقدير يامعشر الانبياء ( و ) الثاني ( كونه ) غير منقول من النداء قطعاً ( مثل المعروف ) باللام ( فيكون منصوباً بتقدير اعني او اخص ) او افتخر ونحوها بما يناسب المقام .

( قال الامام المرزوقي في قوله انا بنى نهشل لاندعي لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع ) بان يقال بنو نهشل بالواو ( على الخبرية ) من انا ( هو ) اي الفرق بين الوجهين ( انه ) اي الشاعر ( لو جعله خبراً لكان قصده الى تعريف نفسه ) وتوضيحها وبيانها ( عند المخاطب وكان فعله لذلك ) التعريف والتوضيح ( لا يخلو عن ) الاشعار والاخبار عن ( خمول ) اي عن سقوط من العيون بمعنى عدم الحظ ( فيهم و ) عن ( جهل من المخاطب بشانهم واذا نصب ) على الاختصاص ( امن من ذلك ) الاشعار والاخبار ( فقال مفتخرا انا اذكر ) مفتخرا ( من لا يخفى شانه ) لشهرتهم بين القبائل ومعروفيتهم عند الناس ( لا نفعل كذا وكذا ) اي لاندعي لاب .

( وما يستعمل فيه صيغة النداء ) امور ذكر اكثرها في النحو منها ( الاستغاثة ) بالمنادى ليخلص المتكلم من شدة او يعين على دفع

مشقة فيخفف المنادى اعرابا باللام مفتوحا فرقا بين المستغاث به  
والمستغاث من اجله فانه ايضا يخفف باللام المكسورة ( نحو يا الله من  
الم الفراق ) فتأمل .

( ومنها التعجب نحو يا للماء ) وقد تقدم معناه ( و ) نحو  
( ياللدواهي ) الداهية النائية والنازلة والجمع الدواهي كذا في  
المصباح ( كانه ) اي المتعجب منه لغرابته يدعوه ( المتكلم ) ويستحضره  
ليتعجب منه ( قيل اي ليندفع تعجبه به .

( ومنها التدله ) اي عدم القدرة على ضبط النفس ودله الحب اي  
حيره وادمسه كذا في مجمع البحرين والى هذا المعنى يشير بقوله  
( والتضجر والتحير كما في نداء الاطلال ) والطلل الشاخص من الاثار  
والجمع اطلال كذا في المصباح ( والمنازل والمطايا ونحو ذلك ) مما  
يسادى من غير ذوى العقول ( كقوله ايامنازل سلمى ابن سلماك وكقوله  
ياناق جدى فقد افنت انا ناك ) صبرى وعمرى واحلاسى واتساعى  
ومنها التوجع والتحسر كقوله .

فيا قبر معن كيف وارىت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا  
والكلام في هذا البيت قد تقدم في اول الباب الثالث ( وكقوله  
ياعين بكى عند كل صباح ومنها الزدبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه  
( ص ) وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعانى كثيرة في  
الكلام فتأمل واستخرج مايناسب المقام ) والتوفيق لاستخراج امثال  
هذه المعانى من الله الملك العلام .

( ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للناقل بلفظ الماضي على  
انه ) اي الانشاء الذى وقع موقعه الخبر ( من الامور الحاصلة التى

حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك ( في الدعاء ) وفقك الله للتقوى ( بلفظ الماضي للتفاؤل المذكور ) اولاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شي كثير تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصله فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقي الله لقائك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملها اي التغال واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل ( اي غافل ) من هذه الاعتبار ( والحاصل ان الدعاء بصيغة الماضي نحو وفقك الله ونحو رحمه الله ان صدر عن البليغ يحمل على واحد من هذين الاعتبارين لانه مطلع بهما بخلاف غير البليغ فانه غير مطلع بشيء من الاعتبارين فلا يحمل على شيء منهما لذهوله عن جميع الاعتبار .

( او ) يقع الخبر موقع الانشاء ( للاحتراز عن صورة الامر ) ناديا ( كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعاة في الحقيقة ) وقد مر نظير ذلك في بحث تنكير المسند اليه في قوله .

اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا

حيث لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين المدوح ناديا ( او لحمل المخاطب على المطلوب ) اي مطلوب المتكلم ( بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب ) بالياء للمفعول من باب التفعيل ورفع ( الطالب ) اي المتكلم ومن معاني ذلك الباب النسبة يقال فسقته اي نسبته الى الفسق والى ذلك اشارة بقوله ( اي ينسب ) الطالب ( الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتيني غدا ) بلفظ الاخبار ( مقام انتفي ) بلفظ الانشاء اي الامر

( تجعله بالطف وجهه على الاتيان لانه ان لم ياتك غذا صرت كاذبا من حيث الظاهر ليكون كلامك في صورة الخبر ) وهو لا يحب ذلك فيأتي حتما .

( فالخبر في ) جميع ( هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ماوضع له ) مع القرنية المانعة عن ارادة الموضوع له هذا ولكن للهوى في كفايته كلاما يناقض ذلك تصریحا وهذا نصه هل الجمل الخبرية التي تستعمل في مقام الطلب والبعث مثل يغتسل ويتوضأ ويعيد ظاهرة في الوجوب اولا لعدد المجازات فيها وليس الوجوب باقويها بعد تعذر حملها على معناها من الاخبار بثبوت النسبة والحكاية عن وقوعها الظاهر الاول بل يكون اظهر من الصيغة .

ولكنه لا يخفى انه ليست الجمل الخبرية الواقعة في ذلك المقام اى الطلب مستعملة في غير معناها بل تكون مستعملة فيه الا انه ليس بداعى لاعلام بل بداعى البعث بنحو اكد حيث انه اخبر بوقوع مطلوبه في تمام طلبه اظهارا بانه لا يرضى الا بوقوعه فيكون اكد في البعث من الصيغة كما هو الحال في الصيغ الانشائية على ما عرفت من انها ابدا تستعمل في معانيها الايقاعية لكن بداع اخر كما مر .

لا يقال كيف ويلزم الكذب كثيرا لكثرة عدم وقوع المطلوب كذلك في الخارج تعالى الله واوليائه عن ذلك علوا كبيرا فانه يقال انما يلزم يلزم الكذب اذا اتى بها بداعى الاخبار والاعلام لداعى البعث كيف والا يلزم الكذب في غالب الكنايات لمثل زيد كثير الرماد او مهزول الفصيل لا يكون كذبا اذا قيل كناية عن جوده ولو لم يكن له رماد او فصيل اصلا وانما يكون كذبا اذا لم يكن بجواد فيكون الطالب بالخبر في مقام

التأكيد ابلغ فانه مقال بمقتضى الحال هذا .  
مع انه اذا اتى بها في مقام البيان فمقدمات الحكمة مقتضية لحملها  
على الوجوب فان تلك النكته ان لم تكن موجبة لتعيينه من بين محتملات  
ما هو بصدد فان شدة مناسبة الاخبار بالوقوع مع الوجوب موجبة  
لتعين ارادته اذا كان بصدد البيان مع عدم نصب قرنية خاصة على غيره  
فافهم انتهى وقد تقدم نقل كلام منه فيما سبق يناني بظاهره كلامه  
هنا فتأمل جيدا لتعرف الصحيح من الكلامين ولا تجمل نفسك من  
الذين لا يميز الشين من الزين .

( ويحتمل ان يجعل ) الخبر ( كناية في بعضها ) كما في المثال  
الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه  
فمير باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية على مذهب السكاكي  
من انها الانتقال من اللازم الى الملزوم على عكس المجاز واما على  
مذهب المصنف من ان الكناية الانتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز  
والفرق بينها وبين المجاز بتحقيق القرنية المانعة عن ارادة الموضوع له  
في المجاز دون الكناية ففي اختصاص الكناية بالبعض تأمل بل منع .  
( ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى  
المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ) وقد تقدم  
الاشارة الى ذلك في ما نقلناه عن الهروي انفا .

ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه  
على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتأخذة  
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات ( المناسبة للمقام وانت بمراجعة  
ما تقدم في بحث اداء الشرط عند قوله ولا يخالف ذلك الا لنكته

كأبراز غير الحاصل في معرض الحاصل تقدر على استخراج الامثلة لكل واحد من هذه الاعتبارات فراجع ان شئت .

( تنبيه ) قد تقدم في اوائل الكتاب وجه تسمية بعض المباحث بالتنبيه فلا نعيده ( الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعنى احسوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر ) وانما قال في كثير لان الانشاء قد لا يكون كالخبر في بعض احواله كالتقيد بالشرط فان الشرط يحتمل الصدق والكذب بخلاف الانشاء وكذا مسند الانشاء غالبا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر فانه قد يكون جملة ومن غير الغالب المسند في التمنى والاستفهام فانه قد يكون جملة نحو ليت الشباب يعود ونحو هل زيد ابوه قائم وقد يذكر في المقام وجوه اخرى عرضنا عن ذكرها مخافة التماويل ( فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر والمتأمل في الاعتبارات واطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد ) وجوبا اذا كان المخاطب منكر او استحسانا اذا كان مترددا نحو اضرب ( او مجرد عن التاكيد ) اذا كان خالي الذهن نحو اضرب هذا ولكن قال بعضهم ان التاكيد في الانشاء لا يقع لتوقفه على الانكار او الشك والترديد وذلك لا يتصور في الانشاء لعدم وجود المنشاء قبل التكلم حتى ينكر او يشك ويتردد فيه فتأمل جيدا .

( وكذا المسند اليه ) في الانشاء ( اما مذكور او محذوف ) كان يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم ( مقدم او مؤخر ) نحو انت فعلت هذا بالهتتا يا ابراهيم ( معرف ) نحو هل انت على العهد الذي فارقتنا ( او منكر ) نحو هل فتي فيكم ( او غير ذلك ) ككون

تقديمه مفيدا للتخصيص تارة وللتقوى تارة اخرى ونحو ذلك .  
( وكذا المسند اما اسم او فعل ) وكل واحد منهما اما ( مطلق  
او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة  
مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا أما بقصر ) نحو هل زكى  
الا الورع ونحو هل ضربت الا زيدا ( او بغير قصر ) والامثلة التي  
لم نذكرها تعلم بما ذكرنا ومن الامثلة التي ذكرت في الابواب السابقة  
بسبب دخول اداة الانهاء ان كان لك لطف قريحة ( والاعتبارات  
المناسبة في ذلك ) اي الاغراض من الامور المذكورة وفوائدها مثل  
ما في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد  
والهادي الى سواء السبيل .

## « الباب السابع الفصل والفصل »

قد تقدم في اول باب القصر بيان الوجه في انه لم يقل احوال  
الفصل والوصل فراجع ان شئت ( الوصل عطف بعض الجمل على بعض )  
بحرف من حروف العطف ( والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على  
بعض فينهما تقابل العدم والملكة ) .

قال القوشجي والمشهور في تقسيم المتقابلين انهما اما وجوديان او لا  
وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما  
المتضايقان او لا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر  
عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل لوجودي فهما العدم والملكة  
اولا فهما السلب والايجاب انتهى .

والمراد من الوجودي في المقام انما هو الوصل والمراد من العدمي

الفصل ( ولهذا قدم ) في التعريف ( الوصل ) على الفصل ( لان  
الاعدام انما تعرف بملكاتها ) مثلا يعرف العمى بعدم البصر عما  
من شأنه البصر والبصر الملكة فكذا فيما نحن فيه فلذا عرف اولا  
الوصل ثم قال والنفصل تركه ( واما في صدر الباب فقد قدم الفصل  
لانه الاصل لانه عدمى والاصل في كل شيء العدم ( والوصل طار )  
اي عارض عليه ) اي على الفصل وليعلم ان العدم على قسمين ازلى  
واضافى والمراد هنا العدم الاضافى وذلك واضح .

١ وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام  
على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب ) وهى على ما  
قاله ابن هشام سبع ( وذلك لانهم ) اي علماء العربية ( وان جعلوا  
الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اهم من  
الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى ) لا التبعى بسبب التشبيه  
بالفعل ( وكان ) ذلك الاسناد ( مقصودا لذاته ) لا لغيره ( والجملة  
ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات )  
اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسماء الافعال والظرف كما  
في الرضى ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا ) بل على  
سبيل التشبيه بالفعل وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في اواخر بحث  
يقديم المسند اليه ( والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا شرطا او  
صلة او نحو ذلك ) من الجمل التي تقع موقع المفرد ( جملة وليست  
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته ) فكل كلام جملة ولا ينعكس  
كما في الرضى .

( فاذا انت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من

الاعراب بان تكون من الجمل السبع التي تقع موقع المفرد ( اولا )  
 يكون لها محل من الاعراب بان تكون من الجمل السبع التي لا تقع  
 موقع المفرد كالجمله الابتدائية وتسمى المستانفة ايضا ( وعلى الاول  
 اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك )  
 لجمله ( الثانية لها اي الاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها  
 مثل كونها خبر مبتدئ ) فاعرابها رفع وحكم اعرابها كونها خبرا ( ا  
 حالا ) فاعرابها نصب وحكمها كونها حالا ( او صفة ) فاعرابها اعراب  
 موصوفها وحكمها حكمه ( او نحو ذلك ) ككونها مفعولا او مضافا  
 اليها وحكم اعرابها كاعرابها وذلك واضح لا يحتاج الى البيان ( عطفت )  
 الجمله ( الثانية عليها ) اي على الجمله الاولى ليدل العطف على  
 التشريك المذكور ) اي تشريك الثانية الاولى في حكم الاعراب الذي  
 لها ( كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من  
 كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه ) اي  
 عطف المفرد على المفرد قبله للتشريك المذكور .

( و ) قد اشرنا سابقا ان ( الجمله لا يكون لها محل من الاعراب  
 الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد ) من كونه  
 فاعلا او مفعولا او نحوهما ( واذا كان كذلك ) اي اذا كان حكم  
 الجمله حكم المفرد ( فخرط كونه اي كون عطف ) الجمله ( الثانية على )  
 الجمله ( الاولى مقبولا ) عند البلغاء ( بالواو ونحوه ان يكون بينهما  
 اي بين الجمله الاولى والجمله الثانية جهة جامعة ) وسياتي بيان الجهة  
 الجامعة مفصلا في اواسط الباب .

( نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب )

باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التأليف لان الكتابة تأليف بالانثر  
والشعر تأليف بالنظم ( او ) نحو زيد ( يعطى ويمنع لما بين الاعطاء  
والمنع من التضاد ) وذلك ظاهر ( بخلاف زيد يكتب ويمنع او )  
زيد ( يشعر ويعطى ) فان هذين المثالين غير مقبولين عند البلغاء اذ  
لا جهة جامعة بين الجملة الاولى والجملة الثانية في كل واحد من  
المثالين ( وذلك لان هذا ) العطف اى عطف الجملة على الجملة ( كعطف المفرد  
على المفرد ) من دون فرق ( وشرط كون عطف المفرد على المفرد  
مقبولا ) عند البلغاء ( ان يكون بينهما ) اى بين المفردين ( جهة  
جامعة نحو زيد كاتب وشاعر ) فالعطف فيه مقبول ( بخلاف زيد  
كاتب ومعلم ) فانه غير مقبول لعدم الجامع بين الجملةين المتعاطفتين  
وذلك ظاهر .

( قوله ) في المتن ( ونحوه الظاهر انه ) اى الخليلي اراد به (   
اي بقوله ونحوه ) نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك  
لفظا ومعنى ( كالفاء وثم وحتى بالاجماع وام واز على الصواب على ما  
ادعاه السيوطي عند قول الناظم .

فالعطف مطلقاً بواو ثم فا حتى ام وكيفك صدق ووفقا  
( وهذا فاسد لان هذا الحكم ) اى اشتراط ان يكون بين الجملةين  
المتعاطفتين جهة جامعة ( يختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى )  
ونحوها ( معنى ) خاصا قد تقدم في بحث العطف على المسند اليه  
وسياتي ايضا ههنا عنقريب ( اذا وجد ) ذلك المعنى الخاص ( كان  
العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او  
لا نحو زيد زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر منه الاعطاء  
بعد الكتابة ) اى مع الترتيب بانصال او انفصال ( بخلاف الواو فانه

ليس له هذا المعنى ( الخاص كما اشار اليه الناظم بقوله .  
فاعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم او مصاحبا موافقا  
( فلا بد له من جامع ولهذا اى ولانه لا بد في العطف بالواو من  
جهة جامعة عيب على ابي تمام في قوله .

لأوالذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم  
اذ لامناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى ( اى الفراق ) سواء  
كان نواه ( اى ابي الحسين ) او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول  
. واء جعل ( هذا العطف ) عطف مفرد على مفرد ( بان  
يجعل ان المفتوحة في الجملتين المتعاطفتين مع اسمها وخبرها في تاويل  
لمفرد اى عالم مرارة النوى وكرم ابي الحسين ( كما هو الظاهر )  
في ان المفتوحة ( او ) جعل هذا العطف عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه  
اى واتوع قوله اى ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ( موقع مفعول الدلم ) والعلم  
وما يشق منه من دواخل المبتدأ والخبر فان المفتوحة ليست بتاويل  
المفرد لانها لا تغير معنى الجملة بهذا الاعتبار فهي بمعنى المكسورة وان  
كانت بحسب اللفظ مفتوحة ( لان وجود الجامع شرط فيهما ) اى في صورتين  
اى في عطف المفرد على المفرد وفي عطف الجملة على الجملة ( جميعا ) وهذا  
لمة لقوله فهذا العطف غير مقبول الخ .

واما ( قوله ) اى قول ابي تمام ( لا ) في صدر البيت فهو  
( لنفي ما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه ) اى على  
كون قوله لا لنفي ما ادعت الخ ( البيت السابق وهو قوله .

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم  
( فاعل زعمت ضمير الحبيبة ) وهواك مفعول اول ( والخطاب في

هواك للنفس ) اي لنفس الشاعر او انه التفات من التكلم الى الخطاب  
وجملة عفا مفعول ثان بمعنى اندرس ( وجواب القسم ) اي جواب  
الذي هو عالم الخ ( البيت الذي هو بعده وهو قوله .

مازلت عن سنن انوداد ولاغدت نفسي على الف سواك تعوم  
( والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية الاولى في حكم اعرابها )  
اي اعراب الاولى ( فصلت الثانية عنها ) اي يترك عطفها عليها ( لئلا  
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود ) لان عطف الشيء بالوا  
حدهما يوجب التشريك في الحكم فاذا لم يقصد وجب تركه لاقتضائه  
تلاف المراد اذ المراد حينئذ الاستيناف ( نحو قوله تعالى واذا خلوا  
ضمن خلوة معنى افضوا فعدي بالي والا فكان حقه التعدية بالباء اي  
اذا افضى المنافقون ( الى شياطينهم ) اي الى الكافرين في خلوة عن  
اصحاب النبي ( ص ) قالوا انا معكم ) اي بقلوبنا من حيث الثبات  
على الكفر وعداوة المسلمين ( انما نحن مستهزون ) بالمسلمين في اظهار  
لايمان ( الله يستهزئ بهم ) اي يجازيهم بالطرد من رحمته في مقابلة  
استهزائهم بالمسلمين ودين الاسلام ففي الكلام مشاكلة والا فالاستهزاء  
مستحيل على الله تعالى وسياتي المراد من المشاكلة في علم البديع انشاء  
الله تعالى .

والشاهد في انه ( لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم ) بل  
بعمل جملة مستأنفة لانه ( اي لان الله يستهزئ ) ليس من مقولهم ( اي  
من مقول المنافقين ) يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب  
على انه مفعول قالوا فلم يعطف الله يستهزئ بهم عليها ) اي على انا  
معكم ( لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه

ليس من مقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن  
 مستهزون ( مع كونه اقرب اى انما قال المصنف لم يعطف الله يستهزه  
 بهم على انا معكم ولم يقل لم يعطفه على انما نحن مستهزون ( لانه )  
 اى لان انما نحن مستهزون ( بيان لانا معكم ) تنظر فيه بعضهم بان  
 عطف البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الابهام الواضح كما سيأتى  
 في قول المصنف اوبيانا لها لخفاها ولم يوجد هنا في الجملة الاولى  
 ابهام واضح ومن هنا ذهب بعضهم الى ان جملة انما نحن مستهزون  
 تأكيد للجملة الاولى او بدل اشتمال منها او مستانفة استئنافا بيانيا  
 ووجه الاول ان الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم الثبات  
 على الضلال الذى هو الكفر وهو معنى قوله انا معكم ووجه الثاني  
 وهو كون الثانية بدل اشتمال ان الثبات على الكفر يستلزم تحقق  
 الاسلام والاستهزاء به فبينهما تعلق وارتباط ووجه الثالث ان الجملة الثانية  
 واقعة جواب سؤال مقدر تقديره اذا كنتم معنا فما بالكم تقرون  
 لاصحاب محمد بتعظيم دينهم واتباعه فقالوا في الجواب انما نحن  
 مستهزون وليس ماترونه منا باطنيا فعلى هذا الاحتمال لو عطف عليها  
 ايضا قوله الله يستهزه بهم كانت هذه الجملة ايضا مقولا لهم لان  
 الجملة الاستئنافية لا تكون الا مقولة لقائل المستأنف عنها واجيب بان  
 مراد الشارح بالبيان البيان اللغوي وهو مطلق الايضاح لا الاصطلاحي  
 والبيان اللغوي يعم التاكيد والبيان والبدل فتأمل .

( فحكمه ) اى فحكم انما نحن مستهزون ( حكمه ) اى حكم انا  
 معكم فالعطف على الجملة الثانية كالعطف على الجملة الاولى في لزوم  
 المحذور المذكور لان كلا منهما من مقول المنافقين فاستغنى بالنصر على

عدم صحة العطف على الجملة الاولى عن النص على عدم صحته على الجملة الثانية .

وان قلت حيث كان حكمها واحدا فهلا عكس قلت المتبوع اولى بالاتفات اليه لان العطف عليه هو الاصل .

( وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى ) .

فان قلت لم عبر ههنا بالربط وفيما تقدم انفا بالتشريك قلت ذلك لان الجملة الاولى هناك لها اعراب فناسب ان يعبر بالتشريك وههنا ليس لها اعراب فناسب ان يعبر بالربط اي ربطها ( على معنى عاطف سوى الواو فحينئذ ) عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر ( لصحة العطف والمراد من الشيء الاخر الجهة الجامعة وسياتي بيانها عنقريب ) ( نحو دخل زيد فخرج عمرو ) ( او ) دخل زيد ( ثم خرج عمرو ) وقوله ( اذا تم التعقيب ) راجع الى الفاء كما ان قوله ( او المهملة ) راجع الى ثم كما قال في اللفية .

والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال  
وانما يشترط في غير العطف بالواو شرط زائد لان لكل حرف من الحروف العاطفة معنى مخصوصا يكفى في الافادة عند قصده .  
( وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لاتقمان ) عند الاكثر ( في عطف الجمل واما المفردات فعلى فيها لعطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك الجزء الا غاية في الرفة او الدنائة كقوله .

قهرناكم حق الكفاءة فانتم نهايوننا حتى بنينا الاصاغر  
وهذا المعنى زائد على مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيها فلا  
يحتاج في العطف بها الى جامع اخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل  
ايضا فلا بد في الجملة المعطوفة ان يراعى فيها ماروعى في عطف المفردات  
من كونها غاية في احد الامرين فتأمل .

واما لا العاطفة فهي لنفى الحكم عما بعده ولا يكون الا مفردا او  
بمنزله فاذا قلت جاء زيد لا عمر افاد نفي المجبىء الثابت لزيد عن  
عمرو وذلك كاف في حسن الكلام وافادته فلا يحتاج فيها الى شيء  
اخر بشهادة الاستعمال والذوق وقد تقدم بعض الكلام فيها في الباب  
الخامس فراجع ان شئت .

( و ) اما ( او واما ) بكسر الهمزة ( وام في عطف الجمل  
مثلا ) اي مثل او واما وام ( في عطف المفردات ) فمعانيها المعلومة اعني  
الشك والابهام والتخيير والتقسيم والاباحة كافية في الافادة سواء كانت  
في الجمل او في المفردات فلا يطلب فيها شيء اخر .

( وليست اوفي مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله  
تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد  
الاضراب بمعنى بل ) على قول نقله ابن هشام عن بعضهم فحينئذ  
يخرج عن هذا الباب وفيها اقوال اخر مذكورة في النحو ( وحكم لكن )  
اي معناها ( قد عرفت فيما سبق ) في بحث الحروف العاطفة في الباب  
الثاني ( و ) اما ( بل ) اذا كانت عاطفة فهي ( في ) عطف ( الجمل  
مثلا في ) عطف ( المفردات ) غاية الامر انها في الجمل لتقرير مضمونها  
وفي المفردات لتقرير الحكم بعد الاثبات والامر ولا ثبات الضد بعد

النفي والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والذوق وقد كتبنا فيما سبق  
جدولا في ذلك فلميراجع .

( الا انها قد تكون لتدارك الغلط ) بناء على ما تقدم نقله في الباب  
الثاني من بعض المحققين ( بل ) قد تكون ( لمجرد الانتقال من كلام  
الى ) كلام ( اخر اهم من الكلام ) الاول ( المنتقل منه ) بلا قصد  
الى اهدار ( الكلام ) الاول ( و ) بلا قصد الى ( جعله ) اي جعل  
الكلام الاول ( في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك  
منها بل هم منها عمون ) لان الغرض اثبات الامرين معا اي اثبات  
كونهم في شك منها واثبات كونهم منها عمون لا الانتقال من الاول  
واهداره وجعله في حكم المسكوت وذلك ظاهر .

( واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب (  الجملة ( الاولى بلا فصل ) ومهلة ( وقد تفيد ) الفاء كون المذكور  
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها  
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب  
جهنم خالدين فيها فيها فيش مشوى المتكبرين فان ) المتعارف  
في المحاورات ان ( مدح الشيء او ذمه انما يصح بهـد جرى  
ذكره ) سواء كان موجب المدح في نفس الامر متقدما او متاخرا ويسمى  
هذا القسم بالتعقيب الذكرى .

( ومن هذا الباب عطف تفصيل المجرى ( اي عطف مفصل على  
مجرى ( نحو ونادى نوح ربه فقال ) رب ان ابني من اهلي ( ونحو  
كم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا اوهم قائلون ) ففصل النداء  
في الاول بجملة القول بعده والاهلاك في الثاني بمجرى الباس والعذاب

بعده في احدى الحالتين ( لان ) المتعارف ان ( موضع التفصيل بعد الاجمال ) ولو اتحد الحكماء فيها او افترنا هذا ولكن لابن هشام في امثال هذه الاية كلام دقيق حاصلة تاويل الفعل اى اهلكنا بالارادة اى اردنا اهلاكها فجاءها باسنا كما هو كذلك في قوله تعالى ولذا قسم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الخ فعلى هذا يخرج الكلام عما نحن فيه فتدبر جيدا .

( و ) ليعلم انه ( لا يتناقض ) هذا المعنى اى التعقيب الذكرى ( ان يكون فيها ) اى في الفاء ( معنى السببية ) اى سببية مضمون الجملة الاولى لمضمون الجملة الثانية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو ) ونحو قوله تعالى فوكزه موسى فقضى عليه ونحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه ونحو الذي يطهر فيغضب زيد الذباب بناء على ما ذكره السيوطي وبيناه نحن في شرح قول الناظم .

واخصص بقاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه صلة

( ثم ) اعلم ( ان كونها ) اى الفاء ( للترتيب بلا مهلة لا يتناقض كون ) الجملة ( الثانية في المرتبة بما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا ) اى متصلا بمضمون الجملة الاولى ( كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ) طويلة بعد نزول المطر ( و ) لذلك ( لو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضر جاز ) .

قال شمني في حاشية المغنى الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان تكون بمعنى

تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود مكة في وتهامه  
قال ابن عطية وقد شاهدت في القدس الاقصى نزل المطر بعد قحط  
فاصبحت الارض الرملية التي تسقيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف  
وفى البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فثم جل محذوفه  
اي فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك بدليل قوله تعالى فاذا انزلنا الماء  
اهتزت وربت انتهى محل الحاجة من كلامه .

( وثم ) في عطف الجمل للترتيب مع التراخي كما في ( عطف  
( المفردات لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن )  
الجملة ( الاولى وعدم مناسبة له ) اي عدم مناسبة مضمون الجملة  
الثانية لمضمون الجملة الاولى ( ونحو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر )  
بعد قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه  
نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا  
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما والاستبعاد وعدم المناسبة بينهما ظاهر  
كالنار على المنار والشمس في رابعة النهار فسبحان من له هذه القدرة  
العزیز الجبار ( ونحو قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون )  
بعد قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات  
والنور ( لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض ) وجاعل  
الظلمات والنور .

( وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا ) وتواصوا بالصبر  
وتواصوا بالمرحمة ( بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ) وما ادريك  
ما العقبة فك رقبة ( الاية ) في سورة البلد قال في تفسير البحر  
المحيط ان ثم كان من الذين امنوا معطوف على فلا اقتحم العقبة ودخلت

ثم لتراخي الايمان والفضيلة لا للتراخي في الزمان لانه لا بد ان يسبق تلك الاعمال الحسنة الايمان اذ هو شرط في صحة وقوعها من الطائع او يكون المعنى ثم كان في عاقبة امره من الذين وافوا الموت على الايمان اذا لموافاة عليه شرط في الانتفاع بالطاعات او يكون التراخي في الذكر كانه قيل ثم اذكر انه كان من الذين امنوا وتواصوا بالصبر اي اوصى بعضهم بعضا بالصبر على الايمان والطاعات وعن المعاصي وتواصوا بالرحمة اي بالتعاطف والتراحم او بما يؤدي الى رحمة الله انتهى .

( وكذا ) قوله تعالى ( استغفروا ربكم ثم توبوا اليه - للبعد بين ) الاستغفار اعني ( طلب المغفرة ) باللسان وبين التوبة ( و ) هي ( الانقطاع بالكلية الى الله تعالى ) بترك المعاصي وهما قد يقتربان وقد يتقدم الثاني على الاول وقد يعكس وقد يفتر فان بان يوجد احدهما دون الآخر فعطفت التوبة على الاستغفار بضم ايماء الى ان منزلة الانقطاع الى الله تعالى بالمعنى المذكور اعلى من الاستغفار باللسان .

( وهذا ) القسم من العطف بضم الدال على الاستبعاد ( في التنزيل اكثر من ان يحصى ) فعليك بالتتابع في آيات القرآن الكريم ( وقد يبيىء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء ) والكمال مع بيان الكمال الذي هو الاولى بالتقديم ( من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله )

ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده

فان سيادة الجد والاب سابقتان لكن اتى بضم لتدرج الممدوح بمدرج الارتقاء والكمال مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تليه سيادة ابيه وجده ولو كان سيادة الكل مدحا له ( وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم

الدين ) فان المراد من الجملة الاولى التعظيم لهول ذلك اليوم ومن المعلوم ان التكرار يوجب الدلالة على تعظيم اكمل وانما مثل بمثالين الاول لما كان التدرج في درج الارتقاء من الاعلى الى الاسفل كما في البيت فان سيادة نفسه في المرتبة مقدمة على سيادة ابيه وهي على سيادة جده والثاني لما كان بالعكس كما في الاية فانه اذا قيل اولاً وما ادريك فهم منه تعظيم وتهويل واذا قيل ثانياً ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار بما فهم اولاً من التعظيم والتهويل وسياتي فيه كلام اطول في الباب الثامن انشاء الله تعالى فانتظر .

( اذا عرفت هذا ) الذي بينا في معاني حروف العطف ( فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف فتغني تلك الفائدة عن طلب خصوصية جامعة بين الجملتين المتعاطفتين ( بخلاف الواو فانه لا يفيد معنى ( سوى مجرد الاشتراك وهذا ) المعنى ( انما يظهر فيما له حكم اعرابي ) كالمفردات والجمل التي لها محل من الاعراب فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الامر الموجب للاعراب كالتحيرية والحالية ونحوهما ( وعند انتفائه ) اي عند انتفاء الحكم الاعرابي ( يثبت الاشكال ) الذي ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز بعد تقسيم الجمل على قسمين وهذا نصه ان الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين احدهما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب واذا كانت كذلك حكمها حكم المفرد اذ لا يكون للجملة موضع من الاعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد واذا كانت الجملة الاولى واقعة موقع للمفرد عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد وكان وجه الحاجة

الى الواو ظاهرا والاشتراك بها في الحكم موجودا .

فاذا قلت مررت برجل خلقه حمدن وخلقه قبيح كنت قد اشركت الجملة الثانية في حكم الاولى وذلك الحكم كونها في موضع جر بانها صفة للنكرة ونظائر ذلك تكثر والامر فيها سهل .

والذي يشكل امره هو الضرب الثاني وذلك ان تعطف على الجملة العارية الموضع من الاعراب جملة اخرى كقولك زيد قائم وعمر قاعد والعلم والجهل قبيح لا سبيل لنا الى ان ندهى ان الواو اشركت الثانية في اعراب قد وجب للاولى بوجه من الوجوه .

ثم قال واعلم انه يعرض الاشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف وذلك لان تلك تفيد مع الاشراك معاني مثل ان الفاء توجب الترتيب من غير تراخ وثم توجبه مع تراخ واو تردد الفعل بين شيئين وتجمعه لاحدهما لا بعينه فاذا عطفت بواحد الجملة على الجملة ظهرت الفائدة فاذا قلت اعطاني فشكرته ظهر بالفاء ان الشكر كان معقبا على العطاء ومسببا عنه واذا قلت خرجت ثم خرج زيد افادت ثم ان خروجه كان بعد خروجك وان مهلة وقعت بينهما واذا قلت يعطيك او يكسوك دلت او على انه بفعل واحدا منهما لا بعينه .

وليس للواو معنى سوى الاشراك في الحكم الذي يقتضيه الاعراب الذي اتبعت فيه الثاني الاول فاذا قلت جاءني زيد وعمر لم تغد بالواو شيئا اكثر من اشراك عمرو في المجيء الذي اثبتته لزيد والجمع بينه وبينه ولا يتصور اشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الاشراك فيه واذا كان ذلك كذلك ولم يكن معنا في قولنا زيد قائم وعمر قاعد معنى تزعم ان الواو اشركت بين هاتين الجملتين فيه اثبت

اشكال المسئلة انتهى .

( فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز ) ونحن نذكر نص كلامه لزيادة التوضيح قال اذا قلت هو يضر وينفع كنت قد افدت بالواو انك اوجبت له الفعلين جميعا وجعلته يفعلهما معا ولو قلت يضر ينفع من غير واو لم يجب ذلك بل قد يجوز ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له انتهى .

( قلت ) اولا ان ( هذا القدر ) من الجمع بين مضمون الجملتين ( مشترك بين الواو والفاء وثم ) فلا يختص هذا المعنى بالواو ( و ) ثانيا ان ( الجمل المشتركة ) في مجرد الحصول غير متناهية قتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي يسكب فيه العبرات ( وذلك لصعوبة ذلك التمييز وخفائه .

قال الشيخ في اول باب الفصل والوصل اعلم ان العلم بما ينبغي ان يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض او ترك العطف فيها والمجيب بها منشورة تستأنف واحدة منها بمد اخرى من اسرار البلاغة وما لا يتأتى لتمام الصواب فيه الا للاعراب الخالص والاعراب طبعوا على البلاغة واتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام وهم بها افراد وقد بلغ من قوة الامر في ذلك انهم جملوه حدا ( يعنى معرقا ) للبلاغة فقد جاء من بعضهم ان سئل عنها فقال معرفة الفصل من الوصل ذلك لغموضه ودقة مسلكه وانه لا يكمل لاحراز الفضيلة فيه احد الا كمل لساير معاني البلاغة انتهى . ( والا لى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف

سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطائه ( اي اعطاء ذلك الحكم ) للثانية فالفصل واجب لثلاث يلزم من الوصل ( اي من العطف ( التشريك في ذلك الحكم ) الذي للجملة الاولى ( نحو واذا خلوا ) الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم فالجملة الاولى اعني قالوا لها حكم في هذه ( الاية ) وهو كونها مقيدة بالظرف اعني اذا خلوا بمعنى انهم انما يقولون انا معكم في وقت خلوتهم بشياطينهم لاني وقت حضور اصحاب رسول الله ( ص ) فلذلك لم ( يعطف ) الجملة الثانية اعني ( الله يستهزئ بهم ) على قالوا لثلاث يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ( غيره مرة ولا سيما في باب القصر ) من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص والحصر ( فليزمن ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يخذلهم ويخلصهم وما ) اي مع ما ( سولت ) اي زينت ( لهم انفسهم ) حال كونه تعالى مستدرجاً اياهم من حيث لا يشعرون بختصاص بحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو اي استهزاء الله ( متصل لا انقطاع له بحال ) من الاحوال سواء خلوا الى شياطينهم ام لم يخلوا اليهم .

( فان قلت لانسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية ) وفي العامل فيها اقوال ذكرت في النحو ( وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء ) وهو في الاية قالوا ( فلا نسلم ان مثل هذا التقديم ) اي تقديم اذا الشرطية وسائر ادوات الشرط ( يفيد الاختصاص بل هو ) اي التقديم ( لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ) وسائر ماله التصدر ( ولو سلم ) ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص ( فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء ) كالعطف على قالوا في الاية المقيد باذا ( بوجب تقييد المعطوف ) كالله يستهزئ بهم في الاية ( بذلك

الشيء ( اى كذا في الاية .

( قلت ) اولا ان ( اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ) كما نص عليه ابن هشام فلا معنى لقولك ان اذا ليست ظرفية بل شرطية ( و ) ثانيا انه ( لاشك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى ) القصر والاختصاص اى لا اقرء القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك المعنى ( باعتبار مفهوم الشرط ) نظرا الى كون اذا متضمنا معنى الشرط ( او باعتبار ان التقديم ) اى تقديم اذا ( يفيد الاختصاص ) والقصر مع قطع النظر عن كونها متضمنة معنى الشرط فلا يصح قولك ان هذا التقديم لا يفيد الاختصاص .

( ثم ) نقول ثالثا ان ( القيد ) كذا اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقيد المعطوف به ( ايضا ) كقولنا يوم الجمعة صرت وضربت زيدا ) فمفاد الكلام تقييد الفعلين بالظرف وانتفاءهما عند انتفائه ( و ) كذلك ( قولنا ان جنتي اعطك واكسك ) يفيد تقييد الفعلين واختصاصه بالمجيب ( نعم انه ليس بقطعي ) وذلك لاحتمال ان يكون فائدة الشرط شيئا اخر غير المفهوم والانتفاء عند الانتفاء ( لكنه ) اى التقييد اى المفهوم والانتفاء عند الانتفاء ( السابق ) المتبادر ( الى الفهم في الخطابات ) اى فيما اذا كان الظن كافيا فلا معنى لقولكم لانسلم ان العطف على مقيد بشيء الخ .

( فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل ( اى كل واحد من المعطوف عليه والمعطوف ) بالجزائية ) بحيث لا يتوقف المعطوف على المعطوف عليه ( نحو ان تاتني اعطك واكسك ) والثاني ان ( لا يستقل بالجزائية وذلك بان يكون المعطوف

بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سبباً فيه ( أي في المعطوف بواسطة كونه ) أي الشرط ( سبباً في المعطوف عليه كقولك إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي إذا رجع استأذنت وإذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز أن يكون عطف الله يستهزء بهم ) لو عطف ( على قالوا من هذا القبيل ) الثاني ( قلت لانه حينئذ ) أي حين إذ كان من قبيل الثاني ( يصير المعنى وإذا قالوا استهزء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزء ) أي جزء المنافقين لاجزاء الشرط فالمراد الجزء اللغوي كما في قوله الناس يحزبون بأعمالهم فتأمل ( أعني استهزء الله بهم إنما هو على نفس استهزائهم وأرادتهم إياه لا على أخبارهم عن أنفسهم بأننا مستهزئون بدليل أنهم لو قالوا ذلك ) نقيصة ( لدفعهم ) شر اليهود ( عن أنفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذه كذا ) قال الشيخ ( في دلائل الإعجاز ) بتغير ما ( والأعطف على قوله فإن كان للاول حكم أي وإن لم يكن للاول حكم ) زائد على مفهومها ( لم يقصد إعطائه للثانية وذلك على ضربين الأول ( بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ) أصلاً نحو قام زيد وأكل عمرو والثاني ( أو يكون ذلك ) الحكم الزائد للاول ( ولكن قصد إعطائه للثانية أيضاً ) كما أعطى للاول نحو بالأمس جاء زيد وذهب عمرو ( فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أي بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود ) بمعنى أن الجملتين إذ افصلنا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد وسيأتي مثله وبيانه مفصلاً وكذا سائر الأقسام ( أو ) كان بين الجملتين ( كمال الاتصال أو ) كان بينهما ( شبه أحدهما أي أحد الكمالين فكذلك يتعين الفصل ) في هذه

الاحوال الاربعة ولا يجوز الوصل لان الوصل كما سيصرح بعيدا هذا يقتضي المغايرة من وجه والمناسبة من وجه .

( والاى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ) خلاف المقصود ( ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين ) ويأتي وجهه بعيد هذا ( وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين الشئيين يقتضي مناسبة بينهما ) والمناسبة تنافي كمال الانقطاع وشبهه ( ز ) يقتضي ايضا ( ان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه فالمغايرة تنافي كمال الاتصال وشبهه ) والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن الاولى حكم لم يقصد اعطائه للثانية ستة ( اقسام ) الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين ( فهذه اقسام ستة ) فحكم الاخيرين بالوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة ( لان المناسبة تنافي كمال الانقطاع وشبهه ) واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المنقورة الى الربط بالعاطف والمغايرة تنافي الاتصال وشبهه .

( فاخذ ) اى شرع ( المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احدى الجملتين خبرا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى ) سواء كانت الاولى خبرا والثانية انشاء كما تقدم في خطبة الكتاب في وهو حسي ونعم الوكيل وقد تقدم الكلام فيه هناك مستقصى تراجع ان شئت او بالعكس نحو قوله .

وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امره يجري بمقدار  
 ( الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ) للنزول عليه ولا  
 يكون الا عربهم ويسمى عند بعض الاعاجم سر قافله وعند بعضهم  
 جاووش ( وارسوا اي اقيموا ) بهذا المكان للحرب وهو ماخوذ ( من  
 ارسيت السفينة اي حبستها ) في البحر ( بالمرسة ) وهي حديدة ذات  
 رؤوس متعددة وتسمى بالفارسية انكر تلقى في الماء متصلة بالسفينة  
 فتقف وقد تطلق المرسة بفتح الميم على البقعة التي رست فيها السفينة  
 ( نزاولها اي نحاولها ) اي نحتمل لها ونعالجها ( والضمير للحرب )  
 لانها مونت سماعي ( اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا ) في هذا  
 المكان الملائم للحرب ( نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله  
 وقدره ) لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ( لا الجبن ينجي به ) من  
 الموت ( ولا الاقدام يرديه ) اي يهلكه ولذلك قال امام الموحدين عليه  
 صلوات المصلين على مانسب اليه .

اي يومين من الموت افر يوم ماقدر ام يوم قدر

( وقيل الضمير للسفينة ) فالمعنى قال رائد القوم للملاحين ارسوها  
 اي السفينة ولا نجروها لكى نعالجها اي نصلحها ونسوي ماغيب وفسد  
 منها ( وقيل ) الضمير ( للخمر ) وفي كلا القولين تكلف وهو ان يقال  
 المعنى على القول الاول انهم اي القوم عجلوا ليخرجوا من السفينة  
 خوفاً من الفرق فلم يقيموا ولم يتوقعوا لمحة لمعالجة السفينة وعلى  
 المعنى الثاني للاشتغال بشرب الخمر ومعلوم ان المصراع الثاني لا يناسب  
 هذا المعنى كذا قيل فتأمل ( والوجه ) الصحيح غير المتكلف فيه  
 ( ما ذكرنا ) من كون الضمير للحرب لان المصراع الثاني يلائمه

اشد الملاحة .

( و ) العاهد فيه اذ ( لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها  
خوا كذلك ) ومن المعلوم ان بينهما كمال الانقطاع فمن  
اجل ذلك ( لم يعطف ) نزاولها ( عليه ) اي على ارسوا ( ولم يجعل )  
نزاولها ( ايضا مجزوما ) بجعله ( جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر  
بالارساء بالمزاولة ) اي جعل مضمون نزاولها حلة لارسوا فكانه قيل  
لماذا امرت بالارساء فقال نزاولها اي لنزاول امر الحرب .

( والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء حلة للمزاولة ) فيصير  
المعنى انه ان وجد الارساء وجد المزاولة لانه لا يمكن المزاولة الا  
بالارساء ( كما في اسلم تدخل الجنة ) فانه لا يمكن دخول الجنة  
الا بالاسلام .

قال الجاهلي في بحث تقدير ان الجازمة بعد الاشياء الخمسة هذا اي  
جزم المضارع اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا  
بل يجب ان يزفع اما بالصفة ان كان صالحا للموصفية كقوله تعالى فهب  
لى من لدنك وليا يرثني فيمن قره مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال  
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستئناف  
كقول الشاعر .

وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حثف امره يجري بمقدار  
قال المحشى هناك ان نزاولها فعل مضارع مرفوع على الاستئناف خبر  
مبتدأ محذوف اي نحن نزاولها انتهى .

( فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون  
للجملة الاولى محل من الاهراب والجملة الاولى وهو قوله ارسوا في محل

النصب على انه مفعول ( مطلق ويأتي وجهه . قريب او مفعول به لقوله ( قال فكيف يصح ) الاستشهاد بالبيت

( قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشارة الى تحقيق هذه المعاني ) اي كمال الانقطاع والاتصال ونحوهما ( من غير نظر الى كونها ) اي كون هذه المعاني ( بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا ) البيت ( مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين ) .

والحاصل ان كمال الانقطاع نوعان احدهما فيما ليس له محل من الاعراب وهذا يوجب الفصل والثاني فيما له محل من الاعراب وهذا لا يوجبه وهذا البيت من الثاني دون الاول فتحصل مما قررنا ان لمنع العطف بين الانهاء والخبر ثلاثة شروط الاول ان يكون فيما لا محل له من الاعراب والثاني ان يكون بالواو والثالث ان لا يوهم خلاف المقصود فتأمل .

( وقد يقال ) في الجواب ( ان المقصود بالتمثيل ) بالبيت ( هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب قطعاً لان كلامهما في كلام الرائد مستأنفة نحوية والمستأنفة لا محل لهما من الاعراب قطعاً . ( و ) لكن ( لا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع ) في كلام الفاعل لا في كلام الرائد ( والجملتان فيه ) اي في هذا المصراع ( بما له محل من الاعراب ) لان قال متسلط عليهما ( ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزون بما له محل من

الاعراب على مامر ) .

واستشكل عليه بعض المحققين بان الذى له محل من الاعراب هو مجموع الجملتين لا الجملة الاولى وحدها ولا الثانية وحدها ( لان كلا منهما جزء المحكى وجزء المحكى لا محل له من الاعراب كالموضوع فقط او المحمول فقط .

واجيب عن هذا بان الجزء التام الفائدة حكمه حكم الكل بخلاف غير التام وليعلم انه قد اختلف النحويون في المحكى هل هو في محل المفعول المطلق او المفعول به فاذا قيل قلت الحمد لله فالحمد لله نوع من القول فالتقول مفعول مطلق او هو مفعول به اذ يقال هذا الكلام مقولى ولا يقال في المصدر في نحو قولك قلت قولا هذا القول اعني المصدر مقولى والا قرب الاول وقد استقرب الثاني بعض المحققين .

( او معنى فقط اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا ) فالاول اى ما كانا خبرين لفظا ( نحو مات فلان رحمه الله ) فجملة مات فلان خبرية معنى ولفظا واما جملة رحمه الله ( اى ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان ) والثاني ما كانا انشائين لفظا كقولك عند ذكر من كذب على النبي ( ص ) ليتبوء مقعده من النار لا تطعه ايها الاخ فالجملة الاولى اعني ليتبوء خبرية معنى والجملة الثانية اعني لا تطعه انشائين معنى وكل واحدة منهما انشائية لفظا فلا يصح عطف الثانية على الاولى فتدبر جيدا .

( اولانه عطف على لاختلافهما والضمير ) في لانه ( للمهان ) اى الشان انه ( لا جامع بينهما كما سيأتي في بيان الجامع ) هنقريب .

( فلا يصح ) الوصل اي العطف فيما لا جامع اما بين المسندين فقط نحو ( زيد طويل وعمرو قائم ) عند فرض الصداقة ونحوهما بين زيد وعمرو او بين المسند اليهما فقط نحو زيد طويل وعمرو قصير عند فرض عدمها بينهما مع كون الجامع بين المسندين التضاد ( و ) كذلك ( لا ) يصح الوصل اي العطف فيما لا جامع بين المسند اليهما والمسندين جميعا نحو العلم حسن ووجه زيد قبيح ( ووجهه ظاهر .

( واما كمال الاتصال ) بين الجملتين فيكون لاحد امور ثلاثة بينها بقوله ( فلكون ) الجملة ( الثانية مؤكدة للاولى اوبدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه ) اي النعت ( يدل على بعض احوال المتبوع ) اي على بعض اوصاف المتبوع ( لا عليه ) اي لا على ذات المتبوع ( و ) عطف ( البيان بالعكس ) فان البيان يدل على ذات المتبوع لا على بعض احواله ومن هنا قالوا في النحو ان الفرق بينهما ان النعت لا يكون الا مشتقا او مؤلا به والبيان لا يكون الا جامدا او مؤلا به بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصق والرحمن والرحيم على قول واما تميز النعت عن التاكيد والبدل فبان المقصود من التاكيد كما سيصرح بعيد هذا التقرير ودفع توهم تجوز او غلط ومن البدل توفيه المراد وليس المقصود من النعت شيء منهما فتأمل .

( وهذا المني ) اي الدلالة على بعض احوال المتبوع ( بما لا يتحقق له في الجمل ) لان الجملة انما تدل على النسبة ولا يتأتى ان تكون نسبة جملة دالة على وصف شيء في جملة اخرى ( لم تنزل ) الجملة ( الثانية من ) الجملة ( الاولى منزلة النعت من المنعوت ) ولكن قد

تكون النسبة في جملة موضوعة لنسبة جملة اخرى فلماذا نزلت الجملة الثانية من الجملة الاولى منزلة الاولى عطف البيان من المبين .

فان قلت ان كل واحد من التوكيد والبديل او عطف البيان من جملة التوابع والتابع هو الثاني المعرب باعراب سابقه الحاصل او المتجدد وحينئذ فلا بد ان يكون للمتبع اعراب لفظي او تقديري او على مع ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب .

قلت ان المراد من قولهم هو الثاني المعرب باعراب سابقه كونه كذلك فيما كان لسابقه اعراب او المراد باعراب سابقه ان يكون مثله في الاعراب نفيا واثباتا او ان هذا تعريف للتابع بالنظر للمغالاب وهو ما اذا كان للسابق اعراب نص على ذلك ببعض المحققين .

( ثم جعل ) الجملة ( الثانية مؤكدة الاولى يكون لدفع ) المتكلم ( توهم ) السامع ارادة ( تجوز او ) وقوع ( غلط ) من المتكلم ( وهو ) اي كون الجملة الثانية مؤكدة الاولى ( قسما لانه اما ان تنزل ) الجملة ( الثانية من ) الجملة ( الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير ) وذلك ( مع الاختلاف ) بين الجملة الاولى والثانية ( في المعنى ) المراد منهما لا ما يدل عليه الفاظهما المراد منهما وسياتي مثاله بعيد هذا ( او ) تنزل الجملة الثانية ( منزلة التاكيد اللفظي ) وذلك ( في ) حال ( اتحاد المعنى ) اي معنى الجملة الاولى والثانية لا لفظهما فانه لا يتصور ههنا وسياتي مثاله عن قريب .

( فا ) لقسم الاول نحو لاريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب ( فان معناه المراد منهما مختلفان ) وهذا ( اي كون لاريب فيه مؤكدة لقوله تعالى ذلك الكتاب ) على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة ) مع

حذف احد جزئيهما اما المبتدء او الخبر ان جعلت اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم ويصح جعلها فعلية بحذف الجار بان يكون التقدير اقسام بالم او بلا حذف الجار بان يكون التقدير اذكر الم فيكون منصوبا وعلى التقادير الم اما اسم السورة او القران او اسم من اسماء الله تعالى او مؤل بالمؤلف من هذه الحروف ( او طائفة من الحروف المعجمة ) لا يعلم معناها بناء على انها من سر الكتاب كما روى عن بعض الصحابة ان لكل كتاب سر وسر القران حروف اوائل السور او يعلم بناء على ان كل حرف منقطع من كلمة والمجموع في موضع جملة مستقلة فالهمزة من الجلالة واللام من جبريل والميم من محمد فكانه قيل الله نزل جبريل بالوحي على محمد ( ص ) وان هذه الحروف اشارة الى ان الكتاب المتعدي به مركب من جنس هذه الحروف فلا يكون لها محل من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف فلا تكون مسندة ولا مسندا اليها هذا ولكن احسن الاقوال انها بما اختص الله نبيه ( ص ) واهل بيته بمعرفة معانيها فظهر بما ذكرنا ان الم جملة مستقلة لكن على بعض الاقوال لا جميعها .

( وذلك الكتاب جملة ثانية ) لا محل لها من الاعراب ( و ) كذلك ( لاريب فيه جملة ثالثة ) لا محل لها ايضا من الاعراب ( على ما هو الوجه الصحيح المختار ) واما اذا جعل مجموع ذلك الكتاب مبتدء ومجموع لاريب فيه خبرا او جعل الم مبتدء وذلك الكتاب خبرا او جعل الم مبتدء ولاريب فيه خبرا وجملة ذلك الكتاب جملة معترضة فانه حينئذ لا يكون لاريب فيه جملة لا محل لها من الاعراب مؤكدة لجملة قبلها كذلك ومعلوم انه حينئذ يخرج عما نحن والى بعض

ما ذكرنا اشار بقوله وهذا على تقدير الخ ( وهما وجوه آخر ) قد ذكرنا اكثرهما لكنهما ( خارجة عن المقصود ) اذا المقصود من تلك الوجوه ههنا كما ياتي جمل المبتدئ ذلك الخبر الكتاب ليصير جملة مستقلة لا محل لها من الاعراب وكذلك لا ريب فيه كما ينه على ذلك قوله ( فانه لما بولغ ) اي وقع المبالغة ( في وصفه اي وصف الكتاب والباء ) المعدية ( في قوله بياوغة متعلق بوصفه اي ) وقعت المبالغة ( في ان وصف ) الكتاب ( بانه بلغ الدرجة القصوى ) اي البعدى اى المنتهى ( في الكمال ) حاصله ان وصف الكتاب بانه بلغ في الكمال الى انتهاء درجات الكمال ورفعة الشأن .

( وبقوله بولغ تتعلق الباء ) السببية ( في قوله بجعل ) فيصير حاصل المعنى فانه لما وقعت المبالغة في الوصف المذكور بسبب جعل ( المبتدئ ) لفظ ( ذلك و ) بسبب ( تعريف الخبر ) يعنى الكتاب ( باللام وذلك لما مر ) في الباب الثاني ( من ان تعريف المسند اليه با ) سم ( الاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه و ) مر ايضا هناك ( انه ربما يجعل بعده ) المدلول عليه باللام في اسم الاشارة ( ذريعة ) اي وسيلة ( الى تعظيمه وبعد درجته ) .

( و ) ايضا قد حصلت المبالغة بتعريف الخبر فانه قد مر ايضا ( ان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار ) اما ( حقيقة نحو الله الواجب ) الوجود ( او مبالغة نحو حاتم الجواد ) اي لا جواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ( فمعنى ذلك الكتاب انه ) اي القران ( الكتاب الكامل ) في الهداية ( كان ماعداه من الكتب ) السماوية ( في مقابلته ناقص ) في الهداية بل ليس بكتاب ولو كان في

نفسه كتابا كاملا في نفسه ( وانه ) اي القران ( الذي يستاهل ) اي يستحق ( ان يسمى كتابا ) وهذا المعنى ( كما تقول هو الرجل الكامل في الرجولية كان من سواء ) من الرجال ( بالنسبة اليه ليس برجل ) ولا يذهب عليك ان هذا المعنى الذي قررناه ليس سوء ادب بالنسبة الى ماسوى القران من الكتب السماوية لانا بيننا المراد من الهيئة التركيبية التي وقعت في كلام الملك العلام حسبما يقتضيه القانون المستفاد من تتبع خواص تراكييب البلقاء والملك الجليل له ان يفضل ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيرها وقد تقدم في باب تقديم المسند ان المعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابل خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها ومن هنا يفضل بعض آيات القران على بعض اخر منه من دون ان يكون في هذا التفضيل سوء ادب بالنسبة الى القران والا فكيف يقول الشاعر بالفارسية .

در بيان ودر فصاحت کی بود یکسان سخن

کرچه کوینده بود چون جاخط چون اصمعی

در کلام ایزد بیچون که وحی منزل است

سکی بود تبث یدا ما نند یاارض ابلعی

نعم لو وقع الحصر المذكور في المقام من غير الله الجليل لزم سوء ادب بل ازید من ذلك لو كان ذلك من غير بينة ودليل والتفاضل الذي قد يدعى بين انبياء الله واوليائه من هذا القبيل لانه المستفاد من كلامه في التنزيل اعني تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ونحوه فافهم وتبصر .

( جاز جواب لما ) بولغ في وصفه الخ ( اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل ) والتدبر في القران ومزاياه ( انه اي قوله تعالى ذلك الكتاب ) المفيد للمبالغة المذكورة ( بما يرمى به ) اي من جملة الكلام الذي يتلفظه المتكلم ( جزافا ) مثلث الجيم يقال لمن يرسل كلامه ارسالا من غير قانون وهو فارسي معرب كزاف معناه بالفارسية ( ياوه سرائي ) ومن هنا قيل اصل الكلمة دخيل في العربية فحاصل معناه التكلم ( من غير ان يكون ) الكلام ( صادرا عن روية وبصيرة ) وانما كانت المبالغة المذكورة بما جاز ان يتوهم السامع انه بما يرمى به جزافا لما جرت به العادة غالبا ان المبالغ في مدحه لا يكون على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجاوز وتساهل بل من الكذب والمحالية كما ياتي بيان ذلك في تعداد المحسنات المعنوية في البديع انشاء الله تعالى مع توضيح هذا ان ساعدنا التوفيق لذلك فان قلت ان توهم كون الكلام بما يرمى به جزافا انما يصح لو صدر عن غير الله الجليل فكيف يقال جاز ان يتوهم السامع في المقام انه بما يرمى به جزافا .

قلت ان المراد ان هذا الكلام لو كان من غير الله الجليل لتوهم ماذكر وهذا نظير ما يجاب عما يرد في تعريف اللفظ والخبر ونحوهما فافهم .

( فاتبعه ) بضم الهمزة وسكون التاء وكسر الباء وفتح العين لانه ( على لفظ المبني للمفعول ) من باب الافعال ( و ) والضمير ( المرفوع المستتر ) فيه نائب الفاعل وهو ( عائد الى قوله ) في المتن المتقدم

( لاريب فيه و ) الضمير ( المنصوب ) المتصل ( البارز ) عائد ( الى قوله ) في المتن المتقدم ( ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم ) السامع ( ان قوله تعالى ذلك الكتاب جزاف جعل قوله تعالى لاريب فيه تابعا لقوله تعالى ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم ) فكانه قيل لاريب فيه اى في الكلام المتقدم اى في قوله ذلك الكتاب ولا مجازفة . والحاصل انه اجرى لاريب فيه مع ذلك الكتاب لدفع ذلك التوهم وذلك بناء على قاعدة مايجب مراعاته في البلاغة العرفية لان القران ولو كان كلام الله تعالى جار على القاعدة العرفية ( فوزانه ) بكسر الواو على وزن قتال ( اى وزان لاريب فيه ) اى شانه ومرتبته مع ذلك الكتاب ( وزان ) كلمة ( نفسه ) مع زيد ( في جائي زيد نفسه ) وبعبارة اخرى فائدة لاريب فيه نظير فائدة التاكيد المعنوى اى نفسه من حيث كونه لدفع التوهم والتقرير ونحوهما .

( و ) القسم ( الثاني ) اى الذى تنزل الجملة الثانية منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى ( نحو هدى اى هو هدى للمتقين ) فجملة هدى بمنزلة التاكيد اللفظي لجملة ذلك الكتاب لا اتحادهما معنى ( فان معناه ) اى معنى جملة هو هدى ( انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم ) والمستفاد من تنكير هدى انه لا يصل الى حقيقة تلك الدرجة بتسمائها افهام البشر ( وكنه الشئىء نهايته حتى كانه ) اى الكتاب هداية محضة ( حاصله ان الحمل والاسناد في هو هدى من قبيل الحمل والاسناد في انما هي اقبال وادبار على ما تقدم بيانه نقلا عن الشيخ والى ذلك اغار بقوله ( حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد

للمتقين وهذا ) المعنى الذى بينا لجملة هو هدى وهو بلوغ القرآن في الهداية درجة لا يدرك كنهها حتى كانه هداية محضة ( معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر ) انما ( الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان ) تفاوت ( الكتب السماوية ) وتفاضلها ( بحسبها اي بحسب الهداية ) اي بقدر الهداية ( يقال ليكن عمالك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور ) يعنى بحسبها على قوله تتفاوت ( للمحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها ) لان الغرض الاقصى من انزالها هو الهداية الى الحق والصراط المستقيم وسائر الاغراض الدنيوية والاخرية بالنسبة اليه كالمقدم .

( فان قلت قد تتفاوت الكتب ) السماوية ( بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر الكتب ) السماوية ( باعجاز نظمها ) كما ان نفس القران قد فاق بعض آياتها بعضها الاخر في ذلك على ما اشرنا اليه انفا فكيف يحصر تفاوت الكتب السماوية في الهداية ( قلت هذا ) التفاوت ( داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ) بانه من عند الله ( ودليل عليه ) على ما بيناه في اوائل الكتاب .

( فوز انه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جائي زيد زيد ) حاصله مماثلة جملة هو هدى لزيد الثاني في اتحاد المعنى المراد اى دفع توهم الغلط والسهو ونحوهما لان التاكيد اللفظي كما مر في باب المسند اليه انما يؤتى به للتقرير او لدفع توهم السامع ان ذكر زيد الاول على وجه الغلط او السهو او نحوهما وان المراد عمرو مثلا فيؤتى بزيد الثاني للتقرير او لدفع ذلك التوهم كذلك قوله هو هدى فانه انما اتى بها ( لكونه مقرر لقوله ذلك الكتاب ) ودافعا للتوهم

المذكور اى كونه مما يرمى به جزافا ( مع اتفاقهما ) اى اتفاق جملة  
هو هدى مع ذلك الكتاب ( في المعنى ) المراد اى في كون المراد من  
كل منهما ان القران في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حسبما بيناه  
( بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان ) ايضا تاكيذا لقوله ذلك  
الكتاب و ( مقرا ) له ( لكنهما مختلفان معنى ) وجه الاختلاف ان  
المراد من ذلك الكتاب وصف القران بانه بلغ الدرجة القصوى في  
الكمال حسبما مر بيانه انفا والمراد من لاريب فيه نفي الريب عنه  
حتى لا يتوهم ان قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا وظاهر ان  
المعنيين مختلفان وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفي الريب عنه  
لكنه غيره ( فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى ) واما لفظة ( هذا )  
فسياتي في اخر الكتاب انشاء الله تعالى في قوله تعالى هذا وان للطاغين  
لشر ماب وهذا ذكر وان للمتقين لحسن ماب ما هذا نصه قال ابن  
الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل  
وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك  
من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص انتهى .

فتحصل من كلام الخطيب ان لاريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوى  
( لكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ) ما يدل بظاهره على خلاف ذلك  
اى يدل على ان لاريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فانه قال ( ان قوله  
لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت  
له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة  
ثانية لتثبته ) فتأمل .

واعترض على المصنف بانه حيث كان قوله هدى للمتقين وزانه

وزان زيد الثاني كان المناسب حينئذ عطف هدى للمتقين على قوله  
لاريب فيه لاشتراكهما في التاكيد به لذلك الكتاب وان امتنع عطفه على  
المؤكد بفتح الكاف .

واجيب بان لاريب فيه لما كان تأكيدا تابعا لما قبله صار مثله اي  
مثل ما قبله فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع العطف عليه لشدة  
ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله وقال بعضهم ان  
هذا الاعتراض غفلة من انه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم  
كلهم واجمعون وذلك لايهام العطف على المؤكد فتنبه .

( او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة الاولى اي القسم الثاني من  
كمال الاتصال الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاو ان تكون  
غير وافية بتمام المراد ) كما في بدل البعض ( او كغير  
الوافية ) كما في بدل الكل على رأى وسيأتي مثاله منا قال بعضهم  
في شرح المقام أي لكونها جملة او خفية الدلالة وذلك كما في الآية  
والبيت الاتيين على ما يقتضيه ضيق الشارح وعليه فيكون المصنف أهمل  
التمثيل لما اذا كانت الاولى غير وافية والا حسن ان يراد بغير الوافية  
الجملة التي اتبعت بيدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل  
اذ لا اشعار بالاهم للاخص ولا للاجمل بالمبين وان يراد بكغير الوافية  
الجملة التي اتبعت بيدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول  
الاولى هو مدلول الثانية صدقا وان اختلفا مفهوما ولما صدق اكثر  
رعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله اوفي تفصيلا باعتبار مطلق  
المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود في الحالة الراهنة ولا يقال حمل  
قوله او كغير الوافية على التي اتبعت بيدل الكل لا يناسب مذهب

المصنف لأن بدل الكل عنده لا يجرى في الجمل التي لا محل لها لأنها  
نقول قوله أو كغير الوافية إشارة لمذهب غيره من جريان بدل الكل في  
الجمل وكأنه قال أو كغير الوافية على ما مشي عليه غيرنا وإنما كان حمل  
كلام المصنف على هذا الذي قلنا أحسن لأن غير الوافية هي التي صدر  
بها فينصرف التمثيل الذي ذكره لها وتكون التي هي كغير الوافية  
كالمتطردة باعتبار ما لم يذكره وذكره الغير ويمكن أن يجعل قول  
المصنف أو كغير الوافية للتنويع الاعتباري وحيث أن الجملة الأولى  
في كل من الآية والبيت غير وافية باعتبار وافية تشبه غير الوافية  
باعتبار آخر بيان ذلك أن في الأولى وفاء باعتبار كونها أعم وأشمل  
فيصح جعل الأولى مشاركة للثانية في الوفاء بالمراد وإن كانت الأولى  
وافية به إجمالاً والثانية وافية به تفصيلاً وزادت الثانية بالتفصيل  
فتكون أوفى فشبه الأولى بغير الوافية لخلوها عن التفصيل الذي هو  
المقصود ويصح جعل الأولى غير وافية بالمراد الذي هو التفصيل حيث  
جعل المراد هو التفصيل تأمل انتهى .

( بخلاف ) الجملة ( الثانية فإنها وافية ) بالمراد ( لا تشبه غير الوافية والمقام  
يقضى اعتناء بشأنه أي شأن المراد لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام  
وافياً بتمام المراد وهذا ) أي كون الجملة الثانية بدلاً من الأولى ( إنما  
يكون فيما يعنى بشأنه ) لا فيما يتعلق الغرض بأبهامه وإجماله ( لنكتة  
ككونه أي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوباً في نفسه ) كما في  
قوله تعالى أمدكم بما تعلمون الخ لأن المراد منه الإيقاظ من سنة  
الغفلة عن نعم الله وذلك مطلوب في نفسه لأنه تذكير للنعم لشكر  
والشكر عليها مبدء لكل خير ( أو ) مثل كون المراد ( فظيماً ) أي

عظيما في التبج والشناعة فلغظائمه يعتني بشانه فيبدل منه ليتقرر في ذهن المخاطب بذكره مرتين نحو ان يقال لامرئة تزني وتتصدق توبيخا لها وتقريبا لاتجهمي بين الامرين لاتزني ولا تتصدق وهذا المثال بناء على اتيان بدل الكل في الجمل التي لايحل لها من الاعراب .

( او ) مثل كون المراد ( عجيبا ) فيعتني به لاعجاب المخاطب قصدا لبيان غرابته وكونه بحيث يمكن ان ينكر وذلك كقوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذامتنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فان البعث والحياة بعد صيرورة العظام ترابا عجيب بل منكر عند من هو غافل عن قدرة الباري جللت كبريائه وهذا المثال ايضا مثال بدل الكل فتأمل .

( او ) مثل كون المراد ( لطيفا ) اي ظريفا مستحسننا بحيث لا يدرك بسهولة فيقتضي ذلك الاعتناء بشانه لادخاله في ذهن السامع كما عرفت زيد انه رقيق القلب وحسن السيرة فتقول زيد جمع بين امرين جمع بين رقة القلب وحسن السيرة وكما اذ رايته محتاجا ويتعفف فتقول زيد جمع بين امرين يحتاج ويتعفف وهذا يمكن ان يكون ايضا مثالا لكون المراد عجيبا فتأمل .

( فتنزل ) في جميع هذه الصور الجملة ( الثانية من ) الجملة ( الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه ) او بدل الكل بناء على ما بينناك عليه ( فلا تعاف ) الجملة الثانية ( عليها ) اي على الجملة الاولى ( لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر ) المصنف فيما نحن فيه ( بدل الكل ) من الكل ( لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه ) ( الا با ) انه المقصود

بالنسبة ) اي الا بان المقصود في الابدال نقل النسبة من المبدل منه الى البديل واليه اشار الناظم بقوله .

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

( بخلاف التاكيد ) فان لفظه غالبا عين لفظ متبوعه ولان المقصود منه بالاصالة تفسير متبوعه وايضا حه فليس هو المقصود بالنسبة ( وهذا المعنى ) المذكور في البديل اي كونه مقصودا بالنسبة ( مما لا تحقق له في الجمل لاسيما التي لا عمل لها من الاهراب ) لانه لا نسبة بين الجملة الاولى وبين شيء اخر حتى ينتقل تلك النسبة الى الجملة الثانية فتكون بدلا هذا كله بناء على مختاره وقد اشرنا انفا الى ان راى بعضهم تحقق ذلك في الجمل فانه جعل الاستئناف فيها منزلة الابدال ومثل بنحو قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء واما بدل الغلط فقد مر فيما سبق انه لا يقع في فصيح الكلام .

وليعلم ان المصنف اقتصر في التمثيل على ما اختاره من قسمي البديل ( فالاول ) من القسمين ( وهو ان ينزل ) الجملة ( الثانية منزلة بدل البعض ) من الكل ( نحو امدكم بما تعلمون امد بانعام ) اي بالابل والبقر ونحوهما ( وبين وجنات وعيرون فان المراد ) في المقام ( التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه ) اي بشأن المراد يعنى التنبيه ( لكونه ) اي التنبيه ( مطلوباً في نفسه ) لكونه تذكيراً للنعم ( و ) لكونه اي التنبيه ( ذريعة الى غيره ) اي الى الشكرو وهو كما قلنا منبع كل خير قال الله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم فإني عذابي لشديد . ( والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتأنيته اي تاديه

المراد لدلالته أى دلالة الثاني عليها أى على نعم الله بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ( الذين يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها واكثرهم الكافرون .

( فوزانه وزان وجهه ) أى فمرتبته مرتبة وجهه ( فى اعجبني زيد وجهه ) أى كما أن الوجه من زيد بعضه كذلك مضمون الجملة الثافية بعض من الجملة الاولى ( لدخول الثاني فى الاول لأن ماتعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها ) من نعم الله تعالى كما أن زيدا فى المثال يشمل الوجه وغيره ( و ) القسم ( الثاني وهو أن تنزل ) الجملة الثانية ( منزلة بدل الاشتمال نحو ) .

اقول له ارحل لاتقيم عندنا والافكن فى السر والجهر مسلما ( أى ان لم تكن ارحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر ) أى فى الباطن والظاهر وقريب من مضمون البيت قول الشاعر بالفارسية .

هرکه زبانش ذکر ودل ذکر کاردیبا یدزدنش برچکر ( فان المراد به أى بقوله ارحل کمال اظهار الکراهة لاقامته أى اقامة المخاطب وقوله لاتقيم عندنا او فى بتادیته أى تادیة المراد لدلالته علیه أى دلالة لاتقيم على المراد وهو کمال اظهار الکراهة لاقامته ) أى اقامة المخاطب ( بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون ) المؤکدة الثقيلة ( فان قلت قوله لاتقيم عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الکف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار کراهة المنهي ) أى الاقامة ( فمن لوازمه ) أى من لوازم طلب الکف ( ومقتضياته فدلالته ) أى دلالة لاتقيم ( علیه ) أى على اظهار الکراهة ( تكون بالالتزام

دون المطابقة ( فكيف يدعى الخطيب انها بالمطابقة ( قالت نعم ولكن )  
ذلك انما هو بالنظر الى الوضع اللغوي للنهي ودعوى المصنف بالنظر  
الى الوضع العرفي إذ من المعلوم عند الاذهان المستقيمة انه ( صار  
قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره  
حتى كثيراً ما يقال لا تقم عندي ولا يراد ) من هذا الكلام بحسب  
العرف ( كفه عن الاقامة ) الذي هو المدلول اللغوي ( بل مجرد  
اظهار كراهة حضوره ) سواء وجد معها ارتحال أم لا ( والتأكيد  
بالتون دال على كمال هذا المعنى ) العرفي ( نصار ) قوله ( لا تقيمن  
عندنا دالاً ) بحسب العرف ( على كمال اظهار كراهته ) اي كراهة  
المتكلم ( لاقامته ) اي اقامة المخاطب ( بالمطابقة ) فصح قول الخطيب  
انها بالمطابقة .

( وقريب من هذا الجواب ما يقال أنه ) أي الخطيب ( لم يرد  
بالمطابقة ) ما هو المصطلح عند القوم اتي ( دلالة اللفظ على تمام ما  
وضع له ) بل ( أراد ) دلالة اللفظ ( على ما يفهم منه  
قصداً وصريحاً ) بسبب كون اللفظ حقيقة في ذلك المفهوم او مجازاً  
مهوراً فيه او بسبب كون القرينة في غاية الوضوح عرفاً ومن المعلوم  
ان قوله لا تقيمن عندنا بحسب الاستعمال العرفي دال على اظهار  
الكراهة صريحاً وبالمطابقة بهذا المعنى باحد هذه الوجوه الثلاثة وذلك  
( بخلاف ) قوله ( ارحل فان دلالة على كمال اظهار الكراهة لاقامته  
ليست بالمطابقة ) .

لا بالمعنى المصطلح عندهم ولا بهذا المعنى القريب الذكر ( مع انه  
ليس فيه ) أي في قوله ارحل ( شيء من التأكيد بل انما يدل على

ذلك ) أي على اظهار الكراهة لاقامته ( بالالتزام بقرنية قوله والا فكن في السر والجهر مسلماً فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن ) أي بسبب كونه منافقاً ذا لسانين .

( وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارجل على هذا المعنى ) أي على اظهار الكراهة ( بالتضمن فكأنه أراد بالتضمن معناه اللغوي ) لا الاصطلاحي اعني دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وذلك ( لان ارجل معناه الصريح ) المطابقي ( طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك ) المعنى شيئاً خارجاً من ذلك المعنى وهو ( نهيه عن الإقامة اظهاراً لكراهتها ) أي كراهة الإقامة ( وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارجل حتى يكون دلالة ) أي دلالة ارجل ( عليه ) أي على كمال اظهار الكراهة ( بالتضمن ) المصطلح عندهم . ( ويمكن ان يقال ) ان مراد صاحب المفتاح بالتضمن ما هو المصطلح عندهم وذلك بدعوى ( انه ) أي ما زعم صاحب المفتاح ( مبنى على ) ما ذكره الاصوليون من ( ان الأمر بالشئ يتضمن النهي عن ضده ) الخاص ( فقوله ارجل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر ) انفاً ( وفيه تعسف ) ظاهر وذلك لان كون النهي عن الضد جزء للأمر بالشئ مذهب مرجوح كما بين في محله وعلى تقدير صحته فالذي صار حقيقة عرفية في كراهة الإقامة هو لفظ لا تقم والموجود في ضمن ارجل هو معناه الاصلي لا معناه العرفي اذ لم تثبت في ارجل حرف مقتض لذلك وأيضاً ان المعنى العرفي للفظ لا تقم هو مجرد الكراهة لا الكراهة

الكاملة فتأمل جيداً .

( فوزانه أي وزان لا تقيمن عندنا ) أي مرتبة لا تقيمن عندنا  
مع ارحل ( وزان ) أي مرتبة ( حسنهما ) مع الدار في كونه بدل  
اشتمال ( في قولك اعجيفي الدار حسنهما ) وذلك ( لان عدم الإقامة )  
الذي هو مطلوب بلا تقيمن ( مغاير للارتحال ) الذي هو مطلوب  
بقوله ارحل لأن الارتحال انما يكون بعد الإقامة ولو ساءة وعدم  
الإقامة تدل على العدم الازلي الاصلي والمغايرة بينهما ظاهرة ظهور الشمس  
في رابعة النهار ( فلا يكون لا تقيمن تأكيداً ) لفظياً ( لقوله ارحل )  
ولا تأكيداً معنوياً لانه انما يكون بالفاظ مخصوصة محصورة فتأمل .  
( او بدل كل ) أي لا يكون بدل كل ايضاً وذلك لما مر انفاً من  
ان بدل الكل لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعة وانه  
المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في  
الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فراجع ان كشفت .

( وغير داخل فيه أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال  
فلا يكون ) عدم الإقامة أي جملة لا تقيمن عندنا ( بدل بعض ) من  
قوله ارحل ( فيكون بدل اشتمال ) منه .

فان قلت كان على المصنف ان يخرج بدل الغلط ايضاً حتى يتم  
مدعاه من بدل الاشتمال قلت قد تقدم في الباب الثاني انه لا يقع  
في الفصيح من الكلام وقد اوضحناه هناك بما لا مزيد عليه ولكن قال  
بعضهم ان الذي لا يقع في الفصيح الغلط الحقيقي واما ان كان غير  
حقيقي بان تغالط بان يفعل المتكلم فعل الغلط لغرض من الأغراض  
فهذا واقع في الفصيح الا انه نادر وندرته لا تقتضي عدم ذكره .

يخرجه قلعل المصنف انما ترك ما يخرج له لعدم تانيه في قوله لا تقيمن لأن بدل الغلط انما يكون اذا لم يمكن بين البدل والمبدل ملازمة لزومية على الظاهر والملازمة اللزومية بين لا تقيمن وارجل ( من حيث دلالة احدهما على الآخر ظاهرة جلية كأننا على المنار هذا ولكن فيه نظر لا يخفى .

( و ) ان قلت قد تقدم في اوائل المبحث ان هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الأولى عمل من الاعراب والجملة الأولى في هذا البيت وهو قوله ارجل في عمل النصب على انه مفعول أقول فكيف يصح التمثيل بالبيت قلت ان ( الكلام في ) هذا البيت اعني في ( ان الجملة الأولى اعني ارجل منصوبة المحمل لكونه مفعول أقول كما مر في قوله ارجل انزاوا لها ) وقد بيناه هناك مستقصى فلا نعيده .

( وقوله ) أي الخطيب ( في كلام المثاليين اعني الآية والبيت ان الثاني او في بتادية المراد يدل على أن الجملة الأولى فيهما واقية بتمام المراد ) وذلك لما بين في النحو من أنه يجب في افعال التفضيل اشتراك المفضل عليه والمفضل في اصل المادة وقد بينا ذلك في المكررات والكلام المقيد مستقصى فراجع ان شئت ( لكنها كغير الواقية ) فتحتاج الى البيان والتوضيح ( أما ) كون الجملة الأولى ( في الآية ) كغير الواقية ( فلما فيها ) أي في الجملة الأولى أي في بما تعلمون ( من الاجمال ) للمحتاج الى البيان والتوضيح نظرا الى مقتضى الحال .

( أما ) كون الجملة الأولى ( في البيت ) اعني قوله ارجل ( فلما في دلالتها ) أي دلالة جملة ارجل ( على تمام المراد ) اعني اظهار

الكراهة ( من القصور ) وذلك لان دلالة على المراد اعني اظهار الكراهة انما هو بالقرينة المتأخرة الخفية اعني قوله والا فكن في السر والجمهور مسلما .

( او بيانا لها عطف على مؤكدة أي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للأولى فتتزل ) الجملة الثانية ( منها ) أي من الجملة الاولى ( منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف ) الجملة الثانية ( عليها ) أي على الجملة الاولى ( لخفائها أي المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله يا آدم وزان عمر في قوله .

اقسم بالله ابو حفص عمر ( ما مسها من نقب ولا وبر اغفر له اللهم ان كان فاجر

( حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال ) في الآية ( أنه ) أي قال يا آدم ( من باب عطف البيان للفعل ) فقط اي لوسوس من دون فاعله اعني الشيطان ( لا الجملة ) اي الفعل وفاعله ( لانا إذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس ) إذ مع قطع النظر عن الفاعل في وسوس وقال ونظرا إلى مجرد الفعل اعني مطلق الوسوسة ومطلق القول لم يصلح الثاني ان يكون بيانا للأول لان القول اعم من الوسوسة مطلقا ولا يفهم منه ما يتضح به الوسوسة بل لا بد في القول من ملاحظة تعلقه بالمفعول

أيضاً حتى يصلح بياناً للوسوسة فالنسبة البيانية إنما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين ( فليتأمل ) .

وجه التأمل أنه قد يتوهم أن قال من حيث اسناده إلى الفاعل بيان لوسوس لان مجموع الجملة بيان للجملة السابقة ومعلوم أن عدم كون القول المسند إلى الشيطان بياناً لوسوسته يحتاج إلى التأمل ليظهر أن البيان ليس في نفس القول بل في المجموع المركب من القول والقاتل والمقول أيضاً على ما اشرنا إليه آنفاً .

فتمحصل من جميع ما ذكرنا أن الفصل وعدم العطف في الامثلة المتقدمة إنما هو لكون الجملة الثانية بمنزلة التابع للجملة الأولى (و) لكن ( قد تعطف الجملة ) الثانية ( التي تصاح ) أن تكون ( بياناً للأول عليها ) أي على الأولى ( تنبيهها على استقلالها ) وعدم كونها بمنزلة التابع .

( و ) على ( مقابرتها الأولى كقوله تعالى ) في سورة البقرة ( يسمونكم سوء العذاب يذبحون ابنائكم ) بدون الواو ( وفي سورة ابراهيم «ع» و يذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بياناً لـ يسمونكم وتفسيراً للعذاب ) نظراً إلى أنهما متعبدان مصداقاً فيكون بينهما كمال الاتصال ( وحيث اثبتتها جعل التذبيح لأنه أوفى على جنس العذاب وأزداد عليه زيادة ظاهرة ) لكونه عذاباً وامانة فصار ( كأنه جنس آخر ) غير العذاب .

( وقد يكون قطع الجملة ) الثانية ( عما قبلها لكونها ) أي الثانية ( بياناً وتفسيراً لمفرد من مفرداته ) أي مفردات ما قبلها ( كقوله تعالى فاني أخاف عليكم عذاب يوم كبير إلى الله مرجعكم فأنه بين

عذاب اليوم الكبير ) أي القيامة ( بأن مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادراً على اشد ما أراد من عذابكم ) فيأخذكم اخذ عزيز مقتدر .

( ولما فرغ ) الخطيب ( من كمال الاتصال ) بين الجملتين ( و ) كمال ( الانقطاع ) بينهما ( أراد أن يشير إلى شبههما ) أي شبه كمال الاتصال والانقطاع ( فقال وأما كونها أي كون الجملة الثانية كالمنقطة عنها أي عن الاولى فليكون عطفاً عليها أي عطف الثانية على الاولى موهما لمعطفاً على غيرها ) أي غير الاولى ( بما ) أي من الغير الذي ( يؤدي ) العطف عليه ( الى فساد المعنى ) المراد من الكلام ( وشبه هذا ) الايهام ( بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع وهو ايهام خلاف ) المعنى ( المراد ) وفساده ( كما ان ) الجملتين ( المختلفتين انشاء وخبراً والمتفقتين ) خبراً وانشاء ( اللتين لا جامع بينهما تشمل على مانع ) وهو عدم المناسبة إذ لا بد من المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه ( لكن هذا ) المانع الذي هو ايهام خلاف المراد ( دونه ) أي دون ذلك المانع الذي هو عدم المناسبة ( لأن المانع في هذا خارجي ) وعارض ( ربما يمكن دفعه بنصب القرينة بخلاف المانع في ذاك لأنه أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً وهو كون احديهما خبرية والأخرى انشائية او لا جامع بينهما .

( ويسمى الفصل لذلك قطعاً ) أما لأن كل فصل قطع فيكون من باب تسمية المقيد بأسم المطلق أو الخاص باسم العام وأما لأن فيه قطع توهم ( مثاله ) أي مثال الفصل لدفع الايهام المسمى بالقطع وعبر بالمثال لانه ليس نصاً لما نحن فيه يدل على ذلك قوله بعيد هذا

ويحتمل الاستيناف فتأمل :

وتظن سلمى انني ابغى بها بدلاً أراها في الضلال تهيم  
( فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن وقواه أراها مناسبة  
ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى أراها اظنها والمسند إليه في الأولى  
محبوبة وفي الثانية محب ) والاتحاد بين المحبوبة والمحب مسلم عند اهله  
كما قيل بالفارسية :

من كيم ليلي ويلي كيمت من مايكي جانيم اندرد وبدن  
( لكن لم يعطف أراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله  
ابغى وهو اقرب إليه فيكون هذا ) أي أرى ( ايضاً من مظهرات  
سلمى ) اذ المعنى حينئذ ان سلمى تظن انني ابغى بها بدلاً وتظن ايضاً  
انني أراها أي اظنها ايضاً تهيم في الضلال وليس هذا المعنى مراد  
الشاعر لان مراده انني احكم على سلمى بأنها اخطأت في ظنها اني ابغى  
بها بدلاً ويدل على ان مراده ما ذكر قوله قبل ذلك .

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم  
( ويحتمل ) قوله أراها ( الاستيناف ) البياني اي ما كان جواباً  
عن سؤال مقدر ( كانه قيل كيف تراها في هذا الظن ) اهو صحيح  
او لا ( فقال ) في الجواب ( اراها ) مخطئة لانها في الضلال تهيم أي  
( تتحير في اودية الضلال ) اي في الضلال الشبيه بالاودية فهو من  
اضافة المشبه به الى المشبه فيكون المانع من العطف حينئذ كون الجملة  
الثانية كالمتصلة بما قبلها لاقتضاء ما قبلها السؤال او تنزيله منزلة  
السؤال والجواب ينفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال فالبيت  
على هذا من القسم الآتي الذي ذكره بقوله أما كونها كالمتصلة بها .

( ومن هذا القبيل ) أي من قبيل القطع لدفع الإيهام ( قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية أعني قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه ) أي عطف الله يستهزئ بهم ( عليها ) أي على الجملة الشرطية ( يوهم عطفه على جملة قالوا أو جملة أنا معكم وكلاهما فاسد كما مر ) أنفا .

( فظهر ان قطعه ) أي قطع الله يستهزئ بهم ( أيضاً للاحتياط ) أي لدفع الإيهام مع امكان العطف ( كما في هذا البيت ) المذكور في المتن ( لا للوجوب ) وامتناع العطف ( كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية ) أي جملة إذا قالوا وانما بين امتناع العطف على جملة قالوا وجملة انا معكم انما نحن مستهزئون لا الجملة الشرطية أعني إذا قالوا وهذا نص كلام السكاكي لم يعطف الله يستهزئ بهم للمانع عن العطف بيان ذلك انه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون لكن لو عطف على انما نحن مستهزئون لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو إذا خلوا إلى شياطينهم لما عرفت في فصل التقديم والتأخير وليس هو بمراد فان استهزاء الله بهم وهو ان نخذلهم فخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خلوا إلى شياطينهم ام لم يخلوا اليهم انتهى .

( لا يقال أنه ) أي السكاكي ( تركه ) أي ترك بيان امتناع العطف على الجملة الشرطية لأمريين الاول ( لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية ) والثاني ( ظهور أنه لا جامع بينهما ) أي بين

إذا قالوا والله يستهزم بهم .

( لأننا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم ) اما عطف الشرطية على غيرها فهو ( مثل قوله تعالى وقالوا لو لا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر ) فعطف الجملة الشرطية اعني لو انزلنا على قوله قالوا وهو غير شرطية ( و ) اما عطف غير الشرطية على الشرطية فهو مثل ( قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) فقوله ولا يستقدمون وهو غير شرطية معطوف على مجموع الشرط والجزاء لا على الجزء وحده إذ لا معنى لقولنا إذا جاء اجلهم لا يستقدمون .

( وكذا الثاني ) اي عدم الجامع بينهما ممنوع ( لظهور المناسبة ) اي الجامع ( بين المسندين اعني استهزاء الله تعالى وتقاويلهم بهذه المقالات في 'وقات الخلوات بل لا تعادها في التحقيق ) فان الاستهزاء والاستخفاف بحق المؤمنين استهزاء واستخفاف بساحة قدسه تعالى وتقدس فالاستهزاء والاستخفاف متحد في الجملتين ( وكذا ) المناسبة والجامع ( بين المسند اليهما ) ايضاً ظاهرة ( لكونهما متقابلين ) اي متعادين فالمناسبة هي العداوة التي هي كالتضاييف ( يستهزم كل منهما بالآخر ) وانما قلنا عدم الجامع ممنوع ( بدليل انه ) اي السكاكي علل في كلامه الذي نقلنا نصه انفا ( قطع الله يستهزم بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر ) انفا من الايهام ( لا بعدم الجامع فليفهم ) فانه دقيق وبالفهم حقيق .

( واما كونها اي كون ) الجملة ( الثانية كالمتصلة بها اي بالجملة ) ( الاولى فليكونها اي الثانية جواباً لسؤال ) مقدر ( اقتضته الاولى

فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال ( اي يفرض ان الجملة الاولى نفس السؤال ( لكونها ) اي لكون الجملة الاولى ( مشتملة عليه ) اي على السؤال ( ومقتضية له فتفصل ) الجملة ( الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال ) وذلك لأن السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد ولا يصح بدون السؤال ومن هنا قال الحكيم الفارسي :

استاد سخن باش وسخن پيش مكو

چيزی كه نپرسند قواز پيش مكو

اعلم ان السؤال والجواب ان نظر الى مفييهما فبينهما شبه كمال الاتصال وان نظر الى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لان السؤال انشاء والجواب خبر وان نظر الى قائلهما فكل منهما كلام متكلم ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فعلى جميع التقادير الفصل متعين لكن هذا يخالف لما ذكره في آخر بحث الالتفات في قول الشاعر فلا صرمة يبدو وفي الياس راحة حيث جعل وفي الياس راحة جواباً لسؤال اقتضته الاولى حيث قال فكانه لما قال فلا صرمة يبدو قيل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة وقد اشتملت الجملة على الواو .

واجيب بان الواو في البيت للاستيناف لا للعطف وما قيل انه لم يعهد دخول الواو على الجملة المستأنفة النحوية ففيه نظر بل قد عهد ذلك كالواو في قوله تعالى : من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون برفع يذرهم كما صرح به في المغني وذكرناه في المكررات أيضاً فتدبر جيداً .

( وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال ) المقدر ( المداول عليه بالفحوى منزلة الواقع ) اي المحقق المصرح به ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له فيقطع عن الكلام السابق لذلك ) اي لاجل كون الكلام الثاني جواباً للسؤال المقدر إذا لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر ( و ) لكن ( تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه الا لتكثرة كاغناء السامع عن ان يسئل ) تعظيماً له او شفقة عليه فالبلغي شأنه إذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتي بجواب ذلك السؤال ولا يحوج السامع لكونه يسئل ذلك السؤال تعظيماً له وشفقة عليه .

( او ان لا يسمع منه ) هذا مبنى للمفعول وهو بتأويل المصدر مجرور لانه ( عطف على اغناء أي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيقاً له ) أي السامع ( وكرامة لاستفهام كلامه ) وزاد في الايضاح ( او مثل ان لا ينقطع كلامك ) ايها المتكلم ( بكلامه ) اي السامع فيختل نظم الكلام ( أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ) اي مع تقليل اللفظ ( وهو تقدير السؤال أو غير ذلك ) مثل ان لا يكون السامع كفواً لك في المحاورة فحسبه السامع وهذا اعم من التحقيق لصحته بدون التحقيق أيضاً كما بين الوالد والولد لقصد تادبه أو مثل ادعاء ان هذا السؤال لا يحتاج الى ذكره او مثل تشبيه المتكلم على كمال قطارته وادراكه ان الكلام السابق مقتصر للسؤال أو امتحان السامع هل يعلم ان ذلك جواب سؤال .

( فليس في كلام السكاكي دلالة على ان ) نفس ( الجملة الاولى

تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف ( أى الخطيب حاصل هذا الاعتراض ان المصنف مختصر لكلام السكاكي كما صرح بذلك في الديباجة فهو تابع له وهو لم يقل بما قاله المصنف وحينئذ فالمصنف مخطيء في كلامه .

وحاصل ما اجاب الشارح كما ياتي الآن انا نسلم ان المصنف مختصر لكلام السكاكي لكن لا نسلم خطائه وكونه تابعا للسكاكي لان المصنف ايضا مجتهد في هذا الفن فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي وتارة يوافقه كما هو الداب وقلديين عند المجتهدين في غير هذا العلم .

فما ذكرنا هو الحاصل من قول الشارح ( فكان المصنف نظر الى ان قطع ) الجملة ( الثانية عن ) الجملة ( الاولى ) مثل قطع الجواب عن السؤال لمكونها كالمصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلة ) .

وهذا بخلاف ما زعمه السكاكي من تنزيل السؤال المدلول عليه بالهوى منزلة الواقع الموجود .

وبهذه اخرجنا عن حلقه ما ذهب اليه السكاكي ان السؤال الذي اقتضته الجملة الاولى بالتصوي ينزل منزلة الواقع الموجود والمفعل المصوح به ويجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال وحينئذ فتقطع الجملة الثانية عن الجملة الاولى اذ لا يمطف جواب سؤال على كلام كثر وعلى هذا فالمقتضى لمنح المطف كون الجملة الثانية جوابا بالسؤال عمق وجود لا تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال كما ذهب اليه المصنف .

( و ) لكن ( لا حاجة إلى ذلك ) التنزيل والتشبيهة الذي ذهب إليه المصنف ( لأن كون الجملة الأولى منشأ السؤال كاف في الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما أشار إليه صاحب الكشاف ) .

أي أشار في آخر كلامه الاتي الى الاكتفاء المذكور من غير حاجة الى تنزيل الجملة الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به ( حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها ) يعني لم يعطف على ما قبلها ( لان ما قبلها ) وهو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ( مسوق لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين والثانية ) يعني ان الذين كفروا سواء عليهم الآية ( مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت كيت ) معنى هذين اللفظين كما في انعموزج بالفارسي ( چين وچنان ) فهما من الكنايات ( فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب ) أما التباين في الغرض فلان الغرض من الجملة الاولى بيان ان الكتاب متصف بغاية الكمال في الهداية لاثبات انه لا ريب فيه ولتحقيق انه الكتاب الكامل والغرض من الجملة الثانية بيان اتصاف الكفار بالاصرار على ما هم عليه من الكفر والضلال قلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة بحيث لا يفيد فيهم الا لطاف وبعث الرسل وانزال الكتب ولا يؤثر فيهم الانذار .

وأما التباين في الاسلوب أي الفن والطريق فلأن طريق إداء المراد في الاول ان حكم على الكتاب مع حذف الضمير الراجع اليه في هدى للمتقين بنحو موصول به ذكر المتقين وأحوالهم بأنهم يؤمنون بالغيب

الى آخر الأوصاف وطريق الاداء في الجملة الثانية اعنى قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية ان حكم على الكفار مع ذكرهم لفظاً بالاصرار المذكور فاشعرت هذه الجملة بانها فن آخر من الكلام (وهما) أي الجملة الاولى والثانية (على حد) (تمن التباين والانقطاع) (لا مجال فيه) (اي في ذلك الحد) (لا طف) (الموصل الثانية بالاولى وذلك لما سنذكره الآن من عدم التقابل بينهما فانفصلت الثانية عن الاولى بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) (فانه وصلت الثانية اعنى قوله وان الفجار لفي جحيم بالاولى اعنى قوله ان الابرار لفي نعيم لما فيهما من التقابل الظاهر في المسند اليه والمسند لان المسند اليه في أحدهما مقابل للمسند اليه في الآخر وكذا المسند بخلاف الذين يؤمنون لان المسند اليه فيه بالحقيقة الكتاب لانه بيان لصفات المتقين الذين أنزل الكتاب لهدايتهم وهو أي الكتاب ليس في مقابل الكفار وذلك ظاهر لا غبار عليه

(ثم قال) صاحب الكشف (فان قلت هذا) السذي ذكرت في الآيتين المتقدمتين تام (اذا زعمت ان) الجملة الثانية يعنى (الذين يؤمنون جبار على المتقين) بان تكون صفة وبياناً للمتقين فتكون من أحكام الكتاب فيكون بينها وبين ان الذين كفروا سواء عليهم تباين في الغرض والاسلوب حسبما بين انفا .

(وأما إذا ابتدأته) أي إذا جعلته كلاماً مستقلاً لا تابعاً للمتقين (وبنيت) هذا (الكلام بصفة المؤمنين) أي المتقين (ثم عقبته بكلام آخر) يعنى ان الذين كفروا سواء عليهم (في صفة أضدادهم) كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم (وان الفجار لفي جحيم

في كونه من باب التقابل فيصح العطف والاتصال فكيف تحكم بنفي المجال للمعاطف .

( قلت قد مر لي ) أي لصاحب الكشف في تفسير سورة البقرة ( ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين ) يعنى قوله تعالى الذين يؤمنون الى قوله أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ( سبيله سبيل الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال ) قال في المثل السائر في بحث الایجاز ان الاستئناف في الآية واقع على أولئك لانه لما قال ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه الى قوله وبالأخرة هم يوقنون اتجه لسائل ان يقول ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى فاجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ان يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً وبالفلاح أجلاً انتهى .

فقوله على تقدير سؤال للأشارة الى ان كون الجملة الاولى منشاء للسؤال كاف في كون ~~الجملة الثانية التي هي~~ الجواب كالمتملة بها من غير حاجة الى تقدير تشبيهها بالسؤال وتنزيلها منزلته ( فذلك ) أي كون الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف ( إدراج له ) أي لذلك الكلام ( في حكم المتقين ) فذلك الكلام ( تابع له ) أي للمتقين ( في المعنى ) أي بالنظر الى المعنى ( وان كان مبتدأ ) أي كلاماً مستقلاً منقطعاً عما قبله ( في اللفظ ) أي بالنظر الى الاحكام اللفظية أي النحوية ( فهو ) أي الكلام المبتدأ عقيب المتقين أي الذين يؤمنون ( في الحقيقة كالجاري عليه ) أي على المتقين لانفسه وان كان في صورة كلام مستقل منقطع عما قبله حيث جعل مبتدأ لفظاً واخبر عنه بأولئك لكنه مرتبط به ارتباط التابع بمتبوعه ارتباطاً معنوياً صار به متصلاً

بما قبله اتصال التابع بمتبوعه فبينهما كمال الاتصال او شبهه فلذلك لم يعطف على ما قبله فظهر من هذه الفقرة الأخيرة من كلام صاحب الكشف الاشارة المذكورة وظهر ايضاً ان الذين يؤمنون وان الذين كفروا سواء عليهم الآية ليستا من قبيل ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فلذلك قطعت الثانية عما قبلها فتدبر جيداً .

( ويسمى الفصل ) اى ترك العطف ( لذلك اى لكون ) الجملة ( الثانية جواباً لسؤال اقتضته ) الجملة ( الاولى استينافاً ) في اصطلاح هذا العلم لا في اصطلاح علم النحو ( وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافاً كما تسمى ) الجملة الثانية ( مستانفة ) في اصطلاح هذا العلم واما الجملة المستانفة في اصطلاح علم النحو وقد تسمى الابتدائية فهي كما في المغنى نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور الثانى الجمل المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سائلو عيسى منه ذكراً إنا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن الى أن قال ويخص البيانين الاستيناف بما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أناك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى ولم تعطف عليها انتهى .

( وهو اى الاستيناف ثلثة أضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى أما عن سبب الحكم ) في الجملة الاولى وهو اى الحكم في المقام كونه عليلاً ( مطلقاً ) اى حال كون السبب المسؤول عنه مطلقاً اى

لم ينظر فيه لتصور سبب معين خاص بل لمطلق سبب وهذا هو الضرب الاول ( نحو ) .

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل  
فقوله عليل خبر مبتدئ محذوف أي أنا عليل وهو جملة اقتضت  
تساؤلا ( أي ما بالك ) أي ما حالك حال كونك ( عيلا ) أي  
مريضا ( أو ) معناه ( ما سبب غلتك ) أي مرضك وليعلم أن لفظة  
أو للتوزيع والتفني في التعبير نظير ما قاله السيوطي في أول باب  
التصغير عبر به سبويه وبالتحقيق وهو تفني لأن كلا من العبارتين في  
المتن يفيد السؤال عن سبب العلة وإن كانت العبارة الأولى تفيد ذلك  
بالتلويح والثانية تفيده بالتصريح وقوله سهر دائم خبر مبتدئ محذوف  
أي سبب عليلي سهر دائم وحزن طويل وهذا محل الشاهد حيث ترك  
العطف لما بين الجملتين من شبه كمال الاتصال فالمغايرة التي يقتضيها  
العطف لا تناسبه وأما قوله عليل أي أنا عليل وإن كان جواب سؤال  
وهو كيف أنت فلا شاهد فيه لأن السؤال فيه ملفوظ لا مقدر فتدبر .  
فالسؤال في البيت عن سبب الحكم مطلقاً ( وذلك لأن العادة )  
العرفية ( أنه إذا قيل فلان عليل ان يستل عن سبب علمته وموجب  
مرضه لا ان يقال هل سبب مرضه كذا وكذا ) أي السبب المعين  
الكذائي كوجع البطن أو ذات الجنب أو السل وأمثالها من الامراض  
المعينة عند العرف وذلك لما هو معلوم عرفاً ان السائل في المقام لا  
يعرف مرضاً من الامراض من حيث عروضة على العليل حتى يتردد  
ويستل عن تعيينه ( لا سيما السهر والحزن فإنه قلما يقال هل سبب  
مرضه السهر والحزن ) فهما أولى بعدم السؤال ( لانهما من أبعد أسباب

المرض ) وإلا يلزم أن يكون المحصلون للعلوم سيما الفقهاء المتشددين منهم مرضى دائماً مع أن الأمر بعكس ذلك وكيف كان ( فعلم أن السؤال ) في البيت ( عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ) أي عدم تأكيد الجواب وهو قوله سهر دائم وحزن طويل ( أيضاً مشعر بذلك ) لما مر في أوائل الباب الأول من أن المخاطب أن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه استغنى الكلام من مؤكدات الحكم والمخاطب بالجواب في البيت هو السائل عن علة المرض وسببه وهو خالي الذهن عن السبب لأنه لا يعرفه مطلقاً نعم يعرف أن العلة والمرض لا بد له من سبب فتدبر جيداً ( وأما عن سبب خاص لهذا الحكم ) الذي في الجملة الأولى كعدم التبرئة في الآية الآتية فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته وذلك ( نحو ) قوله تعالى حكاية عن يوسف على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام ( وما أبرئ نفسي ) هذه الجملة الأولى منشأ للسؤال المقدر وقوله ( أن النفس لأماراة بالسوء ) الاستيناف والجواب عن ذلك السؤال المقدر ( كأنه قيل ) أي سئل منه ( ع ) لم نفيت البرائة عن نفسك ( هل النفس أماراة بالسوء فقيل ) أي أجيب ( نعم أن النفس لأماراة بالسوء ) وسيأتي في بحث التشبيه وجه تسمية النفس بالأماراة وذلك عند بيان القوى الباطنية ( والتأكيد ) بأن واللام واسمية الجملة ( دليل على أن السؤال عن السبب الخاص ) مع التردد فيه ( فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد ) كما بيناه آنفاً .

( وهذا الضرب ) الثاني من الاستيناف ( يقتضي تأكيد الحكم ) الذي فيه ( بما مر في أحوال الاسناد الخبري من أن المخاطب ) وهو

السائل فيما نحن فيه ( إذا كان متردداً في الحكم طالباً له حسن تقويته بمؤكد ) واحد أو أكثر كما في الآية ( فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا ) أي في الضرب الثاني ( الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب ) فلا يكون تعبير المصنف بيقضى المشعر بالوجوب مناسباً هذا ولكن المستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب في طلب مراعاته والالتيان به وحينئذ فيكون التعبير بيقضى مناسباً فافهم .

( فإذا قلت اعبد ربك ) ثم قلت بعد ذلك ( ان العبادة حق له ) مؤكداً هذا الكلام بان ( فهو ) أي هذا الكلام المؤكد بان ( جواب للسؤال ) الذي اقتضته الكلام الاول أهني قولك اعبد ربك ويكون ذلك السؤال ( عن السبب الخاص أى هل العبادة حق له وإذا قلت فالعبادة حق له ) بالفاء العاطفة التي تدل على الوصل والسببية ( فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ) أي سبب الامر بالعبادة ( ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وإذا قلت العبادة حق له ) بدون التاكيد بان وبدون الفاء ( فهو وصل خفي تقديري ) وذلك لخفاء اتصال الجواب الملفوظ بالسؤال المقدر قال في المثل السائر في بحث الإيجاز ان اثبات الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفي تقديري بالاستيناف ( والاستيناف ) أي جملة العبادة حق له ( جواب للسؤال عن مطلق السبب أي لم تأمرنا بالعبادة وهذا ) الآخر أي جملة العبادة حق له بدون الفاء ( ابلغ الوصلين واقرئهما ) لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى والمراد من الوصلين الوصل الظاهر والوصل الخفي ( فيتفاوت هذه الثلاثة ) أي المؤكد بان والمؤكد بالفاء وبدون أن والفاء ( بحسب تفاوت المقامات ) وذلك لانك إذا قلت لمخاطبك

أعبد ربك فان كان المخاطب منكراً لاستحقاقه العبادة أو متردداً فيه أو خالي الذهن مع امارات انكار أو سؤال كان قولك ان العبادة حق له جيداً في الغاية لمصادفته مقتضى المقام وكان العبادة حق له بدون ان والفاء ردية لخلوه عن ذلك وكان فالعبادة حق له مع الفاء متوسطاً بين الجيد والردىء لاشتماله على شائبة تأكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارات انكار أو متردداً وكان معه ما يزيل الانكار كان قولك العبادة حق له جيداً في الغاية وكان قولك ان العبادة حق له مع ان ردية وكان قولك فالعبادة حق له متوسطاً لقربه من الكلام الابتدائي وان كان بمن لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان قولك فالعبادة حق له جيداً في الغاية وكان العبادة حق له بدون الفاء ردية وكان ان العبادة حق له متوسطاً لان ان كما تقدم في بحث أحوال الاسناد الخبري نقلاً عن الشيخ لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتغني غناء الفاء في الجملة وان كان بمن يناسبه الوصل الخفي كان الاجود العبادة حق له بدون ان والفاء .

( واما ) يكون السؤال الذي اقتضته الجملة الاولى ( عن غيرهما أي غير السبب المطلق والسبب الخاص ) وهذا هو الضرب الثالث ( نحو قالوا ) أي الملائكة ( سلاما ) هذا هو الكلام الذي تضمن السؤال المقدر ( قال سلام ) هذا هو الجواب عن السؤال المقدر ( أي فماذا قال ابراهيم ) ( ع ) في جواب سلامهم فقليل قال ( ابراهيم ) ( ع ) في جواب سلامهم ( سلام أي حياهم بتحية أحسن من تحيتهم لان تحيتهم ) أي الملائكة ( كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث أي

نسلم سلاماً وتحيته ( أى إبراهيم ( ع ) كانت بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت أى سلام عليكم وقوله :

زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي  
( العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة ) أى لائمة ( لا امرأة عاذلة فالمراد من العواذل الجمع المذكور ( بدليل ) الضمير المذكور الراجع اليه من ( قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة أن يتوهم ان غمرته بما ستكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد ) كما أشار الى ذلك الشاعر الفارسي بقوله :

بكذر داین روزگار تلختر از زهر بارد کر روزگار چون شکراید  
( استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ) أى لا تنكشف ( ففصل قوله صدقوا عما قبله ) أى عن زعم العواذل انني في غمرة ( لكونه ) أى لكون صدقوا ( استينافاً ) أى ( جواباً للسؤال ) الذي تضمنه ما قبله مع كون السؤال ( عن غير السبب ) كأنه قيل أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا فقل ( في الجواب ( صدقوا ) في هذا الزعم ( و ) انما ( مثل المضاف بمثاليين ) يعنى الآية وهذا البيت ( لان السؤال عن غير السبب أيضاً ) أى كالسؤال عن السبب ( أما أن يكون على إطلاقه ) أى على وجه العموم من دون تعيين مسؤول خاص ( كما في المثال الاول ) يعنى الآية ( وأما أن يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني ) يعنى البيت ( فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وإنما السؤال عن تعيينه ) أى تعيين ذلك الواحد ( والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن ) لا تدرك إلا بالذوق السليم والفهم المستقيم وهو موهبة من الله الحكيم ولذلك قال الشيخ في أدل باب الفصل

والوصل أعلم إن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منشورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة وما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا للأعراب الخالص والاقوام طبعوا على البلاغة وأتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد .

( وأيضاً ) أى اضئت أيضاً أى عدت عوداً أى رجعت رجوعاً ( منه هذا تقسيم آخر للاستيناف ) باعتبار إعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والأتیان بوصفه المشعر بالعلية وإن كان الاستيناف في هذا التقسيم أيضاً لا يخلو عن كونه جواباً عن السؤال عن السبب أو غيره كما هو حاصل التقسيم المتقدم .

( وهو ) أى التقسيم الآخر ( إن منه ) أى من الاستيناف ( ما ) أى استيناف ( يأتى بأعادة اسم ما استؤنف عنه ) لفظة استؤنف مبنى للمجهول والنائب هو الضمير المجرور والمفعول الآخر محذوف ( أى أوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة ) كما قلنا وهو لفظة الحديث كما أشار إليه بقوله ( والاصل استؤنف عنه الحديث ) قال بعضهم لما حذف المفعول بلا واسطة الذي له الإصالة بالنيابة اختصاراً لظهور المراد والاصل استؤنف الحديث عنه فنزل الفعل أي استؤنف منزلة اللازم فانيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع كما قال الشارح .

( نحو أحسنت أنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ) بأعادة اسم زيد فقوالك أحسنت الى زيد يتضمن سؤال المخاطب وهو هل زيد حقيق بالاحسان أم لا فاجبته زيد حقيق بالاحسان وإنما جعل الشارح

التاء للخطاب مع انه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع أحسنت في المثال  
 الآنني لانه يتمين ان تكون الثانية للخطاب والا لقال صديقي القديم  
 ( ومنه ) أى من الاستيناف ( ما يبنى على صفته أى صفة ما استونف  
 عنه دون اسمه بمعنى يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من  
 صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث )  
 أى الكلام المتقدم عليه ( وهذه العبارة أوضح من قولهم ومنه ما يأتي  
 بأعادة صفته أى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته ) وجه الا  
 وضحية انه ليس المراد مطلق الصفة بل الصفة التي تصلح للترتب  
 المذكور حاصله ان تكون مبيناً لموجب الاحسان حتى يصح وقوعه  
 جواباً للسؤال المقدر ( نحو أحسنت الى زيد صديقك القديم أهل  
 لذلك والسؤال المقدر فيهما ) أى في المثالين ( لماذا أحسن اليه أو )  
 السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان وهذا أى الاستيناف المبني على  
 صفة ما استونف عنه أبلغ وأحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب  
 لأحكم كقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب  
 الحكم على الوصف ان الوصف علة له ) ومن هنا قالوا ان تعليق الحكم  
 على الوصف مشعر بالعلية فتأمل .

( وأما إذا عقيبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم  
 ذكرته ) أى ذكرت المستأنف عنه ( في الاستيناف بلفظ اسم الإشارة  
 كقولك قد أحسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان  
 فالأظهر انه من قبيل الثاني ) أى ما يبنى على الصفة دون الاسم ( وعليه  
 قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم ) .

قال في المثل السائر في بحث الإيجاز الاستيناف يأتي على وجهين

الوجه الاول اعادة الاسماء والصفات وهذا يجيء تارة باسم من تقدم الحديث عنه كقولك أحسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وتارة يجيء باعادة صفته كقولك أحسنت الى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك وهو أحسن من الاول وأبلغ لانطوائه على بيان الموجب للأحسان وتخصيصه فمما ورد من ذلك قوله تعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون والاستئناف واقع في هذا الكلام على أولئك لانه لما قال ألم ذلك الكتاب الى قوله وبالأخرة هم يوقنون اتجه لسائل أن يقول ما بال المستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى فاجيب بان أولئك الموصوفين غير مستبعد ان يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً وبالفلاح عاجلاً .

الوجه الثاني الاستئناف بغير إعادة الاسماء والصفات وذلك كقوله تعالى ومالي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون واتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذون اني اذا لقي ضلال مبين اني آمننت بربكم فاسمعون قیل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين .

فمخرج هذا القول يخرج الاستئناف لان ذلك من مظاهر المسئلة عن حاله عند لقاء ربه وكان قائلاً قال كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والتسخرى لوجهه بروحه فقيل قيل ادخل الجنة ولم يقل قيل له لانصياب الغرض الى المقول لا الى المقول له مع كونه معلوماً وكذلك قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون مرتب على

تقدير سؤال سائل عما وجد .

ومن هذا النحو قوله عز وجل يا قومى اعملوا على مكانتكم اني عامل سوف تعلمون من ياتيه عذاب يخزيه ومن هو كاذب وارقبوا اني معكم رقيب .

والفرق بين اثبات الفاء في سوف كقوله تعالى قل يا قومى اعملوا على مكانتكم اني عامل فسوف تعلمون من ياتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عليه عذاب مقيم وبين حذف الفاء ههنا في هذه الاية ان اثباتها وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل وحذفها وصل خفى تقديرى بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر كأنهم قالوا فماذا يكون اذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت انت فقال سوف تعلمون فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة واقرى الوصلين وابلغهما الاستئناف وهو قسم من اقسام علم البيان تتكرر محاسنه فاعرفه ان شاء الله تعالى .

( فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشمل على بيانه لا محاله ) وذلك لان الجواب لا بد ان يكون على طبق السؤال والا يكون سفها ( سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه الحديث او مبنيها على صفته وان كان ) الاستئناف ( عن غيره ) اي غير السبب ( فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام و ) كما في ( قوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام ) اي قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم الخ فتأمل .

( قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه ) اي الشيء ( مستحق لهذا الحكم

واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ( الجواب ( ان سبب ) نفس ( هذا الحكم كونه ) اي كون ذلك الشيء ( حقيقا به ) واهلاله ( وتارة باعادة صفته فيفيد ) الجواب ( ان استحقاقه ) اي استحقاق ذلك الشيء ( لهذا الحكم هو هذا الوصف ) حاصل الكلام في المقام انا نختار الشق الاول وهو ان السؤال المقدر عن السبب سواء كان باعادة الاسم او الصفة لكن الجواب اعني الاستيناف تارة يذكر فيه نفس سبب الحكم فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فان ذكر فيه السبب فقط فهو القسم الاول اعني مابنى على اسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فانه سبب للحكم الذى هو ثبوت استحقاقه للاحسان وان ذكر فيه السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني اعني مابنى على الصفة كالصدق القديمة فانها سبب لاستحقاق الاحسان ولاشك ان الثاني ابلغ من الاول لانه كالتدقيق والاول من باب التحقيق .

( وليس يجرى هذا ) اي كون الجواب باحد الامرين اي باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى ( في سائر صور الاستيناف ) لان الاستيناف قد يقع جوابا عن السؤال عن السبب او غيره بدون اعادة الاسم او الصفة ( كما تقدم في الاية والبيت انفا فتأمل ) ولهذا قال منه ومنه دون اما واما فليتأمل ( لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه مايبني على الصفة المحصر فان المفيد لذلك لفظة اما واما دون منه منه وذلك لان لفظة من للتبعيض فتدبر جيدا .

( وقد يحذف صدر ) جملة ( الاستيناف فعلا كان ) ذلك الصدر كما في الاية ( او اسما ) كما في المثال الاتي ( نحو يسبح ) بالبناء

للمجهول ( له فيها بالغدو والاصال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال  
اي يسبحه رجال ) فحذف الفعل بقرنية يسبح المذكور لا الذي في  
السؤال المقدر ( وعليه ) اي وعلى حذف صدر الاستيناف بحمل ( نعم  
الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص  
بالممدح ( خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا  
للسؤال ) المقدر ( عن تفسير الفاعل المبهم كما مر بيانه ) مستوفي في  
الباب الثاني في بحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد  
مر هناك ايضا ان بعضهم يجعل المخصوص مبتدأ فراجع ان شئت .  
( وقد يحذف ) جملة ( الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه )  
اي مقام الاستيناف المحذوف ( نحو قول الحماسي ) اي الشاعر الذي  
دون اشعاره في كتاب الحماسة وهذه الاشعار في هجو بني اسد وتكذيبهم  
في انتسابهم لقريش وادعائهم انهم اخوتهم ( زعمتهم ان اخوتكم قريش  
لهم الف اي ايلاف ) الالف مصدر الثلاثي وهو الف والايلاف  
مصدر المزيد فيه وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤلفعة والرغبة ( في الرحلتين  
المعروفتين لهم في التجارة ) كما نص عليه القران ( رحلة في الشتاء  
الى اليمن ) لانه حار ( ورحلة في الصيف الى الشام ) لانه بارد  
( وليس لكم الف اي مؤلفة ) اي رغبة في الرحلتين المعروفتين  
اي فقد افترقتم في دعوى الاخوة لعدم التساوي في المزايا والرتب اذ  
لو صدقتم في ادعاء الاخوة لاستويتم مع قريش في مؤلفة الرحلتين  
المعروفتين .

( وبعده ) اي وبعده هذا البيت .

اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا

( كأنهم ) اي بني اسد ( قالوا ) للشاعر ( اصدقنا في هذا الزعم  
ام كذبنا فقل في جوابهم ) كذبتهم فحذف هذا الاستيناف ( اي جملة  
كذبتهم ) كله واقيم قوله ( اي قول الشاعر ) لهم الف وليس لكم  
الف مقامه ) اي مقام الاستيناف المحذوف .

( ويحتمل ان يكون قوله وليس لكم الف جوابا لسؤال اقتضاء  
الجواب المحذوف ) وهو كذبتهم ( كانه لما قال المتكلم ) في جواب الاستيناف المحذوف  
يعني كذبتهم قالوا ( اي بنو اسد ) لم كذبنا فقال في الجواب ثانيا ( لهم الف  
وليس لكم الف فيكون في البيت استينافان ) احدهما محذوف وهو  
كذبتهم والاخر مذكور وهو لهم الف وليس لكم الف ( كذا في  
الايضاح ) .

فان قلت هذا الاحتمال عين ما بينه التفتازاني اولا فلا يصح جعله  
مقابلا له قلت لانسلم ان هذا الاحتمال عين ما قاله اولا لان لهم  
الف وليس لكم الف على ما قاله اولا تأكيد للاستيناف المحذوف او  
بيان له لاستلزامه له من غير تقدير سؤال اخر واما على هذا الاحتمال  
فيكون استينافا مستقلا جوابا عن حلة ادعاء الكذب فتغاير الوجهان  
بهذا الاعتبار وان كانا هما في الحقيقة واحدا بحسب القصد والى ما ذكرنا  
اشار بقوله ( فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف )  
وليس لكم الف ( بالنسبة الى كذبتهم المحذوف لا يحتمل سوى ان  
يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم السبب مقام المسبب  
قلت بل يحتمل التأكيد والبيان ) لانه اي لهم الف وليس لكم  
الف مقرر لمعنى كذبتهم وموضح له ( فكانه جعله في الوجه الاول

مؤكد للجواب ( اي لكذبتم ) المحذوف او بياناً له ( بخلاف هذا الاحتمال فانه فيه جعله كما بينا لك استثنافاً مستقلاً وجواباً عن علة ادعاء الكذب فتأمل جيداً .

( او ) يحذف الاستيناف كله ( بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو قوله تعالى فنعم الماخذون اي نحن على قول من يجعل المخصوص ) بالمدح ( خبر مبتدأ محذوف ) ليس يبدو ابداً كما قال في الالفية .

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر اسم ليس يبدو ابداً ( اي هم نحن فحذف ) هذا ( المبتدأ والخبر جميعاً من غير ان يقوم شيء مقامهما ) واما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبراً فليس من هذا الباب اي باب حذف الاستثناف كله بل بما حذف المصدر فقط فتأمل .

( ولما فرغ ) الخطيب ( من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل ) اي ترك العطف وهي كمال الانقطاع بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه الاول والثاني ( شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل ) اي للعطف ( فقال واما الوصل ) اي العطف ( لدفع الايهام فكقولهم ) في المحاورات عند قصد النفي لشيء تقدم مع الدعاء للمخاطب بالتأييد وسيأتي بيان ذلك في مبحث الحال مفصلاً انشاء الله تعالى ( لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر ) الفلاني ( كذلك فقيل ) في الجواب ( لا اي ليس الامر كذلك فهذه ) اي جملة ليس الامر كذلك الدال عليها لفظة لا ( جملة اخبارية و ) قولهم ( ايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن

ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله  
لتوهم انه دعاء على المخاطب ( اى على ضرره اى ( بعدم التأييد )  
والمقصود الدعاء له اى لنفعه اى التأييد ( فلدفع هذا الوهم جيب  
بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية بكلمة لا كما  
ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا (للايهام)  
وقد مر بيانه قال بعضهم ذكر صاحب المغرب ان ابا بكر الصديق  
رضى الله عنه مر برجل في يده ثوب فقال له الصديق اتبيع هذا فقال  
لا يرحمك الله فقال له الصديق لا تقل هكذا قل لا ويرحمك الله ويحكى  
من صاحب بن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداع  
على حدود الرد الملاح .

فتحصل من جميع ما بينا لك انه لو ترك العطف في قولهم لاوايدك  
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء  
له بالتأييد فايئما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون  
كلمة لا .

( واما للمتوسط اى اما الوصل المتوسط بين حالتى كما الانقطاع  
وكما الاتصال ) وهو ان لا يكون بين الجملتين احد الكمالين ولا  
شبه احدهما ( وقد توهمه ) اى لفظ اما ( بعضهم اما بكسرة الهمزة )  
التي هي حرف العطف ( فوقع في خبط عظيم ) لفساده لفظا ومعنى اما لفظا  
فلان قرائنها بالكسر تعوجنا الى تقدير اما في المعطوف عليه قبلها لان  
اما العاطفة لا بد ان يتقدمها اما في المعطوف عليه ولا يجوز ذلك  
قياسا الا عند الغراء على ما نقله ابن هشام في المغنى واما معنى فلانه  
قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد الصور اجمالا والا فالوصل

ان الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الايهام في صورة التوسط بين الكمالين فاو كسرت الهمزة ههنا لكان ما هنا عين ما تقدم هناك فيكون تكرارا ولا داعي للتكرار .

( وانما هو اما بفتح الهمزة عطفاً على اما السابقة وقد علم بما مر )  
 اجمالا ( ان الوصل ) لامرين ( اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول ) ههنا في مقام التفصيل اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط ( فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى ) اي اتفقتا في احدهما في اللفظ والمعنى معا ( او اتفقتا خبرا او انشاء ( معنى فقط ) اي في المعنى دون اللفظ ( بجامع اي مع وجود جامع بينهما وانما ترك الخطيب ( هذا القيد ) اي لفظة بينهما ( استغناء عنه بما سبق ) في اوائل المبحث ( من انه اذا لم يكن بينهما جامع فيبينهما كمال الانقطاع و ) استغناء عنه بما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور ) في المتن ( انما يتحقق ) في ثمان صور فالصورة الاولى ( اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى والثانية ( او انشائيتين كذلك ) اي لفظا ومعنى والثالثة ( او كان كلتا خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا ) والرابعة ( او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية ) مع كونهما خبريتين معنى والخامسة ( او بالعكس ) والسادسة ( او كان كلتا خبريتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا ) والسابعة ( او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية ) مع كونهما انشائيتين معنى فقط الثامنة ( او بالعكس ) كذلك ( فالمجموع ثمانية اقسام ) كلها من باب التوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال .

وبما يجب ان يعلم في المقام ان الجملتين المتفتحتين خبرا او انشاء  
لفظا ومعنى قسمان وهما صورتان الاوليان من الصور المذكورة والمتفتحتان  
معنى فقط ستة وهي الباقية منها والخطيب اورد للقسمين الاولين مثاليهما  
في ضمن ثلاثة امثلة اثنان منها للقسم الاول وواحد للقسم الثاني  
فقال ( فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم )  
والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معان المخادعة وكون المسند اليهما  
احدهما مخادع والاخر مخادع فبينهما شبه التضاد او شبه التضاد لما  
تشعر به المخادعة من العداوة ان قلت هذه الآية في سورة النساء  
فالجملتان هما محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين  
يخادعون الله وليست في سورة البقرة لانها ليس فيها وهو خادعهم والكلام  
الان فيما لا محل له من الاعراب واجيب بان القصد ببيان التوسط بين  
الكلامين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الاعراب اولا فتأمل  
وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ) والجامع  
بينهما التضاد بين المسندين والمسند اليهما وذلك ظاهر وليعلم ان هذين  
المثالين كليهما ( في الخبريتين ) لفظا ومعنى ( المتخالفتين اسمية وفعالية )  
كالمثال الاول ( او المتماثلتين ) كالمثال الثاني ( وقوله تعالى كلوا  
واشربوا ولا تسرفوا ) والجامع بينهما اتحاد المسند اليه وهو الواو التي  
هي ضمير المخاطبين وتناسب المسند لتقاربهما في الخيال لان الانسان  
اذا تغيل الاكل تغيل الشرب لتلازمهما عادة وكذا الاسراف لانهما  
اذا حضرا في الخيال تغيل مضرة الاسراف وليعلم ان هذا المثال ( في  
الانشائيتين لفظا ومعنى ) الى هنا كان المثال للقسمين الاولين ( و )  
اما اقسام ( الاتفاق معنى فقط و ) قد قلنا انها الستة الباقية فالخطيب

( لم يذكر له ) اي للاتفاق معنى فقط ( الا مثالا واحدا لكنه اشار ) حيث قال اي لا تعبدوا ثم قدر تحسنون وقال انه بمعنى واحسنوا ( الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة ) وهما السادس والسابع فاشار الى السابع أولاً والى السادس ثانياً ( واعاد فيه ) اي في هذا المثال الواحد ( الكاف تنبيهاً على انه مثال ) لغير ما كان الامثلة المتقدمة له فانه مثال ( للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبوالوالدين احساناً وذوي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً فعطف قولوا على لا تعبدون ) فالآية مثال للقسم السابع ( لانهما وأن اختلفا لفظاً ) حيث ان الاول خبر لفظاً لان لفظة لا فيه نافية بدليل بقاء النون التي هي علامة الرفع فلا يصح جعل لا نافية لانها جازمة والثاني انشاء لفظاً لانها امر ( لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا ) وذلك لان اخذ الميثاق يلزمه الامر والنهي فهو نهى معنى ( كما تقول ) للمخاطب ( تذهب الى فلان تقول كذا ) مكان اذهب فقولك تذهب ( تريد ) منه ( الأمر ) اي اذهب ( وهو ) اي تذهب اي الجملة الخبرية ( ابلغ من صريح الأمر ) اي من اذهب فيقاس عليه النهى فيقال ان الخبر مكان النهى كما في الآية ابلغ من صريح النهى ( لأنه ) اي الشأن وكذا الضمير في ( كأنه سورع الى الامتثال فهو ) اي المخاطب او الذهاب او المتكلم ( يخبر عنه ) اي عن المأمور به المفهوم من الامتثال وقد تقدم في آخر الباب السابع ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت .

( وقوله وبوالوالدين احساناً لا بد له من فعل ) يعمل فيه والاصل

في العامل الفعل ( فأما ان يقدر خبر ) لفظاً يكون ( في معنى الطلب تنبيهاً على المبالغة المذكورة ) انفاً ( اى وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو ) اى وتحسنون المقدر ( عطف على لا تعبدون ) المذكور (فيكون) هذا المثال ايضاً ( مثلاً لقسم اخر ) من الاقسام الثمانية اى يكون مثلاً للقسم السادس ( وهو ان تكونا انهاءيتين معنى فقط بان تكونا كاتهما خبريتين لفظاً ) قال بعضهم لا تعبدون الا الله اى قائلين لهم لا تعبدون وفيه ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد تقدم ان الكلام مع قطع النظر عن ذلك او يجاب بأن اخذ الميثاق بمنزلة القسم اى واذكر وقت قسمنا على بني اسرائيل وهذا جوابه فلا اعتراض الى هنا كان الكلام في تطبيق المثال على قسمين من الاقسام الستة فلا تغفل .

( أو يقدر من أول الامر صريح الطلب ) وهو احسنوا ( على ما هو الظاهر ) لان الاصل في الطلب ان يكون بصيغته الصريحة فيكون هذا المثال ايضاً من القسم السابع اى يكون من قبيل عطف قولوا على لا تعبدون فتدبر جيداً .

وليعلم ان تقدير تحسنون فيه مشاكلة في اللفظ لما قبله وهو لا تعبدون وفيه ايضاً المبالغة المذكورة وتقدير احسنوا فيه مشاكلة لما بعده وهو قولوا وفيه اضمار اى تقدير فقط بخلاف اضمار تحسنون فانه مجاز في التعبير عن احسنوا فلكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام الخطيب ان التقدير الأول أولى لأنه قدمه وظاهر كلام الفتازاني ايضاً ذلك لانه اهتم بتوجيهه وبينه اتم بيان .

الى هنا كان الكلام في أمثلة اقسام اربعة من الاقسام الثمانية

فبقى أربعة أمثلة للأقسام الأربعة الباقية وهي القسم الثالث أي ما تكون انشائية لفظاً فقط وخبريتين معنى كقولك ألم أمرك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم أي أمرت والقسم الرابع أي ما تكون الأولى انشائية لفظاً والثانية خبرية مع كونها خبرين معنى كقوله تعالى : ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب إن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه فأن درسوا معطوف على ألم يؤخذ والاستفهام فيه وإن كان انشاء لفظاً لكنه بتأويل الأخبار أي اخذ لأن الاستفهام فيه للانكار وسيعيى لهذا زيادة توضيح فانتظر . والقسم الخامس وهو عكس الرابع كقولك أمرتك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم والقسم الثامن وهو ما كان الأولى انشائية لفظاً والثانية خبرية لفظاً مع كونها انشائيتين معنى فقط كقولك قم الليل وانت تصوم النهار فتأمل .

( ومنه ) أي من عطف صريح الطلب على الخبرية لفظاً مع كونها انشاء معنى ( قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفاً على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله لأنه ) أي تؤمنون ( بمعنى آمنوا ) فتكون الجملة أي تؤمنون وبشر انشائيتين معنى فتكونان مثل لا تعبدون وقولوا فيصح العطف وإن كانتا مختلفتين لفظاً ( كذا في الكشاف وفيه نظر لأن المخاطب بالأول ) يعني تؤمنون ( هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله بالضمير الغائب دون بك بالضمير المخاطب ( و ) المخاطب ( بالثاني ) يعني بشر ( هو النبي ( ص ) وهما ( أي المؤمنون والنبي ( ص ) ( وإن كانا متناسبين ) لوضوح المناسبة بين المرسل والمرسل إليهم ( لكن لا يخفى أنه لا يحسن عطف

الأمر للمخاطب على الأمر للمخاطب آخر ) نحو قولك أنا راض عنك وأنا ساخط عليك والمخاطب لشخصين ( إلا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو ) فلا مانع من اختلاف المخاطب في النداء مع ما بعده ومثل في الكشف بقولك يا تميم احذر واقبوبة ماجنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم هذا ولكن لا يخفى أن التصريح بالنداء إنما يلزم في مثله إذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين إذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بالنداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي فكذا الآية فان افراد احد الفعاين اعني بشر وجمع الآخر اعني تؤمنون قرينة جلية على اختلاف المخاطبين فلا لبس فيجوز العطف ويعسن فتأمل .

( و ) التحقيق ( على ان قوله تعالى تؤمنون بيان ) وجواب لما قبله ( أي لقوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم ( على طريق الاستيناف ) البياني ( كأنهم قالوا كيف نفعل ) حق يحصل التجارة ( فقيل ) في جوابهم ( تؤمنون بالله أي آمنوا ) فلا يصح عطف بشر عليه لأنه ليس استينافاً عن ذلك .

( فالأحسن ) كما ذهب إليه السكاكي ( أنه ) أي بشر ( عطف على قل مراداً قبل يا أيها الذين آمنوا أي قل يا محمد كذا ) أي قل يا محمد هل أدلكم الخ ( بشر ) فحينئذ لا مانع من العطف لاتحاد المخاطب في المتعاطفين ( أو ) أن بشر عطف ( على ) فعل ( محذوف أي فابشر يا محمد وبشر ) قال في مجمع البحرين البشري والبشارة أخبار بما يسر وإلى ذلك أشار بقوله ( يقال بشرته فابشر أي صار مسروراً ) وقال فيه أيضاً في حديث صفات المؤمن بخره في وجهه

وحزنه في قلبه أي بشره في وجهه تحبباً إلى الناس وحزنه في قلبه اضطراباً على مكاره الدنيا وشدائدها انتهى .

( وما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء ) لفظاً ولكن ( في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني أشهد الله واشهدوا اني بريء من المشركين ) فالجملة الثانية اعني اشهدوا انشاء لفظاً لانه صيغة أمر لكنها في معنى الاخبار ( أي واشهدكم ) فالجملتان كلتاهما خبريتان معنى فقط .

( و ) بما هو ( بالعكس ) أي بما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والاول انشائية لفظاً ولكن في معنى الاخبار ( قوله تعالى ألم يؤخذ ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه ) فالجملة الاولى اعني ألم يؤخذ انشاء لفظاً لانها استفهامية لكنها في معنى الاخبار ( أي اخذ عليهم لأنه للتقرير ) اي للانكار الابطالي .

قال ابن هشام في تعداد معاني المجازية للهمزة الثانية الانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها فهو واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملكة اناثا فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون افسح هذا اشهدوا خلقهم ايعب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً افميننا بالحق الاول ومن جهة افادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته ان كان منقياً لان نفى النفي اثبات انتهى فتأمل .

( فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس ) بان يجعل الانشاء بمعنى الخبر ( بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون ) الجملة ( الاخرى ) وانما جوز ذلك ( حيث

ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر ( اي صيغة بشر ( حق يطلب له مشاكل ) في الانتهائية ( من أمر او نهى يعطف ) هذا الامر اي بشر ( عليه ) اي على ذلك المشاكل ( وانما المعتمد بالعطف هو جملة ) اي حاصل ( وصف ثواب المؤمنين ) المفهوم من قوله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار الى قوله وهم فيها خالدون ( فهي ) اي الجملة اي الحاصل ( معطوفة على جملة ) اي على حاصل ( وصف عقاب الكافرين ) المفهوم من قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فانقروا النار التي وقودها الناس والحجارة امدت للكافرين ( كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق اي الاملاك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق ) فان المعتمد بالعطف عند العرف انما هو حاصل الجملة الثانية على حاصل الجملة الاولى .

( قلت هذا ) الذي ذكره صاحب الكشاف دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين ( المتعاطفتين ) خيرا وانهاء لا يسلم صحة ما ذكره ( صاحب الكشاف ) ( من المثال ) لانه ليس من كلام العرب الموثوق بعريتهم ( ولهذا قال المصنف ) في الايضاح ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف على ( فعل أمر ) محذوف يدل عليه ما قبله من قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الآية ( اي فانذروهم ) اي الكافرين ( وبشر الذين امنوا ) الآية .

( وقال صاحب المفتاح ) كما قلنا انفاً ( أنه ) اي بشر ( عطف على قل مراد اقبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكان ) تبارك وتعالى ( امر النبي ( ص ) بان يؤدي معنى هذا الكلام )

لا عين عبارته ولفظه ( لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ) بالضمير المتكلم ( وهذا كما تقول لفلانك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب فلاني وانا المنعم عليك بأنواع المنعم ) .

حاصل هذا اشارة الى دفع سؤال أو رد على كلام المفتاح وهو ان قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان ( ص ) مأموراً بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بالضمير المتكلم وفساده ظاهر فاجيب بأنه ( ص ) مأمور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة تليق به ( ص ) كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله على وقد يجاب بأنه ( ص ) مأمور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية عن الله فلا يحذور في ان يقول ( ص ) عبدنا وقد يجاب أيضاً بأنه اي بشره مظلوف على قل مراداً قبل فان لم تفعلوا وحينئذ لا يرد شيء حتى يحتاج الى الجواب فأفهم .

( والجامع ) الذي تقدم ان انتفائه يمنع العطف ( بينهما أي بين الجملتين ) بحيث يكون مقرباً لهما ( يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعاً اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية ) فإذا وجد الجامع على الوجه الذي ذكر صح العطف ( نحو يشعر زيد ويكتب ) لاتحاد المسند اليهما و ( للمناسبة الظاهرة بين العمر والكتابة ) لأن الشبهر تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر ( وتمازنيهما في خيال اصحابهما ) وهم الادباء الذين يجيدون النظم

والنثر ويميزون الجيد من الرديء .

(و) نحو زيد ( يعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع ) أي لتناسبهما بحكم التضاد اللغوي اعني مطلق التنافي او الاصطلاحي ان قلنا ان المنع كف النفس عن الاعطاء وأن قلنا أنه عدم الاعطاء فالتقابل بينهما عدم والملكة فيكون التضاد بينهما اللغوي كما قلنا .

( هذا ) الذي ذكر من المثالين ( عند اتحاد المسند اليهما ) في الجملتين لان الاتحاد مناسبة بل اتم مناسبة لأنه جامع عقلي ( واما عند تفايرهما فلا بد ان يكون بينهما ) أي بين المسند اليهما ( أيضاً جامع ) أي مناسبة وعلاقة خاصة .

والحاصل انه إذا اتحد المسند اليه فيهما كما في المثالين السابقين لا يحتاج العطف الى جامع اخر غير ذلك الاتحاد لأن ذلك الاتحاد هو الجامع بل اتم جامع وأن لم يتحدوا فلا بد من مناسبة خاصة بينهما أي بين المسند اليهما ولا تكفي المناسبة العامة ( كما اشار اليه بقوله زيد شاعر وعمره كاتب وزيد طويل وعمره قصير لمناسبة بينهما أي بشرط أن يكون بين زيد وعمره مناسبة ) خاصة ( كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ) كاشتراكهما في زراعة أو تجارة أو اتصافهما بعلم أو شجاعة ونحوها ( وعلى الجملة ) أي خلاصة الأمر وحاصل المقام ان ( يكون احدهما بسبب من الآخر ) أي يكون مرتبطاً ومتعلقاً بشيء ناشئاً من الآخر ( ) ( وملايساً له ) هذا عطف تفسيري بقوله بسبب من الآخر ( بخلاف زيد شاعر وعمره كاتب بدونها أي بدون المناسبة بين زيد وعمره فإنه لا يصح ) العطف ( وان كان المسندان ) أي العمر والكتابة في المثال الاول والطول والقصر في المثال الثاني

( متناسبين ) قد علم المناسبة في المثالين المتقدمين انفاً فلا يحتاج الى التوضيح ( بل ) لا يصح العطف بدون المناسبة بين المسندين ( وان كانا ) اي المسندين ( متعددين ايضاً ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفى ضيق وخاتمي ضيق ) وذلك لعدم المناسبة بين المسند اليهما اعني الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما ملبوسين لبعدهما ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لأجل ذلك او كان المقام مقام ذكر الاشياء الضيقة من حيث هي اشياء ضيقة .

قال في المفتاح بعد كلام طويل ما حاصله انك لو قلت ان خاتمي ضيق وتذكرت ضيق خفك وعنائك منه فلا يجوز ان تقول وخفى ضيق بالعطف انبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيجب ان تقول بسدون العطف خفى ضيق قولوا ماذا اعمل انتهى الحاصل من كلامه وقد عرفت بما اشرنا مقامه .

( وبخلاف زيد شاعر وعمر وطويل ) فانه لا يصح العطف في هذا المثال ( مطلقاً أي سواء كان بين زيد وعمر مناسبة ) خاصة كالاخوة والصداقة ونحوهما ( أو لم تكن ) بينهما مناسبة اصلاً ( فانه لا يصح ) العطف فيه ( لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة ) فالمناسبة في هذا المثال معدومة من جهة المسندين وكذا بين المسند اليهما في إحدى الحالتين أي في حالة عدم المناسبة بينهما ايضاً . ( قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه ) أي المسند اليه ( في إحدى الجملتين بسبب ) قد تقدم المراد منه انفاً وحاصله بمناسبة ( من المحدث عنه في ) الجملة ( الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني ) أي الاخبار عن المسند اليه

الثاني ( مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر من الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفاً من القول )  
اي كان قولاً غير فصيح بل غير صحيح وذلك لما تقدم انفا .

قال ( السكاكي الجامع بين الشبثين ) وليعلم انه ( قد نقل المصنف )  
هنا ( كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلفاً ظناً منه ) اي من  
المصنف ( انه ) اي التصرف فيه ( اصلاح له ) اي لكلام السكاكي  
( ونحن نشرح اولاً هذا الكلام مطابقة لما ذكره السكاكي ثم نذهب )  
في اخر المبحث قبيل قوله ومن محسنات الوصل ( الى ما في نقل المصنف  
من الاختلال فنقول من القوى المدركة ) على ما قاله الحكماء ( العقل  
وهي القوة العاقلة المدركة للكميات ) والجزئيات المجردة عن موارد  
المادة وذلك لانها مجردة ولا يقوم بها الا المجرد ( ومنها الوهم وهي  
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان  
تتأدى ) تلك المعاني الجزئية ( اليها ) اي الى الوهم ( من طرق  
الحواس ) الخمس الظاهرة وذلك كادراك العداوة والصداقة الجزئيتين  
من زيد مثلاً وكادراك الشاة معنى ) هو الايذاء الجزئي ( في الذئب )  
فيهرب منه وكالمحبة الجزئية التي تدركها السمكة من امها فتحميل اليها  
ولذلك يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما ان لها حساً وقد  
تحكم تلك القوة باحكام كاذبة كما انا نحكم بأن زيداً صديق ثم  
يظهر لنا خلافه وبالعكس .

ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ( بالحواس  
الخمس الظاهرة ) ويبقى ( تلك الصور المجتمعة ) فيها ( اي في تلك  
القوة ) بعد غيبتها ( اي غيبتها تلك الصور ) من الحس المهترئ وهي

القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات ( الجزئية ) ( من طرف الحواس )  
 الخمس ( الظاهرة فتدركها وهي ) أي الحس المشترك والتأنيث باعتبار  
 كونه قوة ( الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر  
 هو ) نفس ( هذا الحلو ) مثلاً يحكم بأن هذا المشمش هو نفس هذا  
 الحلو الذي أدركه ذاتقتنا ( ونعني بالصور ) التي تجتمع في الخيال  
 ( ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ) التي تدرك  
 بالوهم ( ما لا يمكن ) إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة .

( ومنها ) أي من القوى ( المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل  
 والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم  
 بعضها مع بعض ) أما تركيب الصورة بالصورة كما قال القوشجي كما  
 في قولك وصاحب هذا اللون المخصوص له هذا الطعم المخصوص وتركيب  
 المعنى بالمعنى كما في قولك ماله هذه العداوة له هذه النفرة وتركيب  
 الصورة بالمعنى كما في قولك صاحب هذه الصداقة له هذا اللون وأما  
 تفصيل الصورة عن الصورة كما في قولك هذا اللون ليس هذا الطعم  
 وقس على هذا وقد يقال تركيب الصورة بالصورة كما في تخييل إنسان  
 ذي جناحين وتفصيل الصورة عن الصورة كما في تخييل إنسان بلا  
 رأس وتركيب المعنى بالصورة كما في توهم صداقة لزيد انتهى .  
 ( وهي ) أي المفكرة ( دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس من  
 شأنها أن يكون عملها منتظماً بل النفس تستعملها على أي نظام تريد  
 فإن استعملتها النفس ( بواسطة القوة الوهمية فهي ) القوة ( المتخيلة )  
 وحينئذ قد يكون حكمه كذباً كبعض الأمثلة المنقولة عن القوشجي انفاً  
 وكالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة زيد والعكس وهذا قد

استعمله بعض الدول في زماننا بالنسبة الى بعض الرؤساء كاستعمالهم بعض الأمور الخيالية الكاذبة الأخرى وسيأتي بعض ما في المقام في بحث التشبيه انشاء الله تعالى ( وان استعملتها ) اي استعملات النفس المفكرة ( بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة ) .  
وما يجب ان يعرف في هذا المقام ما يسمى بالحس المشترك فنقول قال القوشجي عند قول الحاجة ومن هذه القوى المدركة للجزئيات الحس المشترك ويسمى باليونانية نبطاسيا اي لوح النفس ما هذا نصه واستدلوا على وجود الحس المشترك بوجوه احدها انا نحكم ببعض المحسوسات الظاهرة على البعض كما نحكم بان هذا الاصفر حلو والحاكم بين الشيتين يحتاج الى حضورهما عنده ولا يكون حصول هذين الامرين في النفس لانها لا يرسم فيها الماديات على ما سبق ولا في الحس الظاهر لانه لا يدرك غير نوع واحد من المحسوسات فاذن لا بد من قوة غير الحس الظاهر يجتمع فيها صور المحسوسات الظاهرة بالتأدي اليها من طرق الحواس فهي كجواسيس لهذه القوى يؤدي مدركاتها اليها فيجتمع فيها الملموسات والمبصرات والمسموعات والمذوقات والمشعومات بأسرها فلذلك سميت بالحس المشترك انتهى .

وسننقل كلاماً للمبيدي في الهداية عند البحث عن طرفي التشبيه وتعميمهما من حيث كونهما حسيين او عقليين فراجعه لانه يفيدك جدا ( اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بأن يكون بينهما ( اي بين الجملتين ) اتحاد في التصور ) اي عند تصور العقل لهما فعلم ان

( المراد بالجامع العقلي أمر بسبه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة ) فيصح العطف لذلك الاجتماع .

( قال السكاكي هو ) أي الجامع العقلي ( أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ) من تصوراتهما ( مثل الاتحاد في المخبر عنه ) نحو زيد يقرء ويفهم ( أو في الخبر ) نحو زيد كاتب وعمرو كاتب ( أو في قيد من قيودهما ) أي من قيود المخبر عنه أو الخبر ( مثل الوصف أو الحال أو الظرف أو نحو ذلك ) مثال الاتحاد في قيد المخبر عنه قولنا القائم عندنا شجاع والجالس عندنا عالم ومثال الاتحاد في قيد الخبر زيد كاتب في الدار وعمرو جالس فيها وعليك بأستخراج باقي الأمثلة . ( فظهر أنه ) أي السكاكي ( أراد بالتصور الأمر المتصور ) وذلك لما سيجيء في آخر المبحث ، من أن الاتحاد إنما هو بين نفس الشئين لا بين تصوريهما فهو من باب المجاز في الكلمة كما في زيد عدل حيث يقال أنه بمعنى زيد عادل ( إذ كثيراً ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصويرية والتصديقية ) وذلك كما قلنا من باب المجاز في الكلمة فتأمل .

( أو ) بأن يكون بينهما أي بين الجملتين أي في متصور من .  
متصوراتهما أي في مفرد من مفرداتهما مثل التماثل في المخبر عنه ( نحو زيد كاتب وعمرو شاعر فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية فكانه قيل الإنسان كاتب والإنسان شاعر ) ( أو في الخبر ) نحو زيد كاتب وعمرو كاتب فإن كتابة زيد وكتابة عمرو ولو اختلفا بالشخص حقيقةتهما واحدة فإذا جردنا عن الإضافة المشخصة صارنا شيئاً واحداً إلى آخر ما ذكر .

( ثم اشار الى سبب كون التماثل بما يقتضي بسبه العقل جمعها في )  
القوة ( المفكرة بقوله فالعقل بتجريد المثليين عن الشخص ( اي عما  
يميز احدهما عن الاخر اي عن الصفة المميزة لهما ( في الخارج ) من  
طول وعرض ولون والمكان ومن اللون المخصوص والمكان المخصوص  
والمقدار المخصوص وغير ذلك من الشخصات الخارجية ( يرفع ) العقل  
( التعدد بينهما ) اي بين المثليين ( لان العقل مجرد ) عن المادة اعني  
العناصر الأربعة ولواحقها اعني الصور والابعاد كالطول والعرض والعمق  
وغير ذلك من عوارض الاجسام المركبة من العناصر فلا يدرك الا  
الكلي المجرد عن تلك الامور الخارجية فهو ( لا يدرك بذاته الجزئي  
من حيث هو جزئي ) لان الجزئي ممرض لتلك العوارض المنافية  
للتجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي او الجزئي المجرد وانما  
يدرك الجزئي غير المجرد بواسطة الاله الحس أو الوجدان وانما قلنا بالالة  
لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحكم فرع  
التصور .

( بل يجرده ) اي يجرد العقل الجزئي ( عن ) تلك ( العوارض  
الشخصية في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي أي الماهية الكلية كما هي  
الانسان أعني الحيوان الناطق ( فيدركه فالتماثلان ) كما اشارنا إليه  
انفاً ( إذا جردا عن الشخصات ) الخارجية ( صارا متحدين فيكون  
حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر ) وفي المقام نظر واشكال يأتي  
مع جوابه عن قريب فانتظر .

( وانما قال ) الخطيب ( عن الشخص في الخارج لان كل ما هو  
حاصل في العقل فلا بد له من تخصيص عقلي ضرورة أنه متميز عن

سائر المعلومات ( ومن هنا قال ابن هشام في بحث آل أن الاجناس  
أمور معهودة في الازمان متميز بعضها عن بعض انتهى .

( وانما قلنا انه ) اي العقل ( لا يدرك الجزئي بذاته لانه )  
كما قلنا ( يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية ) يعني الحواس  
الخمس الظاهرية ( لانه يحكم بالكلية على الجزئيات كقولنا زيد  
إنسان والحاكم ) كما قلنا ( يجب أن يدركهما ) أي الكلّي المحكوم  
به والجزئي المحكوم عليه ( معاً ) إذ الحكم تصديق والتصديق فرع  
التصور ( لكن أدراكه الكلّي بالذات وللجزئي بالالات ) الجسمانية  
( وكذا حكمه ) أي حكم العقل ( بأن هذا اللون ) المخصوص ( هذا  
الطعم ) المخصوص ( ونحو ذلك ) بما يحكم فيه بالكلّي على الجزئي .  
( فإن قلت تجريدتهما ) أي المثلين ( عن التشخيص في الخارج  
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في  
العقل مثل أن يعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه  
رجل أشود جاهل ) فيبقى المثلان أصفي زيدا وعمراً على تعددهما  
بسبب تلك الاوصاف الكلية الموجودة في كل واحد منهما .

( قلت إذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما  
من الجزئيات فيها على السوية بأعتبار العقل ) فلا تعدد ( وإن كانت  
تلك الاوصاف بحسب الخارج مختصة ببعض منها ) كان يكون الحدة  
والفضل مختصاً بزيد والسواد والجهل مختصاً بعمرو دون بكر وخالد  
فإن الاوصاف المذكورة عند صيرورتها كلياً صار جميع الجزئيات على  
السوية ولا يضر أن يكون تلك الاوصاف المذكورة بحسب الخارج  
مختصة ببعض ولا يوجد في غيره والفرق واضح .

( وهنا نظر ) وقد اشرنا اليه انفا ( وهو ان التماثل اذا كان  
جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على مناسبة ) اخرى  
( بين زيد وعمر مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك ) كاشتراكهما في  
صناعة او حرفة ( وقد مر بطلانه ) حيث قلنا ان المسند اليهما اذا  
تغايرا فلا بد من تناسبهما نحو زيد شاعر وعمر وكاتب وزيد طويل  
وعمر قصير لمناسبة بينهما الخ .

( والجواب ) عن النظر ( ان المراد بالتماثل ) هنا ما هو المصطلح  
عند البيانين لا الحكماء والتماثل عندهم اي البيانين اخص بما عند  
الحكماء اذ هو عند البيانين ( اشتراكهما ) اي الشئين المتماثلين ( في  
وصف له نوع اختصاص بهما ) مع اشتراكهما في الحقيقة النوعية واما  
عند الحكماء فيكفى في التماثل كونهما مشتركين في الحقيقة النوعية فقط  
فعلم ان النظر والاشكال مغالطة نشأ من اشتراك لفظ التماثل بين  
الاصطلاحين كما في لفظ الحال على ما بينته السيوطي في باب الحال  
( وسيتضح ذلك في ) الفن الثاني في ( باب التشبيه ) حيث يقول  
ووجهه ما يشتركان فيه اي في وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك  
الطرفين فيه تحقيقا او تخيلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد  
يشاركان في الوجود والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها  
ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد  
بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على  
اشتراك الشئين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة  
كالجماعة في الاسد والنور في الشمس انتهى .  
( او ) يكون بينهما اي بين شئين من الجملتين ( تضاف وهو ان

يكون الهيئتان بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى  
تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في ( القوة ) المفكرة يستلزم  
حصول الآخر ( فيها ) ايضا ) ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين  
العلة ( من حيث هي علة ( والمعلول ) كذلك ( فان كل امر يصدر  
عنه امر اخر اما بالاستقلال ) كالعلة التامة ( او بواسطة انضمام  
الغير ) كالعلة الناقصة ( فهو علة والامر الآخر معلول ) والاول كحركة  
اليدين بالنسبة الى حركة المفتاح وكحركة السفينة بالنسبة الى حركة  
الجالس فيها والثاني كالنهار بالنسبة الى السرير فانه يصدر عنه بواسطة  
الالة اعني القدم ونحوه مما يحتاج اليه في صنعه كالنار بالنسبة الى  
الاحتراق فانه يصدر عنها بواسطة اليبوسة وانتفاء البلل والاتصال  
( فتعقل كل واحد منها ) اي العلة والمعلول ( بالقياس الى تعقل  
الآخر ) وبعبارة اخرى تصور كل منهما مستلزم لتصور الآخر فيجوز  
ان تعطف جملة المعلول على جملة العلة بان يقال العلة اصل والمعلول  
فرع او بان يقال هذا النجار صانع والسرير مصنوع فتأمل .

( او ) كما بين ( الاقل والاكثر ) اي كالتضاييف الذي بين الاقل  
والاكثر ( فان كل عدد يصير عند العدد ) اي عند السرد واحدا واحدا  
او اثنين اثنين ( فانما قبل ) فناء ( عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر  
اكثر منه ) فيجوز العطف بان يقال هذا العدد الاقل لزيد  
وذلك العدد الاكثر لعمر او بان يقال الاربعة اقل من الخمسة والخمسة  
اكثر من الاربعة او يقال هذه الاربعة لزيد وهذه الخمسة لعمر فتأمل  
( وذكر الشارح العلامة ) في وجه تعدد المثال للتضاييف ( ان  
المثال الاول مثال للتضاييف بين الامور المعقولة ) لان مفهوم العلة

والمعلول من الامور المعقولة لا المحسوسة ( و ) المثال ( الثاني مثال للتضاييف بين مايعم المحسوسات كالكتب القليلة والكتب الكثيرة ( والمعقولات ) كالعلوم القليلة والعلوم الكثيرة .

( وفيه ) اى فيما ذكره الفارح العلامة في وجه تعدد المثال ( نظران التضاييف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ) يعنى كون الشيء سببا وكون الشيء مسببا ( وبين مفهومي الاقل والاكثر ) يعنى كون عدد الشيء بحيث يقضى عند العد قبل عدد اخر وكونه بحيث يبقى عند فناء عدد اخر ( لا بين الذاتين المتصفتين بذينك المفهومين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته ) يعنى الممكنات ( وبالعكس ) يعنى ليس تعقل ذات المخلوقات اى الممكنات بالقياس الى ذات الواجب بل التضاييف في كلتا الصورتين بين المفهومين المتقابلين .

( وكذا تعقل خمسة من الرجال بالقياس الى تعقل ستة ) من الرجال ( وبالعكس ) يعنى ليس تعقل الذات بالقياس الى الذات بل التضاييف انما هو بين المفهومين المتقابلين ( والمفهومات ) كلها ( صور معقولة لا محسوسة ) فلا فرق بين المثالين .

( وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا كالكتاب ونحوه ( وان يكون معقولا ) كالعلم ونحوه ( فكذا العلة والمعلول ) يجوز ان يكون محسوسا ( كالنجار والكرسي فانهما محسوسان ) ويجوز ان يكون معقولا كملكة الحلم والعفو فانهما معقولان .

( وان ارد ان ) وصف ( العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيين ) وذلك لتوقف ~~كل~~ واحد من الوصفين على تعقل الاخر

( فالأقليلة والأكثريّة أيضاً كذلك ) وذلك واضح لا يحتاج الى البيان والى هنا كان الكلام في اقسام الجامع العقلي فلا تنقل ( أو ) الجامع بين الشئيين في الجملتين ( وهمى ) فهذا ( عطف على قوله عقلى ) لا على اتحاد في التصور وتالييه ( والمراد بالجامع الوهمى امر ) اي شىء ( بسببه يقتضى الوهم اجتماعهما ) اي اجتماع الشئيين في الجملتين ( في ) القوة ( المفكرة اعني الوهم يحتال في ذلك ) الاجتماع وذلك بان يصور الوهم ذلك الامر بصورة تصير سببا لاجتماعهما وليس في الواقع للاجتماع سببا وذلك ( بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه ) اي مع نفسه بان لم يتبع الوهم ( لم يحكم باجتماعهما ) لان العقل انما يدرك الاشياء على حقايقها ومقتضياتها بخلاف الوهم فانه يدرك الاشياء لكن لاعنى حقيقتها ومقتضياتها .

( وذلك ) الجامع الوهمى ( بان يكون بين تصوريهما ) اي الشئيين في الجملتين ( شبه تمائل كلوني بياض وصفرة ) اي كلون بياض في احد الشئيين ولون صفرة في شئ آخر كالفضة والذهب فيصح المظن فيقال بياض الفضة يذهب الغم وصفرة الذهب تذهب الهم ( فاراد الوهم يبرزهما ) اي الشئيين المذكورين اي البياض والصفرة ( في معرض المثليين ) اي في مكان عرض المثليين وليس بمثليين لما تقدم من ان المثليين لا بد قيهما ان يكونا مشتركين في الحقيقة النوعية ويكون الاختلاف بينهما بالعوارض الخارجية فكون شبه التماسثل في اللونين المذكورين جامعا انما هو ( من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما ) وهو الصفرة ( عارض ) لا يخرج من حقيقة النوعية وذلك الزائد الكثرة ويحتمل ان يكون المراد من احدهما

البياض بان يقول الوهم ان البياض اصله الصفرة زيد فيها شيء قليل من الاشراف .

( بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون وكذا الحضرة والسواد ) فيجوز فيهما ايضا العطف كما في لوني بياض وصفرة بالبيان المتقدم .

( ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة ) المتباينة ( التي في قوله )  
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر

( فان الوهم يبرزها ) اي يبرز الثلاثة المتباينة في البيت ( في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة ) المتباينة في النوع غاية التباين ( من نوع واحد ) وهو المشرق او المنور للدنيا ( وانما اختلفت )  
الثلاثة ( بالعوارض والمشخاص ) وهي كون الشمس كوكبا نهاريًا وكون القمر كوكبا ليليا وكون ابي اسحق حيوانا ناطقا ( وذلك ) بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها ) اي من الثلاثة يعني شمس الضحى وابو اسحق والقمر ( من نوع اخر ) وذلك لان الشمس كوكب نهاري مضيء لذاته والقمر كوكب ليلي مطموس لذاته مستفاد نوره من نور غيره وهو الشمس واما ابو اسحق فانسان هم نور عدله واحسانه جميع الدنيا كالشمس والقمر بزعم الشاعر ( وانما اشتركت ) الثلاثة في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك ) الاشراف ( في ابي اسحق بجاز ) لانه شبه عموم نفعه بعموم نور الشمس فاطلاق عليه المشرق هذا ولكن لا يذهب عليك ان البيت ليس بما نحن فيه لانه ليس من عطف الجمل وانما هو من عطف المفرد ) وقد تقدم بعض الكلام

في هذا البيت في الباب الثالث في بحث تقديم المسند فراجع ان شئت  
ومن هذا القبيل قوله .

اذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع فذوا التاج والسقاء والذر واحد  
فالوهم هو الذي حسن الجمع بين السلطان والسقاء وصغار النمل  
لاشراكها في عدم التوقيع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة  
متباينة غاية الثباين وقريب من معنى البيت قول الشاعر الفارسي  
شرف مرد بجود است وسخاوت بسجود

حركة اين هر سه ندارد عدمش به زوجود  
( او يكون بين تصوريهما ) اي بين تصور الشئيين في الجملتين  
( تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين ) فخرج به تقابل الایجاب  
والسلب كتقابل الحركة لعدمها او تقابل السكون لعدمه وتقابل العدم  
والمملكة وهو ثبوت شئ وعدمه عما من شأنه ذلك كتقابل المعنى  
والبصر ( يتماقبان على محل واحد ) اي يوجدان على التعاقب في محل  
واحد ولا يجتمعان والمراد من التعاقب امكانه لا الفعلية لان الضدين  
قد يرتفعان فتنبه .

( بينهما غاية الخلاف ) هذا القيد لاخراج التقابل بين المتعاندین  
كالسواد والحمرة والبياض والصفرة ونحو ذلك قال القوشجي وقد  
في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد كالسواد والبياض فانهما  
متخالفان متباعدان في الغاية دون الحمرة والصفرة اذ ليس بينهما ذلك  
الخلاف والتباعد فيسميان بالمتعاندین والضدان بهذا المعنى يسميان  
بالحقيقين .

( كالسواد والبياض في المحسوسات ) فيصح فيهما العطف فيقال

ذهب سواد شعري وجاء بياضه ومن هذا القبيل قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الآية ( و ) كذلك ( الايمان والكفر في المعقولات ) فان بينهما ايضا تقابل التضاد بناء على ان الكفر كما ياتي الانكار وجهد شيء عما هو متعلق تصديق النبي ( ص ) والجهد امر وجودي كالتصديق الذي هو الايمان ( و ) لكن ( الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد ) كما هو ظاهر الخطيب ( لان الايمان هو تصديق النبي ( ص ) في جميع ما علم بحيثه به بالضرورة ) كالواحدية والبحث وغيرهما عما هو مذكور في محله ( اعني ) من التصديق المذكور ( قبول النفس لذلك ) اي لما علم بحيثه بالضرورة ( والاذعان له من غير ابناء ولا جهود حاصله قبول ذلك في القلب بان يقول في نفسه امنت وصدقت ( على ما فسر ) اي الايمان ( المحققون من المنطقيين مع الاقرار باللسان ) قيل ولو مرة في العمر ( والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤمنا ) فليس الكفر وجوديا ( اللهم الا ان يقال ) كما اشرنا انفا ان ( الكفر انكار شيء من ذلك ) وجهده ( فيكون ضد الايمان اكونه وجوديا مثله ) اي مثل الايمان .

( و ) كذلك ( ما يتصف بها اي بالمذكورات ) اي بالسواد والبياض والايمان والكفر ( كالاسود والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود ) اي الذات المتصف بالسواد ( و ) كذلك ( الابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا ) اي وان لم يكن العد بالاعتبار المذكور ( فهما ) اي الاسود والابيض ( لا يتواردان اي لا يتعاقبان ) على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد ( لكونهما من الاجسام

لا الاعراض ولا نهما مع قطع النظر عن الوصفين المتضادين ليسا من التصاد في شيء كزيد وعمرو اذا كان احدهما اسود والاخر ابيض فيصح العطف بان يقال ذهب هذا الاسود وجاء هذا الابيض وقس على ذلك المؤمن والكافر ( او ) يكون بين الهيتين في الجملتين ( شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديتان احدهما ) يعني السماء ( في غاية الارتفاع والاخرى ) يعني الارض ( في غاية الانحطاط لكنهما لا تتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ) وايضا لم تدع احدهما بوصف اشعرى الاخرى بضده كالاسود والابيض وذلك لان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو اى العلو والارض جرم مخصوص تنوسى فيه الانحطاط ( فلا يكونان متضادين ) والمراد بالسماء جميع السموات لا خصوص ادناها حتى يقال ليس فيها غاية الارتفاع وكذا الارض .

( و ) كا ( لاول والثاني في ما يعنى المحسوسات ) وذلك كان يقال المولود الاول بمنزلة الاخ للاب والمولود الثاني بمنزلة الصديق له ( والمعقولات ) كما يقال علم الاب اول وعلم الابن ثان .

وانما كان بينهما شبه تضاد ( فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط ) اى لا غير وليكن هذا على ذكر منك فانه ينفعك من قريب ( فاشبهها اى الاول والثاني المتضادين ) ( باعتبار اشتغالهما على وصفين ) هما عدم المسبوقية والمسبوقية ( لا يمكن اجتماعهما لكنهما ) اى الاول والثاني ( ليس بمتضادين لكونهما عبارة عن المحليين الموصوفين بالاولية والثانوية ) والمحلان من قبيل الاجسام لا الاعراض

فلا يتواردان على محل واحد فتأمل .

( فإن قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار ) اي باعتبار احتمالها على الوصفين المتضادين لما تقدم انفا من ان السماء مشتمل على وصف غاية الارتفاع والارض على غاية الانعطاط والاول على وصف عدم المسبوقية بالغير والثاني على المسبوقية ( والا ) اي وان لم يجعل هذه الامور من قبيل الاسود والابيض مع وجود ذلك الاعتبار في الكل ( فما الفرق ) بين هذه الامور والاسود والابيض .

( قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءاً مفهوميهما ) لان مفهوم الاسود الذات مع السواد والابيض الذات مع البياض ( بخلاف نحو السماء والارض فانهما ) اي الوصفين المتضادين لازمان لهما ( اي السماء والارض ) ( خارجان ) منهما لان مفهوم السماء والارض نفس الجرم المخصوص من دون ان يعتد وصف غاية الارتفاع والانخفاض غاية الامر انه لزم في الخارج كون السماء في غاية الارتفاع والارض في غاية الانخفاض فالمقام نظير ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك .

فما لذى غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير

فراجع ان شئت ( واما الاول والثاني وان كانت ) الصفتان يعني ( الاولى والثانية ) يعني عدم المسبوقية بالغير والمسبوقية بواحد فقط ( جزئين من مفهوميهما ) اي الاول والثاني ( لكنهما ) ( الاولى والثانية ) ليستا بمتضادتين اذ ليس بينهما غاية الخلاف ( وقد تقدم

انه اشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف واذ ليس فليس وذلك ( لان العاشر ابعد من الثاني ) هذا كله بناء على قول من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف واما بناء على قول من لا يشترط ذلك فيجواب بقوله ( مع ان العدم معتبر في مفهوميهما ) اي الاول والثاني ( فلا يكونان وجوديين ) فليسا متضادين لان المتضادين يجب ان يكونا امرين وجوديين اما اعتبار العدم في مفهوم الاول فظاهر لانه كما مر مالا يكون مسبوقا بالغير فلم يكن وجوديا لان الوجودي مالا يشتمل مفهومه على عدم واما اعتباره في مفهوم الثاني فلا اعتبار قيد فقط فيه وقد نهيناك انفا انه بمعنى لا غير فتذكر .

فتحصل من جميع ما ذكر في المقام ان الاول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك اما عند من لم يشترط فظاهر لان مخالفة الثالث والرابع ونحوهما الى العاشر فما فوق الاول اكثر من مخالفة الثاني له واما عند من لم يشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الجهة بل من جهة اخرى وهي كونهما معتبرا العدم في مفهوميهما لما مر من ان الضدين هما الامران الوجوديان ( ثم بين ) الخطيب ( سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضاد ) يعنى ان التضاد عند الوهم كالتضاد عند العقل ( في انه ) اي الوهم ( لا يحضره ) اي لا يحضر في الوهم ( احد المتضادين او الشبهين بهما الا ويحضره ) اي فيه ( الاخر ) من المتضادين ( ولذلك ) التنزيل ( تجد عند اقرب خطورا بالبال ) اي في الوهم ( مع )

خطور ( الضد ) الاخر ( من المفاهيم التي ليست اضداداً له فإنه قلما يخطر بالبال ) اي في الوهم ( السواد الا ويخطر به ) اي فيه اي في الوهم ( البياض ) لانه ضده فخطور البياض في الوهم اقرب من خطور القيام والمقود ونحوهما بما ليس ضدّاً للسواد .

( وكذا السماء والارض ) فإنه قلما يخطر بالبال السماء الا ويخطر به الارض دون غيرها من المفاهيم التي ليست شبه اعداد للسماء . ( يعني ان ذلك ) الخطور والاقربية والاجتماع بين الشئتين ( مبني على حكم الوهم ) لانساعه ومجازفته لأنه لا يبحث عن صحة وجود احد الضدين وشبههما بدون الاخر ( والا ) اي وان لم يكن ذلك مبنياً على حكم الوهم ( فالعقل يتعقل ) اي يتصور ( كلا منهما ) اي كلا من المتضادين وشبههما حال كونه ( ذاهلاً عن الاخر ) لأن العقل يميز بين التضايف وما نزل منزلته من التضاد وشبهه لأنه كثيراً ما يستحضر الضد دون الضد الاخر وكذلك شبه المتضادين بخلاف المتضايفين فإنه لا ينفك عنده احدهما عن الاخر ( وليس عنده ) أي العقل ( ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة ) فلا يحكم بالاجتماع في الضدين وشبههما لأنه خلاف الواقع والعقل ليس من شأنه الحكم على خلاف الواقع والوهم ليس كذلك لانه يحكم في الجميع بالاجتماع لما ذكر انقائهم اتساعه ومجازفته فيحكم على خلاف الواقع .

( او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات ) اي ان خلى ونفسه ( غير مقتض لذلك ) الاجتماع ( وهو ) اي كون الجامع خيالياً ( بأن يكون بين تصوريهما ) اي بين تصور الشئتين في الجملتين

( تقارن في الخيال ) أى في خزانة الحس المشترك ( سابق ) ذلك التقارن ( على العطف ) ليكون مصححاً له وأما لو كان التقارن حاصلًا بسبب العطف فلا يكفى ويكون ذلك التقارن في الخيال ( لأسباب مؤديه الى ذلك ) التقارن .

( واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ) فيمكن وجود تلك الأسباب عند بعض دون بعض مثلاً اذا كان الانسان من أهل صنعة الكتابة فأنها تقتضي اقتران الاتها من قلم وقرطاس ومسطر ودوات ومداد ونحوها في خياله فيصح عطف بعض تلك الآلات على بعض فيقول القلم عند زيد والدواة عند بكر واذا كان من أهل صنعة الصياغة اوجب ذلك اقتران الاتها من ذهب وفضة ونحوهما في خياله فيصح العطف فيقول الذهب مثقاله بدينار والفضة مثقالها بدرهم وهكذا الات سائر الصنائع والحرف ومن هنا قيل بالفارسية .

هر كسى او نقش بخود بيند در آب بر زكرك باران وكاز رافتاب  
( ولذلك ) الاختلاف في اسباب التقارن ( اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتباً وضوحاً ) أى من حيث القرب والوضوح وفرت الترتب بارتباط الصور في الخيال بحيث لا تنفك فاذا كانت في خيال كذلك فربما كانت في خيال آخر لا تجتمع أصلاً كما بينا وفسرت الوضوح بان لا تغيب عن الخيال أصلاً كصورة المحبوب في خيال المحب فاذا كانت كذلك في خيال فربما لم تكن كذلك في خيال آخر لعدم وجود السبب والى ذلك اشار بقوله ( فكم من صور لا انفكاك بينها أصلاً في خيال وهي في خيال آخر بما لا يجتمع أصلاً وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال بما لا يجتمع قط ) والى هذا المعنى اشير

في البيت المنسوب الى سيد الشهداء «ع» مخاطباً به العلي الاكبر وهو :  
واذا نطقت فأنت اولى منطقي واذا سكت فأنت في مضماري  
ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم  
ابوابه الفصل والوصل فمن ادركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من  
سائر الابواب بخلاف العكس وليبيان عظمتة .

قال الشيخ في أول هذا الباب اعلم ان العلم بما ينبغي ان يصنع  
في الجمل من عطف بعضها على بعض او ترك العطف فيها والمجيء بها  
منشورة تستأنف واحدة منها بعد اخرى من أسرار البلاغة وبما لا  
يتأني لتمام الصواب فيه الا للاعراب الخالص والاقوام طبعوا على البلاغة  
واتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد وقد بلغ من قوة  
الامر في ذلك انهم جعلوه حداً للبلاغة فقد جاء عن بعضهم انه سئل  
عنها فقال معرفة الفصل من الوصل ذلك لغرضه ودقه مسلكه وانه  
لا يكمل لاحراز الفضيلة فيه احد الا كمل لسائر معاني البلاغة انتهى .  
( وهو ) اي الوصل ( مبنى على الجامع لا سيما ) معرفة الجامع  
( الخيالي ) فان الاحتياج الى معرفته ازيد من غيره ( فان جمعه ) اي  
جمع الخيال بين الشئيين ( على بجرى ) اي على جريان ( الالف ) اي  
المألوف ( والعادة ) عطف تفسر للالف ومعنى الجريان وقوع ذلك  
المألوف والمعتاد في الخيالات والنفوس ( بحسب انعقاد الاسباب في  
اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب ) الموجبة لتقارن الاشياء  
في الخيال ( بما يفوته الحصر ) لانها تختلف باختلاف الاشخاص  
والاغراض والازمنة والامكنة ولما كانت الاشخاص والاغراض وتاليهما  
غده منحصرة بالضرورة تكون الاسباب أيضاً بما يفوته الحصر ولم يقدرا

تجد الشيء الواحد قد يحضر ويراد تشبيهه بصور من الصور الحسية  
المغزونة في الخيال فيشبهه كل شخص بصورة مخالفة لما شبه به الآخر .  
( ولهذا ) المقام ( امثلة وحكايات ) طويلة وظريفة ( ذكرت في  
المفتاح ) ونحن اشرنا الى حاصل بعض منها انفاً ونذكر حاصل بعض  
اخر منها وهو انه حكى ان جندياً وصائفاً وصاحب بقر ومعلم صبيان  
طلع عليهم القمر فأراد كل تشبيهه بأحسن ما في خزانة خياله فشبهه  
الجندي بالجنة المذهبة والصائغ بالسبيكة المدورة من الذهب وصاحب  
البقر بالجين الابيض ومعلم الصبيان برغيف احمر يصل اليه من  
بيت احد الصبيان فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت  
في حضورها في الخيالات بمعنى انها وجدت في خيال دون آخر لان  
كل شخص من هؤلاء الاشخاص الاربعة شبه بما هو مألوف عنده ونظير  
هذه الحكاية ما حكاه الفاضل الجلي عن مجلس صاحب ابن عباد في  
الفن الثاني عند قول الخطيب في بحث التشبيه والضرب الثاني بيان  
الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الاشراق  
والاستدارة بالرغيف فراجع ان شئت .

فتحصل بما ذكرنا ان صحة العطف في الجامع الخيالي انما هو  
باعتبار من يوجد عنده الافتراق والا كان العطف فاسداً الا انه يبقى  
الكلام هنا في المعتبر خياله هل المراد خيال المتكلم او السامع او هما  
معاً والاقرب ان المعتبر السامع لانه هو الذي يراعي حاله في غالب  
المحاورات ومن هنا قيل بالفارسية :

|                             |                            |
|-----------------------------|----------------------------|
| حكايت بر مزاج مستمع كوی     | اگر دانی که دارد باتو میلی |
| مران عاقل که با مجنون نشیند | نکوید جز حدیث از روی لیلی  |

وقد علم بما ذكرنا في بيان الجامع ان الجامع بين الشئين ثلاثة احدهما العقلي وهو على ثلاثة اقسام الاتحاد في التصور والتماثل والتضاد وثانيها الوهمي وهو أيضاً على ثلاثة اقسام شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وثالثها الخيالي وهو واحد فالمجموع سبعة اقسام وقد بين كل واحد منها مفصلاً مشروحاً والحمد لله .

( وقد ظهر لك بما ذكرنا ) في بيان الجامع واقسامه ( ان ليس المراد بالجامع العقلي ) خصوص ( ما يكون مدركاً بالعقل ) بأن يكون كلياً بل المراد بالعقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الشئين في المفكرة سواء كان كلياً ومن مدركات العقل بنفسه ( من دون معونة الوهم ) او جزئياً ومن مدركات العقل بواسطة الوهم .

والحاصل انه لم نشتط في الجامع العقلي ان يكون كلياً بل يكون عقلياً ولو كان جزئياً يدرك في الاصل بالوهم فتسمية الاتحاد في التصور مثلاً جامعاً عقلياً لكونه سبباً في جمع العقل بين الشئين فيعلم من هذا ان الجامع العقلي هو ما كان سبباً في جمع العقل سواء كان مدركاً بالعقل لكونه كلياً او مضافاً لكلي او كان مدركاً بالوهم بان كان جزئياً لكونه مضافاً لجزئي فليس المراد بالجامع العقلي خصوص ما كان مدركاً بالعقل .

(و) كذلك ليس المراد ( بالوهمي ما يكون مدركاً بالوهم ) وبآتي بيان ذلك بعيد هذا ( و ) كذلك ليس المراد ( بالخيالي ما يكون مدركاً بالخيال ) وقوله ( لان التضاد ) الخ تعليل للنفي الذي ادعى في المراد الوهمي والخيالي وانما لم يلتفت الى بيان النفي الذي ادعى في العقلي لوضوح ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد

والتماثل والتضاييف وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا بالوهم اذا عرفت ذلك فنقول ليس المراد بالجامع الوهمي ما يكون مدركا بالوهم ( لان التضاد وشبه التضاد ) الذين جعلنا من اقسام الجامع الوهمي ( ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ) وقد تقدم بيان ذلك انفا ( و ) كذلك ليس المراد بالجامع الخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان ( التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ) بل هو وصف للمصور ( بل جميع ذلك ) المذكور اي جميع الجوامع السبعة ( معان معقولة ) اي يدركها العقل لكونها معان كلية ان لم تضاف الى شيء او اضيفت الى كل شيء فان اضيفت الى جزئي كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلاً أن اعتبر غير مضاف او مضافاً الكلي كان من مدركات العقل وان اعتبر مضافاً للجزئي كان من مدركات الوهم وسيأتي المراد من الاضافة بعيد هذا .

( وبمضمون لما لم يقف ) اي لم يطلع اي لم يفهم ( ذلك ) الذي بينا من انه ليس المراد بالجامع العقلي ( الخ ) ( اعترض اولا بأن السواد والبياض مثلاً محسوسان ) بالباصرة فحينئذ يجب ان يجعل الجامع بينهما من الخياليات لان الخيال يدركهما بعد ادراكهما بالحواس المشتركة فكيف يصح ان يجعل من الوهميات ويجعل الجامع بينهما وهمياً ) مع ان الوهم على ما تقدم بيانه انما يدرك المعاني الجزئية . ( واجاب ) المعترض نفسه ( بان الجامع ) بينهما ( كون ~~كل~~ منهما ) أي السواد والبياض ( مضاد للآشرف وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم ) وقد تقدم بيانه .

( وهذا ) الجواب ( فاسد لانا لانسلم ان تضاد السواد ) الكلي

( والبياض ) الكلي ( معنى جزئي ) لا يدركه الا الوهم .  
 ( وان اراد ) المعترض ( ان تضاد هذا السواد ) الجزئي المعين  
 ( وهذا البياض ) الجزئي المعين ( جزئي فتعادل هذا ) الجزئي المعين كزبد مثلاً  
 ( مع ذلك ) الجزئي المعين كعمرو مثلاً ( وتضايفه ) اي تضاييف  
 هذه العلة المعينة كالنجار المعين مثلاً ( معه ) اي مع ذلك المعلوم  
 المعين كالسرير المخصوص المعين مثلاً ( أيضاً معنى جزئي فلا تفاوت  
 بين التماثل والتضاييف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها  
 اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات وإذا اضيفت الى الكليات كانت  
 كليات فكيف يصح جعل بعضها ) يعني التماثل والتضاييف ( على  
 الاطلاق ) اي مطلقاً اي من دون ان يقيدا بكونهما بين الكليين او  
 الجزئيين ( عقلياً ) مع انها إذا كانا بين الجزئيين لا يدركهما الا  
 الوهم ( وبعضها ) يعني شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد على الاطلاق  
 ( وهمياً ) مع انها إذا كانت بين الكليين كانت كليات فتكون مدركة  
 بالعقل فلا معنى للاطلاق المذكور في الموضعين .  
 والحاصل انه ان اراد ان تضاد هذا الشيء المعين لهذا الشيء المعين  
 يكون وهمياً لكونه جزئياً من مدركات الوهم فحينئذ يلزم ان يقال ان  
 بمائلة هذا الشيء المعين لهذا الشيء المعين وكذلك المضايقة وهمياً  
 فكيف يصح جعلهما عقلياً مع كونهما من مدركات الوهم وان اراد ان  
 التضاد مطلقاً جزئياً فلا يصح لان تضاد كلي كلي لا جزئي وكذا التماثل  
 فكيف يصح جعلهما وهميين مع ان الوهم لا يدرك الا المعاني الجزئية .  
 فتلخص المقام والاشكال في انه اي المعترض فرق بين التضاد وشبهه  
 والتماثل والتضاييف حتي جعل الأولين وهميين على الاطلاق من غير

تفريق بين جزئيهما وكليهما والاخرين عقليين من غير تفريق بين كليهما  
وجزئيهما مع ان الجزئي في البابين مدرك بالوهم والكل مدرك بالعقل .  
أما قوله ( ثم ان الجامع الخيالي ) الخ فهو اعتراض آخر على  
المعتز الذي لم يقف على المراد بالجامع فجعل المراد بالجامع ما  
يدرك بهذه القوى الثلاث اعني العقل والوهم والخيال ثم اعترض  
بالجامع الوهمي بقوله ان السواد والبياض مثلاً محسوسان فكيف يصح  
ان يجعل من الوهميات فاعتراض عليه التفتازاني بأن كون المراد بالجامع  
ما يدرك بهذه القوى غير صحيح في الجامع الخيالي لان الجامع الخيالي  
( هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة  
في الخيال لانه من المعاني ) فكيف يصح ان يقال ان المراد بالجامع  
ما يدرك بهذه القوى .

( وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في اللفظ المفتاح ) فعليك بمراجعتي  
( فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح مشعر بأنه يكفي  
لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداته  
مثل الاتحاد في المتغير عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما ) مثل  
الاتحاد في احد التوابع أو الحال ونحوها ووجه الاشعار انه قال الجامع  
بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما  
الخ ومن المعلوم ان الكلام في الجامع المصحح للعطف بين الجملتين  
اذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه وقد تقدم فيما  
سبق ان لفظة تصور في كلامه بمعنى متصور وتنوينه يدل على الوحدة  
فيدل على ما ذكرنا من الاشعار .

( وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الاعداء الجند )

يوم الجمعة وخاطب زيد ثوبه فيه ) مع اتحاد الجمانين في الظرف .  
 ( والسكاكي ايضا معترف ) في كلام طويل له بامتناع خفي ضيق وخاتمي ضيق )  
 مع اتحادهما في الخبر ( و ) كذلك ( نحو الشمس والفي باد نجانة ومرارة الارنب  
 محدثة ) وليعلم ان التفتنازاني غير المثالين ونعم نذكر نص كلامه لعله  
 يفيد مزيدا من التوضيح قال في موضع من بحث الفصل والوصل وانت  
 كما قلت ان خاتمي ضيق تذكرت ضيق خفك وعنائك منه فلا تقول  
 وخفي ضيق لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الحف فتختار  
 القطع قائلا خفي ضيق قولوا ماذا اعمل .

وقال في اوائل ذلك البحث واذا عرفت ان شرط كون العطف  
 بالواو مقبولا هو ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة  
 مثل ما ترى في نحو الشمس والقمر والسماء والارض والجن والانسان  
 كل ذلك محدث وسنفصل الكلام في هذه الجملة بخلافه في نحو الشمس  
 ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين  
 المجوس والفي باد نجانة كلها محدثة حصلت لك الاصول الثلاثة انتهى  
 ومراده من الاصول الثلاثة ما يدل عليه وجوه الاعراب الثلاث  
 من المعنى .

( قلت ليس في هذا الكلام ) اي كلام المفتاح المهر بما ذكر  
 ( الا بيان الجامع بين الجملتين ) من حيث هو ( واما ) بيان ( ان  
 مثل هذا الجامع هل يكفي في صفة العطف ) اي عطف جملة على اخرى  
 ( فمفوض الى ما قبل هذا الكلام ) وهو ما ذكرنا من المثال الذي فيه  
 ذكر الباد نجان ( وما بعده ) وهو ما ذكرنا من المثال الذي فيه ذكر  
 الخاتم ( وقد صرح ) السكاكي كما نقلنا نص كلامه ( فيهما ) اي

فيما قبل وفيما بعد اى في المثالين المذكورين ( بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متعددين ) كما في المثالين ( فعلم منه ) اى عما صرح في المثالين من الامتناع ( ان الجامع ) بين الجملتين ( يجب ان يكون باعتبارهما ) اى باعتبار المخبر عنه والخبر جميعا وذلك واضح لا يحتاج الى البيان .

( والمصنف لما اعتقد ان في كلامه ) اى السكاكي ( في بيان الجامع سهو منه ) اى من السكاكي وجه ذلك الاعتقاد ان المصنف قال في الايضاح واما ما يقرر ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابة انه يكفى ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعنى زيد شاعر وعمر وكاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه ولعله سهو منه فانه صرح في موضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفى ضيق على قوله خافى ضيق مع اتحادهما في الخبر ( واراد ) المصنف ( اصلاحه ) وقول التفتازاني ( فيه الى ما ترى ) جواب لما ( فذكر مكان الجملتين الشئيين ) اى بدل المصنف لفظ الجملتين في كلام السكاكي بلفظ الشئيين لغرض اصلاح كلام السكاكي ( واقام ) المصنف ( قوله اتحاد في التصور ) مع اللام ( مقام قوله ) اى قول السكاكي ( اتحاد في تصور ما ) بدون اللام والتشكيك يدل على الوحدة فيدل على انه يكفى كون الجامع باعتبار مفرد من مفردات الجملتين ( مثل الاتحاد في المخبر عنه اوفى الخبر او في قيد من قيودهما ) فيصير حاصل كلام السكاكي ان الجامع يجب ان يكون بين المفردين من الجملتين لان لفظ تصور بدون اللام في كلامه من باب المجاز في الكلمة فهو بمعنى متصور

كما ان عدل في قولنا زيد عدل من هذا القبيل فانه بمعنى عادل والقرنية على هذه المجازية قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر السخ فالمراد من لفظة تصور بدون اللام في كلامه معناه الغير المتعارف اعني المعلوم لامعناه المتعارف اعني العلم واما بناء على التفسير الذي اراد المصنف به الاصلاح فيكون المراد من لفظة التصور مع اللام معناه المتعارف اعني العلم لامعناه الغير المتعارف اعني المعلوم ( فظاهر الفساد ) والتحلل ( في قوله ) اي المصنف ( الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد ) الذي جعله جامعا وهميا ( مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض ) الذين هما من قبيل المعلوم ( لا بين تصوريهما اعني العلم وكذا التقارن ) الذي جعله جامعا خاليا ( انما هو بين نفس الصور ) المعلومه المخزونة في الخبان لا بين التصورات التي هي العلم بتلك الصور .

مركز تحقيق كليات العلوم

( فيجب ان ) يؤل كلام المصنف وذلك بان يقال ( يريد ) المصنف ( بتصوريهما ) في الموضعين اي في الوهمي والخيالي ( مفهوميهما ) وهما الامران المتصوران فتكون الاضافة الى الضمير بيانية وحاصله انه اطلق المصدر اعني التصور على الامر المتصور ( حتى يكون له ) اي لكلام المصنف ( وجه صحة ) لانه حينئذ من باب المجاز في الكلمة على ما تقدم بيانه الان .

( ولما يقال ) جوابا عن المصنف ( من انه ) اي المصنف ( اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بهينه ) فلا فساد حينئذ في كلامه ( فهو ) اي ما يقال ( فلعط )

ظاهر ( لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وجعله على انه سهو منه  
 وقصد بهذا التغير ) المذكور ( اصلاحه ) اي اصلاح كلام السكاكي  
 ( على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ) اي لفظ المصنف اذ  
 المتبادر من الشيتين اي شيئين من اجزاء الجملتين لا نفس الجملتين  
 ( وياباه قوله ) اي المصنف ( في التصور معرفا ) باللام اذ المتبادر  
 منه معناه المتعارف اعني العلم لا المفرد المعلوم الذي هو معناه الغير  
 المتعارف ( كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام ) في  
 الكتب المصنفة اذا كان المقصود الايراد على احد لاسيما مع  
 التصريح بنسبة السهو اليه ( فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما  
 ذكرت من اسرار هذا الفن ) وكذلك ما بينته في شرح ما فيه من  
 العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه عييص ( والله الموفق ) على  
 كل ما فيه خير وهو المعين

( ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات ) ككون الجملتين  
 انشائيتين لفظا ومعنى او معنى فقط او خبريتين كذلك لكن مع وجود  
 جامع بينهما على الوجه الذي تقدم بيانه ( تناسب الجملتين في  
 الاسمية والفعلية ) وليعلم ان الباء في الاسمية والفعلية ليست للنسبة  
 وانما هي باء المصدر اي المصيرة مدخولها مصدرا والى ذلك اشار بقوله  
 ( اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في الماضي ) بان  
 يكون الفعل **فعل** كل منهما ماضيا ( و ) في ( المضارعة ) بان يكون  
 الفعل في كل منهما مضارعا ( وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين )  
 ونحو ذلك كالانفاق في القيد والاتفاق في ذلك القيد بان يكون فيهما  
 جملة او مفردا .

(مثلاً إذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزمك ان تقول قام زيد وقعد عمرو ) فتجعل كلتا الجملتين فعلية ماضوية ( و ) ان شئت عدم تعيين الزمان لزمك ان تقول ( زيد قائم وعمرو قاعد ) وقوله لزمك اشارة الى انه يحتمل ان يراد بالمحسن للكلام الموجب لان واجبات البلاغة اكثرها من المحسنات فان كل ما وجب لغة وجب بلاغة من غير عكس والى ذلك اشار ايضا في المفتاح حيث قال ان محسنات الوصل ان يكون الجملتان متناسبتين في الاسمية او الفعلية فاذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى عنه من غير تعرض لقيد زائد لزم ان يراعى ذلك انتهى فعبر اولاً بالمحسنات ثم جعله لازماً فتنبه .

( قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه ) اى صاحب المفتاح ( انما فصله بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد ) في الجملة الاولى ( وعمرو ) في الجملة الثانية ( مبتدئين وقام وقعد خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قد ما عليهما يعنى يجب ان يقدر ما اسميتين واما فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه ) اى ما زعمه الشارح والعلامة من احتمال كون الجملتين فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد ( في غاية السقوط ) لما تقدم في بحث تقديم المسند اليه من ان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه ولا ضرورة تلجئنا الى القول بذلك ههنا ( ما كان ينبغي ان يصدر مثله ) اى مثل هذا الزعم ( عن مثله ) اى عن مثل الشارح العلامة ( بل لوجه الفصل ) اى فصل قوله كذا الخ ( ان الخبر في كل منهما

جملة فعلية وفيه ) اى في الفصل لما ذكر ( اشارة الى ان ) الجملة  
( الاولى اذا كانت ) كبراهما ( جملة اسمية ) وصغراهما اى ( خبرهما  
جملة فعلية ) فحيث ( كان المناسب رعاية ذلك في ) الجملة ( الثانية  
ايضا لحفظ المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعالية صرفة  
نحو زيد قام وقعد عمرو ) وذلك لان الجملة الاولى ذات وجهين  
والثانية ذات وجه واحد والتخالف بينهما واضح بين .

( وهذا ) الذى ذكر من الاولوية ( مبنى على ما ذكره السيوطي  
ومن تبعه ) في باب الاشتغال ( في نحو زيد قام وعمرو اكرمه كما  
اشار اليه ابن مالك في قوله

وان تلى المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا

( من انه اذا رفع عمرو فالجملة ) اى عمرو اكرمه حينئذ اسمية  
( عطف على الجملة الاسمية ) يعنى الكبرى اى مجموع زيد قام ( واذا  
نصب ) عمرو ( بتقدير فعل ) هو اى المقدر اكرمت ( فهي ) اى  
عمرو اكرمه مع الفعل المقدر جملة فعلية ( عطف على ) الصغرى  
اى على ( الجملة الفعلية التي هي خبر المبتداء والضمير ) العائد الى  
المبتداء ( محذوف اى واكرمت عمرا عنده اوفى داره ) قال السيوطي في  
شرح البيت المذكور وتسمى الجملة الاولى من هذا المثال ذات وجهين  
لانه اسمية بالنظر الى اولها فعلية بالنظر الى اخرها وهذا المثال اصح  
كما قال الابدى في شرح الجزولية من تمثيلهم بزيد قام وعمرا كلمته  
لبطلان العطف فيه لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتداء المعطوف عليها  
اذ المعطوف بالوار يشترك المعطوف عليه في معناه فيلزم ان يكون في  
هذا المثال خبرا عنه ولا يصح الا بالرابطة وقد فقد انتهى ( كلام

الابدی ) ثم قال السيوطي ولعله يغتفر في التوابع مالا يغتفر في غيرها  
انتهى ( و ) بما نقلناه يظهر ماني قوله ( انما ترك سيبويه في المثال  
ذكر الضمير ) في عمرا اكرمته اى ترك عنده او في داره ( لان  
فرضه تعيين جملة اسمية ) كبرى يكون ( خبرها ) اى صفراها ( جملة  
فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار ) تقدير ( الضمير وقد اعتمد  
فيه على علم السامع ) العارف بقواعد النحو .

( والذي يشعر به كلام بعض المحققين ) ينفى كلام ابن الحاجب  
في الايضاح ( ان المعطوف عليه في الوجهين ) اى رفع عمرو ونصبه  
( هو جملة زيد قام لانها ) كما قال السيوطي ( ذات وجهين ) اى  
اسمية بالنظر الى اولها او فعلية بالنظر الى اخرها ( فالرفع بالنظر الى  
اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد  
واختلاف الاعرابين ) اى رفع عمرو ونصبه ( باختلاف الاعتبارين )  
اى الاسمية والفعلية ( وبهذا ) الذي يشعر به كلام بعض المحققين  
( يحصل المناسبة ) بين المعطوف والمعطوف عليه في صورتين ( ولا  
ينفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل ) اى غفل عنه  
الجمهور وخفى على كثير من الفحول ) اى الاكابر من النحاة .

فتمحصل من اجميع ما تقدم انه لا يترك التناسب بين الجملتين ( الا  
لمانع ) يمنع منه ( مثل ان يراد في احديهما ) اى الجملتين ( التجدد  
وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد ) فان الاختلاف فيهما  
لانه اريد في الجملة الاولى التجدد وفي الثانية مجرد الاخبار وذلك يمنع  
التناسب وذلك ظاهر لا يحتاج الى البيان .

( او يراد في احديهما المضى وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى

ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله تعالى فريقا كذبتم وفريقا تقتالون ) ونحو قوله تعالى يوم ينفخ في الصور ففزع فأتى بضمية المضى اشارة الى ان الفزع المترتب على النفخ كانه قد وقع حتى مر عنه بلفظ الماضي وقد تقدم ذلك في الباب الثاني في بحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فراجع فان هناك بحثا ( او يراد في احديهما الاطلاق ) اي عدم التقييد بالشرط ( و ) يراد في الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر ) .

فجملة قضى الامر عطف على جملة قالوا وهي اي قضى الامر مقيدة بالشرط اعني لو انزلنا لان الشرط قيد للجزاء وقد تقدم بيان ذلك في الباب الثالث مفصلا وانما قلنا ان قضى عطف على قالوا لا على المقول اعني لولا انزل عليه ملك لانها ليست من مقولهم بل مقول الله تعالى وحاصل معنى الآية والله العالم هلا انزل عليه ملك فنعرف انه مرسل من الله فنؤمن به وننجو ولكن قضى الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو انزلنا ملكا والجامع بين الجملتين ان الاول تضمنت على ما يقولون ان نزول الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم والفرق في الجملتين واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له وقد تقدم بعض الكلام في الآية في الباب الثالث قبيل بحث لو فراجع ان شئت .

( تذييل ) وهو في الاصل اي اللغة كما صيروح جعل الشيء ذنابة والذنابة بضم الذال المعجمة وكسرهما مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ( شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث

عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب ( اللغوى ( وهو ) كما قلنا ( جعل الشيء ذنابة للشئ وبعبارة اخرى لما كانت الحال الواقعة جملة تارة تدخلها الواو وتارة لا تدخل صار لها صورة الفصل والوصل فناسب ذكر ذلك عقيب باب الفصل والوصل وجعله كالذنب له ( فكان هذا تكميم لباب الفصل والوصل وتكميل له ) لانه كان ناقصا من هذه الجهة .

ومن هنا قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه اصطلاحا مع اشتراكهما اصطلاحا في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حين التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها بخلاف التذنيب وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في اول بحث الصدق والكذب فراجع ان شئت .

( والحال على ضربين ) احدهما ( مؤكدة يوتى بها لتقرر مضمون الجملة الاسمية ) فقط ( على راي ) واشترط حينئذ في ذلك الجملة كما صرح به السيوطي ان تكون معقودة من اسمين معرفتين جا مدين لبيان يقين او نحر او تعظيم او نحو ذلك نحو هذا ابوك عطوفا فان الجملة اعني هذا ابوك تقتضى العطف وتستلزمه ويكون عطوفا تاكيذا له وليعلم انه ليس المراد بالمضمون معناه المعروف اعني المصدر المأخوذ عن الجملة كما قاله النحويون لان مضمون هذه الجملة ابوة زيد وهي غير العطف بل المراد به ما قلناه اعني ما تستلزمه الجملة انصب (و) لتقرير ( مضمون الجملة مطلقا ) اسمية كانت او فعلية ( على راي ) اخر وليعلم ان الحال المؤكدة قد تؤكد غير الجملة كما صرح بذلك في الالفية بقوله .

وعامل الحال بها قد كذا في نحو لاتعت في الارض مفسدا

وقال السيوطي في شرحه وكذا صاحبها فتأمل ( و ) الضرب الثاني ( غير مؤكدة ) وهي كثيرة ( والحق ان الحال التي ليست بما يثبت تارة ويزول اخرى ) حاصله الحال التي لازمة لصاحبها ( كثيرا ماتقع بعد الجملة الفعلية ايضا ) اي كما تقع بعد الجملة الاسمية فما يقع بعد الاسمية نحو هذا مالك ذهباً والفعلية نحو خلق الله الزوافة يديها اطول من رجلها وغير ذلك مما ذكره السيوطي عند قول ابن مالك .

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

( فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة واتسم دائمة او ثابتة ) او لازمة كما هو ظاهر كلام السيوطي في شرح البيت المذكور .

واعلم ان الحال الواقعة جملة تارة تدخلها الواو وتارة لاتدخلها وقد بين ذلك في التمهيد مفصلا فذكر ذلك في هذا الفن انما هو لبيان بعض الدقائق التي اهملت في ذلك العلم ( فبالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها ) اي ليصورتها كالشيء الواحد فالحاصل ان الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكد بالفتح لانها في معناه لا يحتاج فيها الى ارتباط بالواو ( فلا بحث ههنا ) اي في هذا المبحث من هذا الفن ( الا عن ) الحال ( المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ) اي الكثير الراجع فيها كما يقال اصل الكلام الحقيقة اي الكثير الراجع ان يكون حقيقة والمرجوح ان يكون مجازا فليس المراد بالاصل الدليل والقاعدة لان للاصل كما في اول كتاب القوانين معاني كثيرة منها الظاهر والدليل والقاعدة والاستصحاب وقال بعضهم الاولى

ان يراد بالاصل مهنا مقتضى الدليل وذلك بقرنية قوله في مقام التعليل لانها في المعنى حكم الخ .

وكيفكان فاصل الحال المنتقلة اى الغير المؤكدة ( ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية ) لانها ليس من التوابع الخمسة ( والاعراب ) بالاصالة ( في الاسماء ) كما صرح السيوطي ( انما جيء للدلالة على المعاني الطارية ) اى المعارضة ( عليها ) اى على الاسماء كالفاعلية والمفعولية ونحوهما ( بسبب تركيبها مع العوامل فهو ) اى الاعراب بالاصالة ( دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن معلق اخر كالواو ) .

والمراد من التعلق المعنوي كونها قيما للعوامل باعتبار كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول به الحاصلة تلك الهيئة له حين وقوع الفعل عنه او عليه فان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت ليس الضمير للربط بل لكوفها مهنتا فلاحتياج الى الضمير انما هو لذات المشتق لا لوصفه العنوانى اعني الحالية فتدبر فانه دقيق .

( واستدل المصنف على ذلك ) الاصل ( بالقياس ) اى بقياس الحال ( على الخبر والتمتع فقال لانها اى الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها ) اى لانها ليست احدر كنى الكلام ( لكنها في المعنى حكم ) اى محكوم به ( على صاحبها بالخبر بالنسبة الى المبتدء من حيث انك تثبت بالحال المعنى ) كالركوب مثلا ( لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى المبتدء فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق ) بين القولين ( انك جئت به ) اى براكبا في المثال الاول ( لتزيد معنى في اخبارك عنه ) اى عن

زيد ( بالمجيبىء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل  
التبع بخلاف الخبر ) اى راكب في المثال الثاني ( فانك تثبت به  
المعنى ) اى الركوب ( ابتداء وقصدا ) والحاصل ان الحال ليست حكما  
في اللفظ لان الحكم في اللفظ انما يكون بالمسند كالخبر من قولك زيد  
قائم والفعل من نحو جاء زيد لكن الحال حكم في المعنى لان قولك جاء  
زيد راكبا فيه حكم بالركوب على زيد لكن لا بالاصالة بل بالتبع لان  
استفادة هذا الحكم لكونه جعل قيما للفعل العامل فانك اذا قلت جاء  
زيد راكبا حكمت بالركوب تبعا واذا قلت زيد راكب حكمت  
بالركوب استقلالا وبعبارة اخرى انك اذا قلت جاء زيد راكبا تضمن  
هذا الكلام ثلاثة اشياء مجيىء زيد وركوبه واقتران ركوبه بمجيبه فالاول  
مستفاد بالنص من قولك جاء زيد والحال قيدت المجيبىء اى ان المجيبىء  
الذى اخبرت به مقيد لامطلق فكانك قلت المجيىء المقارن للركوب  
حصل من زيد والاختيار بالمقيد يسد على وقوع القيد تبعا والنزاما  
لا بالاصالة فتدبر فتحصل بما ذكرنا ان المقصود من اتيان الحال ليس  
اثباتها لصاحبها ابتداء بل المقصود ابتداء اثبات شىء اخر لصاحبها ثم  
اتيانها لتقييد ذلك الشىء بها فيستفاد ثبوت الحال لصاحبها بالتبع  
بخلاف الخبر فان المقصود ابتداء ثبوته للمبتدء فثبوت الخبر اصلى وثبوت  
الحال تبعى .

( ووصف له اى ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه ) لانها تقتضى  
اتصاف صاحبها بها حالة الحكم لتكون كما قلنا قيما له فصارت في اتصاف  
صاحبها بها ( كالنعت بالنسبة الى المنعوت ) في كون كل منهما وصفا  
لموصوف وقيدا لمقيد ( الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا

الوصف حال مباشرة الفعل ( اللغوى اى الحدث سواء دل عليه بفعل اصطلاحى نحو شرب زيد راكبا او وصف نحو زيد شارب راكبا ( فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه ) فاذا قلت جاء زيد راكبا افاد ان زيدا موصوف بالمجيئ وان اتصافه بذلك المجيئ انما هو في حال اتصافه بالركوب ( بخلاف النعت فان المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه ) اى المنعوت ( مباشرة للفعل او غير مباشر ) فاذا قلت جاء زيد الراكب فالمقصود تقييد ذات زيد بالركوب لا تقييد حكمه الذي هو المجيئ ( ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التى لا انتقال فيها نعمنا لا حالا ) لان الاصل اى الكثير الراجح في الحال ان تكون منتقلة كما قال في الالفية .

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

فلا ينبغي الا ان تكون من الاوصاف التى تثبت بثبوت الاحكام وتنفي بانتفائها فاذا ثبت ان الحال مثل الخبر والنعت فكما ان الخبر والنعت يكونان بدون الواو ولو كانا جملة فكذلك الحال ( وبالجمله كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو ) وسياتي وجه ذلك عن قريب ( فكذلك الحال ) من حقها ان تكون بغير الواو .

( فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا ) فبطل قولكم ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو ( اما الخبر فكخبر باب كان ) اى الافعال الناقصة ( كقول الحماسي ) اى الشاعر الذي دون ابو العلاء المعري اشعاره في كتابه الذى سماه الحماسة .

فلما صرح العرفاسي وهو مريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانو

الشاهد في هو عريان فانه خير امسى وقد دخل عليه الواو ( وخبر  
ما الواقع بعد الا كقولهم ما اخذ الا وله نفس اماره واما النعت فكا  
الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة  
بالموصوف اى الدلالة على ان اتصافه به امر مستقر اذ الاصل في الصفة مقارنة  
الموصوف ( كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا  
من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك ) فان الجملة التى دخلت عليها  
الواو فى الايتين عند صاحب الكشف صفة للنكرة والواو من الحروف  
الزائدة دخولها وعدم دخولها على حد سواء وفائدتها كما قلنا تأكيد وصل  
الصفة بالموصوف اذ الاصل فى الصفة كما قلنا مقارنة الموصوف فهذه  
الواو اكدت اللصوق والوصل بالموصوف .

قال الجامي فى بحث حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف  
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل  
المعنى بدونها لا يخلل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام  
العرب اما معنوية واما اللفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستفراعية  
والباء فى خبر ما وليس . . .  
واحدا القائدة اللفظية فهو تزوين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون  
الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحن الصنيع او  
لغير ذلك ولا يجوز خلوها من القائدين معا ولا احدى عينا ولا يجوز  
ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى سبحانه . . .  
( قلت امثال ذلك ) انما هو ( نعم ) ورد على خلاف الاصل ( فى  
الصفة ( تشبيها بالجمال ) اى ورد ذلك على سبيل التشبيه والالحاق  
بالحال لا على سبيل الاصلالة وجه التشبيه والالحاق كونهما كما قلنا

حكما في المعنى لصاحبهما هذا كله بناء على ما ذهب اليه صاحب  
الكشاف من جعل الجملة في الايتين صفة لكن التحقيق ( على ان  
مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها كتاب معلوم حال من قرية  
لكونها نكرة في سياق النفي ) فيوم فيخصص كما ان المبتدأ يخصص  
بذلك ( وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة ) واليه اشار  
ابن مالك في قوله .

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبين  
من بعد نفي او مضاهيه كلا . يبع امره على امره مستهلا  
( وحمله ) اي حمل قوله تعالى ولها كتاب معلوم ( على الوصف  
كما هو مذهب صاحب الكشاف هو ) ظاهر اذ لم يثبت واو بهذا  
المعنى ( فاصل الحال ان تكون بغير واو ) لما مر من قياسها على الخبر  
والنعت ( ولكن خوفاً هذا الاصل اذا الحال جملة وانما جاز كونها  
جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون  
الجملة ) ليس المراد من المضمون هنا المصدر المهيمن من الجملة بل  
المراد منه ما تضمنته الجملة وذلك بدليل قوله ( كما يكون مضمون  
المفرد ) فتأمل جيدا .

( فانها اي الجملة انوافة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة  
من غير ان تتوقف على التعاق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال  
غير مستقلة بل هي ) من هذه الحيثية ( متوقفة على التعاق بكلام سابق  
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء ) اي بالاصالة  
( بل تثبت اولاً ) وبالاصالة ( حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من  
صلته ) ومتعلقاته ( ليثبت على سبيل التبع له ) اي للحكم ( فتحتاج

الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة ( في نفسها ) من حيث هي جملة الى مايربطها بصاحبها الذي جعلت ( الجملة ) حالا عنه وكل ( واحد ) من الضمير والواو صالح للربط ( اي لربط الجملة الحالية بصاحبها ) ( والاصل ) في الربط ( الضمير ) بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ( مطلقا اي سواء كانا مفردين او جملتين ) ومعنى اصله انه لا يعدل عنه الى الواو مالم تمس الحاجة الى زيادة لارتباط والا ( اي وان لم يكن معنى الاصاله ماذكرنا ) ( قالوا واشد في الربط ) لانها تدل على الربط من اول الامر و ( لانها موضوعة له ) اي للربط واما الضمير فهو موضوع للعود على مرجعه والربط حاصل به من باب الاستلزام .

( فلحال لكونها فضلة نحوي . بعد اتمام الكلام احوج الى الربط ) بصاحبها ( فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع الربط اعنى الواو التي اصلها الجمع بين شيئين كما في باب العطف ) اي اذا من اول الامر بالها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة ( فلا يحتاج الى رابط يؤذن من اول الامر بالارتباط ) وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنصوح وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكفى في الجميع بالضمير كالجمله الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء لنكلام بدونها ) وليعلم انه قد يوجد مواضع يكتفى فيها بغير الضمير عما يؤدي مؤاده وقد بين بعض تلك المواضع السيوطي في شرح قول ابن مالك .

ومفردا ياتي ويأتي جملة حلوية معنى الذي سيقى له .  
وعليك بالتبعية لتطلع على بعضها الاخر ( فظهر ان ربط الجملة

الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ( وقد يكون بهما معا كما قال في الالفية .

وجملة الحال سوى ما قاما يواو او بمضمر او بهما ( فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية من ضمير صاحبها اولا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت من ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب فيها الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب ( بدون الواو ( وجوز به بعضهم عند ظهور الملازمة على قلة ( وذلك عند قيام قرينة جلية على ان المراد ان زيد على الباب وقت خروجه .

( ولما بين ) بقوله فالجملة ان خلت الخ ( ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان يقع حالا بالواو اي جملة لا يجوز ذلك فيها ) كالمضارع كما سيأتي ( فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال ) اي يجوز ان يصير صاحب حال ( وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا ) بشرط ان يكون ( مفعلا او منكرا مخصوصا ) اذ يجب في صاحب الحال كالمبتدأ كونه معرفة او نكرة مخصوصة كما اشار اليه في الالفية بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصر او يبين من بعد نفى او مضاهيه كلا يبلغ امره على امره مستهلا

( لا مبتدأ وخبرا ) فانهما لا يجوز ان ينتصب عنهما الحال الا على تاويل فتأمل ( ولا نكرة محضة ) اي لم يكن فيها شائبه تخصيص صرح بذلك الجامي ( وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ) مع انه اخصر من قوله عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال ( لان ) قوله ( كل

جملة ( خالية الخ ) مبتدأ وخبر المبتدأ هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حالا بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومالم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا ) والحاصل انه لو قال عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال من قبيل من قتل قتيلا فله سلبه ولاريب كما في اول الجامي انه مجاز باعتبار ما يؤل ومعلوم ان الحقيقة اولى لانها الاصل .  
وبعبارة اخرى خبر المبتدأ كما صرح هو قوله يصح والصحة لا تستلزم الوقوع كالاتحقاق كما قال الحكيم في حاشيته على قول ابن مالك .

وكل حرف مستحق للبناء والاصل في المبني ان يسكننا وما دام وقوع الجملة حالا لم يحصل لا يسمى ما يجوز انتصاب الحال عنه صاحب الحال الاعلى سبيل المجاز باعتبار ما يؤول كما في من قتل قتيلا فانه مادام القتل لم يحصل لا يسمى قتيلا الاعلى سبيل المجاز باعتبار ما يؤول وذلك ظاهر .

( وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة ) اي الجملة الخالية عن الضمير المذكور ( حالا عنه ) بدل قوله يجوز ان ينتصب عنه حال ( ليدخل فيه ) اي في قوله المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير ما ينتصب عنه حال ( الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع ) نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وذلك لان دخولها مطلوب لاجل اخراجها واستثنائها بقوله الانى اعني الا المصدرة بالمضارع المثبت وجه دخول الجملة المذكورة اعني الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع انه

يصدق عليها انها خالية عن ضمير زيد الذي يجوز ان ينتصب عنه حال في غير المثال المذكور ووجه خروجه لو قال عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ما اشار اليه بقوله ( لان ذلك الاسم ) اي زيد في المثال المذكور ( مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة ) يعني ويتكلم عمرو ( حالا عنه ) اي عن زيد في المثال المذكور وذلك لما سيأتي في المتن الانبي ( لكنه ) اي لكن ذلك الاسم يعني زيد في المثال المذكور ( مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة ) اي في غير هذا المثال اي فيما لم يكن الجملة مصدرة بالمضارع المثبت .

( وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير مايجوز ان ينتصب عنه حال متنا ولا للمصدرة بالمضارع المذكور فيصح استثنائها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط ) اي من دون الواو وهذا مراد ابن مالك بقوله .

وذاي بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل للجملة الانشائية وهي لانصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها ( الا بتقدير قول يتعلق بها فاذا قلت جاء زيد هل ترى فارسا يشبهه لم يصح ان تكون جملة هل ترى الخ حالا الا بتقدير مقولافيه هل ترى الخ لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء الا على ذلك التقدير كما قال ابن مالك .  
وامنع ما ايقاع ذات الطلب وان انت فالقول اضمر نصب ( لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت

حصول مضمون الحال فيجب ان يكون بما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية ( فانها لا تقع حالا الا بالتقدير المذكور .

قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام ) والانشائية لا يصح وقوعها حالا الاعلى ذلك التقدير فلا يشملها قوله كل جملة الخ وبعبارة اخرى انما الكلام في الجمل الصالحة في نفسها لكونها احوالا وذلك بقرينة سوق الكلام والانشائية لاتصلح الاعلى ذلك التقدير كالنعت .

( فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قالت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خيرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جائي زيد وهو ان يسئل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية ) اى مجموع المبتدأ اعنى هو والخبر اعنى ان يسئل يعط لا الجملة الشرطية فقط اعنى ان يسئل يعط .

( وذلك لان ) الجملة ( الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لاترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له ) اى للشئ الذي قبلها ( فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك ) الارتباط ( كما في ) المبتدأ والمنهوت بالنسبة الى ( الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر ) له فضل قوة ومزيد اقتضاء بحيث ( يصرف الى نفسه ماوقع بعده بما فيه ادنى صلوح لذلك ) اى للخبرية .

( وكذا النعت لما بينه وبين المنهوت من الاشتباك والانحداد المعنوي حتى كأنهما شئ واحد ) فلا يحتاج الى ما يربط احدهما بالآخر ( بخلاف الحال ) فانه ليس لصاحبها فضل قوة ومزيد اقتضاء للحال

( فانها ) اى الحال ( فضلة فتنتقطع عن صاحبها ) فلا يصح جعل الشرطية حالا الا بعد جعلها اسمية حسبما بين .

( واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام ) اشارة الى ان الجواب محذوف وذلك اذا كان عند الشرط المذكور اولى باللزموم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط ) .

قال الرضي واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين الجواب له لفظا لان للشرط مصدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجواز اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكمم بالاقرار في قولك لك الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدم اذا ذكره احدهما ولم تذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم على ادائه لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فعربة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر انتهى .

الى هنا كان الكلام فيما تقدم على الشرط اما الواو الداخلة عليه

اي على الشرط ( كقوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين )  
ففيها اقوال ثلاثة ( فذهب صاحب الكشف الى انها للحال ) اي اكرمه  
في حال شتمه اي اي فاحرى في حال عدم شتمه اي اي واطلبوا العلم  
في حال كونه بالصين فاحرى في حال عدم كونه بالصين فالغرض  
من الكلام التعميم لا الشرط اي الاكرام ثابت في كلتا الحالتين وكذلك  
طلب العلم ( والعامل فيها ) حينئذ ( ماقدمه من الكلام وعليه )  
اي على هذا القول ( الجمهور ) من النجاة .

( وقال الخبزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي  
اكرمه لم ان يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان  
بالصين ) قال الرضى وقد تقدم في باب العطف جواز حذف الممحذوف  
عليه مع القرينة كما اشار الى ذلك في الالفية بقوله .

وحذف متبوع بدهنا استحبح وعطفك الفعل على الفعل يصح

( قال بعض المحققين من النجاة ) وهو الرضى ( انها اعتراضية

ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متملقا به معنى  
مستانفا لفظا على طريق الالتفات ) عند البيانين اي على طريق المعنى  
الاول من مفيي الالتفات اللذين تقدما في الباب الثاني قبيل بيان وجه  
حسن الالتفات حيث قال وقد يطلق الالتفات على مفيين اخرين الخ  
فراجع ان شئت ( كقواه فانت طلاق والطلاق الية ) وفي بعض  
الروايات كما في المبنى والطلاق عزيمة والشاهد في قوله والطلاق الية  
او عزيمة حيث وقع جملة اعتراضية على طريقة الالتفات المبين في الموضع  
المذكور فتأمل ( و ) نحو ( قواه ) .

وتعترف الدنيا احتقار محرب يرى كل من فيها وحاشاك فانبا

والشاهد في قوله حاشاك حيث وقع جملة اعتراضية بين المفعولين ( وقد تجيء ) الجملة ( الاعتراضية ) التي دخلتها الواو ( بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله انا سيد ولد آدم ولا فخر ) وسيأتي بعض الكلام في ذلك في الباب الثامن انشاء الله تعالى واعلم انه قد تسمى هذه الجملة الاعتراضية حشو كما سيأتي في الباب المذكور انشاء الله تعالى واني ليهجبنى نقل كلام مناسب للا مقام للثعالى في كتابه ثمار القلوب في المضاف والمنسوب قال حشو اللوزينج يضرب مثلا للمشيم يكر ون حشوه اجود من قشره وذلك ان حشو اللوزينج خير منه فيشبه به الحشو في الكلام يستغنى عنه وهو احسن منه وقيل هو نادر جدا في كلام العرب ومن اشهر ذلك قول عوف ابن معلم .

ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمي الى ترجمان  
فقوله وبلغتها حشو مستغنى عنه ومعنى الكلام يتم بدونه ولكنه  
احسن من جملة سمعت ابا الفرج يوثق ابن ابراهيم يقول سمعت  
ابا سعد رجاء يقول دخلت يوما على ابي الفضل بن العميد فقال لي  
امض الى ابي الحسين بن سعد فقل له هل تعرف لقول عوف ان الثمانين  
وبلغتها ثانيا في كون الحشو احسن من المحشو قال فسرت اليه وبلغته  
الرسالة فقال سئلتني عنه محمد بن علي بن الفرات فسئلت عنه ابا عمرو  
غلام ثعلب فقال سئلت عنه ثعلبا فلم يأت بشيء ثم بلغني ان عبيد  
الله بن عبد الله سئل المبرد عنه فانشده قول عدى بن زيد لابي زيد بن  
عدى في حبس النعمان .

فلم كنت الاسير ولا تكنه اذا علمت معذرا اقول

قوله ولا تكنه حشو مستغنى عنه ولكنه في الحسن نظير وبلغتها قال

مؤلف الكتاب قد افتتحنا كتابا صغير الجرم لطيف الحجم في نظائر  
هذين الحشوين وترجمته بحشو اللوزينج فمما اودعته اياه ان المامون  
قال يوما ليحيى ابن اكثم هل تغديت اليوم فقال لا وايد الله امير  
المؤمنين فقال ما ظرف هذه الواو احسن موقعها .

وذلك انه لو قال لا ايد الله امير المؤمنين لكان اشبه الدعاء عليه لاله  
ولكنه استظهر بالواو وجعلها حاضرة بين لا وايد الله امير المؤمنين وكان  
الصاحب يقول هذه الواو احسن من واوات الاصداع في حدود المرد  
الملاح .

وقرات في بعض الكتب ان ابا بكر الصديق ( رض ) سبق الى  
هذه اللفظة وذلك انه مر به رجل معه ثوب فقال له ابو بكر اتبيعه  
فقال له الرجل لا رحمتك الله فقال ابو بكر قد قومت السننكم لو  
تستقيمون الا قلت ورحمتك الله .

ومما عثرت عليه من حشو اللوزينج في شعر البهتري قوله للمتوكل  
وجزيت اعلى رتبة مامولة في جنة الفردوس غير معجل  
فقد تم الكلام عند قوله في جنة الفردوس وقال غير معجل اى بعد  
عمر طويل لان الجنة يوصل اليها بالموت وفي شعر لابي الطيب .  
وتحتقر الدنيا احتقار بحرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانها  
فقوله وحاشاك حشو فيه مامن الخلاوة وعليه ما عليه من الطلاوة  
وفي شعر الصاحب .

قل لابي القاسم ان جنته هنيئ ما اوتيت هنيئ  
كل جمال فائق رائع انت برغم البدر اوتيته  
فقوله برغم البدر حشو يتم الكلام دونه ولكنه في نهاية الظرف

والملاحه وبما استجيده جدا لابن مالك قوله .

له ممتك التي من شأنها جر الراح على السماك الراح  
لان الراح حشو ولكنه بمجانسة الراح كما تراه غاية في الحسن  
وفي ضد حشو اللوزينج قولهم حشو الاكر لانها تحشى بكل شي ساقط  
لا قدر له قال جحظه انشدت لابي الصقر شعرا لى فقال يا ابا الحسن  
لاتزال تاتينا بالغرر والدرر اذا جائنا غيرك بحشو الاكر انتهى .

( والاعطف على قوله ان خلعت اي وان لم تدخل الجملة التي تقع  
حالا ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان  
يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيًا )  
فكذلك الماضي ( فبعض هذه ) الجمل ( يجب ان يكون فيه الواو )  
اي مع الضمير ( وبعضها يمتنع ) فيه الواو فيجب الاكتفاء بالضمير  
( وبعضها يستوي فيه الامران ) فيكون الاوتباط فيه يواو او بضمير او  
بهما ( وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه  
بقوله فان كانت ) الجملة ( فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها  
اي دخول الواو ويجب الاكتفاء ( بالضمير ) كما قال في الالفية .

وذات بدء بمضارع مثبت حوت ضميرا ومن الواو خلعت  
( نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لاتعط حالكونك ) تعد ما  
تعطيه كثيرا ( فلا يجوز ان يقال لاتمنن وتستكثر بالواو هذا على قراءة  
الرفع في تستكثر فيكون المعنى ماذكروا ما على قراءة الجزم على انه جواب  
النهي فليس بما نحن وذلك ظاهر .

( لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفردة ) اي  
لاصالة المفرد ( في الإعراب ) لان المفرد يحتاج الى الاعراب للتمييز

بين المعاني المعتورة عليه ( وتطفل الجملة عليه ) أى على المفرد  
 ( بسبب وقوعها موقعه ) أى موقع المفرد ( وهي أى ) الحال ( المفردة  
 تدل على حصول صفة لأنها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل أو المفعول  
 والهيئة ما ) أى عرض ( يقوم بالغير ) وقد تقدم فى أوائل الكتاب  
 أن الهيئة والعرض متقاربا المفهوم ( وهذا معنى الصفة غير ثابتة لأن  
 الكلام فى الحال المنتقلة مقارنة ذلك الحصول لما ) أى لعامل ( جعلت  
 الحال قيدها له يعنى العامل لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع  
 مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا ) التخصيص المذكور  
 ( معنى المقارنة ) أى تشارك وقوى المضمونين ( وهو كذلك أى  
 المضارع المثبت ) أيضا ( يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما  
 جعلت قيدها له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفردة ) .  
 أن قلت هذا قياس فى اللغة وقد بين فى محله أنه ممنوع فيها لأنه  
 من أدلة العقل والعقل لا يسبيل له فى مباحث الالفاظ قلت لأنسلم أن  
 هذا قياس فى اللغة إذا لتعمليات النحوية المذكورة فى أمثال هذه  
 المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال والا فاصل الدليل كما تقدم  
 فى الباب الثانى فى بحث المسند اليه المسور بكل الاستعمال  
 ( أما الحصول أى أما دلالة ) أى دلالة المضارع ( على حصول صفة  
 غير ثابتة فليكونه فعلا مثبتا فالعملية تدل على التجدد وعدم الثبوت )  
 أى عدم الدوام والبقاء فلان الأصل فى كل حادث عدم البقاء فلا يناق  
 ذلك ما تقدم فى مبحث لو من أن دخولها على المضارع فى نحو لو  
 يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم لقصد استمرار الفعل وقتا فوقتا فتأمل  
 جيدا تعرف ( والاثبات يدل على الحصول ) وذلك ظاهر لا يحتاج

الى البيان .

( اما المقارنة ) اى مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيداً له  
( فلكونه مضارعاً والمضارع كما يصلح الاستقبال يصلح للحال ) اى  
ازمان الحال ( ايضاً ) فالمضارع يصلح لكل واحد من الزمانين ( اما )  
بناء ( على ان يكون ) المضارع ( مشتركاً بينهما ) واستدل على ذلك  
بان المضارع يطلق عليهما كما تطلق الاسماء المشتركة على معانيها ( او  
يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال ) واستدل عليه بان المتبادر  
منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة والتبادر كما بين في محله  
من امارات الحقيقة وبان المناسب ان يكون للحال صيغة كما للماضي  
فهو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وهنا قول ثالث وهو انه حقيقة في  
الاستقبال مجاز في الحال وتمسك اصحاب هذا القول بان وجود الحال  
خفى حتى ذهب كثير من الحكماء على ما بين في كتبهم انه غير موجود  
لانزاع فيه وفي المقام كلام لم نذكره مخافة التطويل ومن اراد الاطلاع  
عليه مراجعة شرح القوشجى في بحث الزمان فان فيه التفصيل .  
( وهنا نظر وهو ان ) المراد من ( الحال الذى هو مدلول المضارع  
انما هو زمان التكلم وقد مر ) في الباب الثالث في بحث كون المسند  
فعلاً ( ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل )  
وقد مر هناك منا تحقيق ذلك وتوضيحه فراجع ان شئت ( و ) اما  
( الحال الذى نحن بصدده ) فهو ( يجب ان يكون مقارناً لزمان  
وقوع ) العامل في الحال اى ( الفعل المقيد بالحال ) لان الفرض من  
الحال كما في التصريح تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول  
مضمون الحال ( وهو ) اى العامل في الحال ( قد يكون ماضياً وقد

يكون استقبالا ) فهو كما قال السيوطي على حسب عامله فاذا كان ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك الحال ( فالمضارعة لادخل لها في المقارنة ) المرادة هنا اى مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل ( فالاولى ان يقال ) في وجه عدم دخول الواو في المضارع المثبت ( ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ) والمراد من الوزن العروضى لا النعوى والفرق بينهما ان المراد من الاول الموافقة في عدد الحركات والسكنات وترتيبها سواء وافق اشخاصها ام لا والمراد من الثاني الموافقة في الاشخاص ايضا فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق لصدق الاول على ينصر وناصر دون الثاني فتدبر جيدا .

( وبتقديره معنى ) اى المضارع بتقدير اسم الفاعل الفاعل معنى وذلك لان المضارع اذا وقع حالا يؤل باسم الفاعل لاشتراكهما في الحال والاستقبال فان قولك جاء زيد يتكلم في معنى جاء متكلما ( فيمتنع دخول الواو فيه ) لا يقال ان هذا التعليل موجود في المضارع المنفي مع انه يجوز ارتباطه بالواو لانا نقول هذا حكمة لا علة وقد بين في الاصول انه لا يجب في الحكمة الاطراد كما في استحباب غسل الجمعة لرفع ارياح الابطاط فما ذكروه غلط كما قال السيوطي في نظير المقام نشاء من اشترك اللفظ ( ولما كان ههنا مظنة اعتراض ) اشار اليه السيوطي في المقام ( وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار ) المصنف ( الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول العرب قمت واصك وجهه وقول عبدالله بن الهمام السلولى فلما خشيت اظانيرهم اى اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا ) فان الظاهر فيهما ارتباط المضارع المثبت وهو اصك وارهنهم بالواو زيادة على الضمير ( فقيل )

في الجواب عن ذلك اجوبة ثلاثة الاول انه ( على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى ) حكاية عن موسى على نبينا واله وعليه السلام يا قوم ( لم تؤذوني وقد تعلمون الى رسول الله ) اليكم ( اي وانتم قد تعلمون ) اني رسول الله اليكم والى هذا الجواب اشار ابن مالك بقوله .

وذا واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجملن مسندا

( و ) الثاني ( قيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ ) فلا ينخرم القاعدة المبنية على الاكثر الاشهر ( والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة فلا ينجزم ايضا القاعدة المبنية على التوسعة ) ( و ) الثالث ( قال الشيخ عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجههم ) بمعنى ان صدور القيام عنى كان في حال صك وجهه ( بل المضارع بمعنى الماضي ) فالمتعاطفان متشاكلان معنى وان كانا مختلفين لفظا ( والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت ) وانما ( عدل ) في المعطوف ( عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومضاها ) اي معنى الحكاية ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع ( وموجود ) في هذا الزمان ) اي في زمان التكلم ( فيعبر عنه بلفظ المضارع ) لانه يدل على الحضور وزمان الحال ( كقوله ) .

ولقد امر على اللثيم يسبي فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

فان قوله امر ( بمعنى مررت ) وقد يكون الحكاية للحال الماضية بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه واذا عمل باسط في المفعول اعني ذراعيه فانه يشترط في اعمال اسم الفاعل في المفعول كونه بمعنى الحال او الاستقبال كما صرح بذلك في الالفية بقوله .

كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل  
وانما يرتكب هذا القسم من الحكاية في امر عجيب مستغرب ليخيل  
ذلك الامر في ذهن المخاطب ويصور ويحضر عنده ليعجب منه كما  
تقول رابعت زيدا اخذا سيفه ليقاوم الاسد هذا حاصل معنى الحكاية  
على ما اختاره التفتازاني وقال بعضهم ان معنى حكاية الحال الماضية  
ان تقدر نفسك كأنك موجود في الزمان الماضي او بقدر الزمان كأنه  
موجود الان وليعلم ان للحكاية عندهم اقسام اخر ذكرناها في المكررات  
في اول باب الحكاية فراجع ان شئت .

( هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان اى  
الفعل المضارع منقيا فالامر ان جائز ان يعنى دخول الواو وتركه من  
غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان ) وهو الذى نقلنا  
هذه في بحث تقييد الفعل بالشرط حديثا شريفا ( فاستقيما ولا تتبعان  
بتخفيف النون ) في لا تتبعان ( فان لا حينئذ ) اى حين اذا قرء بالتخفيف  
( للنفي دون النهي لثبوت النون التى هي علامة المرفع ( فيكون ) قواه  
ولا تتبعان ( اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله ) اى على فاستقيما  
الذى هو انتهاء ( فتعين كون الواو للحال ) والمعنى فاستقيما غير  
متبعين ( بخلاف قراءة العامة ) اى سائر القراء فانهم قرءوا ( ولا  
تتبعان بتشديد النون فانه ) حينئذ ( نهى معطوف على الامر قبله والنون  
للتاكيد ) وفي الآية احتمالات اخر لم نذكرها مخافة الاطالة والتعويل  
( واما مجيئه ) اى مجيئه المضارع المنفي ( بغير الواو فما اشار اليه  
بقوله ومالنا لا نؤمن بالله اى شىء ثبت لنا ) فكان مانعا  
لنا من الايمان بالله في حال كوننا غير مؤمنين بالله ( و ) بمبارة

اخرى ( المعنى ) اى معنى الاية مانصنع حالكوننا غير مؤمنين بالله  
وحقيقته ( اى حقيقة المعنى ) ماسبب عدم ايماننا ( والاستفهام انكاري  
اى لاسبب لعدم الايمان فالاستفهام انكار لحصول عدم الايمان على  
سبيل المبالغة اذ حصول شىء ماضورى في حال عدم الايمان واذا كان  
الشيء المطلق منكرا كانت تلك الحالة منكرا ضرورية .

( وانما جاز في المضارع المنفي الامر ان ) يعنى دخول الواو وتركه  
( لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا ) والمضارع يدل على الحال  
المستأزم للمقارنة هذا ولكن اورد عليه ان المضارع انما يدل على  
مقارنة مضمونه للحال التى يدل عليها وهي زمان التكلم ومن المعام  
ان هذه المقارنة ليست هي المرادة في هذا المقام بل المرادة ههنا مقارنة  
مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه - رواء كان حالا او استقبالا او  
ماضيا فالتعليل لايناسب المعجل فتأمل

وكيفكان فالمضارع يدل على المقارنة ( دون الحصول لكونه فعلا  
منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل ) بالمطابقة ( على عدم  
الحصول لاعلى الحصول وان جاز ان يدل ) الفعل المنفي بالالتزام على  
حصول مايقابل الصفة ( المنفية ) وذلك لان قوله لا نؤمن يدل  
بالالتزام على حصول صفة الكفر وذلك لانه متى نفى شىء ثبت بقبضه  
لان النقيضين لايرتفعان ( لكن الاصل المعتبر ) في دلالة الالفاظ كما  
تقدم في الباب الثاني في بحث ما انا رايت احدا ( هو ) المفهوم  
الصريح اعنى ( المطابقة ) فتحصل مما ذكر انه اذا قلت مثلا جاء زيد  
ولا يتكلم فالذى دل عايه قولك ولا يتكلم بالمطابقة هو نفى الكلام  
وان لزم منه ثبوت السكوت فلا اعتبار به لكون الدلالة عليه بالالتزام

وحيث شابه المضارع المنفي الحال المفردة في افادة المقارنة ولم يشابهها بعدم افادة حصول صفة روعيت الجهتان فجاز الامر ان اللذان كل منهما مقتضي جهة فلو اشبه بهما معا لامتنع دخول الواو كما امتنع في المفرد ( و ) ليعلم ان ( المراد بالمنفي ههنا ) المضارع ( المنفي بما اولا دون ) المنفي بكلمة ( ان لانها حرف الاستقبال ) سواء قلنا انها للتأيد ام لا ( و ) قد تقرر في النحو كما صرح به السيوطي انه ( يشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها ) مما يخلص المضارع للاستقبال ( وذلك لان هذه الحال ) التي يقال لها الحال النحوي ( والحال التي ) يقال لها الحال الصرفي التي ( تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة ) وماهية ( لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى ) النحوي ( غير حال بالمعنى ) الصرفي ( المقابل للاستقبال لانه ) اي معنى لفظ يركب في المثال ( ليس في زمان التكلم ) بل هو في زمان المجيء اعني غدا وذلك ظاهر ( لكنهم استبشعوا ) اي استقبلوا ( تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال ) اي بعلامته لتناقض الحال والاستقبال في الجملة ( اي فيما اذا كان زمان العامل الحال بالمعنى الصرفي لان مقارنتها بالعامل حينئذ تقتضي كونها في زمان الحال وتصدرها بعلامة الاستقبال يقتضي كونها في زمان الاستقبال وهذا نظير ما ذكره ابو طالب في بحث نون الوية في حاشيته على قول السيوطي لانها تقيية من الكسر المشبه المجز فراجع تعرف .

( وزعم بعض النحاة ) يعنى الرضى ( ان ) المضارع ( المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو ) فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير صرح بذلك الرضى وذلك ( لان المضارع ) المثبت ( المجرد )

من لفظة ما ( يصلح ) كما تقدم انفا ( للحال فكيف ) لا يصلح للحال  
( اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على ) زمان ( الحال وهو ) لفظة ( ما )  
لأنها تخلص المضارع للحال المقابل للاستقبال فيكون انصب لما انعقد  
له المقال .

( وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول ) في المضارع المنفي ولو  
كان النفي بلفظة ما ( يجوز ذلك ) اي كونه مع الواو ويؤيد ذلك  
انه ( قال الشيخ عبد القاهر في قول بن رقيع .

اقادوا من دمي وتوعدوني . وكنت وما ينهني الوعيد

( ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو ) يعني قوله وما ينهني  
الوعيد ( في موضع الحال ) من فاعل كان اعني التاء الذي هو ضمير  
المتكلم ( والمعنى ووجدت غير منبهة بالوعيد وغير مبال به ولا معنى  
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة ) والجملة خبرا لها لانه خلاف الاصل  
لا يصار اليه الا للضرورة ولا ضرورة في البيت تلجئنا الى ذلك فتأمل  
( وكذا يجوز الامر ان اعني دخول الواو والاكتفاء ) بالضمير ان  
كان الفعل في الجملة الفعلية . اضيا لفظا ) ومعنى ( او معنى ) فقط  
كقوله تعالى اخبارا ) عن زكريا ( ع ) ( اني يكون لي غلام وقد  
بلغني الكبر ) الشاهد في قوله وقد بلغني فانه جاء ( بالواو ) فان قلت  
الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق في اول البحث والكبر اذا تحققت  
للانسان لا ينتقل فكيف اوردته مثالا ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ  
كما يتحقق ينتفى واجاب بعض بان البلوغ المذكور تارة يحصل وتارة لا  
يحصل وان كان بعد حصوله لازما غير منتقل على ان الكبر يمكن عقلا  
زواله بعود الشخص شابا بل قد وقع ذلك لبعض الافراد كزليخا

والحاصل انه عرض مفارق كالشباب فتأمل جيدا ( و ) كقوله تعالى ( اوجاثوكم حصرت صدورهم ) اي حالكونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم اي جاثوكم في هذه الحالة الشاهد في قوله حصرت صدورهم فانه جاء ( بدون الواو هذا ) الذي ذكر من المثالين ( فيما هو ماض لفظا ) ومعنى اما حصرت فواضح واما بلغني فلانها حال من اسم يكون وهو مستقبل المعنى لكنه ماض بالنسبة الى وقت كون الولد على احد الاحتمالين الاتيين ( واما الماضي معنى ) فقط ( فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما كلا منهما يقاب معنى المضارع الى الماضي و اشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى ) حكاية عن مريم ( ع ) ( اني يكون لى غلام ولم يمسنى بشر ) هذا مثال للمنفي بلم مع الواو واورد على ذلك بان عدم محاسن البشر اياها لم ينتقل فكيف اورده ههنا مع كون الكلام في الحال المنتقلة على ماسبق واجيب بان الحال المنتقلة هي التى تكون من الاعراض المفارقة وعدم المس المذكور من هذا القبيل وان لم ينفك عنها والفرق بين العرض المفارق واللازم المذكور في التهذيب فراجع ان شئت .

فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبل فلا مقارنة بين الحال وعاملها قلت اجابوا عن ذلك بان التقدير كيف يكون لى غلام والحال اني اعلم حينئذ اني لم يمسنى بشر فيما مضى ومن هذا يعلم ان العامل في الحال اذا قيد بعامل يعلم مضيا وسبقها لذلك العامل وجب تقيدها بما يفيد المقارنة وسياتي لهذا زيادة توضيح بعيد هذا .

( و ) نحو ( قوله تعالى فانقلبوا بنعمة الله وفضل لم يمسهم سوء )

هذا مثال للمنفى بلم بدون الواو ( و ) نحو ( قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين من قبلكم ) هذا للمنفى بلم مع الواو ( واهمل ) الخطيب ( مثال المنفى بلم مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه ) في كلام العرب الموثوق بعربييتهم ( لكن القياس جوازه ) اي جواز المجرد عن الواو .

( ثم اشار الى سبب جواز الامرين ) يعنى دخول الواو والاكتفاء بالضمير ( في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما ) الماضي ( المثبت ) فلدلالاته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا ) وقد تقدم انما ان الفعل المثبت يدل بفعليته على التجدد وعدم الثبوت وبإثباته على الحصول وقد تقدم ايضا ان المضارع المثبت يشابه المفرد فيناسبه ترك الواو من هذه الجهة اما دخول الواو فلانه الاصل في الجمل لما تقدم من انها مستقلة بنفسها فتحتاج الى رابط يربطها بما قبلها واذا عرفت ذلك فاعلم ان الماضي المثبت كالمضارع المنفى في انه اشتمل على احد الامرين الموجودين في المضارع المثبت وذلك لان المضارع المنفى اشتمل على المقارنة دون الحصول لكونه منفيا والماضي المثبت اشتمل على الحصول ( دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ) فقد تساوى المضارع المنفى والماضي المثبت في ان كلا منهما وجد فيه جزء المقتضي لامتناع الواو فلم يترتب عليهما حكم امتناع الواو الذي ترتب على المضارع المثبت .

ولهذا اي واعدم دلالاته على المقارنة شرط عند جماعة ( في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد ) كما بين في النحو ( تقرب الماضي من ) زمان ( الحال ) قال ابن هشام الثاني من

مما نرى قد الحرفية تقرب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل  
الماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالتقريب وابتني على افادتها ذلك  
احكام احدهما انها لا تدخل على ليس وهى ونعم وبئس لانهن للحال  
فلا معنى لذكرها ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علمة اخرى وهى ان  
صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول ددى .

لولا الحيا وان راسى قد عسى فيه المغييب لزرت ام القاسم  
فمضى هنا بمعنى اشتد وليس الجامدة الثاني وجوب دخولها عند  
البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو ومالنا  
لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو  
هذه بضاعتنا ردت اليها ونحو او جاثوكم حصرت صدورهم وخالفهم  
الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد  
والاصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله انتهى .

( ويرد ههنا الاشكال المزبور ) انقل ( وهو ) ما ذكره بقوله وفيه  
نظر وحاصله ( ان المطلوب في الحال ) النحوى الذى كلامنا فيه ( مقارنة  
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا ) المقارنة ( لزمان التكلم  
واذا كان العامل والحال ماضيين بجوزان يكونا متقاربين ) وبعبارة  
اخرى اذا كانت الحال التى نحن بصدد الحال النحوى فيجوز المقارنة  
المطلوبة اذا كان العامل والحال ماضيين ( كما اذا كانا ) اى العامل  
والحال ( مضارعين وايضا ) ان ههنا اشكالا اخر وهو ان ( لفظ قد  
انما يقرب الماضي الى الحال ) الصرفي ( المقابل للاستقبال وهو ) اى  
الحال الصرفي ( زمان التكلم فربما يكون قد فى الماضي ) الذى وقع  
حالا ( سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل ) وذلك اذا كان العامل

والحال حاضرين (كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه )  
لان ركب صار بسبب دخول قد عليه قريبا من زمان التكلم فلا يحصل  
المقارنة بينه وبين جاء فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب  
ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد وحينئذ قد دخول  
قد مضر لانها للمقاربة بالباء وهي تنافي المقارنة بالزونا وجه الاشتراط  
دخول قد عليه .

( ولو كان المعتبر ) في الحال النحوي ( هو المقارنة للحال التي هي  
زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت ) الواقع حالا ( بالواو  
اذا كان العامل ) فيه ( مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب  
بين يديه لعدم المقارنة ) بين العامل المستقبل والمضارع الواقع حالا  
( للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال ) الصرفي والتصدير بالواو  
ينافي قولهم .

وذا ت بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

( وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ) اي في جواب هذين  
الاشكالين ( ان حالية الماضي ) اي وقوع الماضي في الكلام حالا نحويا  
( وان كان بالنظر الى عامله ) فيكون حينئذ زمان الحال النحوي وزمان  
العامل كلاهما ماضيين لما تقدم انفا من ان الحال النحوي بحسب  
عامله ( ولفظه قد انما تقر به ) اي تقرب الماضي الواقع حالا نحويا  
( من حال التكلم فقط والحالان ) اي الحال النحوي وحال التكلم  
الذي هو الحال الصرفي ( متباينان ) فيكون دخول قد كما بين في  
الاشكال الثاني اي قوله وايضا لفظة قد الخ سببا لعدم المقارنة بين  
الحال والعامل فالاشكالان بظاهرها واردان ( لكنهم استبشعوا لفظة

الماضي والحالية لتتأني الماضي والحال في الجملة ( وذلك اذا كان الحال بالمعنى الصرفي ( فانوا بلفظة قد ( حتى لا يبقى الماضي الواقع حالا على ماضويته الصرفية وبعبارة اخرى اتوا بلفظة قد حتى يكون مع الماضي الواقع حالا شيء وضع لتقريب الماضي الى الحال الصرفي في غير هذا المقام وذلك كله ( لظاهر الحالية ) اي لكون الماضي الواقع حالا نوعيا مشتركا مع الحال الصرفي في لفظ الحال ( وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب ) مع لفظة قد ( كما مر ) نظير هذا الجواب انما ( في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال ( فظهر ) بما ذكرنا ( ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد ) انما هو ( لمجرد استحسان لفظي ) لا لتقريب الماضي حقيقة من زمان الحال ( و ) توضيح ذلك انه ( كثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره ) اي تصدير الماضي ( بلفظة قد يكسر سورة الاستعجاب ) اي صولة الاستعجاب بين الماضوية والحالية ( كقول ابي العلاء .

بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع  
اصدقه في مربة وقد امترت صحابة موسى بعد اياته التسع  
الشاهد فيه تقييد قوله اصدقه الذي وقع في زمان التكلم بقوله  
امترت صحابة موسى الذي وقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة  
قد يكسر سورة الاستعجاب ( بين الماضوية والحالية ) وبالجملة يجب  
ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في  
الحال التي هي زمان التكلم ( بل يجب ان يكون حصولها بحسب  
العامل فيها ويجب ايضا ان يعلم ( انهما ) اي الحال ( متباينان

حقيقة ) وان اشتركا لفظا واذلك قال السيوطي فما ذكروه غلط نشاء  
من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو مايقابل الماضي وبين  
مايبين الهيئة المذكورة .

( وبهذا ) اى بقوله وكثيرا مايقيد الفعل الخ ( يظهر بطلان ماقال  
السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان  
يكون ) قد كتب ( حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون  
حالا اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها  
مستديم لها فلا نقضاء جزء منها جيء بالماضى والتلبسه بها ووامه  
عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال ) وجه البطلان  
انه لا فرق في صحة الحالية بين الوجهين اذ الوجه الاول الذى حكم  
السخاوى بعدم الجواز من قبيل قول ابي العلاء فتدبر جيدا هذا كله  
في الماضي المثبت الواقع حالا .

( واما الماضي المنفي ) اى الماضي لفظا ومعنى او معنى فقط كالمضارع  
المنفى بلم ولما ( فلما جاز فيه الامران ) اى دخول الواو والترك ( مع  
انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا . منفيما احتساج في تحقيق  
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفى اى واما جواز الامرين  
في الماضي المنفى فللدلالته على المقارنة ) فلذا جاز فيه ترك الواو لمشايبته  
بتلك الدلالة بالحال المفردة ( دون الحصول ) فلذا جاز فيه اتيان الواو  
لعدم مشابته للحال المفردة .

والحاصل ان الماضي المنفى من حيث شبهه بالمفردة في الدلالة على  
المقارنة يقتضي سقوط الواو كما في المفردة ومن حيث عدم شبهه بها  
في الحصول الذى وجد في المفردة يقتضي الاتيان بها .

( اما الاول اى دلالة على المقارنة فلان لما للاستفراق ) نصا  
 ( اى لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد  
 ولما ينفعه الندم اى عدم النفع متصل بحال التكلم ) وانما قلنا ان  
 لما للاستفراق نصا لان غيرها وان كان تاتي للاستفراق لكنه ليس نصا  
 بل بمعونة ان الاصل استمرار النفي كما صرح بذلك بقوله ( وغيرها  
 اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل  
 استمراره اى ذلك الانتفاء ) ياتي تحقيق هذا الاصل بعيد هذا ( وان  
 جاز ) في نفس الامر ( انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس  
 لكنه ضرب اليوم ) والحاصل ان الاصل بقاء النفي واستمراره ما لم  
 يوجد قرينة على الخلاف كما في المثال فان لكنه ضرب اليوم قرينة  
 على الخلاف اى على انقطاع النفي بمعنى ان انتفاء الضرب لم يستمر  
 من الامس الى وقت التكلم .  
 ( فيحصل به اى بالنفي ) اى باستمرار النفي ( او بان الاصل فيه  
 الاستمرار ) هذا التردد في تفسير الضمير اشارة الى ان ضمير به يصح  
 رجوعه الى اسم ان في قوله مع ان الاصل استمراره ويصح رجوعه  
 لغيرها فعليه كان الاولى التعبير بالانتفاء لانه الذي تقدم ذكره  
 صريحا فتأمل .

فتحصل من جميع ما ذكرنا انه يحصل بسبب النفي المتقدم دلى  
 زمان التكلم او بسبب ان الاصل استمرار ذلك النفي الى زمان التكلم  
 ( الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند ) عدم القرينة  
 اى عند ( عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما ) مير  
 بيانه منا ( في قولنا لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم ) فان هذا

كما قلنا انما قرينة على ان انتفاء الضرب انقطع قبل زمان التكلم ولم يستمر من الامس الى زمان التكلم .

( بخلاف ) الماضي ( المثبت ) فلا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لاوضعا ولا استصحابا ( فان وضع الفعل على افادة التجدد ) اي الوجود بعد العدم هذادليل على عدم افادته الاستمرار وضعا واما على عدم افادته الاستمرار استصحابا فقله ( من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى صدقه وتوقع الضرب ) ولو مرة واحدة ( في جزء من اجزاء الزمان ) واذا قالوا في الاصول ان المولى اذا قل لعبد ادخل الدار فدخل مرة واحدة عد بمثابة لان المطلوب به وجود الماهية وهو يحصل بوجود فرد من الافراد ( واذا قلت ماضرب اقاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي ) ولذا قالوا في الاصول ان النفي يفيد الدوام والتكرار لان المطلوب به عدم الماهية وهو لا يحصل الا بالترك في جميع اجزاء الزمان .

مركز تحقيق كويت بر علوم ودرسي

( وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد ) اي الزمان الماضي ( في طرفي نقيض ) الاضافة بيانية ولفظة في زائدة اي طرفين هما نقيض والمراد بالنقيض الجنس اي انهم ارادوا ان يكون الاثبات والنفي نقيضين ( فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء ) اي جعلوا كليهما جزئيتين ( لم يتحقق ) بينهما ( التناقض لجواز تفسير الجزئين ) وقد بين ذلك في محله ( فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ) اي ولو مرة في جزء من اجزاء الزمان ( وقصدوا في النفي الاستغراق ) ليكون كليا فيتناقض الاثبات لان نقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية ولم يعكسوا بان يكتبوا

في النفي مطلقا وفي الاثبات الاستغراق (اذا استمرار الفعل ) اى استمرار وجود الحدث ( اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النفي ) كما قلنا انفا ( موجبا للتكرار دون الامر ) وقد بين ذلك في محله (و) لهذا ايضا ( كان نفي النفي اثباتا دائما ) اى مستمرا وفي جميع الازمان ( مثل مازال وما انفك ) وما فقه ( ونحو ذلك ) من الافعال الواقعة بعد النفي سواء كان ذلك شرطا في عمل ذلك الفعل كالافعال المذكورة ام لم يكن كسائر الافعال المنفية .

( وتحقيقه اي وتحقيق هذا الكلام ) اي وتحقيق ( ان الاصل في النفي ) بعد تحققه ( الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم ) الذى من جملة افراد مفاد الماضي المنفي ( لا يحتاج الى سبب ) موجود يؤثر فيه ( بخلاف استمرار الوجود ) فانه يحتاج الى ذلك ( يعنى بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود ) يؤثر فيه ( لانه ) اي استمرار الوجود ( وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود لاجل ان يجدد ذلك الوجود ) بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث ) سببا كان او مسببا ( العدم ) وذلك ظاهر لا يحتاج الى البيان .

( والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود ) فاستمرار العدم ايضا يحتاج الى سبب وهو انتفاء علة الوجود ( وهذا ) اى عدم احتياج استمرار العدم الى سبب موجود ( مراد من قال ان العدم لا يعمل ) اي لا يفتقر الى علة ( وانه ) اى العدم ( اولى بالممكن من الوجود ) بمعنى ان

العدم اصل في الممكن دون الوجود لان العدم لا يفتقر الى سبب موجود بخلاف الوجود ( وبالجملية ) اى واقول قولاً متلبساً بالاجمال اى واقول قولاً بجملته هو حاصل ما تقدم انه ( لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه ) اى من عدم تقييده بما يدل على انقطاعه قبل زمان التكلم ( الدلالة على المقارنة ) المطلوبة في الحال ( وقد عرفت ما فيه ) من الاعتراض الذى تقدم انفاً من ان المطلوب في الحال مقارنة مضمونها لحصول مضمون العامل لا مقارنة مضمونها لزمان التكلم واللازم من استمرار النفي انما هو مقارنة مضمون الحال لزمان التكلم فاين هذا من ذاك .

( واما الثاني اى عدم دلالة على الحصول فلكونه نفياً ) فهو اى النفي انما يدل بالمطابقة على عدم الحصول اى على عدم حصول صفة فتحصل من جميع ما ذكرنا ان الماضى المنفى يحبه الحال المفردة في افادة المقارنة ولا يشبهه في الدلالة على حصول صفة فاستحق بالاول ترك الواو وبالثاني دخولها فجاز فيه الامران كما جاز في الماضى المثبت .

( هذا ) اى ما ذكر من المباحث المتقدمة ( اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة ) الواقعة حالاً ( اسمية ) سواء كان الخبر فيها فعلاً او ظرفاً او غير ذلك كما يظهر ذلك من الامثلة المذكورة في كلام الخطيب ( فالمشهور ) عند النحويين ( جواز تركها ) وجواز دخولها وانما نص على جواز الترك دون جواز الدخول لان جواز الترك هو المختلف فيه لاجواز الدخول لان الدخول لم يقل بامتناعه احد منهم الا لعارض كما في قوله تعالى فجاءتها باسنا بياناً او هم قائلون والعارض فيه كراهة الجمع بين واو الحال التى اصلها العطف وبين كامة

او القى هى ايضا حرف عطف .

( لعكس مامر في الماضي المثبت ) والذي مر فيه دلالة على الحصول دون المقارنة وفي الاسمية عكس ذلك ( اى دلالة الاسمية على المقارنة لاعلى حصول صفة غير ثابتة ) وذلك اى عدم الدلالة على ذلك ( لدلائها على الدوام والثبات ) .

استشكل على هذا التعليل بان نحو جئنى زيد وعمرى يتكلم عما اخبر فيها بالمضارع المثبت يدل على الحصول والمقارنة وايضا كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن فيه لان الكلام في الحال المنتقلة واما غيرها فقد تقدم في صدر المبحث امتناع الواو فيها مطلقا .

واجيب عن ذلك كله بان التعليل ناظر الى اصل الجملة الاسمية فانها في الاصل وضعت للدوام والثبوت واكتفى في ما نحن فيه بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع دخولها فيما نحن فيه فالمقام نظير ما ذكره السيوطى في شرح قول ابن مالك .

وماضى الافعال بالتامز وسم بالنون فعل الامران امر فهم من ان المقصود علامة تختص الموضوع للمعنى ولو كان مستقبل المعنى ونظير ما قاله الجامى في بحث الفعل من انه دخل في قول ابن الحاجب مقترن باحد الازمنة الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتزان معناها بحسب الوضع وكذا ما قاله المحشى هناك وهذا نصه كذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى .

( نحو كلمته قوه الى فى ) اى مشافها فالجملة الاسمية حال من

الفاعل اعني التاء اى كلمته حال كوني مشافها ويصح ان تكون حالا من المفعول اعني الهاء اى حال كونه مشافها لي ويصح ايضا ان تكون حالا من كليهما اى حال كوننا مشافهين وقال بعضهم انه يروى فاه الى في خرج بانه على تقدير جاعلا فاه الى في وانا اقول يستدل على لغة من قال .

ان اباما وابا اباما قد بلغا في المجد غايتاهما

( و ) نحو ( رجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه ) في المثال الاول وكذا فيمن قاله بالالف على الاحتمال المذكور ( و ) فيمن رفع ( عوده ) في هذا المثال ( على الابتداء اى ) رجع حالكون ( رجوعه على ما ابتدئه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول ) هذا كله بناء على رفع عوده واما بناء على نصبه فالنصب للتمييز من اول الامر على ان الجملة حال وهذا في التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون النصب على الظرفية اى رجع في عوده على بدئه اى رجع في طريقه الذي جاء فيه ويصح ان يكون على المفعول المطلق كما احتمل ذلك في وحده في قولنا مررت به وحده قاله الجامي وليعلم انه يجوز في المثالين دخول الواو بلا اشكال بل هو الاولى كما صرح بذلك بقوله ( وان دخولها اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها على عدم الثبوت ) اى لدلائلها على الثبوت لا على النفي اثبات فان قلت تعليل اولوية الدخول بالدلالة على الثبوت لم يصح لانه جملة اولاهة لجواز ترك الواو وهما جملة علة لكون دخول الواو واولى . قلت نعم لكنه لما كان دعوى الاولوية مركبة من جواز الترك ورجحان الدخول اعاد الدليل المذكور لجواز الترك وضم اليه دليل

الرجحان اعني قوله ( مع ظهور الاستيناف ) اي عدم الارتباط بما قبلها ( فيها ) اي في الجملة الاسمية دون الجملة الفعلية فان الجملة الفعلية وان كانت منتقلة لكن مضمونها الفعل والفاعل وذلك مضمون الحال المفردة المشتقة بخلاف الجملة الاسمية فقد يكون جزأها جامدين فلا يكون مضمونها كمضمون الحال المفردة المشتقة فكان الاستيناف فيها اظهر وظهور الاستيناف فيها يفيد استقلالها اي انقطاعها عن العادل قبلها ( فحسن زيادة رابط ) هو الواو زائدا على الضمير ( نحو فلا تجعلوا لله انداد او انتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة ) ومن شان العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق والباطل فعلى هذا المعنى يكون قوله تعالى تعلمون منزلا منزلة اللازم فلا يحتاج حينئذ الى تقدير مفعول في الآية ( او ) يكون التقدير ( وانتم تعلمون ما بينه ) اي الله ( وبينها ) اي الانداد ( من التفاوت ) الفاحش لانها مخاوقه عاجزه عن دفع ذبابة عن نفسها والله تبارك وتعالى خالق وهو على كل شىء قدير فكيف تجعلونها اندادا له ولنعلم ما قبل بالفارسية اكربت پرسقى بقى راپرست كه دارد هزاران بت وبت پرست

فتحصل بما تقدم ان دخول الواو على الجملة الحالية الاسمية اولى من تركها ( حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد ) الجملة ( الاسمية عن الواو ) والاكتفاء بالضمير وحده ( ضعيف ) كما صرح بذلك ابن الحاجب وهذا نصه مع الشرح الجملة الاسمية الحالية متاجسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غابة القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى

بها مثل قوله ( ص ) كنت نبيا وأدم بين الماء والطين وهذا أي الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لاشك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لهددة الاتصال بينهما أو بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في ورجع هوده على بدئه فلا بد من الواو على الصحيح انتهى .

الى هنا كان الكلام فيما هو المشهور بينهم في الجملة الاسمية الحالية من جواز ترك الواو فيها وجواز الاتيان بها مع اولوية ذلك من غير تفصيل بين الجمل الاسمية ومقابل المشهور قول الشيخ حيث فصل وفرق بين الجمل الاسمية فوجب في بعضها الواو والى ذلك اشار بقوله ( وقال عبد القاهر اذا كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير صاحب الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او ) كان خبره ( اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك ) الوجوب ( لان الجملة لا يترك فيها الواو ) اي لا تستعمل بدون الواو ( حتى تدخل ) الجملة اي الا ان تدخل الجملة ( في صلة العامل ) اي الا ان يكون معمولاً من معمولاته وقيوداً من قيوده ( و ) حتى ( تنضم ) الجملة ( اليه ) اي الا ان تنضم الجملة اليه اي الى العامل اي الى مضمونه ( في الاثبات ) والمراد بانضمام الجملة لمضمون العامل في الاثبات ان يكون اثباتها في اثباته وتخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والا فالحكم في النفي ايضا كذلك ( وتقدير ) الجملة ( بتقدير المفرد ) اي تنزل الجملة منزلة ( المفرد ) ( في ان لا يستأنف ) اي لا يتجدد مستقلاً

( لها ) اي للجملة ( الاثبات ) زائدا على اثبات العامل بل تضاف الجملة الى العامل وتجعل قيدها من قيوده كالمفرد نحو جاء زيد يسرع لان المضارع مع فاعله منزل منزلة المفرد فانه في تقدير جاء زيد مسرعا فالمثبت هو المجيء حال السرعة لا يجيء مقيد باثبات مستأنف للسرعة فاثباتها منضم الى اثباته فلذلك يسقط من يسرع الواو كالمفرد وكذلك الحكم في النفي نحو لم يجيء زيد يسرع فتبصر .

( وهذا ) اي الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات او النفي والتنزيل منزلة المفرد في عدم استئناف اثبات زائد على اثبات العامل او نفي كذلك ( مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد و ) ذلك بان ( جئت بضميره المنفصل المرفوع كان ) ذاك الضمير ( بمنزلة اعادة اسمه صريحا ) اي كان بمنزلة ان تقول جاء زيد وزيد يسرع ( في انك لاتجد سبيلا ) اي طريقا ( الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء و ) لاتجد سبيلا الى ان ( تضمنه ) اي يسرع ( اليه ) اي الى المجيء ( في الاثبات ) حاصله انك لاتجد طريقا الى ان تجعل يسرع قيدها للمجيء منضمما اليه في الاثبات ( لان اعادة ذكره ) بالضمير الذي هو بمنزلة اعادة الاسم صريحا ( لانكون حتى ) اي الا ان يقصد استئناف خبر عنه بانه يسرع ( حاصله ان المتبادر من اعادة اسمه قصد استئناف الاخبار عنه بانه يسرع ( والا ) اي وان لم يكن القصد الى استئناف الخبر عنه بان كان القصد الى ضمه للعامل وجعله قيدها للعامل في الاثبات ( لكنت تركت المبتدأ ) اي الضمير ( بمضيعة ) على وزن مهيعة او على وزن مسئلة اي تركت المبتدأ في مكان الضياع وهو المفازة

الحالية عن العمر ان اى ( وجملته لغوا في البين ) اى بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال كالحال المفردة التى ليس لها في الكلام اثبات زائد على اثبات عاملها ( وجرى ) عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا وجرى ( مجرى ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم ) اى بعد كون وهو يسرع جار يا مجرى وعمرو يسرع ( تزعم انك لم تستأنف كلاما ) جديدا ( و ) تزعم انك ( لم تبتدء ) اى لم تجدد ( للسرعة اثباتا ) ومن المعلوم ضرورة ان هذا الزعم فاسد لانك استأنفت فيه كلاما يقينا وابتدأت اى جددت للسرعة اثباتا بدليل كون المسند اليه في الجملة الثانية اعني وعمرو يسرع غير المسند اليه في الجملة الاولى اعني جاء زيد وكذلك ما هو بمنزلة وعمرو يسرع اعني وهو يسرع فلا يترك فيه الواو .

والحاصل ان امر الواو وجودا وعدما في الجملة الحالية يدور على كونها ليست في حكم المفرد او في حكمه فالجملة الحالية لا يترك فيها الواو الا اذا كان في حكم المفرد بان تدخل في صلة العامل بان تكون من متعلقاته ومن قيوده وتنضم اليه في اثباته ولم يستأنف لها اثبات اخر غير اثبات العامل بل تضاف اليه كما في المفرد فانك اذا قلت جاء زيد راكبا فالمثبت هو المجيء حال الركوب فليس للركوب اثبات مستأنف فاذا كانت الجملة الحالية بمنزلة هذا المفرد في عدم استئناف اثبات لها بل ادخلت في ثبوت العامل كقولك جاء زيد يسرع فان المقصود فيه الحكم باثبات المجيء حال السرعة لا الحكم باثبات المجيء مقيد باثبات مستأنف للسرعة ولذلك يترك في يسرع الواو لما تقدم من ان المضارع مع فاعله في تاويل اسم الفاعل وفاعله .

واما اذا لم تكن الجملة الحالية في حكم المفرد وذلك كالتى صدرت  
بضمير صاحب الحال فانها لا يمكن ادخالها في حيز العامل ادخلا  
تكون في حكم المفرد في ان لا يستأنف لها اثبات فالك اذا قلت جاء  
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لم تستطع ان تدعى ان السرعة لم  
تستأنف لها اثبات زائدة على اثبات المجيء لانك اعدت المسند اليه  
بذكر ضميره المنفصل الذي هو بمنزلة اعادة لفظه صريحا فقوالك وهو  
يسرع بمنزلة زيد يسرع واعادة لفظه انما تكون لقصد استئناف اثبات  
حديث اي خبر عنه اذ لو لم تقصد ذلك الاستئناف لوجب ان تقول  
مسرعا او يسرع بدون الواو لان المضارع كاسم الفاعل فانه من اول  
الامر يكون داخلا في حيز العامل من حيث الاثبات فلو جئت بالواو  
كنت قد تركت الواو بمضيعة وجعلته لفوا في البين لان القصد حينئذ  
الى نفس الحال فليس لها اثبات زائد على اثبات .

فتحصل من مجموع ما ذكرنا ان الجملة الاسمية لقصد الاستئناف  
والاستيناف مقتضاه الانفصال عما قبله والانفصال فيه يستدعى اذا  
جعلتها حالا ربطها بالواو التي هي رابط قوى ليحصل ربطها بما قبلها  
حسبما يبناء انفا نقلا عن الجامى .

( فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما  
جاء بدونه فسيبيله سبيل الخبي الحارج عن قياسه واصله لضرب من  
التاويل ) ونوع من التشبيه حسبما ياتي بيانه ( وذلك ) التاويل  
والتشبيه ( لان معنى فوه الى في مشافها ) فشبهت الجملة الحالية بالحال  
المفرد واوالت به لانها بمعناه فترك فيها الواو ( و ) كذلك ( معنى عوده  
على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه ) فهذا ايضا على التشبيه

والتأويل ( وأما قوله ) .

إذا أتيت أبا مروان تسئله وجدته حاضرا الجود والكرم  
حيث أتى الجملة الاسمية الحالية أعني حاضرا الجود والكرم بدون  
الواو ( فلأنه بسبب تقديم الخبر ) يعنى حاضرا ( قرب في المعنى من  
قولك وجدته حاضرا أي حاضرا عنده الجود والكرم ) .

والحاصل أن الجملة بسبب تقديم الخبر فيها على التبتدا قرب معناها  
من الحال المفرد فنزلت بمنزلته فلذا ترك فيها الواو ( وتنزيل الشيء  
منزلة غيره ليس بعزيز ) أي ليس بقليل ( في كلامهم ) أي العوب بل  
هو كثير جدا قال ابن هشام في الباب الثامن من المعنى قد يعطى الشيء  
حكم ما شبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما وذكر لكل واحد من هذه  
الأقسام الثلاثة أمثلة كثيرة وقال هذا الباب واسع ولقد حكى أبو عمرو  
بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول فلان لغوب أنته كتابي  
فاحتقرها فقال له كيف قلت أنته كتابي فقال ليس الكتاب في معنى  
الصحيفة وقال أبو عبيدة لروبة بن العجاج لما أنهد .

فيها خطوط من سواد وبلق كانه في المجد توليع البهق  
أن أردت الخطوط فقل كانها أو السواد والبلق فقل كانهما فقال  
أردت كان ذلك وتلك انتهى .

والمراد بما أجاب به ابن العجاج أنه يجوز أن يكنى باسم الإشارة  
الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل مذكر وماتقدم  
وقد يقع مثل ذلك في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر وأشهر .

( ويجوز أن يكون جميع ذلك ) أي جميع ما ذكر من الجمل الاسمية  
التي ترك فيها الواو ( على إرادة الواو ) أي على تقدير الواو ( كما

جاء الماضي ( الواقع حالا ( على ارادة قد ) وقد تقدم الكلام فيه  
 ( هذا كلامه في دلائل الاعجاز ) فليخصه الخطيب بما يوهم خلاف  
 ما اراده الشيخ من هذا الكلام ( و ) ذلك لان ( الذى يلوح منه )  
 اى من هذا الكلام ( ان وجوب الواو في ) الجملة الاسمية لا يختص  
 بما اذا كان المبتدئ ضمير صاحب الحال كما نقله الخطيب بل يجب  
 الواو فيها ايضا اذا كان المبتدئ اسما ظاهرا سواء كان ذلك الاسم اعادة  
 صاحب الحال ( نحو جائي زيد وزيد يسرع او ) زيد ( مسرع ) او  
 اسما اخر نحو جاء زيد وعمرو يسرع امامه او وعمرو مسرع يلوح  
 ذلك من قوله فالاصل والقياس الخ ( و ) يلوح ايضا من كلامه ان  
 وجوب الواو فيما اذا كان المبتدئ اسما ظاهرا نحو جائي زيد وزيد  
 يسرع امامه او مسرع ( و ) نحو ( جاء زيد وعمرو يسرع امامه او  
 مسرع اولى منه ) اى من وجوب الواو ( في ) ما اذا كان المبتدئ ضمير  
 صاحب الحال ( نحو جائي زيد وهو يسرع او مسرع ) يلوح ذلك من  
 قوله او لا كان ذلك بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لاتجسد سبيلا  
 الخ فجعل اعادة ذكره بضميره مشبهة باعادة اسمه صريحا فيكون  
 المشبه به اقوى على ما هو المتبادر منه وقال ثانيا وجرى مجرى ان تقول  
 جائي زيد وعمرو يسرع امامه وهذا ايضا تشبيهه والبيان البيان .

( وقال ) الشيخ ( ايضا في موضع احزانك اذا قلت جائي زيد  
 السيف على كتفه ) بدون الواو مع كونه حالا ( او ) اذا قلت ( خرج )  
 زيد ( التاج عليه ) بدون الواو مع كونه حالا ( كان كلاما نافرا  
 لا يكاد يقع في الاستعمال لانه ) اى ما ذكره من المثالين ( بمنزلة  
 قولك جائي زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج ) حاصله

انه بمنزلة الجملة الاسمية ( في ان المعنى على استيناف كلام ) جديد ( وابتداء اثبات ) اخر غير اثبات العامل ( وانك لم ترد ) في المثالين ( جائي كذلك ) اى لم ترد اثبات المجيء حال كون السيف على كتفه وحال كون التاج على راسه ( ولكن ) تريد ( جائي وهو كذلك ) اى وهو السيف على كتفه وهو التاج على راسه اى تريد تقييد المجيء باثبات كون السيف على راسه والتاج على راسه .

( فظهر منه ) اى من هذا الكلام الذي قاله في موضع اخر ( ان الجملة الاسمية ) مطلقا اى سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذى الحال او اسمه الصريح او اسم اخر ( لايجوز تجردها عن الواو الا بضرب ) اى بقسم ( من ) السام ( التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا ) الذي ظهر منه ( يشمر كلام صاحب الكشف حيث ذكر في قوله تعالى يياتنا اوهم قائلون ) هذا مشتق من القيلولة وهي قسم من النوم ( ان الجملة الاسمية اذا عطف على حال قبلها حذفت الواو ) اى واو الحال ( استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعمير للوصل ) اى وصل الحال بعامله فاجتماعها مع كلمة او التي هي ايضا حرف عطف مستثقل ( فتقولك جائي زيد راجلا او هو فارس ) بحذف الواو مع العطف باو ( كلام فصيح ) وارد على حده ( واما جائي زيد هو فارس ) بترك الواو بدون العطف باو ( فخيبك ) اذ لا وجه حينئذ لحذف واو الحال لانه حذف بلا استثقال لانه ليس في الكلام حرف عطف اخر انتهى خلاصة كلام صاحب الكشف ( وذكر ) ايضا ( في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدوانه ) ان قوله ببعضكم لبعض عدو ( في موضع الحال اى متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه )

فالعداوة من الطرفين ( فاوله ) اى قوله بعضكم لبعض عدو  
( ونزله بالمفرد ) المقابل للجملة فلذلك حذفت الواو منه مع كونه  
جملة اسمية ( وهذا بخلاف جائني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك )  
اى لو اريد كونه في موضع الحال بدون الواو ( لوجب ان يقال فارسا )  
لان المبتدأ في هو فارس ضمير ذى الحال فلا يجوز حذف الواو  
لانتفاء الاستثقال ( فلا بد من الاتيان بالواو او ان يقال فارسا )  
بالافراد حتى لا يحتاج الى واو الحال ( فلهذا حكم بانه خبيث ) اى  
غير وارد على حده .

( والذي يبين ذلك ) اى كون جائني زيد هو فارس بدون الواو  
خبيثا ( ما ذكره الشيخ في دلائل الامعزاز من انك اذا قلت جاء زيد  
بسرع ) من دون ضمير صاحب الحال ( فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا  
في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع و ) في انك ( توصل احد المعنيين )  
اى المجيء والاسراع ( بالآخر ) بحيث كأنهما اثبات واحد ( و ) في  
انك ( تامل ) مجموع ( الكلام خبرا واحدا كأنك قلت جائني بهذه  
الهيئة ) اى هيئة المسرعية فلا اثبات ليسرع وحده بل اثباته منضم الى  
العامل ( واذا قلت جائني زيد وهو مسرع ) مع كونه المبتدأ ضمير  
صاحب الحال ( او ) اسم اخر نحو جائني زيد ( وفلامه يسمى بين  
يديه او سيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبت ) اولا مضمون  
العامل اعني ( المجيء ثم استأنفت ) اى جددت ( خبرا وابتدت اثباتا  
ثانيا لما هو مضمون الحال ) يعني الاسراع في المثال الاول وكون الغلام  
ساعيا في الثانى وكون السيف على الكتف في الثالث ( ولهذا ) اى  
اى لكون المعنى على انك بدات الخ احتج الى ما يربط الجملة الثانية

بالاولى فجيبىء بالواو كما جيبىء بها ( للعطف ) في نحو زيد منطلق وعمر ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها ( عن اصلها اى ) عن كونها مجتلية لضم الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة ( الفاء ( العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان يرتبط بنفسها ) كما قال في الالفية .

وافرن انما جرابا بالو جعل شرطاً لان او غيرها لم ينجعل ( والجملة في نحو جائي زيد يسرع بمنزلة الجواز المستغنى من الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه ) لكونه بمنزلة اسم الفاعل وهو فيه مستقل بالافادة فلا بد من ان يرتبط في الكلام بغيره حتى يفيد ( والجملة في نحو جائي زيد وهو مسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجواز ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ) وذلك لاستقلاله في الافادة وعدم وجدان سبب الى ان يدخل في صلة العامل حسبما تقدم بيانه .

( ثم قال الشيخ وان جعل على كتفه سيف حالاً ) عن معرفة كالبيت الاتي فلو كان صاحب الحال نكرة لو جبت الواو لثلا يلتبس الحال بالنعت ( كثر فيها اى في تلك الحال تركها اى ترك الواو ) وكذلك كل جملة اسمية خبرها ظرف متقدم فلو كان موخراً وجب دخول الواو عنده كما تقدم وذلك لما سيذكره من انه بتقدير اسم الفاعل فيكون من قبيل المفرد ( نحو قول بشار ) —

اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد ( اى اذا لم يعرف قدرى ) وفضل ( اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحباً للبازي الذي هو ابكر الطيور مهتملاً

على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصباح ( اى لاضائة الصباح  
( فقلوه على سواد اى بقية من الليل حال ) من ضمير المتكلم اعني  
التاء ( ترك فيها الواو ) وقريب من معنى البيت ما قيل بالفارسية .

معرفت نسبت در این قوم خدایا مددی

که برم کوهر خود را بنهر یسار دگر

بهرد یار که در چشم خلق خوار شدی

سبک سفر کن از انجا بر و بجای دگر

درخت اگر متحرک شدی ز جای بجای

نه جوراره کشیدی ونی جفای تبر

همای کومفکن سایه شرف مرکز

بر آن دیار که طوطی کم از زغن باشد

( ثم قال الشيخ الوجه ) الاصح ( ان يكون الاسم ) الظاهر

المرفوع ( في مثل هذا ) التركيب الذي قدم فيه الظرف على اسم ظاهر

( فاعلا للظرف ) المتقدم ( لاهتماده ) اى الظرف ( على ذي الحال

لا مبتدء ) لان الاصل عدم التقديم والتاخير ( وينبغي ان نقدر ) اى

ان نفرض ( ههنا ) اى في مقام وقوع الظرف حالا لا في مقام وقوعه

خبرا او نعتا لانه حينئذ يقدر بالفعل ايضا كما قال في الالفية ناوين

معنى كائن او استقر ( خصوصا ) اى بالخصوص ( ان الظرف في تقدير

اسم الفاعل ) حاصل الكلام انه ينبغي ان يتعلق الظرف ههنا باسم

الفاعل ليكون من قبيل المفرد لا الجملة الاسمية ( دون الفعل ) وههنا

اقوال اخر ذكرناها في الكلام المفيد فراجع ان شئت .

( اللهم الا ان يقدر ) المتعلق ( فعلا ماضيا مع قد ) فيكون من

قبيل الجملة الفعلية وايا ما كان فليس تسما من الجملة الاسمية ( قال المصنف ) في الايضاح ( لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما يجوز التقدير بالفعل الماضي ) ايضا ( لمجيئها بالواو قابلا كقواه ) .

وان امره اسرى اليك ودونه من الارض مومة ويبداء سملق الشاهد في دونه مومة ( وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو لانه مضارع مثبت وقد تقدم انه لم يجوز فيه الواو لانه في حكم المفرد ( هذا كلامه ) اي كلام الشيخ ( وفيه ) اي في كلام الشيخ ( نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعمة ) فلا وجه لاختصاص ذلك بالحال كما يدل عليه قوله ههنا خصوصا ( فالواجب ) على الشيخ ( ان يذكر مناسبة ) اخرى ( تقتضى اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعمة ) ولا يذهب عليك انه يرد هذا اذا كان المراد من قوله ههنا خصوصا الاحتراز من الخبر والنعمة واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة فلا لانه حينئذ يقدر بالفعل كما بينه السيوطي عند قول ابن مالك .

وجملة اوشبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل ( ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو ) كما في ودونه مومة ( هو الماضي ) وعند عدم الواو يقدر بالمضارع ولا ضم فيه ( الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ) للرجوع الى اصل الحال فيكثر فيها ترك الواو ( مع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو

من المضارع (وجه الاولوية ان الامتناع في المفرد بالاصالة وفي المضارع بالعرض وهو شبهه بالمفرد كما مر بيانه .

( والحق ان ) في ( نحو على كتفه سيف ) اى في كل تركيب قدم الظرف على الاسم الظاهر احتمالات اربعة لا اثنين كما يظهر من كلام الشيخ الاول ( يحتمل ان يكون الاسم ) الظاهر ( مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك ) اى كون الاسم مرفوعا بالابتداء ( في نحو افي الدار زيد و ) في نحو ( اقام زيد ) فيجوز كون الاسم الظاهر اعنى زيد مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرًا مقدمًا كما صرح بذلك السيوطي عند قول ابن مالك .

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا لاستقرار ( ز و ) الثاني ( يحتمل ان يكون ) الظرف جملة ( فعلية مقدرة بالماضي ) والاحتمال الثالث ( او ) يكون الظرف جملة فعلية مقدرة بالفعل ( المضارع ) ( و ) الرابع ( يحتمل ان تكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل و ) الاحتمالان ( الاولان ) اى الاول والثاني ( مما يجوز فيه ترك الواو ) كما يجوز فيه دخولها وقد مر بيانه اى بيان جواز الامرين في هذين الاحتمالين ( و ) الاحتمالان ( الاخيران ) اى الثالث والرابع ( مما يمتنع فيه الواو ) وقد مر بيانه ايضا ( فمن اجل هذا ) الذي ذكر اى من اجل ان في نحو هذا التركيب احتمالات اربعة يمتنع في بعضها الواو ( كثر فيه ) اى في نحو هذا التركيب ( ترك الواو ) وقل ذكرها .

( وهذا ) اى جواز الامرين مع كثرة ترك الواو ( اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة ) بان يكون معرفة متقدمة كما في الامثلة

السابقة ( والا ) اى وان لم يكن كذلك اى وان كان صاحب الحال نكرة متقدمة ( فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة ) وذلك لما ثبت في محله من ان الظرف بعد النكرة يجوز ان يكون صفة لها وقد بينا ذلك في الكلام المفيد في الخاتمة في احكام ما يشبه الجملة .

( نحو جائي رجل فارس وعلى كتفه سيف و ) نحو قوله تعالى ( ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ) الى هنا كان الكلام في وجوب دخول الواو على الجملة الاسمية عند الشيخ خلافا للمشهور عند الجمهور من جواز تركها حسبما مر بيانه .

( ومن كلام الشيخ ايضا قوله ) اى قول الخطيب ( ويحسن الترك اى ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف ) غير الواو ( على المبتدأ ) ووجه الحسن انه ( يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط ) فيغنى عن الارتباط بالواو وعمله بعضهم بكرة اجتماع حرفين زائدين عن اصل الجملة وهذا التعليل احسن لكونه اشمل من الاول لاختصاصها بالحروف التى تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها او تعليله به ( كقوله اى الفرزدق ) يخاطب امرئة لامته على اعتنائها بشأن بنيه وقال بعضهم انه يخاطب امرئته وكان قد مكث زمانا لا يولد وهذا اقرب بسياق البيت .

فقلت عسى ان تبصريني كأنما بنى حوالى الاسود العوارد

فبنى مبتدأ والاسود خبر ولفظة العوارد مأخوذ ( من حرد اذا غضب ) لان اريب ما يكون الاسد اذا غضب فيقال اسد حارد واهو حوارد ( فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت محالا من ) يا المتكلم الذى هو ( مفعول تبصريني ولولا دخول كان ) التى لتشبيه ما قبلها بما

بعدها ( عليها ) اى على جملة بنى الاسود ( لم يحسن الكلام ) بل لم  
يجز ( الا بالواو ) لما مر من قول الشيخ ان القياس ان لا تجبىء  
الجملة الاسمية الا بالواو فدخول كانما حسن ترك الواو ( وقوله حوالى ) على  
وزن جناحى بتشديد الياء وفتح اللام ظرف مكان مضاف الى ياء المتكلم ( اى فى  
اكنافى وجوانبى ) قال فى مجمع البحرين وفى دعاء الاستسقاء حوالينا ولا علينا  
يقال رايك الناس حوله وحواليه اى مطيفين به من جوانبه انتهى .  
وهو اى حوالى ( حال من بنى لما فى حرف التثنية من معنى الفعل )  
كما فى قوله .

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى  
واما قول النحويين ان الحال لا ياتي من المبتدأ فانما هو فيما لم  
يكن هناك حامل اخر من كان وامثالها بما فيه معنى الفعل .  
( ويحسن الترك ) اى ترك الواو ( تارة اخرى لوقوع الجملة  
الاسمية الحالية بعقب مفرد ) هو ( حال كقوله اى ابن الرومى .  
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم

( وهذه الجملة ) اى قوله برداك تبجيل ( حال ) من الكاف فى  
يبقيك وانما حسن فيه ترك الواو لمناسبة ما قبلها اعني الحال المفردة اذ  
لا يوتى معها بالواو وقيل لثلاثتهم انها للعطف ( واو لم يتقدمها قوله  
سالما لم يحسن فيها ترك الواو ) هاتان ( الحالان اعني الجملة الاسمية  
وسالما يجوز ان تكونا من الاحوال المترادفة وهى ) على ما بين فى النحو  
( ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك ههنا ) اى  
فى قوله يبقيك ( ويجوز ان تكونا من الاحوال المتداخلة وهى ) على  
ما بين ايضا فى النحو ( ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي

يحتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالاً من الضمير في سالما ( وليعلم ان الاستشهاد بالبيت انما ياتي على الاحتمال الاول فليس البيت نصاً في المقصود لوجود الاحتمال الثاني ايضا فتدبر وللحال اقسام اخر بينهاها في المكررات عند قول ابن مالك .

مصلحاً على النبي المصطفى واهل المستكملين الشرفا

( وقال بعضهم ) يعنى نجم الائمة ( ان كان المبتدئ ) في الجملة الاسمية الحالية ( ضمير ذى الحال يجب الواو ) كما قال الشيخ عبد القاهر ( والا ) اى وان لم يكن المبتدئ ضمير ذى الحال ( فان كان الضمير فيما ) اى في الاسم الذى ( صدر به الجملة ) الحالية ( سواء كان ) ذلك الاسم الذى صدر به الجملة ( مبتدئاً نحو ) كلمته ( فهو الى في ) قد مر بيانه ( و ) نحو قوله تعالى ( اهبطوا بعضكم لبعض عدو ) وقد مر بيانه ايضا ونحو جاتني زيد يده على راسه ( او ) كان ذلك الاسم الذى صدر به الجملة وفيه الضمير ( خبراً ) مقدماً ( نحو وجدته حاضراً الجود والكرم ) الشاهد في حاضراً فانه خبر مقدم وفيه ضمير ذى الحال ونحو خرجت مع البازي على سواد ( فلا يحكم بضعفه ) اى بضعف وقوع الجملة الاسمية حالاً ( مجرداً عن الواو لكون الرابط ) يعنى الضمير ( في اول الجملة ) الاسمية الحالية فلم تبق على الاستقلال ( وهذان البيتان ) اى قوله برداك تبجيل وحاضراً الجود ( من هذا القبيل والا ) اى وان لم يكن الضمير فيما صدر به الجملة بان يكون الضمير في اخر الجملة الاسمية الحالية ( فهو ) اى كونه مجرداً عن الواو ضعيف كقوله .

نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب لا يدري

هذا البيت في وصف نواص طال مكثه تحت الماء والشاهد في الماء  
قامره وفي الاستشهاد به كلام ذكره المحشى فراجع ان شئت .

## ( الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساوات )

الايجاز لغة التقصير يقال اوجزت الكلام اي قصرته والاطناب لغة  
المبالغة يقال اطنب في الكلام اي بالغ فيه وصيأتي معناهما الاصطلاحي  
ويأتي ايضا في اخر الباب ان كل واحد منهما ضربان .

وانما قدم في العنوان الايجاز تنبيها على انه المطلوب غالبا عند  
البلغاء كما صرح بذلك السيوطي في بحث الضمائر واردفه بالاطناب  
لكونه مقابلا له فلم يبق للمساواة الا التأخير وقدم فيما ياتي المساواة  
لانه الاصل في الكلام المتعارف والمقيس عليه .

( قال السكاكي ) اعتذرا عن ترك تعريف الايجاز والاطناب  
بتعريف يعين القدر لكل منهما ) اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبين  
اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها ) اي ادراكها والعلم بها  
( بالقياس الى تعقل شيء اخر ) نظير الفوقية والتحتية ونحوهما من  
الامور النسبية ( فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد  
منه ) فلا يدرك من حيث وصفه بالايجاز الا بالنسبة الى كلام اخر  
ازيد منه ( وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص  
منه ) اي لا يدرك من حيث وصفه بالاطناب الا بالقياس الى كلام  
اخر اقل منه فتعقل الايجاز وادراكه يتوقف على تعقل الاطناب وبالعكس  
فلذلك كانا نسبين ولذلك ( لا يتيسر الكلام ) والبحث عنهما الا بترك  
التحقيق والتعيين ) والتحديد اي تعيين مقدرا كل واحد منهما ( يعني

لا يمكن ان يقال على التعمين والتحقيق ان الانبان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار منه اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر ( مثلا زيد المنطلق موجز بالنسبة الى زيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة الى زيد منطلق ( وكذا المطنب ) اي رب كلام مطنبا بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه موجزا بالنسبة الى كلام اخر مثلا زيد المنطلق مطنبا بالنسبة الى زيد منطلق وموجز بالسنة الى زيد هو المنطلق واذا كان الامر كذلك ( فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وهذا اطناب ) اذ يمكن ان يكون المثار اليه في كل واحد من الوجهين موجزا بالنسبة الى كلام ومطنبا بالنسبة الى كلام اخر .

( والبناء على امر عرفي اي و ) لا يتيسر الكلام والبحث عنهما ( الا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو ) اي الامر العرفي ( متعارف الاوساط ) وهم ( الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا معنى ) بالعين المهملة اي ولا ( فهامة ) وهي العجز في الكلام ( اي كلامهم في مجرى عرفهم في قادية المعاني ) التي يقصدونها ( عند المعاملات والمعاورات ) اي المخاطبات ( وهو اي هذا الكلام ) المتعارف بين الاوساط ( لا يعمد من الاوساط في باب البلاغة ) اي لا يعدون من البلقاء ( لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ) اي لانهم لا يراعون مقتضيات الاحوال والمزايا وان كان في كلامهم الفا من مقتضيات الاحوال والمزايا بل وجودها في كلامهم رمية من غير رام ومن حيث لا يشعر ولكنه يعمد من البلقاء لانهم يراهم منها من حيث انهم اهلها ( ولا يذم ايضا منهم ) اي من الاوساط ( لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ ) اما بالرفع

عطف على تادية او بالجر عطف على دلالات ( كيف كانت و ) غرضهم  
 ( مجرد تاليف يخرجها ) اى الالفاظ ( عن حكم النعيق ) اى بسبب  
 كون تلك الالفاظ المؤلفة موضوعة مطابقا للصرف واللغة والنحو مما  
 يتوقف عليه تادية اصل المعنى واصل النعيق تصويت الراهي في غنمه  
 والمراد به هنا اصوات الحيوانات العجم ولا يذهب عليك ان الحكم  
 يكون الفاظهم مخرجة عن حكم النعيق ينافي ما تقدم في المقدمة من ان  
 كلامهم ملحق وان كان صحيح الاعراب باصوات الحيوانات التي تصدر  
 عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة  
 على المراد ولا يذهب عليك ايضا انه قد علم من قوله ولا يذم من  
 الاوساط انه يذم من البلغاء ان لم يراعوا في كلامهم كالاوساط مقتضيات  
 الاحوال والمزايا الزائدة على اصل المراد وعلم ايضا من قوله ولا يحمد  
 من الاوساط ما نبهناك انفا من انه يحمد من البلغاء لكونهم مراعين  
 لتلك المقتضيات والمزايا لئلا تناسب المقام وبذلك يخرج كلامهم عن  
 متعارف الاوساط وان كان مبنيا على متعارف الاوساط فتدبر جيدا .

( فالايجاز ) يقال في تعريفه وتحديدده هو ( اداء المقصود باقل من  
 عبارة المتعارف ) اى متعارف الاوساط ( والاطناب ) يقال في تعريفه  
 وتحديدده هو ( ادائه باكثر منها ) اى من عبارة المتعارف ( ثم قال )  
 السكاكى ( الاختصار ) مراده الايجاز لانها عند السكاكى مترادفتان  
 وانما عبر بالايجاز اولا وبالاختصار ثانيا قلنا نظير ما ذكر السيوطي  
 في اول باب التصغير من ان سيويه عبر بالتصغير وبالتحقير فقلنا والدليل  
 على ذلك قوله ( لكونه نسبيا ) وقد تقدم ببيان انفا ( يرجع فيه )  
 اى في الايجاز اى في تعريفه ( تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف

اكثر منه ) اي من الكلام الموجز الذي ذكره المتكلم ( ويرجع تارة  
اخرى الى كون المقام ) الذي اورد المتكلم كلامه الموجز فيه ( خليقا )  
اي جديرا ( باسـط بما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم و )  
ليعلم انه ( ليس المراد بما ذكر ) في قوله باسـط بما ذكر ( متعارف  
الاوساط على ماسبق الى بعض الاوهام ) هو الشارح الخلفائي وحاصل  
كلامه ان المراد بما ذكر في قول المصنف باسـط بما ذكر ما ذكره  
انفا وهو متعارف الاوساط وهذا غلط لانه عليه ينحل كلام المصنف  
الى ان الایجاز يرجع ايضا الى اعتبار كون المقام الذي اورد فيه  
الكلام الموجز ابسط من المتعارف ومحصل ذلك ان الموجز ما كان اقل  
من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق اذا كان الكلام فوق  
المتعارف ودون مقتضى المقام او مساويا ودون مقتضى المقام او اقل  
منهما ولا يهم ما اذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف او انقص  
ففيه قصور .

ويلزم على هذا ان ما كان اقل من المتعارف او مساويا له وقد  
اقتضاء المقام لا يكون الاقل منه ايجازا ولا يعرف لهذا قائل اذ هو  
تحكم محض ويلزم ايضا التكرار في كلام المتن مع وجود مندوحة عن  
التكرار وهو ما ذكره الشارح في تفسير ما ذكره ووجه التكرار ان كلا  
من قسمي الایجاز يرجع الى المتعارف وان اختلف المعنيان فالمعنى الاول  
فيه الرجوع اليه باعتبار ان المعنى المتعارف اكثر منه والمعنى الثانى  
يرجع اليه باعتبار ان المقام خليف باسـط من عبارة المتعارف  
فتفسير التفتازاني هو المتعين اذ عليه لا يلزم شىء بما ذكر غيره .  
( يعني ) اي يقصد الخطيب بقوله ثم قال الاختصار الخ انه ( قد

يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني ومن العظم مني واشتعل الراس شيئا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يارب قد شئت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمقام المشيب ( وهو اشد شيئا يشكي منه لمن يدفع عوارضه الاسبقالية ويجدد الفوائد الماضية ) فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ يمكن فعلم ان للايجاز مفيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام ( اي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لان باطن المقام يقتضى الاختصار على ما ذكر لان المتكلم عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتنبيه على قصور العبارة او لاجل الانتقال الى المقصود بلفظ موجز فانه كما قال السيوطي سيب لسرعة الفهم ولو كان اقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وباطنا لم يكن بليغا لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا والبليغ ما كان مطابقا لاحديهما ( فيبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى الحال جميعا كما اذا قيل رب قد شئت بحذف حرف النداء وياء الاضافة ) فهذا الكلام اقل من عبارة المتعارف اعني يارب قد شئت كما انه اقل من مقتضى المقام لاقتضائه ابط من ذلك حسيما بيناه من كونه مقام التشكى من المام المشيب وانقراض الشباب فيناسبه تطويل الكلام .

( وصدق الاول ) اي كون الكلام اقل من عبارة المتعارف ( بدون الثاني ) اي كونه اقل من مقتضى المقام ( كما في قوله ) لا يبعد الله

التلبب في الغارات ( اذا قال الخميس نعم التلبب التشمير والتهيو  
والخميس الجيش سمي به لانه خمسة اقسام الميمنة والميسرة والمقدم  
والساقة والقلب وشرطة الخميس اعيانه ومنه حديث عبدالله بن يحيى  
الحضرمى انك واباك من شرطة الخميس واما شرطة قبيل من الشرط  
وهو العلامة لان لهم علامة يعرفون بها اومن الشرط وهو التهيو لانهم  
متهيون لدفع الخصم وقوله ( ع ) انك واباك من شرطة الخميس يريد  
( ع ) انهما من اعيان حزبنا يوم القيمة ~~كذا~~ في المجمع والمعنى لا  
يبعد الله التشمير للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا  
نعم اى البقر والغنم والابل فاغريوها والشاهد في قوله نعم ( بحذف  
المبتدأ ) عند خوف فوات الفرصة كما تقدم في نحو قولك للصياد  
غزال عند خوف فوات الفرصة فانه اقل من عبارة المتعارف وهى هذا  
غزال فاصطادوه والحاصل ان المقصود في المقام التحريض وزياده البحث  
( فانه اقل من عبارة المتعارف وهى ~~هذا~~ نعم ) فاغريوها ( و ) لكنه  
( ليس اقل من مقتضى المقام لان المقام اضيقه يقتضى حذف المسند  
اليه كما مر ) في اول الباب الثانى في بحث حذف المسند اليه فراجع  
ان شئت .

( وصدق الثانى ) اى كونه اقل بما هو مقتضى المقام بدون الاول ( اى بدون كونه اقل من عبارة المتعارف ) كما في قوله تعالى رب انى  
وهن العظم منى ) فان المقام كما مر انما يقتضى اكثر منه والمتعارف اقل  
منه هو قولنا يارب قد شئت .

( ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطنابين ايضا ) فالأطناب باعتبار  
المعنى الاول اداء المقصود باكثر من عبارة المتعارف وباعتبار المعنى

الثاني ادائه باكثر من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر  
( لكنه ) اى الخطيب ( ترك ) ذلك اى لم يقل انه يمكن اعتبار  
هذين المعنيين في الاطناب ايضا ( لانسباق الذهن اليه ) اى الى امكان  
ذلك الاعتبار ( بما ذكر في الايجاز ) وذلك بالمقايضة والمقابلة فتأمل جيدا  
والنسبة بين الاطنابين ايضا من وجه لتصادقهما فيما زاد في قوله  
تمالى حكاية عن ذكرى ( ع ) رب انى ومن العظم منى واشتعل الراس  
شبا بان يقال ومن عظم اليد والرجل وضعفت قوة الباصرة وحدة  
الاذن وسائر القوى بحيث لا اقدر على شىء مما يستلزمه حفظ نظام  
الامة وصدق الاول بدون الثاني في قولنا ياربى قد شخت بزيادة حرف  
النداء ويا المتكلم وحرف التحقيق وصدق الثاني بدون الاول في قوله  
قوله اذا لم يرد عليه شىء .

( وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب ) بالمعنى الثاني  
عموم من وجه لتصادقهما في غزال فاصطادوا بحذف المبتداء فان متعارف  
الاوراسط هذا غزال فاصطادوا بذكر المبتداء ومقتضى المقام غزال فقط  
لضيق المقام ووجود الايجاز بالمعنى الاول دون الاطناب في قولنا قد  
شخت وبالعكس في قولنا هذا نعم .

( وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار  
هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة  
الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار  
على كونه اقل من المتعارف ايضا ) كما صرح باطلاقه على كونه اقل  
من مقتضى المقام كالايجاز فلا فرق عنده بينهما معنى والاختلاف لفظا  
فمن منه ( نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلق على

ما هو اقل بالنسبة الى مقتضى <sup>١</sup> يبعد عن الصواب ( لكنه لا يلائم  
بعض ما ذكر انفا فتأمل .

( وفيه ) اي فيما ذكره السكاكي من ان كون الشيء نسبيا يوجب  
عدم تيسير الكلام فيه الا بترك التحقيق والتعيين والا بالبناء على امر  
عرفي ( نظر ) وذلك ( لان كون الشيء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق  
معناه وتعيينه ) لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق  
معانيها وتعرف بتعريفات يليق بها كالبوة ) فانهم عرفوها بكون الحيوان  
متولدا من نطفة حيوان اخر من نوعه ( و ) عرفوا ( البوة ) بانه  
كون الحيوان متولدا من حيوان اخر من نوعه ( ونحوهما ) كالاخوة  
مثلا فانهم عرفوها بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة حيوان  
اخر من نوعهما .

( وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يتفق ويهين  
ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك ) المقدار من الكلام ( اطناب  
على مامر وهذا ) اي عدم امكان تحقيق المقدار وتعيينه ( ضروري )  
والحاصل ان السكاكي اراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المحتوي على  
تعيين المقدار لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص عليه وانما كان تبين  
هذا المقدار متعسرا لتوقفه على اتحاد المنسوب اليه وهو هنا مختلف  
( وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي  
بعد الحكم بتعسر تحقيقها من ان الايجاز اداء المقصود باقل من عبارة  
متعارف الاوساط والاطناب ادائه باكثر من عبارته ( تفسير لهما ) اي  
للايجاز والاطناب ( ثم البناء ) في تعريفهما ( على المتعارف و ) على  
( البسط الموصوف بان يقال ) كما مر انفا ( ايجاز الكلام قد يكون

لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ايسر من الكلام المذكور ) في ذلك المقام ( رد الى الجهالة ) اى يكون البناء على ما ذكر تعريفنا بالمجهول ( لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفية اختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه ) فيكون ايمارا ( او اكثر ) فيكون اطنا با وهذا اعتراض ثان على السكاكي وحاصله ان ما ذكره السكاكي في تعريف الایجاز والاطناب من بنائهما على متعارف الاوساط ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه ايسر مما ذكره المتكلم فيه نظر لان هذا في الحقيقة رد الى الجهالة والمطلوب من التعريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ولذلك اشترطوا ان يكون المعرف اجلى .

( وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني ) فالالفاظ على قدر المعاني بحسب الوضع بمعنى ان كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فمن عرف وضع الالفاظ ولو كان عاميا عرف ان اى معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ ضرورة ان المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فاذا اراد تادية المعنى الذى قصده عبر عنه باللفظ الموضوع له من غير زيادة ولا نقص ( والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلاغ والمحققين وديدهم لانهم فرسان ذلك واما المتوسطون بين الجهال والبلاغ فلهم في تفهيم المعاني حد ) اى مقدار ( معلوم من الكلام يجرى ) ذلك الحد من الكلام ( فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل ) ذلك الحد من الكلام ( بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا ) الحد

والمقدار من الكلام ( معلوم للبلغاء وغيرهم فالنباة على المتعارف ) في تعريف الايجاز و لاطناب ( واضح بالنسبة اليهما ) اى الى الايجاز والاطناب والى البلقاء وغيرهم فتأمل ( جميعا ) فليس البناء على المتعارف رد الى الجهالة لكون المنسوب اليه معلوما .

( واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلقاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضي البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضي من البسط على مامر نبذ من ذلك في الابواب السابقة ) من الحذف والذكر والاضمار والاظهار ونحو ذلك ( فلا رد الى الجهالة ) لالم بالبسط الموصوف عند البلغاء حسبما بينا .

( والاقرب الى السواب او الى الفهم ان يقال ) في بيان الايجاز والاطناب ان ( التعبير عن ) المعنى ( المقصود ) له خمسة طرق لانه ( اما ان يكون بلفظ مساو له ) اى للمعنى المقصود ( اولا ) يكون بلفظ مساو للمعنى المقصود ( الثاني ) اى الذي لا يكون بلفظ مساو للمعنى المقصود ( اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به ) اى بالمعنى المقصود ( اولا ) يكون وافيا به ( والزائد على المعنى المقصود ) اما ان يكون لفائدة اولا ) يكون لفائدة ( فهذه خمسة طرق ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد ) وهذا يسمى بالمساواة ( او بلفظ ناقص عنه واف ) بالمقصود وهذا يسمى بالايجاز ( 'و بلفظ زائد عليه لفائدة ) وهذا يسمى بالاطناب فالمساوات ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه ) اى عن اصل المراد ( وافيا به ) اى باصل المراد ( والاطناب

ان يكون اللفظ زائدا عليه ( اى على اصل المراد ( لفائدة ) في تلك الزيادة .

( واحترز ) بتقييد اللفظ الناقص ( بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه ) اى ببيان اصل المراد ( كقوله اى الحارث بن الحنظلة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة من ) هذا بحذف المضاف ( اى من عيش من عاش كذا ) هذا المصدر يحتمل ان يكون حالا ( اى مكدودا ) اى ( متمعوبا ) ويحتمل ان يكون صفة مصدر محذوف اى عيشا كذا ففي البيت اخلال بالمقصود لان في المصراع الاول حذف الصفة ( اى ) والعيش ( الناعم ) وفي المصراع الثاني حذف الحال ( و ) هو اى الحال المحذوف ( في ظلال العقل ) فالتقدير من عاش كذا في ظلال العقل يقال فلان يعيش في ظل فلان اى في حمايته ( يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون محلا ) بالمراد .

والحاصل ان البيت بسبب حذف ما ذكر يفيد ان العيش في حماية الجهل سواء كان ناعما او لا خير من عيش المكدود سواء كان عاقلا او لا وهذا المعنى غير مراد للمشاعر بل مراده ان العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحماقة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل والبيت غير واف بذلك لانه لا قرينة على الناعم في الاول وعلى ظلال العقل في الثاني فلا يفهم السامع المراد ففي البيت اخلال .

( وفيه ) اى في كونه محلا ( نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى )

الذين لا يبالون ولا يستحيون ( دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور )  
ومن هنا قيل بالفارسية .

فلك بمردم نادان دهمد زمام مراد

تواهل دانش وفضل همین كنهات بس

اسب تازی شده مجروح بزیر پالان

طوق زرین همه در کون خرمی بینم

( فجعل مطلق العيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في

امورهم ) فذكر احد المتلازمين واراد به الاخر ( و اشار بالطف وجه

الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش

الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر ) الوصف المحذوف

اعني ( الناعم و ) الحال المحذوف اعني ( في ظلال العقل لكان ) في

العرف ( كالتكرار وينبه على ذلك ) الوجه الا لطف او على المحصرين

( لفظ الظلال ) لانه يشعر بحسب العرف بان البوك شيء يلتجى الى

ظلاله اكثر الجمله الطالبين للعيش الناعم و بان العقل شيء يلتجى الى

الى ظلاله اكثر العقلاء عند الابتلاء بالعيش الشاق وعند الاجتناب عن

المكاسب الدنية .

( واحترز ) بتقييد اللفظ ( بفائدة ) عن شيئين الاول ( عن

التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون

لفظ الزائد متعينا نحو قول عدى بن الابرش يذكر غدر الزباء لجذيمة

بن الابرش وقدت ) من القد وهو القطع و ( الاديم ) الجلد ( لراحميه

والقى اى وجد قولها كذبا ومينا و ) الشاهد في ( المكذب والمين )

فانهما ( بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما ) فاحدهما غير المين

زائد و ( التقديد التقطيع والراشاش عرقان في باطن الزراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قدت وقولها للزباء ) ولهذا البيت حكاية لطيفة ذكرها المحشى فراجع ان شئت .

( و ) الثاني ( عن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى ) اى الجود وبذل المال ( وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي ) اى الشعوب بفتح اللين مأخوذ من الشعبة بمعنى الفرقة وهي ( اسم ) اى علم جنس ( للمعنية ) اى سميت المعية بذلك لانها تشعب وتفرق بين الاحبة ( غير منصرف للمعنية والثانيث ) المعنوى ( وانما صرفها ) الشاعر ( للضرورة ) الشعرية .

( فالمعنى انها ) هذا الضمير للشان ( لا فضل في الدنيا ) لثلاثة اشياء اى ( للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا ) المعنى ( انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان ) وسهل ( عليه الاقتحام في الحروب والمعارك ) اى معارك القتال ( لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل ) بخلاف ما اذا علم انه يموت ومع ذلك يقتحم فلا يكاد يوجد هذا المعنى الا في افراد قلائل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل احد عليه .

( وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه ومن هنا قيل بالفارسية .

صبر وظفر هرد ودوستان قد يمند

براثر صبر نوبت ظفر ايد

( بل مجرد طول العمر بما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ) قد بينا معنى هذه اللفظة في المكررات في باب افعال القلوب فراجع ( ان لي صبر ايوب فمن اين لي صبر نوح ) ومن هنا قيل بالفارسية .

دراين خيال بسر شد در بغي عمر عزيز

كه آنچه در دلم است از درم فرازيد

اميد بسته براي دلى چو فائده زانك

اميد نيست كه عمر دوباره بازايد

( بخلاف البازل ماله فانه اذا تبين بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تبين بالموت فقد هان عليه بذله ومن ثم كان بذل الشاب المال افضل من بذل الشيخ الفاني المال لظن الشاب طول العمر واحتياجه للمال عادة بخلاف الشيخ الفاني لترقبه الموت كل لحظة فيكون عليه البذل فلا فضل فيه ولهذا قيل .

فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل

وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية .

خبرى كرس ايقلان وغنيحت شمار عمر

زان بيشر كه بانك برايد فلان زمانه

( وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا ينفو

من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لانه لا ينفو

الاعدم التحرز عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ) فيكون تكرارا والاصل عدمه .

( والاظهر ما ذكره الامام ابن جني ) في شرح ديوان المتنبي ( وهو ان الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن ) فقر الى غناء ومن ) شدة الى رخاء يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل ) بخلاف ما اذا تيقن بالموت ومجيئه فجاء قبل تغير حاله وحينئذ يثبت الفضل للبذل .

( و ) الحشو ( غير المفسد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى ) وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في مبحث الحال نقلا عن الثعالبي ( كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى ) .

فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن عام ما في غد عسى فلفظ قبله حشو غير مفسد للمعنى لان الامس يدل على القبلية لليوم لدخول القبلية في مفهوم الامس لانه اليوم الذي قبل يومك وقد بينا ذلك في المكررات في باب المعرب والمبني ( فان قلت قد يقال ابصرته بهيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا حشوا لوقوعه في التنزيل نحو قوله تعالى قويل لهم بما كتبت ايديهم .

قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبتك يمينك هذه ) والحاصل ان التاكيد ان اقتضاء المقام كما في الامثلة المذكورة كان فائدة والا كان حشوا كما في البيت ( واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالألفاظ المهمة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال

على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب ومالا معنى له مقول  
بالفم لاغير ولهذا قال الله تعالى يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم ) .  
ولما فرغ المصنف من ذكر الایجاز والاطناب والمساواة بما يفيد  
تعريف كل منها شرع في تفصيل امثلة كل منها فقال ( المساواة ) وانما  
قدمها ( لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله  
وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس ) ملك الحيرة حين غضب عليه  
فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتاي عنك واسع  
( هو ) اى المنتاي ( اسم مكان ) من افتأى عنه اى بعد عنك  
واسع اى ذو سعة ) وحاصل معنى البيت ان الشاعر ( شبهه ) اى ابا قابوس  
( بالليل ) فى الظلمة وفى بلوغه كل موطن فى اسرع لحظة بحيث لا  
يفلت منه احد لانه وصفه فى حال سخطه ) وغضبه ( وهو له ) والا  
كان المناسب للمدح تشبيهه : لصبح او شين . لطيف اخر ( والمعنى  
انه لا يفوت المدوح وان ابعد فى الحرب فصار الى اقصى الارض لسعة  
ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق مطيعا لاوامره يرد الهارب  
اليه ) فلا ينجيه منه موضع ناي اى بعد وان توهمه واسعا عن مكان  
الملك الغاضب .

فان قبل كلا المثالين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه (   
اى لا يحيق المكر السيء باحد الا باهله وفى البيت حذف جواب الشرط لان  
التقدير فيه وان خلت ان المنتاي عنك واسع فانك كالليل مدركى  
( فيكون ايجازا لمساواة .

قلنا اعتبار ذلك ) الحذف ( امرافضى ورعاية للقواعد النحوية من غير  
ان يتوقف عليه تادية اصل المراد ) فان معنى المستثنى منه مفهوم من

الكلام وكذا مفهوم الجزاء من المصراع الاول في البيت هذا كله بناء على ان الجزاء لا يتقدم على الشرط والا فالجزاء المذكور فلا حذف وكيف كان فمعنى الجزاء مفهوم من الكلام ( حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا ) بالمعنى اللغوي اى الزائد لا لفائدة وان كاتمينا . والحاصل ان ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام الماتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستثنى منهما في ذلك التركيب غير محتاج اليهما في الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب الا بقرينة خارجية يكون حذفه ايجازا للمعاجة اليه في المعنى .

( وبالجمله ) اى واقول قولاً متلبساً بالجمله اى الاجمال اى واقول قولاً مجملاً وهو ان ( كون لفظ الآية والبيت ناقصاً عن اصل المراد بمنوع ) هذا كله بناء على احتياج هذا الشرط الى الجزاء وهو خلاف التحقيق لان التحقيق ( على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالاً لا يحتاج الى الجزاء ) يظهر ذلك من كلام الرضى في بحث كلم المجازات فراجع ان شئت .

( والايجاز ضربان ) الضرب الاول ( ايجاز القصر ) بكسر القاف وفتح الصاد على وزن عنب كما حققه بعضهم وان كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشهد ( وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيرة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه مق قتل ( احدا ) قتل ( قصاصاً ) كان ذلك داعياً له الى ان لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس

بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ) اي لمن يعزم على قتل غيره وللذي عزم غيره على قتله ولا يذهب عليك ان ذلك بالنسبة الى المعتقل فيعم الحكم اي ثبوت الحياة لجميع الناس ولا ينافي ذلك اقدام بعض السفهاء على اتلاف نفسه ( ولا حذف فيه ) فهو من ايجاز القصر ( فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف ) الاولى ان يقول الظرفين فتأمل .

( قلت لما سد الظرف مسده ) اي مسد الفعل ( وجب تركه ) في اللفظ ( لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر ) الفعل الذي يتعلق به الظرف ( لكان تطويلا ) بالمعنى الذي نبهناك انفا ( صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا يبد ان يتعلق بفعل ) او اسم ثم ان المعنى المشار اليه في الآية قد نطقت العرب بكلام قصدا لافادته على وجه الايجاز فاراد المصنف ان يفرق بين الكلام القراني والكلام الذي جرى في السنتهم لبيان الفرق بين الكلامين والفرق بين العبارتين فقال ( وفضله اي رجحان قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم ) لاني الواقع لان في القصاص حيوة اوجز من قولهم ( اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل ) اي قصاصا ( انفى للقتل ) اي ظلما باور منها ( بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظره لكونه زائدا على معنى القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا )

اي وان لم يعتبر التنوين ( فمشره ) والحق ذلك لان التنوين تابع لحركة اخر الكلمة فان حرك وجد التنوين وان سكن للوقوف سقط فلا اعتبار للتنوين لثبوته في حال دون حال ( وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر ) .

ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان حروف في القصاص حيوة ثلاثة عشر باعتبار التنوين لان من جملة حروفه الياء في كلمة في والهمزة في كلمة ال وحينئذ فلا يتم قولكم ان حروفه احد عشر باعتبار التنوين اجاب عن ذلك بقوله ( والمعتبر الحروف المملوطة لا المكتوبة لان الياجاز انما يتعلق بالعبارة ) اي مايتلفظ به ( دون الكتابة ) وياء في وهمزة ال ليستا من العبارة وان كانتا في الكتابة .

( و ) منها ( النص على المطلوب الذي هو الحياة ) لاجل ان يرغب الخاص والعام من العقلاء ويحافظوا الحكم في القصاص واما السفهاء الذين لا يحافظون هذا الحكم فلا اعتبار بهم والحاصل ان النص على المطلوب اعم على القول ان كان الانسان من ذوى العقول الكاملة ( بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها ) فدلالته على المطلوب اعني الحياة بالاستلزام من جهة ان نقي القتل يستلزم ثبوت الحياة ( وبقيائهم ) .

( و ) منها ( مايفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنه ) هذا من باب اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف والى هذا اشار بقوله ( اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه ) في الجاهلية كما هو كذلك في زماننا في بعض الاقوام الجهلة ( من قتل جماعة ) من عصبة القتال ( بواحد ) اي بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد ( فالمعنى لكم

في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ( وقوله ( او النوعية عطف على التعظيم ) اي او مايفيد تنكير حيوة من النوعية ( اي لكم في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله و ) الحاصلة لنفس ( القاتل بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذاهم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه ) اي من يراد قتله ( من القتل وسلم هو ) اي القاتل ( من القود ) اي القصاص قال في مجمع البحرين في الحديث لاتجوز شهادة النساء في القود القود بالتحريك القصاص يقال اقدمت القاتل بالقتيل قتلته به وبابه قال ومنه لا قود الا بالسيف اي لايقام القصاص الا به انتهى .

( و ) منها ( اطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة ) لان مشروعية القصاص تكون سببا من غير السفه ومن رفع عنه القلم ( بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى القتل بل ادعى له ) ولا يذهب عليك ان جمل قولهم غير مطرد انما هو بالنظر الى الظاهر لا بالنظر الى المراد وذلك لان مرادهم القتل قصاصا فهو مساو للاية في الاطراد والحاصل ان ترجيح الاية على كلامهم بالاطراد في الاية وعدمه في كلامهم بالنظر الى ظاهر كلامهم وهذا المقدار كاف في الترجيح .

( و ) منها ( خلوه اي يخلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشمل على تكرار القتل ( و ) قد تقدم في اوائل الكتاب ان ( التكرار من حيث انه تكرار من حيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا

ان يكون التكرار بخلا بالفصاحة ) وقد استوفينا الكلام فيه هناك فراجع ان شئت .

( فان قيل في هذا التكرار رد المعجز على الصدر وهو ) كما ياتي في الفن الثالث ( من المحسنات ) البديعة اللفظية ففي هذا التكرار امران العيب والحسن فيتساقطان وصار حينئذ لا عيب فيه .

( قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد المعجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ) وبعبارة اخرى ان الترجيح من جهة لا ينافي المرجوحية من جهة اخرى فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد المعجز على الصدر فبالنظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر الى جهة الرد حسن فحسنة ليس من جهة التكرار بل من جهة رد المعجز على الصدر ( ولهذا قالوا الاحسن في رد المعجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر ) واما الرد في قولهم فهو مؤد الى التكرار لان كلا من اللفظين بمعنى الاخر فتأمل جيد . ( و ) منها ( استغناؤه اي وباستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن اندبر محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفي للقتل من تركه ) ولا يذهب عليك ان الترك لا يشارك القصاص في نفي القتل فلا يصلح لان يكون مفضلا عليه فالاولى ان يقال ان التقدير انفي للقتل من كل زاجر فتأمل .

هذا ما يقتضيه هذه الفضيحة من الكلام ولكن يرد عليه ما لا بد في دفعه من ان انقل كلاما مناسبا للمقام للسيد الشريف في حاشية له في الباب الثالث في بحث حذف المسند على قول التفتازاني ولمعارض ان يفضل نحو لبيك يزيد وهذا نصه قد يقال اذا كانت القرنية على المحذوف

ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستعجم على احد كما في مثالنا هذا كان المحذف والاضمار تكثيرا للمعنى وتقليلًا للفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجعاته على خلافه واما قولهم القتل انفى للقتل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصباب فعوى الكلام اليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى ولكم في القصص حيوه بسلامته من المحذف انتهى .

( و ) منها ( المطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة ( وهى ) كما ياتي في الفن الثالث ( الجمع بين المتضادين كالتقصص ) الذى هو القتل ( والحيوه ) ولذلك قد تسمى كما ياتي هناك التضاد ايضا ولهذه الصنعة اسماء اخر ايضا ياتي بيانها هناك انشاء الله تعالى .

( ورجح ) قوله تعالى ( ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان الاقتصاص قتل وتغويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة ) قال في الايضاح في تعداد المرجحات ثامنها جعل القصص كالمبعض والممعدن للحياة بادخال في عليه ومنه قوله تعالى هدى للمتقين اى هدى للمضالين الصائرين الى الهدى وحسنه التوصل الى تسمية الشيء باسم ما يشول اليه انتهى باختصار .

( و ) رجح ايضا ( بسلامته من توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام ) والمراد من الاسباب الخفيفة ما ذكره في قوله ( بخلاف قولهم فانه ليس فيه ) اى في قولهم ( ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وهو لام القتل الاول والفاء انفى فظهر من ذلك ان المراد من الاسباب الخفيفة ان يكون الحروف ساكنة بعد متحرك .

قال بعض المحققين في شرح الإيضاح في بحث فصاحة الكلمة ما هذا نصه قد ذكر العلماء أمورا بعضها يمكن أن يقال أن الخلوص منه شرط لفصاحة الكلمة وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم إلى أن قال ومنها أن تجتنب الأسباب الخفيفة المتوالية كقولهم القتل انفى للمقتل وبرد عليه وروده في القرآن قال الله تعالى ولا تمنن تستكثر وقال تعالى لو أنتم تملكون انتهى .

( و ) رجع أيضا ( بخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو أن الشبيه ينفي نفسه وفيه نظر لأن ذلك غرابة محسنة و ) رجع أيضا ( بما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص بمبالغة وفيه ) أيضا ( نظرا لأن تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص ) وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في الباب الثالث في بحث تقديم المبتدأ فراجع ان شئت .

وما يفضل به عليه أنه يعم جميع ما ارتكبه الجاني من القتل والقطع والجرح والضرب ونحو ذلك فإنه كذا قيل فتأمل إلى هنا كان الكلام في الضرب الأول من الإيجاز ( و ) الضرب الثاني ( إيجاز الحذف عطف على إيجاز القصر وهو ) أي إيجاز الحذف ( ما يكون بحذف شيء والمحذوف إما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا ) بالافادة ( عمدة كان ) كالمبتدأ والخبر والفعل ( أو فضلة ) كالفعل وما يلحق به ( مفردا كان ) كالخبر المفرد والحال المفردة ونحوهما ( أو جملة ) كجملة الخبر ونحوهما ( مضاف بدل من جزء جملة نحو واستل القرية أي أهل القرية ) في الاستشهاد بذلك المضاف كلام يأتي في الفن الثاني قبيل بحث الكناية ( أو موصوف

نحو قول العرجي .

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني  
( الثنية العقبة ) اي المحل المرتفع من الجبل او مطلقا ( وفلان  
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور ) لقوة رجوليته ورفعة محنته  
فلا يميل الى الامور المنخفضة لان الممالي لاكتسب الا من الصعاب  
( اي انا ابن رجل جلا ) لفظة جلا فعل ماض يستعمل لازما تارة  
ومتعديا اخرى ( اي انكشف امره ) هذا بناء على كونه لازما ( او )  
المعنى انا ابن رجل ( جلا الامور اي كشفها ) هذا بناء على كونه  
متعديا وعلى التقديرين جلا جملة فعلية صفة لمحذوف هو رجل ( فمحذوف  
الموصوف ) يعنى رجل ( وقيل ان الصفة اذا كانت جملة ) ~~كما~~ في  
البيت او ظرفا ( لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف ببعض  
ماقبله من المجرور بمن او بفي ) فالاول ( كقوله تعالى ومنهم دون  
ذلك ) اي قوم دون ذلك فالمنعوت ببعض ماقبله اعني الضمير المجرور  
بمن ( و ) الثاني ( كقولك ماني القوم دون هذا ) اي رجل دون  
هذا فالمنعوت ببعض ماقبله اعني القوم المجرور بفي ( وفي غيره نادر  
لاسيما اذا لزم منه ) اي من حذف الموصوف اضافة غير الظرف الى  
الجملة ) .

اعلم ان مذكروه الشارح اجمال مذكروه الرضى فانه قال اعلم ان  
الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى  
وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصفت باحدهما جاز كثيرا ايضا  
بالطرف المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء  
ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا

الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى منهم دون ذلك وقال ومامننا الا له مقام معلوم اي مامن ملائكتنا الا ملك له مقام الى ان قال فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال الشاعر .

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفوني  
وقال في اخر كلامه وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه فيكون كأنه مذكور انتهى .

( فلفظ جلا ) نظرا الى ما ذكر ليس بفعل حتى يكون صفة لمحذوف وذلك لفقدان الشرط المذكور بل هو ( ههنا ) اسم ( علم ) ككسر ونحوه ( و ) انما حذف منه ( التثوين لانه يحكى ) باعرابه السابق ( كيزيد في قوله ) .

نبئت اخواني بني كزيد ظلما علينا اهم قديد

( لا لانه غير منصرف للمعملية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس بما يختص بالفعل ) وذلك لوجهين الاول ان الاوزان المختصة بالثلاثي محصورة وهي ستة ثلاثة منها كما بين في الصرف اصول وثلاثة منها فروع وهذا ليس منها .

والثاني ان له استعمالين فانه قد يستعمل اسما وقد يستعمل فعلا فليس يختص بالفعل ( ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل ) اي ليس في اوله حرف من حروف انيت هذا ولكن فيه نظر لان الظاهر ان اشتراط ان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل انما هو فيما لم يكن منقولاً عن الفعل وما نحن فيه منقول منه فتأمل .

( وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العملية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة ) اى الفعل مع الفاعل ( علما فهو محكى ) صرح بذلك السيوطي عند قول ابن مالك .

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير وية تم اعربا

( والا ) اى وان لم يعتبر معه لم ضمير فاعله ( فتحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه وقد بينا ذلك في المكررات في بحث العلم وفي بحث غير المنصرف مستقصى فراجع ان شئت .

( او صفة ) بالجر عطف على مضاف ( نحو وكان ورائهم ) اى امامهم على بعض التاويلات ( ملك ياخذ كل سفينة غصبا ) فحذف الوصف ( اى سفينة صحيحة او نحوها ) اى نحو هذه الصفة بما يؤدى معناها ( كسليمة او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى ) بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة ( اذ لو كان ياخذ كلا من المعيبة والصحيحة لم تكن فائدة اعيبها ) او شرط كما مر في اخر باب الانشاء ( عند قول المصنف يجوز التقدير الشرط بعدما فراجع ان شئت .

( او جواب شرط ) وحذفه ( اما لمجرد الاختصار ) وذلك اذا كان هناك دليل وقرينة على ذلك الجواب المحذوف ( نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم ) فحذف الجواب ( اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين ) فمعرضين دليل وقرينة على المحذوف .

استشكل بانه يمكن ان يكون الحذف في هذه الاية من القسم الثاني اى كالاية الاية بان يكون حذف الجواب اشارة الى انهم اذا

قيل لهم ذلك فعلوا شيئاً لا يحيط به الوصف وأما المقصد ان تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ( او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع ) في تقديره ( كل مذهب ممكن و ) حينئذ ( لا يتصور ) السامع شيئاً ( مطلوباً او مكروهاً ) يقدره ( الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر ) الجواب فانه يتمين وربما سهل امره عنده ( وقد تقدم نظير ذكر في اوائل الكتاب فتذكر .

( الا ترى ان المولى اذا قال لعبدك والله لئن قممت اليك وسكت تراحمك عليه ) اي على العبد ( من الظنون المعترضة للوعيد ) والتخويف ( مالا يتراحم لو نص ) وصرح بالجزاء من مواخذته على ضرب من العذاب ( فبالحذف يحصل الغرض والمطلوب اعني كمال التخويف ان كان الغرض ذلك او الوعد والترغيب ان كان الغرض ذلك .

( وكذلك اذا قال الشيخ المتبحر ) اي الذي في صوته بحة وهي كيفية للمصوت مشمرة بكثرة السن وعدم القوة ( اذا رايتني شاباً وسكت جالت الافكار له بما لم تجل به لوانى بالجواب ) .

واستشكل فيه ايضاً بأنه قد تقدم من الشارح أنفاً في قول الشاعر فانك كالليل الذي هو مدركي الخ ما حصله ان حذف الجواب في مثله لرعايته أمر لفظي من غير ان يفتقر اليه في تأدية المراد حتى لو صرح به كان أطناً بل تطويلاً فلا يكون من إيجاز الحذف في شيء وهنا قد حكم هو وفاقاً للمصنف ان الآية المذكورة من إيجاز الحذف والحاصل انه جعل حذف الجواب هنا من إيجاز الحذف وفيما مر أنفاً حكم

بعده من إيجاز الحذف بل جعله من المساوات وهذا تناقض .  
واجيب بأن جواب الشرط في البيت المتقدم تقدم ما يدل عليه  
فأغنى حرفاً عن اعادة لانه لما تقدم عليه فكانه ذكر وفي الآية المذكورة  
هنا دل عليه متأخراً فلما تأخر الدليل ضعفت دلالة عليه فكانه لم  
يذكر فتأمل .

( مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف  
والحذف ليذهب نفس السامع ) في تقديره ( كل مذهب يمكن ولو ترى  
إذ وقفوا على النار ) والتقدير والله العالم لرأيك أمراً فظيماً وكذلك  
قوله تعالى ( ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون  
ناكسوا رؤسهم ) فان قلت تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء لان عظيمة  
الجواب وفضاعته موجودة ولو مع الذكر وعدم الحذف قلت ان الجواب  
شيء مخصوص حذف لظاهر فضاعته وتهويل السامع واما ما ذكر فهو  
تقدير معنوي ( ومنه ) قوله تعالى وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة  
زمرا ( حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ) وقال لهم خزنتموها سلام عليكم  
طيبتم فادخلوها خالدين ) .

فتمحصل من جميع ما ذكرنا ان حذف جواب الشرط انما هو عند  
قصد المبالغة لكونه أمراً مخوفاً منه وذلك في مقام الوعيد او مرغوباً  
فيه وذلك في مقام الوعد كآية الأخيرة والقرائن المقامية تدل على هذا  
للمعنى والمعنيان أعني كون المحذوف لا يحيط به الوصف وكون نفس  
السامع نذهب فيه كل مذهب يمكن مفهومهما متباين ومصادقهما متحد  
فقد يقصدهما المتكلم البليغ معاً وقد يخطر بباله أحدهما فقط ولتباينهما  
مفهوماً عطف الثاني باو فقال او لتذهب نفس السامع في تقديره كل

مذهب يمكن فيحصل الغرض أعني المبالغة في التخويف أو الترغيب  
ولانفاق المعنيين مصداقاً مثل الخطيب لهما معاً بمثال واحد وأما وجه  
تغيير التفتازاني الأسلوب في الآية الأخيرة بقوله ومنه فلأنه للوعد  
والترغيب فتدبر جيداً .

( أو غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط أي أو المحذوف غير  
ذلك المذكور ) يعني غير المضاف والصفة والموصوف والشرط وجوابه  
( كالمسند إليه والمسند والمفعول ) غير المضاف والافهوق قد سبق ( والفعل  
كما مر ) جميع ذلك ( في الأبواب السابقة ) مفصلاً ( وكالحال نحو  
البر الكريستين درهما أي منه ) قال في الانموذج فان الكريستين درهما  
جملة مركب من المبتدأ والخبر وهي خبر للبر والضمير محذوف والتقدير  
البر الكر منه بستين درهما وإنما حذف منه لدلالة سوق الكلام عليه  
فان تقديم البر على الكر يدل على ان الكر يكون من البر فيستغني عن  
ذكره والكر نوع من المكياال انتهى وقال المحشى هنا هو ستين فقيراً  
على ما ذكر في المقرب وقال صاحب الاسامي الكر اثني عشر وسقاً  
والوسق ستون صاعاً انتهى .

( والمستثنى نحو جائي زيد ليس إلا ) أي ليس الجائي إلا زيد  
( والمضاف إليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ) أي ذراعي الاسد  
وجبهة الاسد ( ونحو يارب ويا غلام ) بحذف ياء المتكلم ( وكجواب  
القسم نحو والفجر وليال عشر ) قال في الكشاف والمقسم عليه محذوف  
وهو ليمذين يدل عليه قوله ألم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط  
عذاب انتهى .

قال في الكشاف فان قلب ابن جواب لما قلت هو محذوف تقديره

فلما أسلما ونله للجبين وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كان ما كان بما تنطق به الحال ولا يعيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسب في تضاعيفه بتوطين الانفس عليه من الثواب والاعواض ورضوان الله الذي ليس ورائه مطلوب انتى فجعل مجموع كان ما كان الخ جواب لما ويؤيده ما تقدم آنفاً .

وكالمعطوف وحرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ( فحذف المعطوف وحرف العطف ) ( اي انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ) فان هذا دليل على ان الذي لا يساوي الانفاق قبل الفتح هو الانفاق بعده لبيان ان الانفاق الاول اعظم .

( واما جملة ) مستقلة بمعنى ان لا يكون جزء من كلام آخر ( عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليعق الحق ويبطل الباطل ) فحذف المسبب ( اي فعل ما فعل ) الضمير في الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قتالهم قال في الكشف فان قلت بم يتعاق قوله ليعق الحق قلت بمحذوف تقديره ليعق الحق ويبطل الباطل فعل ذلك ما فعله إلا لهما وهو اثبات الاسلام واظهاره وابطال الكفر وعقه انتهى .

( ومنه ) اي من حذف جملة مسببة عن سبب مذكور ( قول أبي

الطيب ) .

أتى الزمان بنوه في شبيبة فسرهم واتيناهم على الهرم

فحذف المسبب ( اي فساننا ) وليعلم ان كل حلة غائية يضح ان

يطلق عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة في الازهان معلول في الاعيان ( او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها ) اي بالعصا ( فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو ) اي المسبب المذكور ( قوله تعالى فانفجرت ومنه ) اي من حذف جملة هي سبب لمذكور ( قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله ) فحذف فيه السبب وذكر المسبب ( اي فاختلفوا ) هذا هو السبب المحذوف ( فبعث الله ) هذا هو المسبب المذكور ( بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ) وجه كونه دليلاً وقرينة على ان المحذوف هو السبب لبعث الانبياء ان بعثهم انما هو لرفع الاختلاف في اصول العقائد بل الفروع ايضاً لينتظم بذلك نظام بني آدم من حيث المأش والمعاد .

قال في شرح باب الحادي عشر اعلم ان النبوة مع حسنها خلافاً للبراهمة واجبة في الحكمة خلافاً للاشاعرة والدليل على ذلك هو انه لما كان المقصود من ايجاد الخلق هو المصلحة العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفاسدهم واجباً في الحكمة وذلك اما في أحوال معاشهم او احوال معادهم اما في أحوال معاشهم فهو انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النوع الانساني الى الاجتماع الذي يحصل منه مقاومة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج اليه استلزم ذلك الاجتماع تجاذباً وتنازلاً يحصلان من محبة كل واحد لنفسه وارادة المنفعة لها دون غيرها بحيث يفضي ذلك الى فساد النوع واضمحلاله فاقتضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعاً يجري بين النوع بحيث ينقاد كل واحد الى امره وينتهي عند زجره ثم لو فوض ذلك الشرع اليهم لحصل ما كان او لا إذ لكل واحد رأي يقتضيه

عقله وميل يوجبه طبعه فلا بد حينئذ من شارع متميز بآيات ودلالات تدل على صدقه كي يشرع ذلك الشرع مبلغاً له عن ربه يعد فيه المطامع ويتوعد العاصي ليكون ذلك ادعى الى انقيادهم لامره ونهيه واما في احوال معادهم فهو انه لما كانت السعادة الاخروية لا تحصل إلا بكمال النفس بالمعارف الحققة والاعمال الصالحة وكان التعلق بالأمور الدنيوية وانغمار العقل في الملابس البدنية مانعاً من ادراك ذلك على الوجه الاتم والنهج الاصوب او يحصل ادراكه لكن مع مخالطة الشك ومعارضة الوهم فلا بد حينئذ من وجود شخص لم يحصل له ذلك التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلائل ويوضحها لهم ويزيل الشبهات ويدفعها ويمضد ما اعتدت اليه عقولهم ويبين لهم ما لم يهتدوا اليه ويذكرهم خالقهم ومعبودهم ويقرر لهم العبادات والاعمال الصالحة ما هي وكيف هي على وجه يوجب لهم الزاماً عند ربهم ويكررها عليهم ليحتفظوا التذكير بالتكرير كي لا يستولي عليهم السهو والنسيان اللذان هما كالطبيعة الثانية للانسان وذلك الشخص المفتقر اليه في احوال المعاش والمعاد هو النبي فالنبي واجب في الحكمة وهو المطلوب انتهى وقد تقدم بعض هذا المضمون في اول الكتاب فتذكر .

ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون ( المحذوف ) خارجاً عما نحن فيه لانه حينئذ ( جزء جملة هي شرط ) لاجملة مستقلة بالافادة فيكون كقوله ( تعالى فانه هو الولي ) لان المحذوف فيه جزء جملة هي شرط ( اي ان ارادوا ولياً بحق فانه هو الولي ) وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في الباب السادس عند قول الخطيب ويجوز تقدير الشرط في غيرها فراجع ان شئت ( والفاء في مثل قوله فانفجرت

تسمى فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف جزء جملة ( لا جملة مستقلة بالافادة فيقال في تعريفها انها الفاء التي دلت على شرط مقدر ( وظاهر كلام المفتاح على العكس ) اي ان تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الاول ( قال في شرح الصمدية لانها على التقدير الثاني اي على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصحية وعرفوها بانها الفاء التي دلت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء ( وقيل انها فصيحة على التقديرين ) وعلى هذا فتعرف بانها الفاء التي دلت على محذوف سواء كان سبباً او غيره قال في المرح المذکور والاكثر على تسميتها على التقديرين لافصاحها عن المحذوف او وصفا لها باعتبار انها تدل على فصاحة المتكلم وبلاغته لانها لا تقع الا في كلام بليغ فيكون من الاسناد المجازي كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف انتهى بتغيير وتصرف ما ( والمشهور في تمثيلها قوله :

قالو خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

اي ان كان خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسان ( او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فتعم المأهدون على ما مر ) في الباب السابع ( في بحث الاستيناف من انه على تقدير المبتدأ والمؤخر اي هم نحن وذلك ( في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ) وجوباً لا في قول من يجعل المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله فانه حينئذ بما حذف فيه جزء جملة والى القولين اشار ابن مالك بقوله :

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر اسم ليس يبدو ابداً

ومعنا قول آخر وهو ان المخصوص مبتدأ يحذف خبره وجوباً ولكن

ابن هشام بأن الحذف لا يحذف إلا إذا سد مسده شيء ( وأما أكثر اى  
والمحذوف اما أكثر من جملة ) واحدة ( نحو انا أنبئكم بتأويله  
فارسلون يوسف ) فإنه حذف فيما بين يوسف وما قبله أكثر من جملة  
واحدة لأنه لا يستقيم المعنى إلا بتقدير ذلك ( اى فارسلون الى يوسف  
لاستعبده الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف ) فقد ظهر ان المحذوف  
هنا خمس جمل الاولى لاستعبده الرؤيا اى اطلب منه تعبيرها وتفسيرها  
والثانية ففعلوا والثالثة فأتاه والرابعة وقال له والخامسة حرف النداء  
فإنها نائبة عن جملة ادعوا وأما قوله الى يوسف فهو متعلق الجملة  
المذكورة اعني ارسلون والدليل على ذلك والقرينة عليه ان نداء يوسف  
يقتضي ان صاحب السجن وصل اليه وهو متوقف على ارسال الملك  
وحاشيته اياه والايقاء الى يوسف ثم النداء محكي بالقول والارسال  
معلوم انه انما طلب للاستعبار فحذف كل ذلك للاختصار للعلم  
بالمحذوف لئلا يكون ذكره تطويلا لعدم ظهور الفائدة في ذكره مع  
العلم به .

( ومنه بيت السقط ) :

طربن لضوء البارق المتعالى      ببغداد وهنا .الهن ومالى  
( اى طربن فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها وتدافعني  
الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها ) فالمحذوف  
مجموع ما ذكر .

( والحذف ) يأتي ( على ) وجوه كثيرة ذكرت في طي مسائل النحو  
منها حذف جزء كلمة مثل حذف النون في لم يك فإنها حذفت للتخفيف  
ومثل حذف الياء في والليل إذا يسر وقد ذكرنا وجه ذلك في المكررات

في بحث المنادي المضاف الى ياء المنكلم ومنه حذف المضاف والمضافين ومنه حذف الصفة وحذف الموصوف وحذف المعطوف مع حرف العطف وغير ذلك مما يجده المتتبع في طى تلك المباحث إذا عرفت ذلك فاعلم ان الحذف يأتي على ( و. هـ ) الاول ( ان لا يقام شيء مقام المحذوف فيكتفي حينئذ بالقرينة الدالة عليه كما مر ) انفا ( و ) الثاني ( ان يقام ) شيء مقامه ( نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ) فحذف الجزء ( اى فلا تعزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له ) لان الجزء يجب ان يكون مضمونه مترتباً على مضمون الشرط ومتأخراً عنه ( بل هو ) اى تكذيب الرسل من قبله ( سبب لعدم الجزن ) الذي هو الجزء وانما كان سبباً له لأن المكروه اذا عم هان فكانه قيل فلا تعزن واصبر لانه قد كذب رسل من قبلك وانت مثلهم في الرسالة فلك بهم أسوء ( فأقيم ) السبب ( مقام المسبب ) الذي هو الجزء

( ثم الحذف لابد له من دليل ) يدل عليه ( وأدلته كثيرة ) منها القرائن اللفظية وهي الاغلب وقوعاً والأكثر وضوحاً ولذا لم يتكلم عليها و ( ومنها ان يدل العقل عليه اى على الحذف و ) ان يدل ( المقصود الاظهر على تعيين المحذوف ) اى ان يدل المقصود الاظهر على كونه مقصوداً بحسب العرف في الاستعمال ( نحو حرمت عليكم الميتة ) فالمحذوف هنا شيء يدل العقل على حذفه والمقصود الاظهر على تعيينه ( اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية ) الفرعية بل الاصولية ( انما تتعلق بالافعال دون الاعيان ) كما بين ذلك في تعريف الفقه ( فلا بد هنا من محذوف ) يتعلق به الحكم الشرعى اهني التحريم

( والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لأن الغرض الاظهر من هذه الاشياء ) المذكورة في الآية الكريمة ( تناولها ) فهو المحذوف ( وتقدير تناول أول من تقدير الأكل ليشمل شرب البانها فانه ايضاً حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة وليس من الأدلة ) وتأويله اما بأن يؤول الأدلة على الدلالات وهو الأولى او يؤول ان يدل بالدلالة التي بمعنى الفاعل كما هو قول في صي زيد ان يقوم كما يؤول الموصول المحرفي وصلته بالمصدر بمعنى المفعول في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله .

( ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي أمره او عذابه فان العقل ( الكامل ) يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ) واما العقل الناقص كمقل المجسمة القائلين بأن الله تعالى جسم فلا يدل على ذلك لانهم كالانعام بل أضل سبيلاً فلذلك ينسب اليهم أمور لا يقبلها من له أدنى شعور ( ويدل ) العقل ايضاً ( على تعيين المحذوف بأنه الامر او العذاب اي أحدهما وليس المراد انه ) اي العقل ( يدل على تعيين ) خصوص ( الامر او تعيين ) خصوص ( العذاب فليتأمل ) اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال نحاصله ان او في قوله او عذابه الايهام وحيثئذ فلا تعيين للمحذوف فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين وحاصل الجواب ان المراد انه يعين الاحد الدائر بين الامر والعذاب والاحد الدائر بين الامرين المذكورين معين بالنظر والدليل لعدم ثالث لهما وذلك لان العقل اذا تأمل ان ذلك المجيء في يوم القيامة ولم يجد ما يناسب يوم القيامة الموعود به للحساب والعقاب والرحمة إلا ان يقدر أمره الشامل للعذاب

او يقدر هذا به لانه هو الموجب للتهويل والتخويف المقصود من الآية فتأمل .

( ومنها ان يدل العقل عليه ) اى على الحذف ( و ) يدل ( العادة على التعمين نحو فذلكن الذي لمتني فيه فأن العقل دل على أن في قوله فيه مضافاً محذوفاً إذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص ( آخر ( بل انما يلام على فعل كسبه ) والحاصل ان اللوم لا يتعلق عرفاً بالذوات وانما يلام الانسان عرفاً على أفعاله الاختيارية .

( واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ) تقدير أحد امور ثلاثة الاول ( ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حباً ) اى اصاب حبه شغاف قلبها وهو غشائه وهذا كناية عن احاطة حبها له بقلبها حتى احاط بشغافه وقيل المعنى اصاب باطن قلبها وقيل وسطه والثاني ( او في مرادته لقوله تعالى تراود فتيتها عن نفسه و ) الثالث ( في شأنه حتى يهملها اى الحب والمرادة والعادة ) المتقررة عند المحبين ( دلت على ) أن المقدر الثاني اى مرادته لان الحب المفرط ) اى الشديد الغالب ( لا يلام صاحبه عليه في العادة ) اى في عرف المحبين وفي عادتهم المتقررة عندهم ( لقرره اياه اى لقره الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه ) اى لكون في شأنه ( شاملاً له ) اى لفي حبه ( ويتمين ان يقدر في مرادته نظراً الى العادة ) فان المرادة من الامور الاختيارية التي يقدر الانسان على دفعها فيصح ان يلام عليها فتأمل .

( ومنها اى ومن أدلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلاً انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة

على المحذوف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور ( والظرف ) لا بد له من فعل ( عام او خاص او اسم كذلك ) يتعلق هو به على ما نشهد به القولين النحوية ويسدل على تعيينه الخروج في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدء له اي يقدر عند الخروج في القراءة بسم الله اقرء وعند الخروج في القيام او القعود بسم الله اقوم أو أقعد وكذا كل فعل يخرج فيه ) فان كانت عند الخروج في الاكل يقدر أكل او العرب يقدر أشرب وهكذا .

( ومنها الاقتران اي من أدلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس ) اي المتزوج ماخوذ من أعرس إذا تزوج ( بالرفاء والبنين اي أعرست ) فالمحذوف هنا أعرست ( فان كون هذا الكلام مقارناً لأعرس المخاطب دل على ان المحذوف أعرست والباء للملابسة ) اي أعرست متلبساً بالرفاء والبنين ( والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفاة أرفاء إذا وصلت ماوهن منه ) حاصل معنى الكلام الدعاء لان الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى اي جعلك الله ملتئماً مع زوجتك والدا للبنين .

لأن هنا كان الكلام في الإيجاز ( و ) أما ( الاطناب ) فهو ( اما ) يحصل ( بالابضاح بمسد الابهام لهي ) السامع ( للمعنى في صورتين مختلفتين أحديهما مبهمة والآخرى موضحة وعلمان غفر من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما ) تقدم في بحث وضع المظهر موضع المظهر من انه لما ( طبع الله النفوس عليه من أن الشيء اذا ذكر مبهماً ثم بين ) مفصلاً ( كان ) ذلك الشيء ( أوقع فيها ) اي في النفس ( من أن يبين أولاً ) وانما كان أوقع في النفس لان الاشعار بالشيء

إجمالاً يقتضي التشوق له والشيء إذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوع ويتمكن فضل تمكن لما مر من أن ما يحصل بعد مقاسات التمتع ومعانات الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة .

( أو ليكمل لذة العلم به أي بالمعنى وذلك لأن الإدراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم بالمجهول إذا لم يحصل به شعور ما فلا ألم في الجهل به وإذا حصل به الشعور بوجه دون وجه ) أي بطريق الاجمال ( تشوقت النفس الى العلم به ) من كل وجه أي مفصلاً ( وتألمت ) النفس ( بفقدانها إياه ) أي بفقدان النفس العلم به من كل وجه ( فاذا حصل لها ) أي للنفس ( العلم به على سبيل الإيضاح ) ومن كل وجه ( كملت لذة العلم به للعلم الضروري بأن اللذة عقيب الألم أكمل وأقوى وكانها لذتان أحديهما ( لذة الوجدان و ) الأخرى ( لذة الخلاص من الألم ) أي ألم الحرمان الحاصل بسبب عدم العلم بتفصييلة .

( وما يواخي ذلك ) أي يشابهه وجه الشبه أنه كما أن اللذة عقيب الألم أشد وأقوى كذلك حصول شيء عقيب ما ينافيه أقوى وأشد تأثيراً في النفس ( ما في قوله تعالى هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله ) أي بأسه فإنه من قبيل وجاء ربك ( في ظلل من الغمام ) وإنما يشابه ذلك ( فإنه تعالى جعل العذاب ) والبأس ( الذي يأتيهم ) حاصلاً ( من الغمام الذي هو مظنة ) الغيث الذي هو ( الرحمة ليكون العذاب ) أشد ( وأنوى ) لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أعم ( وأشد ) كما أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان

أسر فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ) وإلى هذا المعنى أشار الشاعر الفارسي بقوله :

سكى راخون دل دادم كه بامن يار ميگردد

نदानستم كه هر كس خون خورد خونخواه ميگردد

( ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفطع ) أى العبد

( لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ) الذي هو الرحمة ( وبدأ لهم من

من الله ما لم يكونوا يحتسبون ) إقتباس من القرآن الكريم ( نحو )

قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه وعلى آله أفضل الصلوة

والسلام ( رب اشرح لي صدري ) وجه الابهام والاحمال فيه فيما بينه

المخاطب بقوله ( فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله أى للطالب )

أى لموسى (ع) ( و ) وجه الايضاح والتفصيل بعد الابهام أن ( صدري

يفيد تفسيره أى تفسير ذلك الشيء ) المبهم ( وايضاحه وهذا الايضاح

بعد الابهام ) فى قوله تعالى رب اشرح لي صدري ( يحتمل أن يكون للاغراض

الثلاثة المذكورة ) فى المتن أى ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين وليتمكن

فى النفس فضل تمكن وليكمل لذة العلم به ) على ما بيناه أنفا .

فان قلت ان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس فكيف

يصح ان يقال ان موسى (ع) خاطبه بما يفيد علمين هما بالنسبة اليه

تعالى خير من علم واحد وكذلك كيف يصح ان يقال انه خاطبه بما

فيه تمكن المعنى فى ذهن السامع فضل تمكن او بما يفيد كمال لذة

العلم للمخاطب .

قلت جعل الآية الكريمة للاغراض الثلاثة المذكورة باعتبار الشانبة

والقابلية بمعنى ان هذا التركيب المحتمل على الايضاح بعد الابهام مع

تقطع النظر عن المخاطب الخاص او الممتكلم الخاص من شأنه ان يكون للاغراض الثلاثة وله قابلية لذلك فهو بحيث لو خطب به غير الرب تعالى وتقدس أمكن فيه كل واحد من الاغراض الثلاثة المذكورة وان امتنع بعضها او كلها في بعض المواضع كافي الآية الكريمة وبنظير ذلك يجاب ما يرد على قولهم في تعريف الخبر من انه ما يحتمل الصدق والكذب حيث يقال ان كلام الله تعالى وأوليائه لا يحتمل الكذب او كلام بعض آخر لا يحتمل الصدق .

( وقد يكون ذلك ) الايضاح بعد الابهام ( لتفخيم الشيء المبين وتمظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامران دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ) قال في الكشاف فسر ذلك الامر بقوله ان هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له ودابر القوم اخرهم مصبحين اي حال دخولهم الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرّة انتهى ( وكقوله واذا يرفع ابراهيم القواعد من البيت ) فابهم القواعد ( حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ) ثم فسره بقوله من البيت . قال في الكشاف والقواعد جمع قاعدة وهي الاساس والاصل لما فوقه ورفع الاساس البناء عليها لانها اذا بنيت نقلت عن هيئة الانخفاض الى هيئة الارتفاع وتناولت بعد التقاصر ومعنى رفع القواعد رفعها بالبناء لانه اذا وضع صافاً فوق صاف فقد رفع السافات انتهى باختصار .

( ومنه اي من الايضاح بعد الابهام ) ليكون اطناباً ( باب نعم على أحد القولين أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ) وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر وكلام المصنف صادق

بهذا القول كما انه صادق بما قاله الطارح لكن الطارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم بما هو معلوم في النحو وقد اشرنا اليه انفا. والحاصل ان الكلام يكون على كل من القولين جملتين احدهما مبهمه والاخرى موضحة واما على قول من يجعل المخصوص مبتداه فهم عليه خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لان الكلام عليه جملة واحدة والمخصوص فيها مقدم في التقدير وال فيه في الفاعل حينئذ للعهد . ( اذ لو اريد الاختصار ) حق يكون مساواة ( كفى ) ان يقال ( نعم زيد ) بالنسبة الى متعارف الاوساط وان كان هذا التركيب في نفسه غير صحيح في العربية لانه يجب في فاعل نعم ان يكون بال او مضاعفا لما فيه ال او ضميرا مفسرا بتمييز صرح بذلك ابن مالك في الفقه ولكن لا يذهب عليك انه قد تقدم الاشارة الى ان المراد بالاوساط هم الذين يفيدون المعنى بتراكيب موافقة للعربية من غير مراعاة للمزايا والنكات التي تراعيها البلغاء اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله كفى نعم زيد انه كفى ذلك في تادية اصل المساواة لو اريدت لا ان هذا التركيب يجوز ان يقال في العربية فتأمل جيدا .

( فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ) لانه ( ايهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا ) فصار موجبا للاطناب ( وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق ) كما هنا ( غل مايقال الاطناب ويعم ) حينئذ ( الابهاز والمساواة ) وهذا المعنى الثاني اي المساواة هو المراد هنا كما اشرنا الى ذلك انفا لان نعم زيد لا ايهاز فيه بل هو مساواة ( وهذا ) اي اطلاق الاختصار على ما يقابل الاطناب ( يوافق اصطلاح السكاكي ) فانه قال فيما نحن فيه

اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد وبش عمرو ولاشك انهما من قبيل المساواة انتهى .

( ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ) ما ذكر من النكاح الحاصلة ( من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الایجاز من وجه ) اخر ( حيث حذف المبتدأ الذي هو مصدر الاستيناف ) على التفصيل الذي بيناه .

( و ) في معرض ( ايهام الجمع بين المتنافيين ) احدهما ( الایجاز ) والاخر ( الاطناب وقيل ) احد المتنافيين ( الاجمال و ) والاخر ( التفصيل ) وانما عبر هذا القول بقيل لما يرد عليه من ان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف سوى ما ذكر اللهم الا ان يقال ان مرادا لمصنف اجمال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجوه الثلاثة المتقدمة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد اخرى غيره باعتبار ما فيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولك ان تقول هو على هذا القيل ايضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل .

( و ) كيفكان ( لاشك ) في ( ان الجمع بين المتنافيين ) وكذا ايهامه ( من الامور المستطرفة ) اي المستغربة ( التي يظفر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب ) وذلك لان ذلك الجمع وايهامه كايقاع المحال وهو بما يستغرب والامر الغريب تستلذ به النفس .

( وانما قال ايهام الجمع ) بين المتنافيين ( لا حقيقته ) لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما

على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ) لا يقع لما فيه من اجتماع الضدين المودي الى اجتماع النقيضين وهو باطل بالبداهة وانما في الكلام ايهامه لابقائه حقيقة وانما كان ايهاما لان الجهة ليست واحدة لان الایجاز من جهة حذف المبتدأ والاطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر مايعمه فتعدت الجهة .

( ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع ) ويأتي معناه اللغوي بعيد ذلك ( و ) معناه الاصطلاحي ( هو ان يوتي في عجز الكلام ) اي في اخره ( بمثنى ) او جمع ( مفسر ) ذلك المثنى ( باسمين ) او ذلك الجمع باسماء ( ثانيهما ) اي ثاني الاسمين في المثنى والزائد على الاول في الجمع ( معطوف على الاول ) اما مثال التوشيع في المثنى فهو ( نحو قوله ( ص ) يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ) فقوله ( ص ) الحرص وطول الامل بيان المثنى الذي هو الخصلتان ( لانه ايهام اولاً ثم اوضح لما سبق ) من حصول علمين فاكثر والتمكن في النفس وكمال لذة العلم ويشب بكسر الشين وتثنية الباء بمعنى ينمو يقال شب الغلام يشب بالكسر اذا نما فلو اريد الاختصار ل قيل ويشب فيه الحرص وطول الامل وانما لم يقل قوله ( ص ) لان الحديث كما قيل منقول بالمعنى فتأمل .

واما مثال الجمع فكقولنا في فلان ثلاث خصال رفيعة الكرم والشجاعة والحلم ولو اريد الاختصار لقلنا في فلان الكرم والشجاعة والحلم وليعلم انه ينبغي ان يقال في عجز الكلام او في اوله او في وسطه لان تخصيص التوشيع بالعجز اصطلاح لم يظهر له وجه لان

الايضاح بعد الابهام حاصل بما ذكر اولا ووسطا واخرا وكان المصنف كفيده راعي ان اكثر ما يقع في تراكيب البلغاء التوشيع في عجز الكلام فتأمل .

( ويسمى هذا ) النوع من الايضاح بعد الابهام ( توشيعا ) في الاصطلاح ( لان التوشيع ) في اللغة ( لف القطن المندوف وكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثلثي المفسر باسمين ) او الجمع المفسر باسماء بمنزلة لف القطن بعد الندف ( حاصله ان الاتيان بالمثلثي او الجمع شبيه بندف القطن من حيث عدم الانتفاع به انتفاعا كاملا لان التثنية والجمع فيهما من الابهام ما يمنع فهم المعنى منهما فهما كاملا والتفسير باسمين او ازيد شبيه بلف القطن وجده في لحاف ونحوه من حيث كمال الانتفاع به .

وبما ذكرنا من وجه الشبه اندفع ما قيل ان المعنى الاصطلاحي على عكس المعنى اللغوي لان الاتيان بالمثلثي او الجمع بمنزلة لف القطن بجامع الضم والجمع وتفسيره بالاسمين او ازيد بمنزلة الندف بجامع التفريق ومعلوم ان الندف في المعنى اللغوي مقدم على اللف والاتيان بالمثلثي او الجمع الذي هو بمنزلة اللف في المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بمنزلة الندف فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر الى المعنى اللغوي وحاصل الدفع منح اعتبار القلب بما ذكرنا من وجه الشبه فلا تغتر بما قال بعضهم من ان وجه الشبه بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان في الاصطلاح لفا وندفا اي تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي .

واما قوله ( واما بذكر الخاص بعد العام ) فهو ( عطف على قوله

اما بالايضاح بعد الابهام ( اي الاطناب اما بالايضاح بعد الابهام  
واما بذكر الخاص بعد العام ) ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على  
سبيل العطف دون الوصف او الابدال ) وانما قيد بذلك لاجل ان  
يضاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام وعلى هذا فلا بد ان يقيد الايضاح  
بعد الابهام بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع  
ذاك لدخوله فيه على تقدير عموم ذاك .

وقد يقال لا حاجة لتقييد الايضاح بعد الابهام بذلك لانه ليس  
في ذكر الخاص بعد العام بطريق العطف ايضاح بعد الابهام اذ لا يقصد  
به ذلك فلا يكون داخلا في الايضاح بعد الابهام حتى يحتاج لتقييده  
بخلاف ما نحن فيه فان ذكر الخاص بعد العام صادق بما لا يكون بطريق  
العطف بما فيه ايضاح بعد الابهام كما في الامثلة السابقة فما هنا هو  
المحتاج للتقييد دون ما سبق ولهذا تعرض الفتاوى هنا للتقييد ولم  
يتعرض له فيما سبق .

والحاصل ان التقييد هنا للاحتراز عن ذكر الخاص بعد العام لاعلى  
سبيل العطف فان هذا داخل في الايضاح بعد الابهام بخلاف ذكره بعده  
على سبيل العطف فانه ليس داخلا فيه اذ لا يقصد به ذلك فتأمل .  
وقال بعض المحققين انما قيد ذكره بعده بكونه على سبيل العطف  
لانه هو المفتقر لما علل به من اعتبار التباين واما ذكره على سبيل  
البدلية او غيرها مما ليس بعطف فلا يفتقر الى ذلك بل لا يصح تقييده  
بذلك لانه متصل بما قبله على نية طرح الاول اولا فكيف يعتبر فيه  
ما يوجب كونه جنسا اخر .

وكيف كان ( فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك )

الذكر ( للتنبيه على فضله اي مزية الخاص ) وزيادته ( حتى كانه )  
اي الخاص ( ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف  
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما  
له من الاوصاف الشريفة ) التقييد بالشريفة انما هو باعتبار الامثلة  
الانية او باعتبار الاغلب وقوعها والا فقد يكون الاوصاف خبيثة ونحو  
لعن الله الكافرين وابا جهل ( جعل كانه ) اي الخاص ( شىء اخر  
مغاير للعام مباين له ) بحيث ( لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه  
منه ) ولذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضى للتغاير ومن  
هنا قيل .

فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال  
( بل يجب التنصيص عليه والتصريح به ) وحده ومنفردا ( وذلك  
قد يكون في مفرد ) من مفردات الكلام ( نحو قوله تعالى حافظوا على  
الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من ائصالوات ) قبل لفظة من  
بمعنى بين اي المتوسطة بين الصلوات ويدل لكون من بمعنى بين انه  
وقع في بعض النسخ التصريح بين هذا احد الاحتمالين في معنى الوسطى في  
الاية وقوله ( او الفضلى ) احتمال ثان ) وهو من باب ( قولهم ) اى  
العرب ( للافضل الاوسط ) ومن هنا قالوا خير الامور اوسطها ( وهى  
صلوة العصر على قول اكثر المفسرين ) لتوسطها بين نهاريتين وليليتين .  
وقيل المغرب لتوسطها بين صلوتين يقصران وقيل العشاء لتوسطها نهائية  
بين صلوتين لا يقصران وقيل الصبح لتوسطها بين نهاريتين وليليتين او بين  
وايلية يقصران وقيل الظهر ووجهه ظاهر وقيل انها احدى الصلوات الخمس  
لا يمينها ايمها الله تحريصا للعباد على المحافظة على ادا جميعها كما قيل في ليلة

القدر وساعة الجمعة لكنه لا يناسب الامر بالمحافظة فتأمل .  
( ومنه ) اى من ذكر الخاص بعد العام للتنبيه المذكور ( قوله تعالى  
قل من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال ) محل الاستشهاد  
ذكر الملكين الخاصين بعد عموم الملائكة للتنبيه المذكور .

الى هنا كان الكلام في كون ذكر الخاص بعد العام في مفرد من  
مفردات الكلام ( وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة  
يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) فان الدعاء الى  
الخير اعم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا ولكن قيل فيه شيء  
فان الجملة اى جملة يدعون الى الخير في معنى النكرة فغاية ما يتحقق  
منها مطلق الدعاء الى الخير لاعمومه وايضا الدعاء الى الخير منحصر في  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاین العموم اللهم الا ان يكون  
ياغبار كل منهما على الانفراد ولكنه بخلاف الظاهر من كلام من  
استشهد بذلك فانه جعل الدعاء اهم من الامرين معا فليتأمل .

( ومنه ) اى من كون ذكر الخاص بعد العام في كلام ( قوله تعالى  
اصبروا وصابروا ) ورابطوا وانقوا الله لعلكم تفلحون ( لان المصابرة )  
على ما قال في الكشف ( باب ) اى نوع وقسم ( من الصبر ) فانه  
قال في تفسير الآية اصبروا على الدين وتكليفه وصابروا على اعداء الله في  
الجهاد اى فالبوهم في الصبر على شدة الحرب لا تكونوا اقل صبرا منهم  
وثباتا والمصابرة باب من الصبر ( ذكره بعده تخصيصا لشدة وصعوبته )  
انتهى كلام الكشف بادنى تغيير لا يدخل بالمقصود .

( واما ) يحصل الاطاب ( بالتكرير لنكتة ) وانما قيد التكرار  
بالنكتة ( ليكون اظنابا لا تطويلا ) لان التكرار اذا كان لغرض نكتة

كان تطويلا فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة قيده بها وهذا بخلاف الايضاح وذكر الخاص بعد العام فلا يكون كل منهما تطويلا اصلا لانه لا بد فيهما من النكتة ولذا لم يقيدهما بها والنكتة ( كتاكيد الانذار ) اى التخويف ( في ) التكرار في قوله تعالى ( كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ) فقوله كلا ردع ( اى زجر ) وتنبيه على انه لا ينبغي للنظر لنفسه ( والمتفكر في امره وشانه ) ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه ( وقوله ) سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه ( من التكاثر في الاموال والهائه اياكم من عبادة الله حق زرتهم المقابر اى الى ان تموتوا ) اذا عاينتم ماقدامكم من هول لقاء الله تعالى ( وفي تكريره ) اى في تكرير الكلام ( قاكيد المردع والانذار ) .

( و ) ان قلت كيف يكون في هذا الكلام تكرار مع ان حرف العطف يستدعي كون المراد بالمعطوف غير المعطوف عليه وذلك لوجوب التغاير بين المتعاطفين والتكرار يستدعي الاتحاد بينهما .

قلت ( في الاينان بلفظة ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد ) فحصل التغاير ( كما نقول للمنصوح اقول لك لاتفعل ) فتتقوى قريحتك على النهى بابلغ من الاول فتقول له ( ثم اقول لك لاتفعل وذلك لان اصل ) كلمة ( ثم ) كما تقدم في الباب الثاني ( الدلالة على تراخي الزمان ) وبعده ( لكنه قد يجيء مجازا كما تقدم في الباب السابع ) لمجرد التدرج في درج الارتقاء اى الانتقال من درجة الى درجة اخرى في درجات الارتقاء والصعود المعنوي حاصله الانتقال من الا دون الى الاعلى معنى او العكس من غير اعتبار التراخي

والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان ( اي المجرد  
عن اعتبار كون تاليها اي تالي ثم بعد متلوها في الزمان ) وذلك اذا  
تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم  
الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ) وقد تقدم بعض الكلام في هذه  
الاية الكريمة في الباب السابع وواعدناك هناك بكلام طويل وهو انه  
اورد على قوله كتاكيد الانذار الخ ان بين الجملتين حينئذ كما بين هناك  
كمال الاتصال وقد تقدم هناك انه اذا كان بين الجملتين كمال الاتصال  
يتعين الفصل ولا يجوز فيه الوصل اي العطف فكيف عطفت الجملة  
الثانية ههنا على الاولى .

واجيب عن ذلك بانه لم يرد ان الجملة الثانية مؤكدة الاولى بل  
هي تاسيس والتاكيد وقع في تكرار التأسيس وهذا ابلغ من التاكيد فان  
التاكيد يقرر ارادة المعنى الاول وعدم التجوز والعطف يحصل بتكرار  
الاسناد وفائدته زيادة تقرير لثبوت التهمة وفائدة التاكيد تقرير الاخبار  
بالنسبة حتى يفهم السامع ان ذلك من شأنه ان يتكرر الاخبار به او  
طلبه لان الاخبار بالشيء مرتين او طلبه مرتين كان موسسة لنسبة  
اخبارا او انشاء لقصد تقرير فائدة الخبر وتاكيد الطلب بطلب اخر  
ابلق وسنذكر في قوله تعالى فباي الاء ربكما تكذبان ما يتضح منه  
هذا فانتظر .

( ومن نكس التكرير زيادة التنبيه على ما ) اي شيء ( ينفي التهمة )  
في النصح ( و ) زيادة ( الايقاظ عن سنة ) اي من نوم ( الغفلة )  
والذمول وذلك ( ليكمل ) في السامع ( تلقى الكلام بالقبول كما في قوله  
تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما

هذه الحبة الدنيا متاع ) والشاهد في تكرير يا قوم ( فان في النداء  
واضافة القوم الى نفسه وبيان اختصاصهم به ) يعني انه ( ع ) منهم  
اي من عشيرتهم ( اي قاطبهم وتنبيهها على انه لا يريد لهم الا ما يريد  
لنفسه وفي التكرير زيادة تنبيهه وايقاظ ) .

( ومنها ) اي ومن نكت التكرير اظهار ( زيادة التوجع والتعسر  
كما في قوله ) .

فيا قبر معن انت اول حفرة خطت للمساحاة مضجعا  
ويا قبر معن كيف وارىت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا  
وقد مر بعض الكلام في هذا البيت في الباب الثالث والشاهد فيه  
ههنا في تكرير يا قبر معن لظاهر زيادة التوجع والتعسر والمبيت حكاية  
يظهر منها كون التكرير فيه لما قلناه .

( ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد  
يكون مجردا عن رابط ) اي عن ضمير يربط الجملة الثانية بالاولى ( كما  
في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا  
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ) والشاهد في تكرير ان ربك  
من دون رابط في الثانية وذلك بسبب البعد لتوسط المعطوف بينهما  
فتأمل ومن هذا القبيل قوله تعالى ثم ان ربك للذين عمالوا سوء  
بجهالة ثم تابوا من بعدك واصلحوا ان ربك من بعد هالغفور رحيم  
( وكما في قول الشاعر ) .

لقد علم الحي اليعانون اني اذا قلت اما بعد اني خطيبيها  
والشاهد فيه تكرير اني لتوسط الشرط بينهما ( وقد يكون ) هذا  
التكرير ( مع رابط كما في قوله تعالى لا تعسبن الذين يفرحون بما

اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب  
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن  
المفعول الثاني اى عن بمفازة من العذاب لانه المفعول الثاني لتحسبن  
وقد يكون التكرير لتعدد المتعلق كما في قوله تعالى فباى الاء  
ربكما تكذبان لانه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا  
القول ومعلوم ان الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره  
عقيب نعمة اخرى .

فان قلت قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة كما في قوله تعالى يرسل  
عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران وقوله تعالى هذه جهنم التي  
يكذب بها المجرمون يطوفون بينهما وبين حميم ان .

قلنا العذاب وجهنم وان لم يكونا من الاء الله تعالى فان ذكرهما  
ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات من  
الائه تعالى ومن ذلك يعلم الحكمه في كونه عائدًا على ثلاثة فانه لو  
كان عائدًا لشيء واحد لما زاد على ثلاثة لان التاكيد لا يبلغ باكثر من  
ثلاثة ومن هذا القبيل قوله تعالى ويل يؤمئذ للمكذبين لانه تعالى ذكر  
قصصا مختلفة واتبع كل قصة بهذا القول فصار كانه قال عقيب كل  
قصة ويل يؤمئذ للمكذبين .

فان قلت اذا كان المراد بكل ما قبله فليس ذلك باطناب بل هي  
الفاظ كل اريد به غير ما اريد بالآخر .

قلنا العبرة بعموم اللفظ فكل واحد اريد به ما اريد بالآخر ولكن  
كرر ليكون نصا فيما قبله وظاهرا في غيره .

فان قلت يلزم حينئذ التاكيد وقد قلت انه لا يبلغ باكثر من ثلاثة

قلنا ان ما قلنا انما هو في التاكيد الذي هو تابع اما ذكر الشيء في مقامات متعددة اكثر من ثلاثة فلا .

( واما بالايغال ) عطف على بالايضاح بعد الابهام اي يجعل اما بالايضاح بعد الابهام واما بالايغال وهو ماخوذ ( من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها ) اي قطع كثيرا منها وعلى هذا فتسميه المعنى الاصطلاحي ايغالا لان المتكلم قد تجاوز حد المعنى وبانح زيادة عنه ويحتل انه ماخوذ من توغل الارض بمعنى سافر فيها وعلى هذا فيكون تسمية المعنى الاصطلاحي ايغالا لكون المتكلم او الشاعر توغل في الفكر حتى استخرج سبعة او قافية تفيد معنى زائدا على اصل معنى الكلام .

( واختلف في التفسير ) اي في تفسير معناه الاصطلاحي ( ف قيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى ) اي اصل المعنى ( بدونها ) وانما قال يتم دون ان يقول لا يتوقف لان النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز ان يتوقف عليها كما يتوقف احيانا على بعض الفضلات كما في قوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقد ذكرنا في المكررات في باب الحال ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت .

( كزيادة المبالغة في قولها اي قول النساء في مريثة اخيها صخر ) مادحا له في تحقيق الاقتداء به في المعالي ( وان صخرنا لتنام اي تقتدى الهداة ) اي الذين يهدون الناس الى المعالي واذا اقتدت به الهداة فالمهتدون بطريق اولي ( به ) اي بصخر ( كانه ) اي صخر ( علم اي جبل مرتفع ) ولا شك ان في الحاقه بالجبل المرتفع الذي هو اظهر المحسوسات وابينها في الاهتداء به مبالغة في ظهوره في الاهتداء ثم زادت المبالغة بوصف العلم بقولها ( في راسه ) اي في راس ذلك العلم

( نار ) وفيه الشاهد ( فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه  
بما هو معروف بالهداية ) اي بالجبل المرتفع الذي يهتدي به المسافرون  
في الصحاري والبراري ( لكنها ) اي الخنساء ( اتت بقولها في راسه  
نار ايغالا وزيادة للمبالغة ) لانها لما ارادت ان تصف اخاها صغرا  
بالاشتغال لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم بل جعلت في راس  
العلم نارا للمبالغة في ذلك البيان .

( وتحقيق اي وكنه تحقيق التشبيه في قوله اي قوله امرء القيس  
كان عيون الوحش ) المصادرة لنا والمراد به كما ياتي الظباء وبقر الوحش  
( حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يشق شبه عيون  
الوحش بالجزع وهو بالفتح ) اي بفتح الجيم ) وحكى ايضا كسرهما  
والزاي ساكنة في الصورتين ) وهو ( الحزير اليماني ) اي يجلب من  
اليمن ( واما الجزع بفتح الجيم والزاي فهو ضد الصبر ) شبه عيون  
الوحش ) بالجزع وبذلك يتم المعنى المقصود ( لكنه انى بقوله لم  
تشق ايغالا وتحقيقا للتشبيه ) اي لبيان التساوي والاشتراك في وجه  
الشبه وذلك ( لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال  
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سود فاذا ما تابدا  
بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة  
الصيد يعنى بما اكلنا كثر العيون عندنا ) حاصل المعنى انهم كانوا  
يصطادون الوحش كثيرا وياكلونها ويطرحون اعينها حول اخبيتهم فصارت  
اعينها بتلك الصفة ( كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه اي بما  
ذكرنا من معنى البيت مستندا بما قاله الاصمعي ( يتبين بطلان ما قبل  
ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم

واخبيتهم ( وجه البطلان ان عيون الظبا والبقر كما نقلنا عن الاصمعي  
حال حياتها كلها سود فلا تشبه الخزر اليماني الذي فيه سواد وبياض .  
( وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط )

فسقيا لكاس من قم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال  
( فانه لما جمل الفم كاساً ضيقاً مثل خاتم من الدر وكان الكاس  
غالباً ما يكرع فيه كل أحد من أهل المجلس حتى كأنه يقبله ) وهذا  
ما يعاب عليه لانه يوجب كون المحبوبة بمن يتصرف فيها كل من أراد  
( دفع ذلك بأن وصفه ) اى الفم ( بأنه لم يقبله ) خال اى ( ملك  
مشكبه فكيف غيره فعلى هذا ) التفسير اى قول المصنف ختم البيت  
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ( يختص الايغال بالشعر ) لانه قيده  
بالبيت .

( وقبل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام ) سواء كان شعراً او  
نثراً ( بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال  
يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم أجراً وهم مهتدون فان  
قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن  
فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اى لا تخسرون معهم  
شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة )  
وذلك من جهة وصف الرسل بالاهتداء المقتضى للاتباع .

( واما ) الاطناب يحصل ( بالتذييل وهو تعقيب الجملة ) الاولى  
( بجملة ) ثانية ( تشتمل ) تلك الجملة الثانية ( على معناها ) اى على  
معنى الجملة وقوله ( للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل أهم من الايغال من  
جهة انه ) اى التذييل ( يكون في ختم الكلام وغيره ) بخلاف الايغال

فانه لا يكون إلا في ختم البيت ( وأخص منه ) أى من الايغال ( من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد ) بخلاف التذييل فانه لا يكون إلا بالجملة وللتأكيد فتحصل من بيان تينك النسبتين ان النسبة بينهما نظير النسبة بين الحمد والشكر على ما تقدم بيانه أول الكتاب ( وهو أى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل و ) ذلك بان ( لم يستقل بإفادة المراد بل توقف ) أفادته المراد ( على ما قبله ) وسيأتي معنى المثل بعيد هذا ( نحو قوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور ) فان هذه الآية الكريمة تكون مثلاً لهذا الضرب من التذييل ( على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص ) وهو المذكور فيما قبل هذه الآية وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين ( إلا الكفور ) أى الكافر الذي بالغ في الكفر والفساد مثل أهل سبأ ( فيكون ) المعنى أى معنا هل نجازي إلا الكفور ( متعلقاً بما قبله ) قيل المراد بما قبله قوله تعالى فإرسلنا عليهم الخ ولكن الظاهر ان المراد به قوله تعالى وذلك جزيناهم بما كفروا فتأمل وكيفما كان فلا يجرى مجرى المثل في الاستقلال بإفادة المراد فيكون من هذا الضرب من التذييل .

والحاصل ان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم بأن ارسل عليهم سيل العزم وبدل جنتيهم ومضمون قوله تعالى هل نجازي إلا الكفور ان ذلك العقاب المخصوص للمعين المذكور فيما قبل هذه الآية لا يقع إلا للكفور فكونه من هذا الضرب على هذا الوجه ظاهر لانه على هذا الوجه ارتباط معنى هل نجازي إلا الكفور بما قبله .

( واحترز به ) اى بقوله على وجه ( عن الوجه الآخر وهو أن يقال ان الجزاء ) معناه ( عام ) فانه يقال ( لكل مكافأة ) ومقابلة بفعل من أفعال الانسان الناس مجريون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وعلى هذا المعنى ورد قول الشاعر الفارسي :

از مكافات عمل غافل مشو كندم از كندم برويد جوزجو  
فحينئذ ( يستعمل ) الجزاء ( تارة في معنى المعاقبة ) والعذاب ( و ) تارة ( اخرى في معنى الاثابة ) اى اعطاء الثواب ( فلما استعمل ) الجزاء ( في معنى المعاقبة في قوله تعالى جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم اى ال سب ) بكفرهم قيل وهل نجازي إلا الكفور بمعنى وهل نعاقب اى عقاب كان لا العقاب المخصوص المذكور فيما قبل الآية فيكون المراد بيان حكم كلي وهو عدم معاقبة غير الكفور ( فعلى هذا ) الوجه ( يكون من الضرب الثاني ) من التذييل ( لاستقلاله بافادة المراد ) وهو اثبات عدله تبارك وتعالى .

( و ضرب اخرج مخرج المثل بأن يكون الجملة الثانية حكماً كلياً منفصلاً عما قبلها جارياً ) ذلك الحكم الكلي ( يجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال ) لان ذلك شان الامثال لان المثل كما يأتي في الفن الثاني في بحث الاستعارة التمثيلية كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول فلمذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيراً وتأنيساً وافراداً وتشبيهاً وجماعاً بل ينظر الى مورد المثل مثلاً اذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان هذا المثل في امرئة ومن هنا قالوا لا تغير الامثال قال ابو العلاء في رسالة الغفران ان أمثال العرب يكتنون فيها بالاسم عن

جميع الاسماء مثال ذلك ان يقول القائل :

فلا تشل يد فتكت بعمره فانك لن تذل ولن تضاما

يجوز ان يرى الرجل رجلا قد فتكت بمن اسمه حسان او عطار  
او غير ذلك فيتمثل بهذا البيت فيكون عمرو واقعا على جميع من يتمثل  
له به وكذلك قول الراجز :

اوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا تورد يا سعد الأبل

صار ذلك مثلاً لكل من عمل عملاً لم يحكمه فيجوز ان يقال لمن  
اسمه خالد او بكر او ما شاء الله من الاسماء ويضعون في هذا الباب  
المؤنث موضع المذكر والمذكر موضع المؤنث فيقولون للرجل اطرى  
فانك ناعلة والصيف ضيعت اللبن وحسنة فهيلي انتهى باختصار وقد  
ذكرنا في باب نعم وبش في المكررات ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت .  
( نحو قوله تعالى قل جاء الحق وزهق الباطل ) والشاهد في قوله  
( ان الباطل كان زهوقا ) لان المراد منه حكم كلي غير متقيد بالجملة  
الاولى بل يكون منفصلاً عما قبله جارياً بحرى الامثال في الاستقلال  
وفشو الاستعمال وههنا نكتة يجب التنبيه عليها وهي انه يجب في كلا  
الضربين من التذييل ان يقع اختلاف بين النسبتين في الجملة الاولى  
والثانية حتى يخرج التكرار كما تقدم في قوله تعالى كلا سوف تعلمون  
ثم كلا سوف تعلمون اما الاختلاف الواقع في الضرب الاول فان  
قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه ان ال سباً جزاهم الله تعالى  
بكفرهم ومعلوم ان الجزاء بالكفر عقاب كما دلت عليه القصة ومضمون  
قوله تعالى وهل نجازي إلا الكفور ان ذلك العقاب المخصوص لا يقع  
إلا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا كما هو مضمون قوله

الاول أعني جزيناهم بما كفروا وبين قولنا ولا يجزي بذلك الجزاء إلا من كان متصفاً بذلك السبب كما هو مضمون قوله الثاني أعني وهل يجازي إلا الكفور ولتغايرهما يصح ان يجعل الثاني علة للأول فيقال جزيته بذلك السبب لان ذلك الجزاء لا يستحقه إلا من اتصف بذلك السبب ولكن اختلاف مفهومهما لا ينافي في تأكيد احدهما بالآخر للزوم بينهما معنى والتأكيد الواقع في جعل الكفر سببا لذلك الجزاء مناسب هنا لما فيه من الزجر عنه المناسب للتوبيخ لشأنه على وجه التأكيد .

واما اختلاف النسبتين في الآية الثانية فلان الجملة الثانية اسمية مع زيادة التأكيد فيها والجملة الاولى فعلية دون تأكيد فيها وتأكيد زهوق الباطل في الجملة الثانية مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والاياس من احكامه الموجبة للاغترار به .

وقد اجتمع الضريان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالد كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول ( لارتباطها بما قبلها لان الفاء للترتيب على ما يقتضيه الاول اذ كانه يقال اينتفي ذلك الحكم الذي هو ان لا خلود لبشر بالنسبة اليهم فيترتب انك ان مت فهم الخالدون والاستفهام للانكار اى لا ينتفي ذلك الحكم فلا يترتب انك ان مت فهم الخالدون .

( وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني ) لاستقلالها وذلك ظاهر ( فكل منهما ) اى قواه افان مت فهم الخالدون وقوله كل نفس ذائقة الموت ( تذييل على ما قبله ) يعنى ان افان مت فهم

الخالدون تذييل على وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد وكل نفس ذائقة الموت تذييل على لئلا من فهم الخالدون .

( وهو ايضاً اى التذييل ) مطلقاً لا الضرب الثاني فقط ( ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضاً تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقاً ) لا للضرب الثاني فقط ( يعنى قد علم ) فيما تقدم ( انه ينقسم الى القسمين المذكورين ) يعنى ما لم يخرج المثل وما اخرج لمخرج المثل ( وهو ايضاً ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ) وذلك لان معنى ايضاً كما ذكر بحشى التهذيب الرجوع لما تقدم كالتقسيم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد المقسم أبلغ في معنى الرجوع واظهر وان أمكن انه تقسيم للثاني .

فحاصل المراد من قوله ايضاً انه كما انقسم التذييل المطابق الى القسمين المذكورين فيما تقدم ينقسم الى هذين القسمين ( ولولا قوله ايضاً لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني ) فقط ( كما توهمه نظراً الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه ) الحاصل من قوله ايضاً مراد التفتازاني من بعض من لم يتنبه بالتنبيه الخلغالي فانه على ما حكى عنه قال وهو ايضاً اى التذييل او الضرب الثاني فقوله او الضرب الثاني وهم لانه يردده لفظه ايضاً وهذا الوهم نهياً له من كون الامثلة التي مثل بها المصنف لهذا التقسيم من القسم الثاني وهو ما يخرج مخرج المثل في الاستقلال ونحو الاستعمال .

( فالتذييل ) المطلق ( الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق ) اى منطوق الجملة السابقة ( لهذه الآية ) المذكورة في المتن ( فان زهوق الباطل منطوق في قواه وزهوق الباطل

المراد من المنطوق هنا المعنى الذي نطق بمادته والمراد بالمفهوم  
المعنى الذي لم ينطق بمادته وليس المراد بهما هنا ما اصطلح  
عليه الاصوليون وبعبارة اخرى المراد بتأكيد المنطوق هنا ان  
تشارك الفاظ الجملتين في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما  
بأن تكون احدهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لا ان يكون  
لفظ الجملة نفس لفظ الثانية كما في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف  
تعلمون لان هذا ليس تذييلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق .

. والمراد بتأكيد المفهوم هنا ان لا يشترك أطراف الجملتين في مادة  
واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية اولا وذلك بأن  
تفيد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة اخرى مخالفة الاولى في  
الالفاظ والمفهوم ( كقوله اى قول النابغة الذبياني ) .

ولست بمستيق اخا لا تلمه على شعث اى الرجال المذهب  
( ولست ) بفتح التاء على انه ضمير المخاطب ( بمستيق ) اى لست  
تبقى ( اخا ) ومعنى ( لا تلمه ) لا تصلحه كما يصرح بذلك بعيد  
هذا وهو ( حال عن اخا ) وان كان نكرة ( لعمومه بوقوعه في سياق  
النفي ) اشارة الى ما قال ابن مالك وهو :

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبين  
( و ) حال ( عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون  
صفة لـ اخا يعرف ) ذلك اى احسنية كونه حالا عن ضمير المخاطب  
في لست ( بالتأمل ) في المعنى وذلك لان المقام يقتضي التعميم في  
الاخ وذلك بقرينة اى الرجال المذهب فان المقصود في المقام الحث على  
الصبر على الجفاء من الاخوان لئلا يبقى الانسان بلا أخ وذلك لئلا

يتوهم ان ترك الصبر على الجفاء ربما كان معه وجود أخ فيكون مهذباً في الاصل فلا يحتاج معه الى الصبر .

واما لو جملناه صفة لآخ فلا يناسب المقام لانه يصير المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعت لا تبقية لنفسك ان لم نلم شعثه ولا شك انه حينئذ فات التعميم في الآخ لان المعنى حينئذ كما قلنا انك لا تقدر ان تبقى مودة أخ موصوف بانك لم تلم شعثه وهذا المعنى لا ينتظم مع قوله أي الرجال المهذب لان المراد منه نفى الكامل من الرجال بطريق العموم .

والى حاصل ما ذكرنا اشار بقوله ( يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة أخ حال كونك بمن لا تلمه ولا تصلحه ) وقريب من هذا المعنى ما قاله الشاعر الفارسي .

اصابش دو كيتي تفسير اين دو حرف است بادوستان مروت بادشمنان مدارا ( على شعت ) على بمعنى مع والشعت بفتح العين وهو في الاصل انتشار الشعر ونفيره لقلة تعهده بالتسريح والدهن فتكثر اوساخه ثم استعمل في لازمه وهو الاوساخ الحسية ومن هذا المعنى استعمل للاوساخ المصنوية وهي الخصال الذميمة ولذا فسر بقوله ( اي ) مع ( تفرق ) اي تفرق حال الآخ وتلوونه ( و ) مع ( ذميم خصال ) هذا من اضافة الصفة الى الموصوف اي الخصال الذميمة .

( اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه ) كما بينا لك ( على نفى الكامل من الرجال وعجزه ) اي قوله اي الرجال المهذب ( تأكيد لذلك ) اي لما دل عليه الصدر ( وتقرير ) له ( لان الاستفهام ) اي كلمة اي ( فيه )

اي في المعجز ( لانكار اي لا مذهب في الرجال ) الامن اصطفاه  
العزير المتعال .

( واما ) الاطئاب ( بالتكميل ويسمى ) هذا النوع من الاطئاب  
( الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي ) والحفظ ( والاحتراز عن  
الشيء وفيه توق من ايها خلاف المقصود ) واما تسميته بالتكميل  
فلتكميله المعنى بدفع ايها خلاف المقصود عنه ( وهو ان يوتي في كلام  
كلمة في بمعنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي اخره وليست  
ظرفية والا فلا يشمل ما كان في اخره ( يوهم خلاف المقصود بما يدفعه  
اي يوتي بشي ) اي يقول ( يدفع ذلك الايها ) سواء كان ذلك  
القول مفردا او جملة كان للجملة محل من الاعراب اولا ( و ) انما  
( ذكر له مثالين لان ما يدفع الايها قد يكون في وسط الكلام وقد  
يكون في اخره فالاول ) اي ما كان في وسط الكلام وهو مفرد ( كقوله  
اي قول طرفه ) بن العبد كقوله بن العبد

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهى

( فسقى ) دعاء للمدوح و ( ديارك ) مفعول مقدم والضمير في ( غير  
مفسدها ) للديار ( اي غير مفسد للديار وهو ) اي غير مفسدها ( حال )  
مقدم ( عن فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه  
في الربيع ) فاضافة الصوب الى الربيع من اضافة المظروف الى الظرف  
كسلاوة الليل فالاضافة على تقدير في ( وديمة ) بكسر الدال المطر  
المستمرس واقله ما بلغ ثلث النهار او الليل واكثره بلغ اسبوعا وقبل  
المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق ( وتهى ) بفتح التاء ماخوذ من  
همي الماء والدمع اذا سال ومن هنا فسر بقوله ( اي تسيل ) والشاهد

في قوله غير مفسدها ( لان نزول المطر ) بوجه خلاف المقصود اي بوجه انه دعاء على الممدوح ( لانه ) اي نزول المطر ( قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها ) وليعلم ان هذا كله اذا اريد بالصوب النزول المطلق واما اذا اريد به ان يكون على قدر النفع كما احتمله بعض المحققين كان حينئذ من التتميم وسياتي بيانه .

( والثاني ) اي ما كان الدافع لايهام خلاف المقصود واقعا في اخر الكلام ( نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله قوما يحبرهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ) نظرا الى ظاهر لفظ الذل من غير مراعاة قرينة المدح ( ان ذلك اضعفهم ) وهذا خلاف ما قصد من الكلام لان المقصود منه مدحهم بما يدل على موالات المؤمنين ومعاملتهم بما يرضيهم لان اذلة من التذلل والخضوع لامن الذلة والهوان ( فاتي مكررا على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ) والتواضع انما يكون من رغبة لا لنفي قوتهم ومن هنا قيل بالفارسية . تواضع زکردن فرازان نكواست كذاكر تواضع كند خوى او است ( ولهذا ) اي لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم ( هدى الذل بعمل لتضمنه معنى العطف ) مع انه في الاصل يتعدى باللام فيقال ذل له ( كانه قيل عاطنين عليهم على وجه التذلل ) وخفة الجشاح ( والتواضع ) هذا الوجه مبني على قاعدة التضمن وفيها بحث ذكرناه في المكررات في باب حروف الجر فراجع ان شئت ( ويجوز ان يكون التعدية بعمل للدلالة على انهم مع شرفهم وماوا عابقتهم وتواضعهم وعلى

المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ) اى ملينون لهم جانبهم حاصل هذا الوجه انه لايراعى التضمن في الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرائن انها عن رحمة وانما التجوز في استعمال كلمة على موضع اللام للاشارة الى ان لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وان تذللهم تواضع منهم لاعجز والفرق بين الوجهين انه على الاول وجود التضمن في الفعل وانتفائه على الثانى وانما استعمل الحرف موضع حرف اخر وفيه كلام ذكره ابن هشام في حرف الباء وهذا نصه مذهب البصريين ان احرف الجر لاينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو هندهم اما مؤل تاويلاً يقبله اللفظ كما قيل في ولا صلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصابو لتمكنه من الجذع بالحال في الشياء واما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند اكثر الكوفيين وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم اقل تعسفا .

( ومن هذا القسم ) من الاطناب ( قول كعب بن سعد الغنوي حلیم اذا ما الحلم زين امله مع الحلم في عين العدو مهيب )  
(فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فزال ذلك الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزين الحلم لامله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زيناً ) هذا كله في المصراع الاول .  
( واما المصراع الثانى فرعم المصنف انه تأكيد لللازم ما يفهم من

قوله اذا ما الحلم زين امله وهو ( اي ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين امله ) انه غير حلیم حين لا يكون الحلم زينا لامله فان من لا يكون حلیمًا حين لا يحسن الحلم ( لامله ) يكون مهيبًا في عين العدو لاحالة فيكون هذا تذييلًا لتأكيد المفهوم لاتكميلا كما زعم بعض الناس وفيه ( اي في ما زعم المصنف ) نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حلیمًا حين لا يحسن العلم ( لامله ) يكون مهيبًا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه بما لا يهاب ولا يعاب به ( اي لا يعتني به كغضب بعض السفلة والسوقة .

( والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطاف وادق بما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل ) وان قرأنا ما قبله ( وذلك لان كونه ) اي المدح ( حلیمًا في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبًا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفي ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره ( اي في ضمير العدو ) فكيف في غير تلك الحالة ) التي يحسن فيها الحلم .

( واما ) الاطناب ( بالتميم وهو ان يوتي في كلام لا يوهم بخلاف المقصود بفضلة ) اي ما ليس احذر كفي الكلام كالمفاهيم الخمسة والمجرور والحال والتمييد والتوابع سواء توقف اصل المعنى المراد عليه ام لا فالمراد من الفضلة هنا الفضلة بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص وقد بينا الفرق بينهما في المكررات في بحث الحال والتنازع فراجع بفيدك ( لنكتة ) هذا زيادة بيان لان النكتة والفائدة كما تقدم في اول الباب

شرط في كل ما حصل به الاطناب والا كان تطويلا .

والتكئة ( كالمبالغة ) في المدح الذي سيق له الكلام ( نحو ) على حبه في ( قوله تعالى ) في مدح على عليه السلام واهل بيته ( ويطعمون الطعام على حبه مسكينا في وجهه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام لا لله تعالى ( اي يطعمونه ) اي الطعام ( مع حبه ) اي مع حبهم له واشتياهم اياه ( والاحتياج اليه و ) اما ( اذا جعل الضمير ) في ( الله اي يطعمونه ) اي الطعام ( على حب الله تعالى ) اي قرينة الى الله لا لرباء وسمعة ( فلا يكون ) حينئذ ( بما نحن فيه ) اي من التتميم ولا يكون للمبالغة في المدح الذي سيق له الكلام ( لانه ) على هذا الوجه لتأدية اصل المراد وهو مدحهم بالسخاء والكرم لان الانسان لا يمدح شرعا الا على فعل لاجل الله تعالى وبعبارة اخرى اذا كان الجار والمجرور اي على حبه بناء على هذا الوجه لتأدية اصل المعنى المراد كان مساواة لا اطنابا فلا يكون تكميلا لان التتميم نوع من الاطناب .

وكتنايل المدة في قوله تعالى سبحانه الذي اسرى بعبد له ليلا ( والاعاد في انه ) ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وهو انه اسرى في بعض الليل ( لا في كله ) .

قال في الكشف فان قلت الاسواء لا يكون الا بالليل فما معنى ذكر الليل قلت اراد بقوله ليلا بلفظ التنكير تقايل مدة الاسراء وانه اسرى به في بعض الليل من مكة الى الشام مسيرة اربعين ليلة وذلك ان التنكير فيه قد دل على معنى البعضية ويشهد لذلك قراءة عبدالله وحذيفة من الليل كقوله ومن الليل فتجهد به نافلة يعني الامر بالقيام في بعض الليل انتهى .

( واما ) الاطناب ( بالاعتراض وهو ) اي الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام واحد فخرج بقيد الاثناء الايفال لانه كما مر ختم الكلام الواحد بها يفيد نكتة لا يتم المعنى بدونه هذا ولكن قال شعبي في حاشية منه على قول ابن هشام في الباب الثاني في التنبيه الذي يذكره في آخر بحث الحملة المعترضة ان قوما من البيانين جوزوا وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها معنى بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف انتهى وسياتي مثل هذا الكلام في آخر المبحث مع بيان اختلاف هؤلاء القوم فانتظر ( اوبين كلامين متصلين معنى ) صيبين المراد من الاتصال المعنوي بعيد ذلك ( بجملة ) واحدة ( او اكثر ) من جملة واحدة وقد نسب ابن هشام في بحث الجمل التي ( لا عمل لها من الاعراب ) الى الزمخشري القول بجواز الاعتراض بسبع جمل وقد مثل بعضهم لذلك بقوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان الى قوله تعالى متكنين على فرش بطائنها من استبرق وذلك اذا جمل هذا حالا من قوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وجمل ذواتا فان خير مبداء محذوف ( انكتة سوى دفع الايهام ) فخرج بقيد عدم العمل التتميم لوجود الاعراب فيه وبقيد سوى دفع الايهام التكميل لان فيه دفع الايهام بالمارج ثلاثة امور وبقي بعض صور التذييل وهو ما اذا كانت الجملة المعترضة مفتحة على معنى ما قبلها وكانت النكتة التاكيد لان سوى الايهام شال للتاكيد وفي المقام كلام ياتي عن قريب وليعلم انه ( ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط ) والالم يشمل اكثر الامثلة ( بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ) المفردة ولو تاويلا وانما قيدنا بذلك

ليغاير الاعتراض بين الكلامين فهذا كله اذا كان الاعتراض في اثناء كلام واحد ( و ) اما اذا كان بين كلامين فا ( لمراد باتصال الكلامين ) معنى ( ان يكون ) الكلام ( الثاني بيانا للأول او تأكيدا له او بدلا منه ) او نحو ذلك كان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في الآية الثانية المذكورة في الشرح ( كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون ) اي المشركون ( لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ) هذا مثال للاعتراض في اثناء كلام واحد ( فان قوله تعالى سبحانه جملة لكونه ) مفعولا مطلقا ( بتقدير الفعل ) اي اسبح سبحانه اي انزهه تعالى تنزيها ( وقعت ) هذه الجملة ( في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات ) والعامل في المظوف هو العامل في المظوف عليه فالضمير المجرور باللام معمول لجعل على انه مفعول وفاعله الواو في يجعلون والضمير ان لشيء واحد اي يجعلون لانفسهم ما يشتهون من الذكور . فان قلت قد ذكر في النحو كما في المكررات في باب افعال القلوب ان عمل الفعل في ضمير لشيء واحد احدهما فاعل والاخر مفعول متنوع فلا يقال ضربتني وذلك لان عمله فيهما على ان احدهما فاعل والاخر مفعول يوم تغايرهما نظرا للغالب من مغايرة الفاعل للمفعول الا في افعال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الابهام السابق لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه وظنه بامور غيره .

قلت اجيب باجوبة ثلاثة الاول ان هذا انما هو فيما اذا جعل الظرف لغرا متعلقا بالجمل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير اي يصيرون البنات مستحقا لله تعالى وما يشتهون من البنين

مستحقا لهم فلا لان الامتناع انما هو اذا كان الضمير ان معمولين لفعل واحد لا اذا كان احدهما معمولاً لمعموله وكذلك اذا كان الجعل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي .

الثاني ان محل الامتناع فيما اذا لم يكن احد الضميرين مجرورا فان كان مجرورا جاز بدليل قواه تعالى وهزى اليك لانه يتوسع في الجار والمجرور والظرف مالا يتوسع في غيره كما بين في مواضع متعددة من النحو .  
الثالث ان محل الامتناع في غير المعطوف فان كان احد الضميرين معطوفا جاز ذلك لانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع واحد الضميرين هنا مجرور ومعطوف .

واعترض الجوابان الاخيران بان تعليل المنع السابق المنع مطاقا حتى في هاتين الصورتين لوجود علة المنع فيهما .  
واجيب بان وجود علة المنع فيهما لا يستلزم المنع لانهما مستثنيان للمعنى السابق فهما نظير مانع في اول الكتاب في شطط وال ونحوهما من المستثنيات فتذكر .

( والنكتة فيه ) اي في الاعتراض في الاية الكريمة ( تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه ) وهو غير دفع الابهام بل دفع لما اعتقد وافي حقه تعالى من النقص .

( والدعاء اي وكالدعاء في قول عوف ابن محلم الشيباني يشكو عن كبره وضعفه ) في قصيدته التي قالها لعبدالله بن طاهر وكان قد دخل عليه فلم عليه عبدالله فلم يسمح فاعلم بذلك فدنا منه وانشده هذه القصيدة معتذرا ومادحا له ومنها .

ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان

اي ان الثمانين سنة التي مضت من عمري وبلغك الله ولما ثقل بمضيها قد اخرجت سمعي الى ترجمان بفتح الجيم والتاء يجمع على تراجم كزعفران وقد يقال بضم الجيم وفتح التاء وربما ضمت التاء مع الجيم ( يقال ترجم كلامه اذا فسر بلسان اخر ) هذا معناه في الاصل والمراد هنا التفسير بصوت اجهر من الصرث الاول ( فقوله بلغتها ) بالتاء للمجهول ( جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ) لقصد الدعاء للمخاطب بطول عمره وبلوغه الثمانين سنة ولا يقال في هذا الدعاء دعاء على المخاطب بالصمم وضعف السمع فلا يناسب ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يغتفر معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به .

( والواو فيه ) اي في قوله وبلغتها ( اعتراضية ليست عاطفة ولا حالبة كما ذكره بعض النحاة ) وسياتي الفرق بين الاعتراضية والحالية ( وبه ) اي يكون الواو اعتراضية لا حالبة ( يشعر ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو هل اتاهم والحوادث جملة ) بان امره القيس بن تملك يقرأ يقال بيقر فلان اي سكن في الحضر وترك البادية والكلام قهزق وتحسر لان سكنى المدينة ذل عند العرب لما فيه من تسلط الحكام والشاهد في قوله والحوادث جملة فانه اعتراض والنكتة فيها قلنا كما التحسر والتعزن ( فائدتها ) اي فائدة جملة واتخذ الله ابراهيم خليلا ( تاكيد ) ما يدل عليه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا من ( وجوب اتباع ملته ) اي ملة ابراهيم ( ص ) لان من بلغ من الزاقي عند الله ان اتخذه خليلا كان جديرا بان تتبع ملته وطريقته كذا في الكشف

ثم قال ( ولو جعلتها عطفًا على الجملة قبلها ) أى على واتبع ملة  
ابراهيم حنيفا ( لم يكن لها معنى ) اذ لا مناسبة بينهما ولا جامع  
غير التاكيد .

( ومثله ما ذكره ) صاحب الكشف في قوله تعالى ( في قصة مريم  
( والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه ) أى كل واحدة من  
هاتين الجملتين ( اعتراض بين قوله انى وضعتها اثنى وقوله انى سميتها  
مريم ) وانما قلنا كل واحدة من هاتين الجملتين فانه صرح بذلك حيث  
قال فان قلت علام عطف قوله وانى سميتها مريم قلت هو عطف دلى  
انى وضعتها اثنى وما بينهما جملتان معترضان كقوله تعالى واى لقسم  
لو تعلمون عظيم انتهى .

( ومثل هذا الاعتراض ) الذي يكون مع الواو ( كثيرا ما يلتبس  
بالحال والفرق دقيق ) فلا يعين احدهما الا قصد المتكلم فان قصد  
كون الجملة قيما للعامل فهي حالية والا فهو اعتراضية وقد ( اشار اليه ) الى  
وجه الفرق وكونه بالقصد ( صاحب الكشف في قوله تعالى اتخذتم العجل من  
بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون ) يحتملها فانه ان قصد انه قيد  
للعامل فهو ( حال ) عن فاعل اتخذتم العجل ( أى عبدتم العجل وانتم  
واضعون العبادة في غير موضعها ) لان الظلم وضع الشيء في غير موضعه  
( او ) يكون القصد من قوله وانتم ظالمون التاكيد لظلمهم فهو  
( اعتراض ) في اخر الكلام ( أى بانتم قوم عادتكم الظلم ) فهو جملة  
مستقلة لم يقصد ربطها بالعامل ولا كونها في وقته .

( والتنبيه في قوله اى كالتنبيه في قول الشاعر )

فاعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي ما قدرا

( ان هي مخنفة من المثقلة وضمير الشأن ) اسمها ( محذوف ) او  
 ضمير مخاطب للمأمور بالعلم اى انك سوف ياتي كل ما قدرا كما  
 احازه سيوبه وجماعة في ان يا ابراهيم قد صدفت الرؤيا كذا في  
 حاشية المغنى في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة وخبرها جملة  
 سوف ياتي كل ما قدرا ( يعنى ان المقدر ) اى ما قدره الله تعالى ( ات  
 وان وقع فيه تاخير ) اذ لا راد لقضائه ( وفي هذا تسليية وتسهيل  
 للامر ) وذلك لان الانسان اذا علم ان ما قدره الله تعالى ياتيه ولا بد  
 منه طال الزمان او قصر وان لم يطلبه ومالم يقدره لا ياتيه وان طلبه  
 تسلي قلب ذلك الانسان وسهل عليه الامر يعنى الصبر والتقويض الى  
 الله وترك منازعة الاقدار والى هذا المعنى يشير ما نسب الى امام  
 الموحدين .

اي يومين من الموت افر يوم ما قدر ام يوم قدر  
 وكذا ما قيل بالقارسية اي طالب روزي بنهين كه بخورى واى مطلوب  
 اجل مروكه جان نبرى ( و ) الشاهد في ( قوله قطع المرء ينفعه )  
 فانه ( جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه ) الاولى ان يقول والجملة  
 السادة مسد مفعوليه فتنبه ( والفاء ) في قوله فاعلم ( اعتراضية ) قال  
 ابن هشام في بحث الجملة المعترضة في تعداد ما يميز المعترضة عن  
 الحالية ( وفيها شائبة من السببية ) اذ كانه يقول وانما امرتك بالعلم  
 بسبب ان علم المرء ينفعه ايها المخاطب فهذا مما يفيد التنبيه بعد امره  
 بالعلم ان العلم يفيد فالتنكية في هذا الاعتراض التنبيه على امر يؤكد  
 الاقبال على ما امر به .

( وما جاء اي من الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو ) اي

الاعتراض ( اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو ) اى الاعتراض  
( اكثر من جملة ) فيها تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو  
اكثر من جملة ( قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب  
التوابين ويحب المتطهرين نسائكم حرث لكم فقله ان الله يحب التوابين  
ويحب المتطهرين اعتراض من جملة ) وان كانت الجملة الثانية في محل  
المفرد هذا اذا قدر كما هو الظاهر الثانية معطوفة على جملة يحب  
التوابين التى هي خبر ان .

واما اذا بنينا على ان المراد بالجملة مالم تكن في محل المفرد وهو  
الاظهر فانما يصح التمثيل اعنى كون الاعتراض اكثر من جملة اذا  
قدر عطف ويحب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين اما بتقدير  
او بدون التقدير لانها ليست في محل المفرد حيثئذ وذلك لما قرر في  
عمله من ان المعطوف على الاول اول وان كان المعطوف حاوية على  
على ضمير عائد على ما في الاول ومن المعلوم انه اذا بنينا على ان المراد  
بالجملة مالم تكن في محل المفرد قلنا ان العطف اى عطف ويحب  
المتطهرين على يحب التوابين فليس هنا جملتان فليس الاعتراض باكثر  
من جملة بل بجملة واحدة فقط وذلك لما تقرر في عمله من ان المعطوف  
على الثاني ثان .

وكيف كان فالاعتراض في الآية ( بين كلامين متصلين معنى ) وهما  
قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله وقوله نسائكم حرث لكم  
( و اشار الى انصافهما بقوله فان قوله تعالى نسائكم حرث لكم بيان  
لقوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله يعنى ان ) المكان ( الماتى الذي  
امركم به هو مكان الحرث ) فيكون المستفاد منه ان النساء كمحل

الحراثة الحسية في طلب ما ينمو منهم بالقاء المني الذي هو كالإذر ( لان  
 الفرض الاصل في الاتيان طلب النسل ) الذي هو اهم الامور المطلوبة  
 منهم لما فيه من بقاء النوع الانساني ( لاقضاء الشهوة فلا تاتوهن الا  
 من حيث يتأتى منه هذا الفرض ) الاصل ( والنكته في هذا الاعتراض  
 الترغيب فيما امروا به ) الذي من جملة الاتيان من مكان الحرث  
 ( والتنفير عما نهوا عنه ) الذي من جملة اتيانهن من غير ذلك  
 لان الاخبار بمحبة الله للتائبين اى الراجعين عما نهوا عنه الى ما امروا  
 به والمتطهر من اوساخ الذنوب والمنهيات بسبب التوبة عما يؤكد الرغبة  
 في المأمور به وترك المنهى عنه وذلك مؤثر فيمن كان له قلب سليم .  
 ( ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين كالوالدين في  
 الاية ( بزيادة التاكيد في امر ) كالوصية بالوالدة في الاية على ما سيصرح  
 به ( علق بهما ) اى بالمذكورين يعنى الوالدين ( كقوله تعالى ووصينا  
 الانسان بوالديه حملته امه وهما على وحن وفصاله في عامين ان اشكر لي  
 ولوالديك فقواه ان اشكر لي تفسير لوصينا ) فهما متصلان معنى  
 ( وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا ) اى للايجاب والتثيت ( للوصية  
 بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم ) .

والحاصل ان جملة حملته اعتراض يفيد تأكيد شكر الوالدة وهي  
 احد الامرين المتعلق بهما الوصية بالشكر لدلالة هذا الاعتراض على ان  
 الوالدة لها مزيد التعلق بالانسان اى بالوالد وشدة الارتباط بعشقة  
 القيام باموره فاستحققت بذلك او لويتها بالشكر قضاء لحقها واداء اشكر  
 تعبها وقد تواترت الاخبار عليه عن المعصومين عليهم السلام .

( ومنها ) اى من نكت الاعتراض ( المطابقة والاستمطاف ) كما

( في قول أبي الطيب .

وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما  
( فقله يا جنتي اعتراض ) بين الشرط والجزاء ( للمطابقة ) اي  
مطابقة الجنة مع جهنم ( والاستعطاف ) اي لاستعطف محبوه اي طلب  
عطوفته بسبب اضافة الجنة الى ياء المتكلم وتسميته جنة ليرق له ويعطف  
عليه فينجيه من جهنم التي في فواده بسبب الوصال وقريب من هذا  
المعنى ما قاله الشاعر الفارسي .

يارب اين اتش كه برجان من است

سر دكن زانسان كه كردى بر خليل

( ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر .

فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو فنكاره

( فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان

في الياس راحة ) فهي المطلوبة لا ان الهجر نفسه مقصودة الى هنا كان  
الكلام في الاعتراض مبنيا على ما قاله الجمهور من البيانين .

( وقال قوم ) منهم ( قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير

ما ذكر ) من النكات ( بما سوى دفع الابهام ) والمراد بالسوى التنزيه  
والدهاء والتنبيه ( بل يجوز ) عند هؤلاء القوم ( ان يكون الاعتراض

لما ذكر من النكات ولدفع ابهام خلاف المقصود ) حاصل الكلام في

المقام ان هؤلاء القوم لا يقيدون الاعتراض بما ذكر ( في المتن السابق

من كونه لنكتة سوى دفع الابهام بل يجوز عندهم كما صرح في

الايضاح ان تكون النكتة فيه الامور الثلاثة المتقدمة وان تكون دفع

توهم ما يخالف المقصود ( ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان

النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا ( كما تكون النكتة فيه ماذكر ( افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم ) كما نقلنا في اول المبحث عن شمنى ( وقوع الاعتراض اخر جملة ) اى بعد جملة ( لايلبها جملة ) اخرى ( متصلة بها ) وذلك على قسمين الاول ( بان لايلبها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام ) والثاني ماذكره بقوله ( او يلبيها جملة غير متصلة بها معنى وهذا ) الذي جوزه فرقة منهم ( صريع في مواضع من الكشاف ) فراجعه ( فيكون الاعتراض عند هؤلاء ) الفرقة ( ان يؤتى في اثناء الكلام او اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة ) سواء كانت تلك النكتة دفع الايهام او غيره كالتنزيه والدهاء والتشبيه ( لانهم ) اى هؤلاء الفرقة ( لم يخالفوا الاولين ) اى الجمهور ( الا في ) شيتين احدهما ( جواز كون النكتة دفع الايهام ) ايضا ( و ) ثانيهما ( جواز ان لايلبها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله ) فهذا لم يقع فيه خلاف .

( فيشمل الاعتراض بهذا التفسير ) الذي عند هؤلاء الفرقة ( التذييل ) بجميع صوره لان التذييل كما تقدم انفا يشترط فيه ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان قيد عدم المحل من الاعراب وان لم يذكره المصنف لكنه اشار اليه بالامثلة المذكورة في كلامه لان جملة التذييل في تلك الامثلة لا محل لها من الاعراب وسياتي ما يؤيد ذلك بعيد هذا فلاعتراض الذي وقع في الجملة للتاكيد تسمى باسمين التذييل والاعتراض ( و ) يشمل ايضا ( بعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي .

وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل  
( فان المصراع الثاني اعترض بهذا التفسير لانه جملة لا محل لها  
من الاعراب وقع بعد جملة لدفع الابهام كما انه ( تكميل ) فانه لدفع  
ابهام خلاف المقصود وذلك ( لانه ) اى الشاعر ( لما وصف قومه  
بشمول القتل اباهم اوهم ان ذلك لضعفهم وقتلهم ) وهذا خلاف ما  
قصد الشاعر لان المقصود بقرينة المقام التفاخر بشجاعة قومه وبانه  
لم يمت رئيس منهم الا في الحرب ( فزال ذلك الوهم بوصفهم ) اى  
يرصف قومه ( بالانتصار ) اى بالانتقام ( من قاتليهم ) فلا يطل دم  
قتيل منهم في اى موضع قتل وذلك لكونهم اقوياء كثيرين لا ضعفاء  
قليلين .

( وكلامه ههنا ) اى قوله فيشمل التذييل ( دال على ان الجملة  
في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب ) وذلك لان  
شمول الاعتراض بهذا التفسير للتذييل مطلقا لما يصح اذا لم يكن له  
اى للتذييل محل من الاعراب ( وهذا ) الذي يدل عليه كلامه ههنا  
( بما لم يعمر به تفسيره ) اى تفسير التذييل وهو قوله فيما تقدم وهو  
تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد ( لجواز ان يكون )  
اى يوجد ( جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة  
على معناها معربة باعرابها ) حالكون هذه الجملة الاخرى ( بدلا منها )  
اى من الجملة التى هي ذات محل من الاعراب ( او تأكيدا ) لها  
( و ) مع ذلك ( يكون الغرض منها ) اى من الجملة الاخرى ( تأكيد )  
الجملة ( الاولى ) التى هي ذات محل من الاعراب فيصدق حينئذ على  
الجملة الاخرى التفسير المذكور للتذييل وذلك بخلاف ما دل عليه كلامه

ههنا ( اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط ) اى في اشتراط ان لا يكون للجملة في التذييل محل من الاعراب ( على الامثلة ) لانه قد يكون كما صرح به السيوطي اعطاء الحكم بالمثال من دون ان يصرح به بالمقال ( و ) ليعلم ( ان الاعتراض بهذا التفسير ) بل بكل تفسير ( يبين التتميم لانه ) كما تقدم في تفسيره ( انما يكون بفضله والفضلة ) مطلقا اى جملة كانت او غيرها ( لا بد لها من الاعراب ) والاعتراض انما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وتباين اللوازم يدل على تباين الملزومات .

( وبعضهم اى وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الابهام كونه اى كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ) اى عند هذه الفرقة الثانية ( ان يوتي في اثناء الكلام اوبين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم ) وهو ما كان واقعا في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وكذا يشمل بعض صور التذييل ولكن لما كان اصل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص هذا التفسير لم يتعرض له .

( و ) يشمل ايضا ( بعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام اوبين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه ) المذكور ههنا ( على ما ذكرنا ظاهرا ) لانه اقتصر على ما ذكر في المتن ولم يزد عليه ما زاده في الايضاح في بيان شعول الاعتراض بهذا التفسير صور التتميم و اشار الى ذلك بقوله ( واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام اوبين

كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ( هذه الفرقة ) ان يكون جملة او اكثر من جملة فحينئذ يشمل ( الاعتراض ) من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين ( اى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ) ولا محل له من الاعراب جملة كان اواقل من جملة ( وذلك بان يكون مفردا وهذا هو الذي زاده في الايضاح فصار منشأ للاشكال بالاختلال و اشار الى ذلك بقوله ( ففيه اختلال ) واشكال ( لانه ) اى الثانى ( اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه ) اى كون الاعتراض ( غير جملة ) اى مفردا وبعبارة اخرى لم يصح قوله او اقل من جملة ( لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه ) اى التتميم ( انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط ذلك ) فلا حاجة الى قوله ولا محل من الاعراب لانه ( اى الاعتراض ) يشمل ( عند الجميع ) من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ( اى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ) سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون له محل من الاعراب ( اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب ) فبهذا التوجيه البعيد يمكن تصحيح قوله ولا محل له من الاعراب ( واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر ) من جملة ( فهو ) ظاهر بحيث لا يمكن تصحيحه بوجه من الوجوه ( لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ) هذا ولكن يمكن تصحيح ذلك على بعض الاقوال في اسماء الافعال لو كان الاعتراض بها ( ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط ) واختلال

والله العالم بحقيقة الحال والمقال .

( واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ) الشاهد في الاطناب بقوله ويؤمنون به لئلا يظن ان اظهار شرف الايمان للترغيب فيه ( فانه لو اختصر ) ولم يطنب ( لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم ) وبعبارة اخرى انما قلنا ان قوله ويؤمنون به اطناب لان ايمانهم لا ينكره ولا يجهله من يخاطب بهذا الكلام ( فلا حاجة الى الاخبار به ) اي بايمانهم ( لكونه معلوما ) للمخاطب فليس فيه فائدة ولا لازم فائدة وقد تقدم في اول الفن الاول انه لا شك ان قصد المخبر بغيره افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به ويسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازمها واذا لم يكن قصده ذلك فلا بد من ان يكون في الكلام شيء اخر يحسنه كما اشير الى ذلك هناك من انه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه الى اخر ما ذكر هناك .

( و ) اما فيما نحن فيه فانما ( حسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ) اى المدلول لجملة يؤمنون به لانها سبقت مساق المدح فاقى بها لاجل اظهار شرف مدلولها ( و ) لاجل اظهار ( انه ) اى الايمان ( بما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان ) وذلك لان مدح الملكة الحاملين للعرش ومن حوله يدل على انه وصف شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فيرغب فيه الاذكياء .

( وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ) كما صرح به في المتن انما ( ظاهر بالتأمل فيها ) اى في الآية او في الاحتملة المذكورة فيما سبق للانواع المتقدمة اما ان هذا الاطناب ليس من الايضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله تعالى ويؤمنون به ليس ايضا حالاً قبله ولا تكراراً له واما انه ليس من الايضاح فلان قوله ويؤمنون به ليس ختماً للعمود ولا للكلام كما هو الايضاح اذ قوله ويستغفرون للذين امنوا حلف على ما قبله فليس ختماً واما انه ليس تكميلاً فلان قوله ويؤمنون به ليس لدفع الابهام المعبر في التكميل واما انه ليس من التتميم فلان قوله ويؤمنون به ليس فضلة وذلك واضح واما انه ليس من الاعتراض ففيه اشكال من جهة ان قوله ويستغفرون للذين امنوا كما قلنا حلف على قوله يسبحون بحمده فبينهما اتصال معنى فلازم ان يكون ويؤمنون به معترضة بينهما اللهم الا ان يقال ان الواو فيه اى في قوله ويؤمنون به للعطف لا للاعتراض فتخرج بذلك عن الاعتراض فيصح بذلك قوله واما بغير ذلك فتأمل .

( ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام ) من الايضاح اى في مقام كون الاطناب بغير ذلك المذكور فيما سبق ( قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ) ما ليس في قلوبهم وليعلم انه ليس المذكور في نسخة الايضاح التي عندي هذه الآية بل قوله تعالى وتقولون بافواهكم ما ليس لكم به علم ( و ) اياما كان ( فيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة ) وهو قوله بافواههم او بافواهكم ( لفكته هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الستم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ) .

قال في الكشف فان قلت مامعنى قوله بافواهكم والقول لا يكون الا بالفم قلت معناه ان الشيء المعلوم يكون علمه في القلب فيترجم عنه للسان وهذا الافك ( اى الافك الذي نسبة المنافقون الى ام المؤمنين عائشة وهو مذكور في التفاسير ) ليس الا قولاً يجري على السنتكم ويدور في افواهكم من غير ترجمة عن علم به في القلب كقوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم انتهى وقال المحشى هناك انه يحتمل ان يكون المراد المبالغة لو تعريضاً بانه ربما يتمشدد ويقضى تمشدد جازم عالم وهذا اشد واقطع وهو السر الذي انبأ عنه قوله تعالى قد بدت البغضاء من افواههم انتهى .

( ومنها ) اى ومن التي الامثلة اوردتها المصنف في هذا المقام من الايضاح ( قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة التوهم الاباحة فان الواو ) كما بين ابن هشام في حرف الواو ( ترجيح الاباحة ) في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا انه لو جالسا جميعاً او واحداً منهما كان ممثلاً وفيه نظر لانه حينئذ ) اى حين اذا كان لازالة توهم الاباحة ( يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ) فليس هذا الاطناب بغير ذلك المذكور فيما سبق كما توهمه المصنف في الايضاح ( ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر ) ولم يطالب لترك قوله يعلم انك لرسوله ( اذ لا حاجة اليه فيما هو المقصود من الاية ) لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة ( وفي دعوى كونها من صميم القلب على ما بين في اول الكتاب

في بحث الصدق والكذب .

( و ) انما ( حسنه ) اى ذكر قوله والله يعلم انك لرسوله حـجـجـ انه خارج عن المقصود من الاية ( دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر ) اى في المشهود به اهـي رسالة الله ( ص ) وقد تقدم الكلام في ذلك هناك مستقصى فراجع ان شئت ( وفيه ) ايضا ( نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من قبيل ) الاعتراض عند من يجوز كون النكته فيه اى في الاعتراض دفع الابهام ) وقد مر ذلك انفا .

( واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه حاصله انه قد تقدم انه قد يوصف الكلام بالايجاز انه ادى به اصل المعنى حال كونه اقل من عبارة المتعارف مع كونه واليا بالمراد وقد يوصف بالاطناب باعتبار انه اهـي اصل المعنى المراد مع زيادة على المتعارف لفائدة ( فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها ) اى الحروف ( بالنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام ) الاقل حروفا واكثرها ( في الاصل المعنى ) المراد فيقال للاكثر منهما اطناب وللأقل ايجاز وان تساويا في اصل المعنى المراد فمرجع التوضيف الاول الذى كان الكلام فيما سبق فيه هو قلة المعنى المراد وكثرته لفائدة ومرجع التوضيف الذي يبين ههنا قلة الحروف وكثرتها وان كان على التوضيف الاول مساواة او ايجازا او اطنابا ) وذلك ( كقوله اى قول ابي تمام ) .

يصد عن الدنيا اذا عن سرود ولو برزت في زى عذراء ناهد

( يصد ) بفتح الياء وكسر الصاد ( اى يعرض ) يضم اوله

من باب الافعال كيكرم ( عن الدنيا اذا من اي ظهر ) له ( سودد  
اي سيادة ) حاصله ان هذا الممدوح يعرض عن الدنيا التي فيها الراحة  
والنعمة بالغنى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة  
والنعمة ( وتماه ) اي تمام البيت ( ولو برزت ) اي ظهر تلك  
الدنيا ( في زى عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرة  
التي نهد ثديها اي لرتفع وقوله اي كقول الشاعر ) .

ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر  
حاصل معنى البيت اني لا التفت الى المال والراحة والنعمة مع  
الحمول اذا رايت العز والرفعة في التعب والمشقة لانه ( اراد بالغنى  
مسيه اعني الراحة وبالفقر المعنة ) والمشقة ( يعني ان السيادة مع  
التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها ) فتحصل من  
ذلك انه اي الشاعر ( يصفه ) اي يصف نفسه بالميل الى الماهل (   
وقرب من ذلك ما قيل بالفارسية *بهر سوي*

بدمت امك تفته كردن خمير به اودست بر سينه پيش امير  
فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى ( مجموع ) هذا البيت لمساواته (   
اي مساواة هذا البيت ( له ) اي للمصراع الاول من بيت ابي تمام  
( في اصل المعنى ) المراد ( مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه  
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفصيل السابق ) وذلك اذا  
كان اقل من عبارة المتعارف ( و ) يجوز ( ان يكون مساواة ) وذلك  
اذا كان بمقدارها ( و ) يجوز ( ان يكون اطنابا ) وذلك اذا كان  
اكثر منها لفائدة ( وكذا مثل هذا الاطناب ) يجوز ان يكون اطنابا  
بالتفصيل السابق وذلك اذا كان اكثر من عبارة المتعارف لفائدة ويجوز

ان يكون مساواة وذلك اذا كان بقدرها ويجوز ان يكون ايجازا وذلك اذا كان اقل منها .

( ويقترب منه اي من هذا القبيل ) الذي حصلت فيه المساوات في اصل المعنى المراد مع كون العبارتين ايجازا لقلة الحروف والاخرى اطنايا لكثرتها لا لزيادة فيه لفائدة ( قوله تعالى لا يستل عما يفعل وهم يسئلون وقول ) الشاعر ( الحماسي ) اي المنسوب الى الحماسة وهي الشجاعة لتعلق شعره بها والمراد به هنا السموئل بن عاديا اليهودي .

وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول ( اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا له وانا واقنداء بحزمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فلاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقترب ) ولم يقل ومنه ( لان ما في الآية يحمل كل فعل والبيت يختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا ) وذلك لان عدم القدرة على انكار الاقوال مستلزم لعدم القدرة على انكار الافعال لكن النص على العيب ابلغ فمعنى الآية اعم ( والله اعلم ) بحقيقة الحال ( تم علم المامني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق لانعام القسمين الاخيرين بحمته وجوده ) كما اني استله التوفيق لشرحهما كما وفقني لشرح القسم الاول وقد كان الفراغ من هذا الجزء الخامس عصر يوم الجمعة ثالث شهر شوال المكرم من شهور السنة التسعين بعد الالف والثلاثمائة من الهجرة على هاجرها الالف التحية بجوار مولانا امير المؤمنين عليه صلوات المصلين وكان الشروع فيه ثامن عشر شهر الله من السنة التاسعة بعد الثمانين والحمد لله اولاً واخراً وانا العبد المذنب الفاني محمد علي المدرس الافغاني .



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی